جامعة محمد خيضر _ بسكرة _

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية








# دور السياسة الخارجية لدولة قطر في الحراك العربي الراهن 2014/2010

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: علاقات دولية واستراتيجيه


**إعداد الطالبة:**

- صباح كزيـز

**إشراف الدكتور:**

- عبد العظيم بن صغير


**أعضاء لجنة المناقشة**

| الرقم | الاسم واللقب | الرتبة | التخصص | الصفة | المؤسسة |
|---|---|---|---|---|---|
| 01 | د. فوزي نور الدين | أستاذ محاضر أ | علوم سياسية | رئيسا | جامعة بسكرة |
| 02 | د. بن صغير عبد العظيم | أستاذ محاضر أ | علوم سياسية | مشرفا ومقررا | جامعة بسكرة |
| 03 | د . كربوسة عمراني | أستاذ محاضر أ | علوم سياسية | ممتحنا | جامعة بسكرة |
| 04 | د . دخان نور الدين | أستاذ محاضر أ | علوم سياسية | ممتحنا | جامعة المسيلة |

**الموسم الجامعي: 2014 - 2015**

# الإهـــــداء

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما و لا للأرقام أن تحصي فضائلهما، أغلى ما في الوجود

أمي وأبي أدامهما الله لي

إلى سندي وملاذي في هذه الدنيا، من تطلعوا لنجاحي بنظرات الأمل إخوتي

إلى كافة أساتذتي وزملائي طيلة مشواري الدراسي من أيام المدرسة إلى مدرجات الجامعة

إلى كـل من أحبوني في الله وأحببتهم فيه وكل من تمنوا لي الخير

أهدي ما وفقني إليه ربي ردا للجميل الذي احمله

لهم جميعاً.

الطالبة: صباح كزيز

# شـــــكر وتقـــــديـر

بعد حمد الله عز وجل والثناء عليه على عظيم فضله وكثير عطاءه لأن وفقني لإتمام هذا العمل ، أتوجه بخالص الشكر والامتنان إلى مشرف الرسالة الدكتور عبد العظيم بن الصغير، الذي تفضل برعايته وتأطيره لهذه الدراسة وعلى ما قدمه من وقت وجهد في سبيل إخراجها في أحسن صورة، فكان لإرشاداته وتوجيهاته العلمية الأثر الكبير في دعم وتوجيه العمل بهذه الصيغة؛ فكل العرفان والتقدير لك أستاذي الفاضل، جعلها الله لك في موازين الحسنات.

كما لا يفوتني أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى أساتذتي الكرام أعضاء لجنة المناقشة كل باسمه، الذين نلت شرف مناقشتهم لهذا العمل؛ فشكرا على تفضلهم وقبولهم مناقشة هذه المذكرة وعلى مجهوداتهم المبذولة و توجهاتهم وآرائهم القيمة التي أفادت وأثرت الدراسة.

شكر موصول كذلك إلى كافة أعضاء هيئة التدريس الأفاضل في قسم العلوم السياسية بجامعة محمد خيضر بسكرة، الذين حظيت بفرصة تكويني على يدهم في مرحلة التدرج وما بعد التدرج .

إلى كل من شجعني وساندني وقدم لي يد العون والمساعدة والنصح والمشورة لكم خالص شكري وامتناني .

الطالبة: صباح كزيز



# مقدمـــــــــة

تقوم السياسة الخارجية على مبدأ تحقيق المصالح عبر إدراك مصادر القوة وتبيان الأهداف التي تسعى النخب الحاكمة إلى تحقيقها من خلال سلوكها السياسي في البيئة الدولية، وعليه ترتبط السياسة الخارجية بحجم الإمكانيات الذاتية وحجم الطموح السياسي، إلى جانب تأثر عوامل البيئة الخارجية من قوى ومواقف ومتغيرات ومصالح، وتُعبّر السياسة الخارجية عن مجمل توجهات الدولة تجاه الدول والفواعل الأخرى، إذ يمكن أن نلمس أدوار أية دولة في السياسة الخارجية من خلال مواقفها وأراءها في السياسة العالمية، وما يجري من أحداث وتطورات في العالم، وكيف تنظر إلى حاضرها ومستقبلها وسط كم من الأحداث المتضاربة في خضم التفاعلات الإقليمية والدولية، التي من الصعب على أي دولة النأي بنفسها أمامها في الكثير من القضايا والمواقف.

بالنظر لكون دولة قطر إحدى الدول الخليجية التي تنتمي إلى دول العالم الثالث حديثة الاستقلال، إلا أنها تعتبر من الدول النشطة في بيئتها الإقليمية والدولية، وقد كان عام 1995 منطلقاً نحو تحول ملموس في السياسة الخارجية القطرية، حيث جاءت القيادة السياسية برؤية جديدة تؤسس لنهج جديد في معالجة القضايا الداخلية، تتجلى في تبني خيار الانفتاح السياسي، والمضي في تحقيق الإنجازات الاقتصادية، نتج عنه ترسيخ وتثبيت مكانة قطر في المحافل الدولية مما أهلها للاضطلاع بدور فاعل ونشط على الصعيد الإقليمي.

وفي ظل أحداث الحراك الذي شهدته المنطقة العربية مع نهاية عام 2010، الذي كانت بدايته من تونس ومع إتساع رقعة تأثيره وتداعياته، كان ضروريا أمام هذه التطورات والتأثيرات التي أفرزها– والتي مازالت معظم تفاعلاتها لم تنته بعد – أن تحظى السياسة الخارجية لهذه الدولة بالدراسة المعمقة والبحث، بحيث يمكن للمتتبع السياسات العربية في ظل غياب كبير للدول المركزية وخاصة مصر وسوريا، عن التأثير في مجرى الأحداث أن يلحظ الدور المتزايد والمؤثر الذي لعبته ولا تزال تؤديه قطر على المستوى الإقليمي في ظل هذا الحراك.

## أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في إطار وجود دور قطري متنام في ظل الحراك العربي، خاصة وأن قطر هذه الدولة الصغيرة ارتأت لنفسها دورا لا يتناسب مع إمكاناتها وحجمها وقوتها، ومن هنا تبرز أهمية الدراسة في كونها تكشف عن أن الدول الصغيرة – والتي منها قطر– لها نمط مميز لسياستها الخارجية، يعكس مخاوفها، ومصالحها، ويمتاز في جزء كبير منه بغياب تأثير الأيديولوجية وغلبة الطابع البراغماتي، فالدول الصغيرة لها وضع مختلف، سواء على مستوى المدركات، أو على مستوى السياسات التي تتبعها لتحقيق مصالحها، وقد تمكنت قطر نتيجة لصغر حجمها وهيكل اتخاذ القرار من التعامل بسرعة وجرأة مع الأحداث المتلاحقة، وهو ما منحها ميزة نسبية وفرصة صقل هذا الدور مستفيدة في ذلك من غياب دور القوى التقليدية في المنطقة المنشغلة بأوضاعها الداخلية أو تخشى زعزعة النظام الإقليمي الهش، مما يجعل هذا الدور يستحق البحث والدراسة.

كما تتمثل الأهمية العلمية والنظرية للدراسة في توجه حقل العلاقات الدولية نحو المزيد من التخصص والدقة في توصيف وتحليل التفاعلات الدولية، حيث بدأت مراكز البحث العالمية تولي اهتماما ملحوظا بالدراسات والبحوث التي تنصب على الإلمام بالسياسة الخارجية للدول صغيرة الحجم من حيث عدد سكانها ومساحتها الجغرافية لدورها المتميز، وكذا أهمية الدراسات والبحوث التي تعنى بالإلمام بجوانب التفاعل المختلفة بين دول العالم أي ما يعرف بالدراسات الجهوية ( Area Studies )، حيث نجد العديد من مراكز الأبحاث الأكاديمية والعلمية في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا مثلا تصرف ميزانيات ضخمة لدراسة أوضاع الدول الداخلية ومكانتها داخل النظام الدولي، كما هو الشأن بالنسبة لمعهد" بروكنز"، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الأمريكي والمعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، إضافة إلى الحركية المتنامية للخبراء.

## أهداف الدراسة:

يهدف الموضوع المتناول بالدراسة إلى ما يلي:

1- الوقوف على جوانب عدة من السياسة الخارجية القطرية تتعلق بمقوماتها وأهدافها وأدواتها وسلوكها؛

2- تسعى الدراسة إلى معرفة درجة تفاعل قطر مع محيطها الخارجي في ظل الحراك الذي تشهده المنطقة العربية، حيث تحاول الدراسة بالأساس إبراز طبيعة ونوعية هذا الدور، من خلال معاينة الجوانب الداخلية والخارجية التي تسمح بمعرفة حجم تفاعل قطر مع الدائرتين الإقليمية والدولية؛

3- تقييم الدور الذي تلعبه قطر من خلال سياستها الخارجية في سياق الحراك العربي ومحاولة استشراف مستقبل هذا الدور.

## أسباب اختيار الموضوع:

انتظمت الدوافع البحثية وراء اختيار تحليل دور السياسة الخارجية القطرية في الحراك العربي الراهن كموضوع لهذه الدراسة في ثنائية الاعتبارات الذاتية والموضوعية:

- **أسباب ذاتية:** تمثلت المبررات الذاتية التي كانت حافزا للبحث في هذا الموضوع بالدرجة الأولى في وجود رغبة لمحاولة الإسهام في سد النقص في الأبحاث العلمية التي تناولت موضوع السياسة الخارجية القطرية في ظل الحراك العربي، وقلة المادة العلمية المتخصصة في هذا الإطار، فمن الممكن أن تساهم هذه الدراسة – ولو بالقدر اليسير– في تحقيق تراكم معرفي من شأنه مد العون للباحثين والمشتغلين في ميدان السياسة الخارجية، من أجل صياغة تصور واضح ومتكامل حول النهج الخارجي لدولة قطر.
- **أسباب موضوعية:** تمثلت المبررات الموضوعية أساسا في:

- محاولة رصد دوافع وأسباب ومألات ظاهرة الحراك العربي، نظراً لحداثتها في المنطقة العربية؛
- تسليط الضوء على الدور القطري المتنامي في ظل الحراك العربي، خاصة وأن قطر تلك الدولة الصغيرة الواقعة في شرق الجزيرة العربية على الخليج العربي، تعتبر في الأوساط البحثية أحد ألغاز التفاعلات

السياسية إقليميًا، لما قد يراه بعض الباحثين من أن قطر قد تكون تمارس دورًا يتعدى بكثير ما تسمح به إمكانياتها الجيوسياسية أو حتى كثافتها البشرية، ما جعلنا نحاول البحث في مرتكزات السياسة القطرية وأهم عوامل القوة فيها إضافة إلى توصيف السياسة الخارجية القطرية في الحراك العربي، ومحاولة إستشراف مستقبلها خلال المرحلة المقبلة.

## أدبيات الدراسة:

اعتمدنا في انجاز هذه الدراسة على جملة من الادبيات نلخصها في مايلي:

**1- كتاب لـ عبد الاله بالقزيز بعنوان "الربيع العربي الى اين؟"،الصادر عام2011**

بحثت الدراسة في طبيعة الحراك العربي، كما حاولت تحديد مستقبل هذا الحراك في المنطقة، وفيما يخص الدور القطري يرى الباحث أن قطر وضفت ثروتها المالية لتحقيق رؤية إقليمية وعالمية طموحة، إلى جانب الأداة الاعلامية حيث جسدت قناة الجزيرة مدى عمق وتأثير الدور القطري في الحراك العربي.

**2- مقال لـ ماجد خضير معنون بـ "مقومات السياسة الخارجية القطرية: دراسة في السلوك السياسي"، مجلة دراسات دولية، العدد49.**

هدفت الدراسة إلى تحليل السلوك السياسي الخارجي لقطر، من ناحية المقومات المالية والاعتبارية والخارجية، وتوصلت الدراسة أن تنامي الدور القطري على الصعيد الإقليمي والدولي رغم محدودية امكانياتها الجيوبولتيكية يعود إلى اعتماد قطر على المقومات الاقتصادية والإعلامية لتنفيذ سلوكها السياسي الخارجي.

**3- مقال لـ أثير ناظم عبد الواحد بعنوان "دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الازمات العربية والاقليمية"، مجلة دراسات دولية، العدد43.**

سعت الدراسة للوقوف على معطيات السياسة الخارجية القطرية في إطار علاقاتها الإقليمية والدولية، مع تحليل مضمون الخطاب السياسي لقيادتها، وتوضيح العوامل الدافعة لتبني سياسة خارجية مستقلة على الانتماء الخليجي والعربي، كما تناولت الدراسة الوساطات والمبادرات القطرية في عدد من الازمات العربية.

**4- مقال لـ فاطمة مساعيد، معنون "مستقبل الدور الاقليمي القطري في ظل الثورات العربية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد11.**

تبحث هذه الدراسة في المقومات الموضوعية والذاتية التي ساهمت في تنامي الدور القطري وتشمل الأداة الإعلامية والمقومات الاقتصادية والثقافة السياسية لصانع القرار، بالإضافة للبحث في مستقبل الدور القطري بعد تسليم السلطة من الأمير" حمد بن خليفة ال ثاني" إلى ابنه الأمير" تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني" في ظل تطورات الوضع بالمنطقة العربية.

**5- رسالة ماجستير لـ منذر أحمد زكي شراب معنونة بـ "السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية"، 2003- 2012، جامعة بغداد.**

سعت الدراسة لتسليط الضوء على تعاظم وتنامي دور قطر في المنطقة، وتوصلت إلى أن السياسية القطرية اتسمت بالمبادرة والسرعة والمفاجأة ولعل هذه السياسية تتشكل في مواقف قطرية إنسانية أو سياسية في قضايا مثل: حرب لبنان عام 2006، والعدوان الإسرائيلي على غزة عامي 2008 -2009، والحِراك العربي منذ أواخر العام 2010، إضافة إلى دور الإعلامي عبر قناة الجزيرة الذي يمكن قطر من إمتلاك نفوذ داخل الشارع العربي.

**6- رسالة ماجستير لـ محمود سمير الرنتيسي الموسومة "السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية"، جامعة الاقصى.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على مقومات السياسة الخارجية القطرية والوقوف على مرتكزاتها وأهدافها وأدواتها وأهم سماتها في ظل بروز الدور القطري تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية وتخلص الدراسة إلى أن الممارسة السياسية لقطر إرتكزت على عدد من الاستراتيجيات السياسة محاولة التحرك في المساحات المتاحة لها بما يرفع من مكانتها مستثمرة الفرص التي سنحت لها في ظل الربيع العربي كما مثل الدور القطري في القضية الفلسطينية عاملا لدخول قطر لملفات إقليمية أخرى.

**7 – دراسة للباحث كريستيان كوتس أولريكسن Kristian Coates Ulrichsen الموسومة بـ "قطر والربيع العربي: الدوافع السياسية والمضاعفات الاقليمية" "Qatar and the Arab Spring: Policy Drivers and Régional Implications"**

هدفت الدراسة إلى تحليل أهم التغييرات التي طرأت على السياسة الخارجية القطرية تزامنا مع الحراك العربي، محاولا الباحث إستشراف مستقبل هذه السياسة والتغيرات المحتملة بشأنها خلال المرحلة المقبلة، حيث بدت قطر خلال المرحلة السابقة تتخذ خيارات تحتوي في نظر الكثيرين على قدر كبير من المخاطرة خاصة بعد التعثر الكبير في مسيرة الحراك العربي.

تأتي دراستنا كإضافة لما سبق من دراسات وأبحاث، مع محاولة استدراك الجوانب التي تم أغفالها، فالدراسات السابقة اختلفت وتعددت وجهاتها، حيث تناول كلا منها السياسية الخارجية القطرية من زاوية معينه، كما أن البعض منها تناول السياسة الخارجية دون ربطها بالحراك العربي كدراسة ماجد خضير (مقومات السياسة الخارجية القطرية: دراسة في السلوك السياسي)، ودراسة أثير ناظم عبد الواحد (دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الازمات العربية والاقليمية )، ومن خلال ما سبق تتحدد دراستنا في محاولة بناء رؤية شاملة عن الدور القطري في الحراك العربي، وتحديد دوافع هذا الدور، والوقوف على طبيعة التوجهات الدولية التي تحرك السياسة الخارجية القطرية مع محاولة تحليل مخرجات تلك السياسة ورصد تداعيات الحراك العربي عليها.

**حدود الدراسة:**

استجابة لطبيعة الموضوع المتناول بالدراسة والتحليل فقد ارتأينا معالجته ضمن مجالين زماني ومكاني تم تحديدهما على النحو التالي:

– **المجال الزماني:** تغطي الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من عام 2010 إلى غاية العام 2014 ، وهي الفترة التي شهدت فيها المنطقة العربية حراكا سياسيا بدأ من تونس ثم امتد ليشمل دولا عربية عديدة كمصر، اليمن، سوريا.

– **المجال المكاني:** يمكن تحديد المجال الجغرافي للدراسة في دولة قطر بالتحديد كونها محور الدراسة مع بعض بلدان العربية التي شهدت حراكا سياسيا للتركيز على الدور القطري بهذه الدول.

## إشكالية الدراسة:

بالنظر للديناميكية التي اتسمت بها السياسة الخارجية القطرية في الكثير من الملفات في ظل الحراك العربي، وباعتبار أن قطر تعد مثالا بارزا لدولة عربية صغيرة تمارس دورا فاعلا على المستوي الإقليمي، يطرح الدور القطري المتصاعد في المنطقة العربية نفسه داخل الأوساط البحثية ويثير الكثير من التساؤلات حول أسبابه ومرتكزاته، خاصة في ظل افتقاد قطر لكثير من المقومات التي تؤهلها للعب دور مؤثر على المستوى الإقليمي أو الدولي الأمر الذي استدعى إخضاع هذه السياسية للدراسة والبحث لمحاولة فهم طبيعة هذا الدور وبالتالي معرفة أهم المتغيرات المتحكمة في تحديد السياسة الخارجية القطرية في ظل الحراك الراهن، بناءً على ذلك تتحدد إشكالية الدراسة في:

– **ما طبيعة الدور الذي تلعبه السياسة الخارجية القطرية في ظل الحراك العربي الراهن ؟**

ويتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

1–ما هي التصورات التي تنطلق منها قطر في تحديد دورها الخارجي؟

**2**– كيف تفاعلت السياسة الخارجية القطرية مع محيطها الخارجي في ظل الحراك العربي؟

**3**– ما هو مستقبل الدور القطري الخارجي في ظل تداعيات الحراك العربي؟

## فرضيات الدراسة:

تتجلى أهمية الفروض في البحوث العلمية في أنها توجه الباحث إلى عدد من الحقائق التي يجب أن يبحث عنها في دراسته بدلاً من تثبيت جهوده من دون فروض محددة، كما تساعده على الكشف عن العلاقات التي تقوم بين الظواهر التي يدرسها في تخصصه، لذا تم وضع مجموعة من الفرضيات التي تنسجم مع أهداف الدراسة، على النحو الآتي:

1- يتحدد دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الحراك العربي بطموح النخبة الحاكمة ورغبتها في تحقيق المكانة الإقليمية؛

2- يرتبط تصاعد دور السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الحراك العربي بتراجع وغياب في أدوار الدول العربية المحورية بالمنطقة؛

3- يرتبط نجاح السياسة الخارجية القطرية في ممارسة دور نشط رغم محدودية امكانياتها الجيوبولتيكية بالتوظيف الجيد للأداة المالية في تنفيذ سلوكها الخارجي.

## المقاربة المنهجية للدراسة:

بغرض تحليل الموضوع ومعالجته تم الاستعانة في هذه الدراسة بالمقاربة المنهجية التالية:

- **أداة تحليل المضمون Analyse de Contenu:** وذلك لجمع وتحليل البيانات والمعطيات المتوفرة كتحليل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ساهمت في قيام الحراك الذي شهدته المنطقة العربية إضافة إلى تحليل الخطابات والمواقف القطرية في ظل الحراك العربي .
- **إقتراب صنع القرار Decision-making Approach:** يفيد الإقتراب في دراسة آليات صنع القرار السياسي وما الثوابت التي يضعها صانع القرار في اعتباره عند دراسة أولويات البدائل المطروحة على الواقع السياسي الإقليمي أو الدولي والتي يعالج من خلالها القضايا التي تواجه دولته، وفي هذه الدراسة

سيتم استخدام اقتراب اتخاذ القرار لدراسة تأثير البيئة الإقليمية في صنع السياسة الخارجية القطرية والتعرف سلوك القيادة القطرية.

- **الإقتراب النسقي Systhémic Approach**: الذي يساعد على إدراك العوامل المساهمة في عملية صنع القرار الخارجي، وتأثير ذلك على تفاعل دولة قطر مع محيطها الإقليمي، وبالتالي فهم المحددات العامة للسلوك الخارجي، وعلى سبيل المثال، رصد تأثير العوامل الداخلية والخارجية في السلوك الخارجي لدولة قطر، خاصة في ظل التداعيات وتطورات المتزايدة للحراك العربي.
- **إقتراب الدور Role Approach**: يقوم هذا الاقتراب حسب كالفي هولستي (Kalevi Holsti)، على متغيرين أساسيين هما: إدراك أو تصور صانع القرار للدور( Role Conception) وأداء صانع القرار للدور (Role Performance) لأن الدور لا ينصرف إلى مجرد تصور صانع السياسة الخارجية لهذا الدور فحسب بل يشمل أيضا كيفية ممارسته خارجيا، ويمثل الدور إقترابا هاما لتحليل السياسية الخارجية بوجه عام والسياسية الخارجية في الدول النامية – ومن بينها الدول العربية– بوجه خاص، بالنظر إلي الدور الشخصي الهام الذي تمارسه القيادة الحاكمة في أي من هذه النظم الأخيرة، لهذا سيتم في هذه الدراسة الاستعانة بهذا الإقتراب لمعرفة دور القيادة السياسة في ممارسة الدور الخارجي لقطر.

## هيكلة الدراسة:

في محاولة للإجابة على الإشكالية وإثبات أو نفي فروض الدراسة قسم الموضوع إلى ثلاث فصول وفقا للخطة التالية:

جاء **الفصل الأول:** موسوم بـ الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، لأن الخوض في أي موضوع أو ظاهرة في العلاقات الدولية تستدعي الرجوع إلى الخلفية المعرفية والفكرية والمرجعية النظرية لها، أي أن هناك علاقة تلازمية بين الجانب المفاهيمي والنظري من جهة، والواقع العملي من جهة أخرى ويعتبر فهم وتحليل هذه العلاقة السبيل الى الحقيقة العلمية المبنية على التفسير العلمي لموضوع الدراسة واستجابة لذلك

تضمن هذا الفصل ثلاث مباحث، تناول الأول ضبط مفاهيمي لمصطلحات الدراسة، وخصص الثاني للمقتربات النظرية المفسرة للسياسة الخارجية القطرية، أما الثالث تم التطرق فيه إلى مرتكزات السياسات الخارجية القطرية.

بينما جاء **الفصل الثاني** معنون بـ تفاعلات السياسية الخارجية القطرية تجاه بلدان الحراك العربي، هذا لأنه خصص لعرض جزئية بحثية أساسية، حيث جسد هذا الفصل الانتقال إلى الجانب العملي من الدراسة "الذي يقوم فيه الباحث بالإنجاز التطبيقي لتصوره النظري للدراسة"، واستجابة لذلك تناول أربع مباحث، الأول الحراك بالمنطقة العربية (الدوافع، الخصائص، النتائج) ، الثاني السياسة الخارجية القطرية تجاه الحراك العربي في شمال إفريقيا وتناول الثالث السياسة الخارجية القطرية تجاه الحراك في البلدان العربية في أسيا، أما المبحث الرابع فقد خصص لتقييم الدور القطري في ظل المرحلة الراهنة من الحراك العربي .

أما بالنسبة **للفصل الثالث** فقد جاء موسوم بـ تداعيات الحراك العربي على السياسة الخارجية القطرية تجاه محيطها الإقليمي والدولي، هذا لأنه خصص لرصد أثر الحراك العربي على الدور القطري ومحاولة تقديم تصورات مستقبلية للسياسة الخارجية القطرية في ظل هذه التداعيات، وتتدرج ضمنه ثلاث مباحث، الأول تداعيات الحراك العربي على تفاعلات سياسة قطر الإقليمية، والثاني تداعيات الحراك العربي على علاقات قطر مع القوى الدولية، بينما خصص الثالث لمحاولة تحديد المسارات المستقبلية للدور القطري في ظل تداعيات الحراك العربي .

## الصعوبات البحثية:

تمثلت الصعوبات الرئيسية أثناء انجاز هذه الدراسة في الحداثة العلمية للموضوع وقلة الدراسات السابقة المتخصصة خاصة من فئة الكتب، الذي شكل عناء في جمع أجزاء الموضوع من مضامينها المتفرقة فيما توفر من كتب على قلتها والتي كانت في أغلبها عبارة عن اشارات عابرة دون تحليل مستفيض وهو ما ألجأنا

إلى صيغة التركيب عن طريق الاقتباس غير مباشر من المادة البحثية المتوفرة من مقالات والبحث الالكتروني، الأمر الذي حال دون الالمام الكافي بالموضوع وتغطية جميع جوانبه مما يجعله بحاجة إلى دراسات إضافية وبحوث مستفيضة.

# الفصل الأول:

# الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

**تمهيد:**

يهتم هذا الفصل بالأساس بالتبرير النظري للدراسة، سواء فيما يتعلق ببناء الدراسة أو مضمونها أو كيفية التعامل مع المعطيات المتاحة وتنظيمها وترتيبها وتوظيفها بالشكل الذي يمكن من الوصول إلى حقائق موضوعية عن الموضوع محل الدراسة.

كما أنه في أي بحث علمي ينبغي تحديد مجموعة المفاهيم التي ستستخدم وتكرّر في ثنايا البحث، فالمفهوم هو القاعدة الامبريقية للعلم، ولذلك تعتبر المفاهيم من العناصر الأساسية في أي بحث علمي والتي يتوجب تحديدها وتحييدها عن غيرها من المفاهيم، بحيث يكون الهدف المبتغى من وراء تحديد المفاهيم معرفة معانيها ومضامينها، في حين يكون الغرض من تحييدها التميز بين المفاهيم موضوع الدراسة وغيرها من المفاهيم التي تبدو من الوهلة الأولى أنها مرادفة أو تحمل نفس المعنى.

استكمالا للإطار النظري لموضوع الدراسة سيتم الاستعانة ببعض المقاربات النظرية من أجل فهم سلوك السياسة الخارجية القطرية، كمقاربة القوة الناعمة والمقاربة البراغماتية وإقتراب الدور، كما سيتم أيضا في هذا الفصل التعريف بمرتكزات السياسة الخارجية القطرية عبر الوقوف على مقومات وأهداف هذه السياسة وأدواتها، وذلك لفهم سلوك دولة قطر خارجيا ومعرفة المقومات التي ساهمت في تنامي الدور الخارجي لها.

استجابة لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث: الأول تناول ضبط مفاهيمي لمصطلحات الدراسة؛ والثاني الأطر النظرية المفسرة للسياسة الخارجية لدولة قطر؛ أما الثالث مرتكزات السياسة الخارجية القطرية.

## المبحث الأول: ضبط مفاهيمي لمصطلحات الدراسة

سيتم توظّيف عدداً من المصطلحات والمفاهيم المرتبطة بموضوع الدراسة، والمتمثلة في مفهوم الدور والسياسة الخارجية والحراك السياسي، لذلك نركز على تحديّد وتوضّيح معاني تلك المفاهيم من خلال تقديم مجموعة من التعاريف حاولت الاقتراب منها، بما يتناسب مع مقتضيات الحاضر وظروفه الراهنة لمحاولة توصيف الأحداث كما هي وتحليلها ووضعها في سياقاتها الصحيحة قدر الإمكان.

### المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية والمفاهيم ذات الصلة

يتميز مفهوم السياسة الخارجية حاله حال بعض المفاهيم المطروحة في حقل العلوم السياسية، بعدم وجود تعريف محدد ومتفق عليه من قبل الباحثين والمختصين في علم السياسة بشكل عام وحقل العلاقات الدولية بشكل خاص[1]، على الرغم من المحاولات العديدة والمبذولة من طرف المهتمين بموضوع السياسة الخارجية للتعريف بها، وهذا راجع لتعدد الزوايا والرؤى المختلفة للمفكرين، إضافة إلى ذلك ما تأخذه هذه الظاهرة من تشعبات وأنماط وتعدد تجلياتها من وحده دولية إلى أخرى، وتنوع القضايا والمجالات التي تواجهها، الأمر الذي يعكس تعقيد هذه الظاهرة وصعوبة التوصل إلى مجموعة الأبعاد التي تندرج في إطارها والعلاقة بينها، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال محاولة عرض مجموعة من التعاريف المتداولة للسياسة الخارجية.[2]

[1]- زهير بوعمامة، أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، عنابة، الجزائر: دار الوسام العربي للنشر والتوزيع،2011، ص30.

[2]- كريم رقولي،"مقاربة معرفية ومفاهيمية للسياسة الخارجية"، من أعمال الملتقى الدولي: " دور الجزائر الإقليمي: المحددات والإبعاد"، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية مع جامعة تبسه، 28 -29 افريل2014.

يقدم الأستاذ **جيمس روزنو** (James N. Rosenau) تعريفا للسياسة الخارجية باعتبارها**:** "مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية أو لتغير الجوانب غير المرغوبة"**.**[1]

في حين يشير الأستاذ **فلدمير سوجاك** (Vladimir Cojak) إلى أن السياسية الخارجية للدولة" هي أساسا نشاط الدولة الموجه نحو تأمين مصالحها في الدول الخارجية من خلال العلاقة مع الدول الأخرى أو عناصر الجماعة الدولية الأخرى"**.**[2]

من جهته يفرق الأستاذ **دانيل باب** (Daniel Papp) بين مفهوم السياسية الخارجية وعملية السياسة الخارجية، فعملية السياسة الخارجية هي "مجموع منتظم للأفعال التي تتبعها الدولة في صياغة وتضمين سياستها الخارجية"، أما السياسة الخارجية فتعني "الأهداف الموجهة في شكل منتظم من الأفعال التي تقوم بها الدولة من أجل إنجاز أهداف سياستها الخارجية"**.**[3]

فيما يعرف الأستاذ **تشارلز هيرمان** (Charles Herman) السياسة الخارجية على أنها" تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم، والتي يقصدون بها التأثير في سلوكيات الوحدات الدولية الخارجية"**.**[4]

أما الأستاذ **جزيف فرانكل** (frankel .j ) فيعرفها على أنها" تلك القرارات والأفعال التي تشمل علاقات واسعة وذات قيم والتي تتم بين الدولة وباقي الدول الأخرى"**.**[5]

ويعرف الأستاذ فاضل زكي محمد السياسة الخارجية بأنها "الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة

[1]-James N. Rosenau, "Comparing Foreign Policies : Why, What, how", in: James Rosenau ,Comparing Foreign Policies: theories, finding, methods , New York: SAGE Publications, 1974,P6.

[2]- عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجية، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2010،ص22.

[3]-Daniel Papp, Contemporary International Relations: Framework For Understanding , 4 edition, New York: Macmillan College Publishing Company, 1994, p139.

[4] -Frédéric Charillon , Politique Etranger : Nouveaux Regards , Paris , France**:** Presses de la Fondation Nationale des Science Politique, 2002 , p 13 .

[5] -frankel .j, The marking of Foreign Policy, London**:** Oxford University Press ,1963,p1.

مع غيرها من الدول".[1] فهي كحقل متميز ضمن العلاقات الدولية تعمل على دراسة السلوك والرؤية التي تتعامل بها الدول تجاه بعضها في السياسة الدولية.[2]

على المنوال ذاته يرى نصيف يوسف حتّى بأن السياسة الخارجية تعرف على أنها "سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي وقد تكون هذه السلوكية التي قد تأخذ أشكالاً مختلفة موجهة نحو دول أخرى أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية وحركات التحرير أو نحو قضية معينة"[3].

ما يمكن ملاحظته على هذه العينة من التعاريف أنها تنظر إلى السياسة الخارجية على أنها سلوكية الدولة تجاه بيئتها الدولية والتي قد تأخذ أشكلا مختلفة، والشيء الذي يؤخذ على هذه النظرة هو تركيزها على الدولة كفاعل وحيد وإغفالها للوحدات الأخرى من غير الدول[4]، في حين أن هناك من يقر بأن ممارسة السياسة الخارجية ليست مقتصرة على الدول بل تشمل الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية بما تملكه من شخصية اعتبارية لها سياستها الخارجية الخاصة التي قد تتفق أو تختلف مع الدول التابعة لها، وبالتالي نطاق وحدات السياسة الخارجية أصبح يشمل إلى جانب الدول فاعلين آخرين لهم القدرة على صياغة سياسة خارجية، و قد حاول الكثير من الباحثين تقديم تعريف محدد ودقيق للسياسة الخارجية يتجنب التركيز على الدولة فقط في تحديد الوحدة الفاعلة في السياسة الخارجية، فكانت أكثر شمولية ومن بين هذه التعاريف:

تعريف الأستاذ **كرستوفر هيل** (Chrstopher Hill) الذي ينظر للسياسة للخارجية على أنها "العلاقات الرسمية الخارجية التي يقودها وينظمها فاعل مستقل في العلاقات الدولية".[5]

---

[1]- فاضل زاكي، السياسة الخارجية وابعادها في السياسة الدولية، بغداد: مطبعة شفيق،1975،ص23.
[2]- Juliet kaarbo and others ,The Analysis of Foreign Policy in Comparative Perspective: Domestic and international influences on state behavior, 2nd edition, USA : copress ,2013,p2.
[3]- ناصف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، لبنان :دار الكتاب العربي،1985،ص157 .
[4]- زهير بوعمامة، مرجع سابق، ص31.
[5]- Christopher Hill, The Changing Politics of Foreign Policy, London: Palgrave Macmillan, 2003, P3.

أما الأستاذ **بلانودا ولتون** (Blanda Walton) يقدم تعريف للسياسة الخارجية على أنها "منهج تخطيط للعمل يطوره صانعو القرار في الدولة تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية".[1]

ويعرفها **إيفانس** (G.Evans ) و**جيفري نيونهان** (G.Newnhan) بأنها" ذلك النشاط المتمثل في أفعال وردود أفعال وتفاعل الدول والفواعل".[2]

ويعتبرها الأستاذ **مكقوان** (P.J.Mcgowan) بأنها "المواقف والنشاطات التي من خلالها تحاول المجتمعات المنظمة التعامل مع البيئة الخارجية والاستفادة منها".[3]

أما الأستاذ محمد السيد سليم فانه يعرف السياسة الخارجية بأنها:" برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي".[4]

فحين يعتقد بعض الباحثين أن التركيز على صانع القرار يعد أمرا على درجة كبيرة من الأهمية في تحليل السلوك الخارجي، وهذا ما يؤكده الأستاذ **رتشارد سنا يد** (Richard Snyder) الذي يرى أن الدولة تحدد بصانعي قراراتها من الرسمين، ومن ثم سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها وأن السياسة الخارجية عبارة عن محصلة القرارات من خلال أشخاص يتبوؤون المناصب الرسمية في الدولة.[5]

---

[1]– أسامة الحدي، "صنع القرار في السياسة الخارجية". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://9alam.com/community/threads/sny-alqrar-fi-alsias-alxargi.11890

2- G.Evans, G.Newnhan, the Penguin Dictionary of International Relations , London: Penguin Books, 1998,P.179.

3- P.G .McGowan, "Problems in the Construction of Positive Foreign Policy Theory", in J.Rosenau, Comparing Foreign Policies: Findings and Methods, New York: Sage Publishers, 1979, p.27

[4]– حسن بوقارة ، السياسة الخارجية: دراسة في عصر التشخيص و الاتجاهات النظرية للتحليل، الجزائر: دار هومة، 2012، ص17.

[5]- أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، عمان، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010، ص20.

كما نجد أن هناك من يعتبر أن عملية صنع القرار هي الركيزة الأساسية التي يدور حولها مفهوم السياسة الخارجية وهنا يقدم زايد عبيد الله مصباح تعريفا للسياسة الخارجية على أنها: "كل السلوكيات الهادفة والناجمة عن عملية التفاعل المتعلقة لعملية صنع القرار الخارجي للوحدة الدولية".[1]

من خلال العرض السابق لعدد من التعاريف الواردة في أدبيات السياسة الخارجية وإبداء الملاحظات بشأنها يمكن محاولة تقديم تعريف إجرائي للسياسة الخارجية على النحو الاتي: السياسة الخارجية هي مجموعة الأفعال وردود الأفعال التي تقوم بها الوحدة الدولية في البيئة الخارجية بمستوياتها المختلفة، سعياً لتحقيق أهدافها والتكيف مع متغيرات هذه البيئة، وهذا التعريف يشتمل على أنماط السلوك الخارجي المختلفة التي يمكن أن تمارسها الوحدة الدولية من خلال سياستها الخارجية كما أننا نفرق في هذا التعريف بين المستويات المختلفة للبيئة الدولية والتي عادة ما تشتمل على كثير من المتغيرات التي يتعين على صناع السياسة الخارجية أخذها في الاعتبار عند وضع هذه السياسة.

إذاً السياسة الخارجية هي:" الخطة العلنية التي تحكم عمل الوحدة الدولية مع العالم الخارجي بما تملكه من مبدأ السيادة والإمكانيات المادية والعسكرية، وهي ليست مقتصرة على الدول بل تشمل الفواعل الأخرى من غير الدول بما تملكه من شخصية اعتبارية لها سياستها الخارجية الخاصة".

**ثانيا: المفاهيم المرتبطة بالسياسة الخارجية**

*علاقة السياسة الخارجية بالسياسة الدولية والعلاقات الدولية:

يشير مفهوم السياسة الدولية إلى الجوانب السياسية للعلاقات بين الدول[2]، فالسياسة الخارجية حينما تخرج وراء حدود الدولة فإنها تلتقي بغيرها من السياسات للدول الأخرى، وهي تسعى للبحث عن إنجاز أهدافها وقيمها، والتفاعل الناجم عن ذلك يطلق عليه مصطلح السياسة الدولية. وفي هذا الصدد يعرف

[1]- مصباح زايد عبيد الله، السياسة الخارجية، طرابلس: الجامعة المفتوحة، 1994، ص12.
[2]- عامر مصباح، مرجع سابق، ص24.

**جوزيف فرانكل** (frankel .j ) السياسة الدولية بأنها" تتضمن السياسات الخارجية للدول في تفاعلاتهم المتبادلة، بالإضافة إلى تفاعلاتهم مع المنظومة الدولية ككل ومع المنظمات الدولية والجماعات الاجتماعية من غير الدول، بالإضافة إلى فعل المنظومة الدولية والسياسات المحلية لكل دولة"[1]. ومن خلال هذا التعريف يتبين بأن السياسة الدولية أشمل وأوسع من السياسة الخارجية، فالسياسة الدولية معنية بالتفاعلات التي تحدث بين مختلف وحدات ومكونات المجتمع الدولي[2]والتي تأخذ أشكالا مختلفة(سياسة دولية تعاونية، صراعية، تكاملية) بالإضافة إلى شمولها فواعل من غير الدول، بينما السياسة الخارجية تعنى بالأفعال وردود الأفعال الناتجة عنها[3]، وبذلك تشمل السياسة الدولية مجمل التفاعلات السياسية الدولية، غير أن التفاعلات التي تجري على الصعيد الدولي ليست سياسية فقط، إنما هناك أيضا تفاعلات تشمل الجوانب الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية وغيرها من أنواع التفاعلات التي تكون في مجملها ظاهرة العلاقات الدولية[4]، حيث تعرف الأخيرة بأنها ذلك العلم الذي يدرس العلاقات بين الدول[5]من خلال العلاقات الدبلوماسية والعسكرية والاستراتيجية[6]، ومن هنا يصبح واضحا أن ظاهرة السياسة الدولية هي جزء من العلاقات الدولية[7]، على هذا الأساس يمكن القول أن العلاقات الدولية هي محصلة لتفاعل مجموع السياسات الخارجية لمختلف الوحدات الدولية. لكن لا تقتصر العلاقات الدولية على مجرد المجموع الكمي للسياسة الخارجية للدول المتفاعلة[8]، كما أن السياسة الخارجية تحضر داخل إقليم الدولة لتحقيق أهداف خارجية محددة وعادة ما يكون صانع القرار على علم واطلاع بمختلف بدائلها واختياراتها، أما العلاقات الدولية فهي تقع خارج إقليم الدولة ولتحقيق أهداف عامة وشاملة، وهي نتيجة تفاعلات متعددة صراعية وتعاونية لمختلف الفواعل في النظام

[1]- سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، عمان: دار وائل للنشر، ط3، 2006، ص ص 21-18.
[2]- هايل عبد المولي طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، الاردن: دار الكندي للنشر والتوزيع،2010،ص13.
[3]- رقولي كريم، مرجع سابق.
[4]- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط2،القاهرة: مكتبة النهضة،1998، ص13.
[5]- Anne H. Sanokhonov and others, The American Heritage Dictionary of English Language, Third Edition, New York : Houghton Mifflin Company, 1992, p711.
[6]- Chris Brown and Kirsten Ainely, Understanding International Relations . third edition, New York: Palgrave Macmillan, 2005,p3.
[7]- محمد السيد سليم، نفس المرجع، ص13.
[8]- رقولي كريم ، نفس المرجع .

الدولي، في هذا السياق يعتقد الأستاذ محمد السيد سليم" أنه إذا كانت السياسة الخارجية تتمثل في تلك البرامج التي تنتهجها وحدة سياسية دولية واحدة، فإن العلاقات الدولية تمتد إلى مجموع التفاعلات التي تحدث بين وحدتين أو أكثر، وهو ما يكرس اختلافا جوهريا بينهما"[1]، وبالتالي العلاقات الدولية أوسع واشمل من السياسة الخارجية للدول[2]، فإذا كانت السياسة الخارجية تمثل جزءا لا يستهان به من العلاقات الدولية فإن الأخيرة تتكون من التفاعلات التي تحدثها القوى الأخرى في العلاقات الدولية (منظمات دولية عامة، منظمات غير حكومية، شركات متعددة الجنسيات، أفراد...) وهذه الأطراف مجتمعة تفرز متغيرات وظواهر دولية تخرج عن نطاق سيطرة الدول واهتماماتها القومية[3]، كما يمكن القول أن علم العلاقات الدولية يعنى بما هو كائن وفقا للمنظور الواقعي أما السياسة الخارجية فتعنى بما يجب أن يكون وفقا للمنظور المثالي.[4]

***علاقة السياسة الخارجية بالاستراتيجية والدبلوماسية:**

تعتبر السياسة الخارجية إحدى أهم الركائز التي تعتمد عليها الدولة من أجل تحقيق أهدافها عبر مختلف الأدوات والوسائل وذلك من خلال ما تمتلكه الدولة من إمكانيات وقدرات على التأثير[5]، وتعد كلا من الدبلوماسية والاستراتيجية أدوات تلجأ إليها الدول لتنفيذ سياستها الخارجية، إذ تعتمد الأولى على الإقناع بينما ينطوي عمل الثانية على استخدام وسائل أخرى قد تكون عسكرية، وكلاهما يسعى لتحقيق أهداف السياسة الخارجية بأقل تكلفة ممكنة[6]. لقد قام الباحث الفرنسي **ريمون أرون** (Raymond Aron) بإرساء بناء فكري ناقش من خلاله كلا من متغيري الإستراتيجية والدبلوماسية باعتبارهما دالة لوحدة السياسة الخارجية وأنهما وجهان متكاملان لفن السياسة، وفن السياسة هو إدارة التعامل مع الدول الأخرى على مقتضى المصالح

---

[1]- حسين بو قارة، مرجع سابق، ص13.
[2]- عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسرية والنظريات التكونية، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع،2007، ص30.
[3]- حسين بو قارة، نفس المرجع، ص13.
[4]- رقولي كريم، نفس المرجع.
[5]- نفس المرجع.
[6]- ميلود العطري، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب البارد"، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008)، ص10.

الوطنية، ومن الثابت أن الدبلوماسية هي الأداة الأولى في السياسة الخارجية للدول لاسيما في وقت السلم أما الإستراتيجية فهي تعني فن إدارة العمليات العسكرية أثناء الحرب[1]واستخدام المعارك للوصول للهدف السياسي[2]، لذلك ينصرف التميز المعتاد بين السياسة الخارجية والدبلوماسية باعتبار الاولى تهتم بما يجب فعله، أما الثانية فهي تهتم بكيفية عمله[3]، وهذا يعني أن كلا من الإستراتيجية والدبلوماسية يخضعان للسياسة الخارجية والقادة الدبلوماسيون والعسكريون ليسوا إلا عمالا لقادة السياسة الخارجية لحساب تحقيق المصلحة الوطنية. إن الإستراتيجية تعني فن الإكراه،[4] أما الدبلوماسية فتعني فن الإقناع(مثلما ورد في تعريف ريمون ارون للدبلوماسية)[5]، وهما وسيلتان لهدف واحد هو إخضاع الآخرين لإرادتنا[6]، وبالتالي فنجاعتهما تنعكس بشكل إيجابي على السياسة الخارجية وقصورهما يؤدي إلى ضعف السياسة الخارجية وتبعيتها.

***السياسة الخارجية والسياسة الداخلية:**

يقصد بالسياسة الداخلية في أي دولة مجموعة من المتغيرات والقوى الداخلية التي تؤثر في سلوكية السياسة الخارجية كالنظام وطبيعة الحكم فيها ودور الأحزاب السياسية وجماعات الضغط. إن السياسة الخارجية هي انعكاس للسياسة الداخلية، وبالتالي عندما تكون هذه الأخيرة مستقرة ومنسجمة فإن ذلك ينعكس مباشرة على استقرار وانسجام السياسة الخارجية، كما أن التأثير متبادل بين السياستين فقضايا السياسة الداخلية لها قابلية الانتشار والتوسع حتى خارج إقليم الدولة كظاهرة الإرهاب، ثم إن وضع النظام الدولي يؤثر بشكل مباشر على الوضع الداخلي إما سلبا أو إيجابا، كامتداد الأزمات الاقتصادية الدولية إلى المجتمع الداخلي وذلك بفعل عولمة الاقتصاديات والثورة الهائلة للمعلومات والاتصالات[7]، كما يظهر التداخل بينهما

---

[1]- فتحية النبراوي ومحمد، نصر مهنا، أصول العلاقات السياسية الدولية، الإسكندرية: منشاة المعارف،1985، ص ص465-466.
[2]- Carl Von Clausewitz, On War ,translated by Michael Howard and peter paret , London: Oxford University press, 2007 , p 123.
[3]- مارش بيتر، صنع السياسة الخارجية و المهارات الدبلوماسية، (ترجمة: المركز الثقافي للتعريب والترجمة) ،القاهرة: دارالكتاب الحديث،2009، ص178.
[4] - فتحية النبراوي ومحمد، نصر مهنا، نفس المرجع، ص ص465-466.
[5]- هشام محمد الإقداحي ، السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2012،ص98.
[6]- فتحية النبراوي ومحمد نصر مهنا، نفس المرجع، ص466.
[7]- رقولي كريم، مرجع سابق.

في أن وضع أهداف ومعالم السياسة الخارجية لا يخرج عن دراسة فاحصة ومعمقة للإمكانات والأوضاع الداخلية أي تكييف الأهداف مع الوسائل المتوفرة، ويفترض محللو السياسة الخارجية أن الدولة كمؤسسة اجتماعية تتواجد ضمن بيئتين الأولى داخلية تتكون من الهيئات المتواجدة داخل الإقليم المسيطر عليه والثانية خارجية مكونة من بقية الدول وتفاعلاتها معا والدولة تسعى للتأثير في كلا البيئتين بسياستين مختلفتين، ففي الحالة الأولى الدولة لها القدرة على التحكم في مجرى الأحداث لأنها تمتلك السلطة والوسائل، لكن دوليا لا توجد أي دولة بهذه الوضعية.[1]

بالتالي يمكن القول بأن العلاقة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية هي علاقة تكامل وامتداد عكس الرأي التقليدي القائل بالفصل التام بين السياستين إلى درجة اعتبار أن" السياسة الخارجية تبدأ أين تنتهي السياسة الداخلية".[2]

[1] -Chris brown, understanding international relations ,2nd ed, London: Palgrave publishers,2001,P75.
[2] -Henry A. Kissinger, Domestic Politics and Foreign Policy, in: James N. Rosenau, Internationa Politics and Foreign Policy, New York**:** The Free Press, 1969, p 261.

## المطلب الثاني: مفهوم الدور الخارجي

يعد مفهوم الدور (Role) من المفاهيم المتداولة ليس فقط في العلوم السياسية وإنما أيضا في الدراسات النفسية والاجتماعية والتي تعتبر المجال الحيوي الأول للمفهوم[1]، فمفهوم الدور ذو مرجعية سوسيولوجية ارتبط مع الجهود العلمية المقدمة في علم الاجتماع التي ركزت على العلاقات التفاعلية للفرد في الوسط الاجتماعي أين حظي المفهوم بمكانة مركزية[2]، خصوصا مع إسهامات **بارسونز**(Parsons) الذي يعتبر مفهوم الدور" ذلك القطاع من النسق التوجهي الكامل للفرد، فهو منظم حول التوقعات المرتبطة بالمستوى التفاعلي ومندمج في مجموعة خاصة من المعايير والقيم التي تحكم هذا التفاعل مع واحد أو عدة أدوار، تشكل مجموعة التفاعلات والسلوكيات المتكاملة".[3]

إلا أن مفهوم الدور من الناحية السياسية أخذ بعدا تزاوجيا على شاكلة الدور الوطني، الدور السياسي الخارجي للدولة، حيث ظهرت محاولات متعددة لتوظيف المفهوم في دراسة الظواهر السياسية وتفاعلات النظم السياسية وسلوك الفاعلين السياسيين، إذ استخدم العديد من الباحثين الاقتراب ومفاهيمه لتحليل عملية التنشئة السياسية أو دراسة الدور السياسي لإحدى وحدات النظام أو مؤسساته الرسمية أو غير الرسمية من أحزاب ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها أو أحد الفاعلين السياسيين ممن يتمتعون بالقوة السياسية نتيجة سلطتهم ومناصبهم الرسمية، مثل رئيس الدولة أو رئيس الوزراء والوزراء وأعضاء البرلمان أو نتيجة مصادر أخرى للقوة والنفوذ كرجال الدين، رجال الأعمال والمثقفين وغيرهم.[4]

ترتبط السياسة الخارجية بشكل جدلي بالدور الذي ترسمه الدولة لنفسها، فهناك علاقة جدلية تربط بين الدور الذي تضع الدولة نفسها فيه والقرار السياسي الخارجي الذي تسعى إلى تنفيذه لاسيما إذا كان القرار قد

---

[1]- عبد القادر دندان، "الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغير 1991"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، ( كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة باتنة، 2008)، ص27.

[2]- نفس المرجع، ص27.

[3] - Bruce Biddle ,and Edwin Thomas , role theory :concepts and research , New York –London Sydney: willy and soons,1966, p-7

[4]- محمد طيبي، يونس مسعودي، "اقتراب الدور في السياسة الخارجية"، من أعمال الملتقى الدولي: دور الجزائر الإقليمي: المحددات والإبعاد، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، جامعة تبسه ،28 -29 افريل2014.

جاء كرد فعل لموقف معين، فقد يجد صانع القرار السياسي الخارجي نفسه ملزما للتعامل مع الكثير من المواقف ومواجهتها من خلال توظيف مختلف الإمكانيات ومؤسسات صنع القرار السياسي والتي توجه غالبا لمعالجه مشكلة في البيئة، وهذا يعني أن البيئة الخارجية تؤثر كثيرا على عملية صنع القرار السياسي الخارجي والتي تسبق في الغالب إتخاذ القرار السياسي بعد أن يتم توظيف العديد من الوسائل والآليات لتحقيق أهداف معينة، وهذا التوظيف يأتي نتيجة لوجود الحافز وإدراك صانع القرار السياسي الخارجي وتحديده لهدفه ومن ثم فإن إدراك صانع القرار عملية ذاتية تحصل في رؤية صانع القرار لهذا الحافز.[1]

ويقسم كلاً من: الدكتور على الدين هلال والدكتور بهجت قرنى الدور إلى فرعين: أحدهما مرتبط بالتوجه أو التصور العام المُعبر عن المعتقدات والتصورات المجتمعية والأغلب أن تكون مسبقة، مساهِمة فيها بعمق عمليات سياسية واقتصادية واجتماعية ودولية ونفسية معقدة ومتعددة المستويات، وثانيهما متصل بالسلوك المحدد بشأن قضايا بعينها في إطار زمني مقيد وبعبارة أخرى، يقسم الدور إلى: أولا مفهوم الدور، ثانيا أداء الدور، وتفصيل ذلك أن كل صانع قرار في السياسة الخارجية لديه مفهوم للدور وأسلوب لأدائه.[2]

وهناك من الباحثين من يقوم بتحديد مفهوم الدور عبر تمييزه بجملة من عناصر هي:

1- توقعات الدور: وهي القواعد التي تنظم الأفعال السياسية، أي الأفعال التي تتضمن التأثير وصنع القرار والتوزيع السلطوي للقيم، وتشير هذه التوقعات إلى مطالب المجتمع من الأفراد الذين يشغلون مناصب متشابهة؛

2 - توجهات الدور: وهي الأفكار الخاصة بالفرد شاغل الدور كالسلوك الذي يجب أن يسلكه عندما يكون في وضع معين، وتعكس هذه الأفكار القواعد التي يضعها المجتمع وخاصية القائم بالدور وإدراكه لمطالب وتوقعات من حوله؛

[1]- خلود محمد خميس، "السياسة الخارجية العراقية تجاه المملكة العربية السعودية بعد عام 2003"، مجلة دراسات دولية، بغداد: مركز الدراسات الدولية، عدد2010،44، ص78 -79.
[2]- عبد القادر دندان، مرجع سابق، ص27.

3- سلوك الدور: وهو عبارة عن الأفعال التي يقوم بها الفرد الذي يشغل منصبا معينا حيث يتم التركيز هنا على الفعل كما حدث لا كما يجب أن يكون.

كما يرتبط مفهوم الدور بعدد من المفاهيم المتميزة عنه ولكنها هامة لفهم جوهره، من هذه المفاهيم:

- مفهوم المركز: أحيانا ما يختلط المركز بالدور، وفي حقيقة الأمر أن الكثير من المراكز أدوارا والعكس بالعكس ولكن المراكز تعتبر تصنيفات للكائنات الإنسانية بينما تعتبر الأدوار تصنيفات للسلوك.

- مفهوم النشاط : يمثل الدور تلك السلوكيات المميزة للأشخاص في إطار معين بينما يعرف النشاط بأنه ذلك التفاعل المؤقت ولكنه المتميز لعدد من الأدوار التي يكون بينها إعتماد متبادل.

- مفهوم النسق الاجتماعي والسياسي: النسق يتضمن مجموعة من العناصر السلوكية أو الأدوار ذات الاعتماد المتبادل.

- مفهوم الوظيفة: هو مفهوم يتداخل في أحيان كثيرة مع مفهوم الدور إلا أنه لا يتطابق معه ذلك لأن الدور غير الوظيفة حيث يشمل الممارسة.[1]

**خصائص الدور**: كأحد مكونات السياسة الخارجية للدولة فإن الدور يتسم بعدة خصائص أساسية هي:

أ) الدور يتجاوز حدود التصور ليرتبط بالممارسة في مجال السياسة الخارجية، أي أن مجرد تقديم تصور له لا يعنى بالضرورة تحققه، فأداء أو تنفيذ الدور يرتبط بتخصيص الموارد المطلوبة لذلك؛

ب) أن تتضمن تصورات صانع السياسة الخارجية الأدوار التي يؤديها الأعداء الرئيسيون في المحيط الخارجي، بمعنى أن مفهوم الدور لا يشمل فقط التصورات المتعلقة بدور الدولة بل تشمل بالإضافة لذلك تصوره لأدوار الدول الأخرى خاصة المعادية بغية الاستفادة منه في تحديد أسلوب التعامل معها؛

---

[1]- إسراء عمران احمد، "مفهوم الدور". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.elsyasi.com/article_detail.aspx?id=865

ج) أدوار الدولة تتعدد في نفس الوقت، وهذا يعنى أن الدولة الواحدة ممكن أن تقوم بأدوار متعددة في آن واحد الذي يرتبط بمدى وحجم تأثيرها؛[1]

د) من الممكن أن يتباين دور الدولة الواحدة في المستويات المختلفة (إقليميا ودوليا).[2]

**أهداف الدور:** تتعدد أهداف الدور الخارجي للدولة كما يلي:

أ) قد يهدف إلى تغيير الأوضاع الراهنة بشكل جذري، ومن ثم يتضمن دورا تدخليا نشيطا في الشؤون الدولية مثل دور الدولة (قاعدة الثورة) وتصورها لمسؤوليتها في قيادة الحركات الثورية في الخارج وإمدادها بأشكال المعونة المتنوعة؛

ب) قد يستهدف (تقديم نموذج) كأن تقوم الدولة ببناء نموذج تنموي داخلي يمكن أن يشكل نقطة جذب للقوى الدولية الأخرى؛

ج) ممكن أن يسعى إلى تكريس استخدام القوة في العلاقات الدولية؛

د) قد يقتصر على مجرد الدفاع الإقليمي عن مجموعة من الدول في مواجهة العدوان الخارجي؛

هـ) قد يتخذ أهدافا إيديولوجية يدافع عنها ضد أهداف إيديولوجية أخرى منافسة أو معادية.

كما يشمل مفهوم الدور الخارجي للوحدة الدولية ثلاث أبعاد رئيسية:

– تصور صانع السياسة الخارجية لمركز دولته في النسق الدولي: يقصد بذلك تصوره للمجالات الرئيسية التي تتمتع فيها بنفوذ ودرجة هذا النفوذ، فقد يتصور أن المجال الرئيسي لدوره هو على المستوى الإقليمي أو المستوى العالمي وفي كل مستوى يقدم تصوره لدرجة النفوذ المتوقعة.

[1]- محمد السيد سليم، "ثورة يوليو وسياسة مصر الخارجية- ثورة يوليو والدور الخارجي المصري "، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام عدد149، يوليو2003،ص21.

[2]- عبد القادر دندان، مرجع سابق ص،28.

– تصور صانع السياسة الخارجية للدوافع الرئيسية الخارجية للوحدة الدولية وتتفاوت تلك الدوافع تعاونية أو دوافع صراعية؛

– توقعات صانع السياسية الخارجية لحجم التغير المحتمل في النسق الدولي نتيجة أداء وظيفية ما في هذا النسق، فهناك أدوار تتضمن التغير الكلي للنسق الدولي وأدوارا أخرى تتصرف إلى استمرار الوضع الراهن.[1]

في ظل التأثيرات و المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية الحادة التي شملت كل المجالات وثورة المعلومات والاتصالات الهائلة فنحن في عالم جديد تحكم علاقاته أسس وقواعد جديدة تحتاج إلى تصويب الكثير من المفاهيم التي كانت سائدة ولازال بعضها سائدا، بما يساهم في تطوير السياسات والاستراتيجيات للتعامل مع هذه المعطيات الجديدة واضعا في الاعتبارات ما يلي:

أ) إن الحديث عن أدوار الدول ليس حديثا مطلقا أو جامدا وإنما عملية تتسم بالمرونة، فالدور لبلد ما هو محصلة تفاعل خاصة بهذه الدولة مع الإطارين الإقليمي والدولي؛

ب) عند الحديث عن أدوار الدول فإننا نتحدث عن مكونات أو مرتكزات ذاتية وأسس داخلية توظف إقليميا ودوليا بشكل معين على النحو الذي يعظم من الدولة على المستويين الإقليمي والدولي، وتنقسم المكونات الوطنية التي تسمى( القدرات الشاملة للدولة) إلى مكونات موروثة أو شبه ثابتة، وأخرى تتسم بالمرونة والتغير، وفيما يخص المجموعة الأولى فتشمل: الموقع والمساحة والسكان والموارد الطبيعية، أما المجموعة الثانية فتشمل: القدرات الاقتصادية والعسكرية والمهارات البشرية والمستوى التكنولوجي ومعدلات النمو الاقتصادي والتطور الديمقراطي والاستقرار الداخلي والاندماج الوطني.

ويمكن التعبير عن الدور بوظيفة الدولة كنموذج منظم للسلوك ضمن مجموعة دول وكل منها يعبر عن نمط سياسي خارجي يختلف في تكوينه وإمكانياته المادية والمجتمعية تبعا للظروف المحيطة والمؤثرة

[1]-عبد القادر دندان، مرجع سابق ص28.

بكل دولة، ووفقا لذلك فإن كل دولة لها دور قد يكون فاعل أو متوسط الفاعلية أو محدد الفاعلية وقد يكون غير مؤثر وفاعل وهذا يتحكم به اختلاف طبيعة الدول، لذا على صانع القرار السياسي أن يحقق مجموعة من الأهداف والمصالح تتمحور في الأمن من جراء الدور الذي تلعبه الدول في المحيط الإقليمي والدولي ومن ضمن تلك الأهداف: ضمان هيبة الدولة، تفعيل دور التنمية، الإصلاح في جميع المستويات السياسية والثقافية والاقتصادية، تحقيق الرفاهية للمجتمع، بناء قوة عسكرية وطنية. بيد أن للدور مدخلات داعمة يعبر عنها مجموعة متغيرات المادية والمجتمعية التي تشكل عناصر القدرات القومية كالمتغير الجغرافي، المتغير الاقتصادي ...الخ، إن التفاعل بين تلك المتغيرات يعتبر الأساس في تحقيق الدور الإقليمي والدولي وتحقيق غايات السياسة الخارجية، لذلك فإن الدور يتمثل في مدخلات التأثير والنفوذ والإمكانات الاقتصادية وكذلك القوة العسكرية الفاعلة.[1]

يتضح من العرض السابق أن مفهوم الدور له بعد اجتماعي سيكولوجي بالدرجة الأولى وهو أمر يتعلق بالفرد، لذلك فإن سحب هذا المفهوم نحو السياسة في معالجة دور الدولة كوحدة بين مجموعة من الوحدات يعطي دلالة مشتركة انطلاقا من منهج سلوكي، على اعتبار أن الدولة تعبر عن إرادتها عبر سلوك سياسي خارجي. ويتطلب تعامل الوحدة مع النسق الدولي ووحداته المختلفة أن تحدد كل وحدة لذاتها وللآخرين طبيعة موقعها في هذا النسق، والوظيفة أو الوظائف التي يمكن أن تؤديها في إطاره بشكل مستمر، وماهية العلاقات الدولية الرئيسية للوحدة وهو ما يعبر عنه الدور الذي تؤديه الوحدة في النسق الدولي وبهذا المعنى لكل وحدة دولية دورا في النسق الدولي يصبح أحد علامات سياستها الخارجية.[2]

أما الخلاف حول مفهوم الدور لازال قائما، لكنه في واقع الأمر خلاف نظري يمكن التعايش معه، إلا أن الأساس حول هذه النقطة أن الدور ليس حملة علاقات عامة، وإنما قدرة على التأثير بما يخلق مناخ

[1]- خضير إبراهيم، "العراق و دول الجوار الإقليمي: دور العراق كعامل توازن"، المجلة السياسية والدولية، بغداد: مركز الدراسات الدولية، العدد 153، 2007، ص177.
[2]- عبد القادر دندان، مرجع سابق،ص29.

إقليمي عام يدعم مصالح الدولة صاحبة الدور في المنطقة خاصة فيما يتعلق بالتنمية والاستقرار والمكانة، أو تقليصه إلى أقصى حد من التهديدات الموجهة لهذه المصالح، وبذلك تنسحب أهمية الدور– غالبا– على المصالح الأخرى بشكل يفيد الأمن والتنمية والاستقرار، وأحيانا يستخدم كأداة للمساومة مع القوى الخارجية والقوى الإقليمية لتحقيق مصالح محددة، وكثيرا ما يقود إلى مخاطر خارجية وسلوكيات مرتبكة.

**المطلب الثالث: مفهوم الحراك السياسي**

أولى علماء الإجتماع والسياسة اهتماما بالغاً بتحليل مفهوم الحراك مع تنوع اقترابات المفكرين منه، كل حسب أيديولوجيته واختصاصه، حيث استخدم المفهوم عند علماء الاجتماع للإشارة إلى الحركة التي تحدث داخل البناء الاجتماعي فهو عملية اجتماعية ينتقل من خلالها الفرد أو الجماعة من وضع اجتماعي معين إلى وضع أخر،[1] وهنا يشير **سوروكين** (sorokin) إلى أن الحراك الاجتماعي يعني أي تحول لشخص أو لموضوع اجتماعي أو ليقيمه خاصة أو لأي شيء يمكن خلقه أو تكييفه عن طريق النشاط البشري من وضع اجتماعي معين إلى أخر، كما يعرف **كريت ماير** (Mayer kurt) الحراك الاجتماعي بأنه الوضع الذي يشير إلى إمكانية الأشخاص في التحرك إلى أسفل الطبقة أو المكانة الاجتماعية على هرم الترتيب الطبقي، وهذا يعني أن الحراك الاجتماعي (Social Mobility) ظاهرة اجتماعية ترتبط بظاهر أهم هي ظاهرة التغير الاجتماعي ( Social Change ) التي يتعرض لها الأشخاص أو الجماعات أو الموضوعات الاجتماعية أو القيم الاجتماعية، حيث تنتقل أو تتحول من وضع اجتماعي معين إلى أخر وذلك بحسب المكان والزمان[2].

ويعد الحراك الاجتماعي عاملا أساسيا يسهم في إحداث تغيرات سياسية، والواقع أن هذه القضية قد أثارت جدلا شديدا في الفكر السوسيولوجي المعاصر، لأنها ترتبط بالنتائج المحتملة التي يحدثها الحراك الاجتماعي وعلى الأخص في المجال السياسي. وهنا يمكننا التميز بين وجهتي نظر أساسيتين في علم

[1]- أحمد زايد، التعليم الحراك الاجتماعي، القاهرة: مطبوعات مركز بحوث ودراسات،2008،ص3.
[2]- هشام محمود الأقداحي، الحراك السياسي، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2012، ص 206.

الاجتماع الغربي الأولى يمثلها **بارسونز**(Parsons) وبعض تلاميذه من أمثال **نيل سلمسر** (Smelser) **وايزنشتات** (Eisenstadt) وتستند إلى نموذج التباين– التوازن ( différentiation - équilibrisme ) الذي يعكس عموما جوانب التكامل و الاتساق داخل النسق الاجتماعي، أما وجهة النظر الثانية فيمثلها **دار ندورف** ( dahrendorf) وتقوم على نموذج الصراع البنائي (structural conflict ) وهو نموذج يمنح الصراع أهمية في إحداث التغير الاجتماعي، لكنه يؤكد في النهاية استمرار البناء مع إحداث بعض التعديلات عليه، في حين أن النموذج الأول أسهم في تحديد العلاقات المتبادلة بين البناءات الاجتماعية والسياسية على مستويات مختلفة، كما قدم محاولات تصنيفية للجماعات الاجتماعية في إطار عملية التباين غير أن المشكلة في هذا النموذج أنه نظر إلى الحراك الاجتماعي في ضوء مفهوم الدور لا مفهوم البناء، فزيادة معدل الحراك الاجتماعي في مجتمع معين تعني بالضرورة حدوث تغيرات في البناء بقدر ما تعني تغيرات معينة في الأدوار.

أما من ناحية علماء الاجتماع السياسي الذين تأثروا بهذا النموذج قد حاولوا فهم العلاقة بين تغيير البناء الاجتماعي نتيجة للتصنيع والنمو الاقتصادي من ناحية والسلوك السياسي من ناحية أخرى، ومن الطبيعي أن تختلف هذه العلاقة من مجتمع لأخر باختلاف المستوى الاقتصادي ومدى الوعي السياسي وطبيعة البناء الاجتماعي[1].

الواقع إن التحليل السياسي للحراك لا يتطلب معرفة عدد الذين ينتقلون من طبقة لأخرى بقدر ما يتطلب معرفة كيفية تحديد السلطة وتوزيعها على مختلف الجماعات، وبعبارة أخرى فإن تحليل العلاقة بين الحراك والتغير السياسي يفرض علينا إقامة تصور متكامل عن النظام السياسي ذاته من حيث درجة المركزية فيه ومدى تغلغل البيروقراطية بداخله فضلا عن قضية الشرعية السياسية، ولقد كان **فيبر**(Weber ) واعيا بهذه القضايا مما دفعه إلى تصنيف النظم السياسية إلى ثلاث فئات الأولى تعتمد على التقاليد والثانية تستند

[1] -هشام محمود الأقداحي ، مرجع سابق، ص ص257-258.

إلى الإلهام والثالثة تنهض على القانون الطبيعي، وعند ما حلل **فيبر**(Weber) هذه النظم السياسية أشار إلى الحراك السياسي وإلى عملية الترشيد القانوني والاقتصادي، فضلا عن العلاقة بين التنظيمات السياسية والعوامل الاقتصادية والايكولوجية المختلفة، ومن الصعب فهم الحراك الاجتماعي دون فهم القيم المرتبطة به وهنا نجد حوار طويلا بين فيبر وماركس، فقد ذهب الأول إلى أن التغيرات التي تطرأ على القيم لا تتحدد أساسا في ضوء النشاطات الاقتصادية والعلاقات الإنتاجية بل هناك تفاعلا بينهما حيث أن مناقشة فيبر للعلاقة بين الدين والنشاط الاقتصادي فضلا عن تحليله لظاهرة البيروقراطية كان له أثر في تطوير الدراسات السوسيولوجيا المعنية بالحراك الاجتماعي، إذن فهم النتائج السياسية للحراك تتطلب دراسة البناء الاجتماعي والثقافة وتحليل التفاعل بينهما.[1]

ويعتبر **كوفمان** (Kaufman) الحراك ظاهرة تخص المجتمع الحضري بوجه خاص، ويرى أنه رغم وجود فرص لتحسين المكانة الاجتماعية في المجتمع القروي إلا أنه محدود نسبيا من حيث الحراك إذا ما قورن بغيره من المجتمعات، كما يرى أن الحراك سمة أساسية للمجتمع الديمقراطي ولا يعتمد الحراك لديه على الفرص المتاحة وحدها وإنما يعتمد كذلك على الدوافع الشخصية حيث يسعى الفرد للوصول إلى مستويات أفضل.[2]

لذلك فإن الحراك السياسي (Political mobility) أكثر تعقيداً من مفهوم الحراك الاجتماعي كما هو مبين في أدبيات علم الاجتماع، إذ لا يمكن فصل المضمون السياسي عن أي حراك إجتماعي، وعليه يحدد علم الاجتماع أربعة أنماط أساسية للحراك الاجتماعي هي: الحراك المهني، الحراك المكاني، الحراك الاقتصادي، الحراك الفكري. والحراك السياسي هو جزء من الحراك الاجتماعي الذي يهدف للانتقال أو التحرك من موقف سياسي إلى آخر ومن رؤية سياسية إلى رؤية أخرى، ومن تحالف معين إلى تحالف آخر، يتجه نحو تفاعل شعبي وسياسي واجتماعي يتبلور على قاعدة إبراز قضية سياسية واجتماعية في المجتمع

[1]- هشام محمود الأقداحي ، مرجع سابق ، ص ص 235- 236 .
[2]- نفس المرجع، ص217.

بهدف النضال من أجلها، بصرف النظر إن كان ذلك الانتقال أو التحول يرضي السلطة أو يخالفها[1]والحراك السياسي في مفهومه العام يعني كل النشاطات السياسية الفردية منها والجماعية داخل الوطن وخارجه. كما يعرف على أنه حركة سياسية واجتماعية ومدنية جاءت كرد فعل على الظلم ويتخذ أساليب النضال السلمي طريقة لحل النزاع[2] .

بالعودة للحراك السياسي الذي شهدته المنطقة العربية أواخر عام 2010[3]،الذي كانت بدايته من تونس عند خروج بعض فئات الشعب إلى شوارع مدينة سيدي بوزيد بعد أن أضرم الشاب التونسي محمد البوعزيزي النار في نفسه احتجاجا على الوضع القائم[4]، هذا الحدث الذي بدا صغيرا في حجمه كانت له تداعياته الكبيرة فقد كان يختزل حالة احتقان الشارع العربي لدرجة كبيرة، فسرعان ما انتقل الأمر إلى العديد من الأقطار العربية كمصر وليبيا واليمن والبحرين وسوريا[5]، وبالنظر إلى التطورات التي شهدتها المنطقة العربية منذ نهاية 2010 نجد أنها تستدعي قراءة لمجموعة المفاهيم التي وظفت خلال هذا الحراك، حيث استخدمت تسميات كثيرة: الربيع العربي، الثورات العربية، التغير...هذه التسميات تختلف دلالاتها ومضامينها لذا سنحاول تقديم هذه المفاهيم ومحاولة مقاربتها مع الواقع العربي مما قد يساعد على ضبط الإطار المفاهيمي للأحداث في المنطقة العربية من خلال تقديم بعض التعريفات الاصطلاحية لمفهوم الثورة، التغيير، الإصلاح... ومحاولة ضبطها رغم صعوبة ضبط المفاهيم في العلوم الإنسانية تبعا لتعدد استعمالها بحسب الحاجة لا الوظيفة.

---

[1]- مناور عبد اللطيف، "الحراك السياسي وأثره على الاستقرار في دولة الكويت 2012/2006"،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية،( قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط،2013). ص18-19 .

[2]- نفس المرجع، ص5.

[3]- صليحة كبابي، "الأطر المفاهيمية للتحولات السياسية في المنطقة العربية"، من أعمال الملتقى الوطني: "التحولات السياسية في المنطقة العربية: واقع وآفاق"، جامعة 20 أوت سكيكدة، 24 -25 أفريل 2012.

[4]- حسين محمد الزين، الربيع العربي أثر عمليات الشرق الاوسط الكبير، بيروت: دار القلم الجديد،2013، ص21.

[5]- صليحة كبابي، نفس المرجع.

**الحراك العربي ومصطلح الربيع العربي:**

أطلق مصطلح الربيع العربي (Arab -Spring) على الأحداث التي طالت المنطقة العربية منذ نهاية عام 2010[1]، بدءاً بتونس لتمتد بعد ذلك إلى أكثر من بلد عربي أين بدأ الحديث عن الربيع في الوطن العربي وعجز قادة الأنظمة العربية عن إحتواء الأوضاع، حيث كانت الصحيفة البريطانية الاندبندنت (Independent) أول من استخدم هذا المصطلح، غير أن السؤال يبقى قائما عن خلفية مصطلح الربيع العربي مع أن الأحداث لم تكن في ذاك الفصل ؟ و هل فعلا أن ما حدث في تونس، مصر، اليمن وليبيا وما يحدث الآن في سوريا هو ربيع؟، أم أن تسارع الأحداث وعنصر المفاجأة فيها أدى إلى فقدان التمييز بين المفاهيم؟[2]

بالعودة لمصدر مصطلح الربيع نجد أنه تم اقتباسه من بِيئات حضارية أخرى وليس أصيلاً مستمَدّا من أجواء المنطقة العربية الراهنة، استخدم المصطلح لأول مرة في أدبيات الحراك الأوروبي في القرن 19 وبالتحديد عام 1848، ما يسمى بربيع الأوطان أو ربيع الشعوب في أوربا والذي بدأ في بولونيا عام 1846، أين أسهمت الثورات بدور بارز في نشر الفكر الليبرالي المنادي بمزيد من الحريات، وعاد مصطلح الربيع ليظهر مرة ثانية لتوصيف حركة التحرر التي انطلقت في تشيكوسلوفاكيا في جانفي عام1968 فيما يعرف بربيع براغ، كما ينسب مصطلح الربيع إلى الفيلسوف الأمريكي **جورج ستنيانا** ( George Santayana) الذي توفي عام 1952، وكان يقصد منه التحرر من قيود الحياة غير محبوبة أو عمل غير مرغوب فيه إلى حياة أفضل. ويمكن القول أن مصطلح "الربيع العربي" ذو مرجعية غربية، أطلقته وسائل الإعلام والدوائر السياسية في الغرب على الحَراك الذي عرفته المنطقة العربية، استلهاماً من التجربة الأوربية.[3]

---

[1]- "ظاهرة (الربيع العربي) ونتائجه"، عن: "التحولات في العالم العربي والمصالح الروسية"، التقرير التحليلي لمنتدى الحوار الدولي (فاليدي)، موسكو، جوان 2012، ص 05.

[2]- صليحة كباب، مرجع سابق .

[3]- جبران صالح على حرمل، " ثورات الربيع العربي .. رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات ( الواقع وسيناريوهات المستقبل ) "، الحوار المتمدن، العدد:4068، 2013 / 4 / 20. متوفر على الرابط الالكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=355286.

وقد تمّ تداول المصطلح من قبل كبار صناع القرار السياسي الأمريكي، في معرض وصفهم للإحداث الحاصلة في البلدان العربية، التي تعكس تغيّراً واضحاً في موقف الإدارة الأمريكية، ومسايرتهم بشكل جليّ للوضع الجديد.

في هذا السياق يعتبر بعض الباحثين والمحللين السياسيين أن مبادرة مراكز صنع القرار الأمريكية، لإطلاق وصف الربيع على الحراك الحاصل في الأقطار العربية يكتنفه الشك والريبة، ليس فقط لأن الإدارات الأمريكية طيلة العقود الماضية كانت تدعم الأنظمة السابقة التي أطاح بها الحراك، بل لأنّ ترسيخها لحالة التجزئة والتمادي في تشظية الكيان القُطْري وبشكلٍ مقصود إلى كيانات معزولة عن بعضها بعضاً، والتزامها المطلق ضمان تفوّق الكيان الصهيوني على العرب وضمان أمنه، يبقى يطرح مسألة مدى مصداقية الطرح الأمريكي، مما يعطي الانطباع للرأي العام العربي، بأنّ الربيع العربي المتطلّع إليه هو نقيض الحال الراهن، فاصطلاح الربيع العربي، الذي أصبح محلّ جدل للكثيرين وبغضّ النظر عن مصدره صار تعبيرًا مجازيًّا للأحداث التي تشهدها المنطقة العربية.[1]

**<u>الحراك العربي ومفهوم الثورة:</u>**

سارع بعض المهتمون بالشأن العربي إلى إطلاق مفهوم الثورة (Révolution ) على الحراك الذي شهدته المنطقة العربية، وفي ظل الاعتقاد السائد في أن عهد الثورات قد ولى، يمكننا التساؤل حول ما إذا كان الحراك الذي تشهده بعض البلدان العربية والموصوف بالثورات العربية يستحق اسم الثورة أم أنه تغيير لواقع واستبدال سلطة بأخرى وليس له من الثورة إلا اسمها؟ بالعودة إلى تعريف الثورة في الأدبيات السياسية والاجتماعية نجد أنها تعني الفعل الذي يحدث تغييرا شاملا وجذريا في المجتمع، على مستوى الحكم والفلسفة

---

[1]- محمّد عبد الغفور الشيوخ، "تأثير الثورات العربية على ظاهرة الإسلام السياسي في الوطن العربي دراسة استشرافية للتأثيرات العامة للثورات العربية على التيارات الدنية في المملكة العربية السعودية (2011-2013)"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، (قسم القانون والعلوم السّياسية، كلية القانون والعلوم السّياسية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك مع جامعة بنغازي، ليبيا،2013)، ص11.

الفكرية ويؤسس لبناء مؤسسي وسياسي واقتصادي واجتماعي جديد،[1] يستجيب إلى الأهداف التي من أجلها قام الشعب بثورته.[2] وما دامت الثورات تتبلور حول أزمات، فإنها تعبر عن أشكال من المعاناة.[3]

كما يشير قاموس بنغوين للعلاقات الدولية إلى مفهوم الثورة بأنه يستخدم للدلالة على المعاني التالية:

(أ) للإشارة إلى تغيير جذري مفاجئ في نظام حكومة ما، كثيراً ما يقترن بالعنف،

(ب) للإشارة إلى أي تغيير أساسي أو انتقال في مؤسسات وقيم مجتمع أو دولة أو نظام. والمعنى الأول حصري بالتأكيد، لأنه لا يميز بين تغيرات الحكومة التي تقترن والتي لا تقترن بتغيير اجتماعي جذري مثل الانقلاب أو "ثورة القصر". والمعنى الأخر فهو حصري من ناحية عكسية، إذ أنه يسمح باستعمال المصطلح في أي سياق تعرض إلى تحول جذري، إلى حد أنه يكون بوسعنا الحديث عن "ثورة صناعية"، وثورة "إستراتيجية" وثورة "فكرية" إلى ما هنالك.[4]

أي أن الثورة فعل ذو طبيعة جذرية يستهدف التغيير الكامل للأنظمة القائمة أو احداث تغيير جذري في أجزاء أساسية منها، وبذلك فهي تغيير جذري سريع يطيح بانتظام بالنظام القائم أو القديم والنخبة التابعة له[5]، وهي لا تعني مجرد الإطاحة بنظام سياسي معين واستبداله بآخر، بقدر ماتعني أيضا إعادة تنظيم المجتمع وتنظيم ممارسة السلطة ووضع قواعد اجتماعية جديدة.[6]

وبالإعتماد على التحليل الماركسي لمفهوم الثورة باعتباره وليد الجدليات الاجتماعية فإن "الثورات المسماة بهذا الاسم بحق لا تنطوي على مجرد تغيير في نظام سياسي فحسب، بل تنطوي أيضاً على تغيير

[1]- خالد عليوي العرداوي،"الربيع العربي ثورات لم تكتمل، من أعمال ندوة حول: تداعيات ما بعد الدكتاتورية في دول الربيع العربي"، وحدة أبحاث القانون و الدراسات الدولية، كلية القانون، جامعة كربلاء، مارس2013، ص 5.

[2]- فوزية العطية،" علم اجتماع الثورة وخصائص المجتمع الثوري "، مجلة كلية الآداب العراقية، بغداد: جامعة بغداد،العدد24،1979، ص458.

[3]- أحمد زايد، "الشارع لمن؟ التوترات الاجتماعية العنيفة في مراحل ما بعد الثورات العربية"، ملحق مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع،العدد186،أكتوبر 2011،ص4.

[4]- محسن خنيش، "رمزية التغيير في الثورات العربية"، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية. متوفر على الرابط الالكتروني: http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=305

[5]- سمية خليل نامق، "التغير في الشرق الاوسط بين الارادة الشعبية والتأثير الخارجي ( مصر انموذجا) "،مجلة الدراسات الفلسطينية ، بغداد: جامعة بغداد،العدد16،كانون الاول 2012،ص90-91.

[6] ـ مولود زايد الطيب ،علم الاجتماع السياسي، بنغازي: دار الكتاب الوطنية،2007،ص102.

أساسي في التنظيم الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، فإذا استخدمنا هذا المعيار فإننا نجد أن الثورات الحقيقية في السياسة العالمية، مع أنها ذات تأثير كبير من حيث بنيتها وعمليتها، نادرة نسبياً".

إذا أسقطنا هذه المفاهيم على الحراك العربي نجد أنه لم يأخذ من مفهوم الثورة عدا عنصر فجائية الحراك الساسي، كما أن التغيير لم يبين أي منظومة فكرية أو قيمية معينة، حتى مع الحديث على مستوى التغيير كان مختزلا في قمة النظام السياسي والمتمثل في الرؤساء اللذين رحلوا أو المطالبين بالرحيل، مع بقاء باقي التشكيلات السياسية والمؤسساتية التي تدور في فلك الرئيس، الأمر الذي يفقد التغيير بعده العملي،[1] ويقلص من أهميته لأن الرئيس لا يعد إلا حلقة في سلسلة النظام التي وإن فقدت لا تؤثر بشكل كبير على أداء باقي الحلقات، والتي بإمكانها التأقلم مجددا مع الوضع بشكل يضمن استمرار النظام بشكل جديد[2]، فهذه المقاربة تجعل الحراك العربي طفرة لا تفسرها إلا نظرية الدومينو وسيكولوجية الجماهير القريبة من الغوغائية إلى حد ما القريبة من مبدأ التقليد على مبدأ التغيير، ويؤكد الأساس المعقد للنظام السياسي الذي تبناه **دافيد ايستن** ( David Easton ) وغيره من المنظرين.[3]

هذا من وجهة نظر غربية أما مالك بن نبي فقد اقترب من المصطلح بنوع من الحذر لافتقاره إلى المعايير العلمية الضابطة له ويعتقد أن الثورة في جوهرها هي عملية تغيير، غير أن لهذا التغيير أسلوبه وطبيعته، فأما الأسلوب فيتسم بالسرعة ليبقى منسجما مع التنسيق الثوري، وأما طبيعة التغيير فإنها تتحدد في نطاق الجواب على السؤال التالي: ما هو الموضوع الذي يجب تغييره ليبقى التغيير متماشيا مع معناه الثوري؟.[4]

[1]- محسن خنيش، "رمزية التغيير في الثورات العربية"، مرجع سابق.
[2]- أحمد فهمي، مصر 2013 دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر: مراحلها، مشكلاتها، سيناريوهات المستقبل، الرياض:البيان مركز البحوث والدراسات،2012،ص4.
[3]- محسن خنيش، نفس المرجع.
[4]- مالك بن نبي، بين الرشاد والتيه، دمشق: دار الفكر،1987، ص 49 .

فالثورة إذن محاولة لتغيير أوضاع معينة بطريقة مستعجلة وهادفة، أي يجب أن تحدد أهداف التغيير والأشياء التي يجب أن تتغيير وتحديد وسائل التغيير[1]، وهنا نجد أن بن نبي حدد أركانا للثورة لخصها في:

أ – حدوث التغيير؛

- أسلوب التغيير: وهو السرعة؛

ج – طبيعة التغيير وتحديد الأهداف والمواضيع المراد تغييرها بشكل واضح؛

د– وسائل التغيير والمنهج السليم في الحركة الثورية.

كما أن الثورة ليست فقط في المجال السياسي وإنما تطال كل المجالات، لا سيما الاجتماعية والثقافية منها، وهذا ما أوضحه مالك بن نبي في كتابه "مشكلة الأفكار"، إذ يعتبر أن أي ثورة يجب أن تتم في إطار عالم الأفكار وعالم الأشخاص وعالم الأشياء؛ أي أن الثورة نفسها تصبح متناولة كمشكلة من "مشكلات الحضارة"، وبالتالي يتوجب الحديث عن التغيير الشامل: في مجال الثقافة والفكر بالدرجة الأولى باعتباره الانطلاقة الحقيقية لأي ثورة ناجحة، وما سينتج عنه من تغيير في عالمي الأشخاص والأشياء.[2]

السياسة ليست هي الميدان الوحيد للثورة فالتجديد ثورة على الركود، والإبداع ثورة للأفكار، والاجتهاد ثورة للمعرفة، وفي القرارات العقلانية ثورة على التخلف والتعصب الذي قد يقود الثوار إلى طريق مسدود. وأينما كان المجال الذي انطلقت منه الثورة، يجب أن تستند إلى معايير أخلاقية والى ما اسماه مالك بن نبي بالنقد الثوري كعلاج دائم المفعول لتصحيح مسار الثورة وحمايتها من كل الآفات التي يمكن أن تصيبها أثناء الطريق، لأن التغيير لا يكون في الأمة بحاكم يسقط، ولكن بشعوب تصنع الحضارة والثقافة والفكر،[3]وهذا يعني أن الترابط بين الأفكار والعالم والواقع الاجتماعي هو أمر ضروري في كل لحظة، وهذا التزاوج هو نفسه مقياس مستوى حضارة ما.[4]

[1]- سويم العزى،"محاول تحليلية لأنماط التحرك السياسي"، مجلة الأكاديمية العربية بالدنمارك، الدنمارك: الاكاديمية العربية في الدنمارك، العدد العاشر،2011،ص123-124.
[2]- مالك بن نبي، مشكلة الأفكار، دمشق: دار الفكر، ط4، 1984، ص120.
[3]- مالك بن نبي، فكرة الأفرو أسيوية، دمشق: دار الفكر، ط2،1981، ص104.
[4]- مالك بن نبي، من اجل التغير، دمشق: دار الفكر، 2005، ص 12.

خلاصة القول أن الحراك العربي على رغم أهميته في الوقت الحالي إلا أنه يبقى بعيدا كل البعد عن المفاهيم الثورية، فهو قريب إلى التقليد القائم على الآنية وغياب البرنامج المجتمعي المتكامل، ويتغذى من موجات الفساد السياسي التي ينخر الأنظمة العربية، وبالتالي فالطفرة الاجتماعية العربية الحالية تطرح تساؤلات جدية حول مدى قدرتها على التغيير و بناء مستقبل أفضل للشعوب العربية.[1]

**<u>الحراك العربي ومفهوم التغيير:</u>**

لغةً عرف معجم الوسيط التغيير بأنه جعل الشيء على غير ما كان عليه، أما اصطلاحا يعرفه علم الاجتماع على أنه التحول – الملحوظ في المظهر أو المضمون – إلى الأفضل. وتعرفه موسوعة العلوم السياسية بأنه مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو بين عدة دول.[2] فالتغيير هو انتقال المجتمع بإرادته من حالة اجتماعية محددة إلى حالة أخرى أكثر تطورا، والملاحظ في التعريف أنه حدد مؤشرات التغيير التي تتمثل في:

1- الإنتقال: وهو انتقال تجمع بشري كالدول أو المؤسسات والحركات والأحزاب من حال إلى حال، من الحاضر إلى المستقبل، لتصبح طرفاً فاعلاً في الأحداث، وتحقق التنمية والنهضة المستهدفة، وتمارس دورها في إعمار الكون؛

2- الإرادة: أي بعموم الرغبة والإرادة الجماعية للمجتمع بمؤسساته و هيئاته و أفراده؛

3 – من حالة اجتماعية محددة إلى حالة أخرى: وتشمل كلمة الحالة الاجتماعية أنماط العلاقات الاجتماعية والنظم الاجتماعية المختلفة كنظم الأسرة والاقتصاد والسياسة والنظم التشريعية والقضائية والدينية، وقد يتسع نطاق التعريف ليشمل عمليات التغيير في مناحي الحياة المختلفة؛

---

[1]- محسن خنيش، "رمزية التغيير في الثورات العربية"، مرجع سابق.

[2]- محمد عارف محمد عبد الله، "دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث التغير السياسي في الوطن العربي(الثورة المصرية نموذجا)"، <u>مذكرة ماجستير</u> في التخطيط والتنمية السياسية،(كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، نابلس طرابلس، 2012)، ص23-24.

4- تطور أكثر: ويكون الانتقال هنا إلى الأمام، وبناء قدرة المجتمع على الفعل. وبالتالي فإن انتقال المجتمع إلى وضع أكثر تخلفاً أو ارتداده إلى الوراء يستثنى من التعريف، لأنه لا يمكن أن تتلاقي إرادة المجتمع بعمومه على الانتقال لوضع متخلف.[1]

وحتى يمكن إعتبار أي تغيرات في وضع ما، عملية تغيير حقيقي لابد من توفر الشروط التالية:

1 – أن يكون هناك وضع شاذ يحتاج إلى تغيير، إذ أنه في ظل غياب الوضع الشاذ فأنه لا مبرر للتغير، فالوضع الشاذ قد يكون غياب العدالة أو الحرية أو انتشار الفقر أو الفوضى وعدم الاستقرار، فالعلة تساعد في تحديد موطن الخلل لكي يتم اختيار العلاج؛

2- أن يكون التغيير نحو الأفضل، فتسود الحرية محل الاستبداد، أو العدالة محل الظلم، أو الأمن محل الخوف، التعليم محل الأمية، أو الاستقرار محل الفوضى وهكذا؛

3- أن يكون التغيير له صفة الاستمرارية ولا يتم التراجع عنه، فالتغيرات المؤقتة التي يمكن التراجع عنها لا يمكن اعتبارها تغيرا بالمعنى الحقيقي فتحول نظام تسلطي إلى نظام ديمقراطي هش يمكن زواله بسرعة لا يعتبر تغييرا، فعلى سبيل المثال قيام بعض الأنظمة السياسية بعمل خطوات ديمقراطية مثل الحريات الصحفية الجزئية والسماح بتشكيل مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب والنقابات، ويمكن أيضا إجراء انتخابات ديمقراطية لمجالس بلدية أو برلمانات حيث لا يلبث النظام الحاكم أن ينقلب على هذه الخطوات متراجعا عنها كليا أو جزئيا وأن يقوم بخطوات أخرى تشوه الخطوات السابقة.[2]

وتتطلب عملية التغيير تحديد القادة والفاعلين الاجتماعيين والسياسيين لنوع التغيير وكذلك تحديد المسار الذي سيسلكه المجتمع لتحقيق التغيير الشامل بناءً على مرتكزات فكرية وحضارية تتماشى وطبيعة التغيير وكذا مراحله، فالأفكار "كخبرة حضارية متمو ضعة بشكل بنية جماعية عقلية – نفسية تجعل المجتمع

[1]- صليحة كبابي، مرجع سابق.
[2]- محمد عارف محمد عبيد الله، مرجع سابق، ص ص25-26.

يبني الهيكل المادي للحضارة ويعيد بناءه بسرعة حتى لو تعرض للتدمير بفعل أزمة مثل الثورات. وفي ثلاثية مالك بن نبي للعالم المحيط بالفرد: الأشياء، الأشخاص والأفكار، الأفكار هي التي تقود العالم بغض النظر عن نوعيتها والحكم عليها.[1]وفي هذا السياق أن الأمر يتعلق بالإيمان وليس بالاعتقاد أو الاقتناع، والإيمان لا يكون إلا حرا مسؤولا والفكرة موضوع الإيمان تكون منبثقة من الداخل وليست متأتية من الخارج كما هو الشأن في الاقتناع، أو يعتريها شك أو محدودية في الوضوح بالنسبة لـ "ذات" مشروع التغيير كما هو الشأن في الاعتقاد. فمشروع التغيير يصدر عن "الذات" الراغبة في التغيير، لأنه مشروع يتأتى بدافعية ذاتية، وهذا يعني انطباق "الذات" على "الموضوع" في مشروع التغيير بحيث يعد هذا الانطباق من محددات مسارات التغيير ولأن الحراك السياسي العربي لم يكن ثورة فعلية على ما بالنفس من خنوع ومن خوف ( أي كان هش الاعتقاد فيه)، حاولت جهات خارجية تكملة هذا النقص في مسار الحراك بتوجيه تصريحات ودعوات تشجع على "كسر الخوف" عبر القنوات الفضائية الموالية للحراك وعبر الشبكات الاجتماعية الالكترونية. لأنه حراك غير محرك بالطاقة الذاتية الكافية الواعية (الوعي السياسي: وطني أو حضاري أو طبقي بروليتاري أو طائفي أو قومي أو اثني) المنظمة للحراك والتغيير. كما أن التغيير يأتي عن طريق الإيمان بقيم التي يحملها، فما هي قيم التغيير في الحراك العربي؟ فلم يتم الإعلان والاتفاق على قيم مثلى عليا في الحراك العربي، قيم للبناء فإسقاط الأنظمة ليست قيمة يؤمن بها الفرد والجماعة أو يعتقد فيها فتدفعه إلى أن يتجاوز بفضلها مستوى العاطفة بالغضب وروح الانتقام إلى مستوى العقل بالتخطيط والتنظيم، فحتى إذا جاء سقوط النظام أو إصلاحه يأتي كإجراء من أجل القيمة المثلى التي تشكل غاية بناءة مثل بناء الديمقراطية، لا كغاية منشودة في حد ذاتها ثم لتكون بعدها الفوضى.

هكذا فإن التغيرات الاجتماعية الحاصلة من حالات وأوضاع الانحطاط الحضاري نحو حالات وأوضاع الارتقاء الحضاري، هي أولا تغيرات في ذوات الأفراد قبل أن تمس تركيبة وطبيعة الأنظمة

[1]- صليحة كبابي، مرجع سابق.

الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهم. وتغيير النفس كما يقول مالك بن نبي "يعني حملها على تجاوز وضعها المألوف"، بتوفير الدافع الداخلي لدى الجماهير من أجل التغيير المنشود.[1]

**الحراك العربي والإصلاح:**

يعد مصطلح الإصلاح السّياسي من أكثر المصطلحات شيوعاً في المنطقة العربية خصوصاً بعد الحراك العربي، ويستهدف هذا المصطلح، بحسب المنادين به، إعادة صياغة العلاقة التعاقدية بين الشعوب وأنظمتها السّياسية، وإصلاح مكامن الخلل في مختلف الأنساق الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والفكرية، وكذلك مكافحة الفساد المالي والإداري بكافّة أشكالهما ومظاهرهما.[2]وفيما يتعلّق بمفهوم الإصلاح السّياسي، حسب قاموس وبستر للمصطلحات السّياسية، فهو يعني تحسين النظام السّياسي من أجل إزالة الفساد والاستبداد، كما عرفته الموسوعة السياسية بأنّه تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية، أي دون المساس بأسسها.[3]وعليه، فإنّ مفهوم الإصلاح السّياسي يختلف كليًّا وجذريًّا عن معنى الثورة، فالأوّل يستهدف التغيير المتدرّج والجزئي للنظام السّياسي والبني الاجتماعية، بينما الثورة تستهدف التغيير الكلّي لكافّة النظم والأنساق وعلى رأسها النظام السّياسي، وبشكل دراماتيكي وجذري.[4] فقد تعتبر الثورة أن الإصلاح غير ممكن في إطار النظام القائم، ولابد من تغيير النظام بالكامل وإقامة نظام جديد يقوم على أسس جديدة.[5]

ومن أبرز المظاهر الأساسية التي يتمتّع بها النظام السّياسي، الذي يمارس وظيفة الإصلاح باستمرار، الاحتكام إلى القانون وسيادته وتمتّعه بالشفافية والمشاركة الشعبية في إتّخاذ القرار والعدل

---

[1]- سلوى بن جديد، "الحراك السياسي للشارع العربي بين التغير والتحول"، من أعمال الملتقى الوطني: التحولات السياسية في المنطقة العربية : واقع وآفاق، جامعة 20 أوت سكيكدة، 24 -25 أفريل 2012.

[2]- محمّد عبد الغفور الشيوخ، مرجع سابق، ص21.

[3]- عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق.

[4]- محمّد عبد الغفور الشيوخ، نفس المرجع، ص22.

[5]-عزمي بشارة، "في الثورة وللقابلية للثورة" ، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، أوت2011، ص27.

الاجتماعي وفاعلية الأجهزة الحكومية والإنجاز وكفاءة الإدارة والمحاسبة والمساءلة، وتمتّعه بحسن التخطيط والرؤية الاستراتيجية للسياسات الداخلية والخارجية. لكن الإصلاح قد يكون تمويها وتضليلا للحفاظ على الحكم كما هو الحال في بعض الدول العربية التي يكون فيها الإصلاح لامتصاص الغضب الجماهيري، ولا يطال إلا مؤسسات هامشية خارج صنع القرار أو يكون خطابيا لتمرير أزمة،[1] وفي هذا السياق يعتبر الدكتور خالد السيفي هذا النوع من الإصلاح السياسي: "بأنه كالطلاء الخارجي على الصدأ، قد يحقق بعض الاحترام ويُعطي بعض الاطمئنان لكن يبقى الكل فيه مخادعا مراوغا مبتسما مداهنا ومتحفزا، فالفاسد كامن للانقضاض، مليء بالكراهية والعداء، والمؤسسة الحاكمة لا تفهم المواطن ولا تلبي احتياجاته، والمواطن مشغول بفك الرموز والمعادلات للتغيير الموعود".[2]

مما سبق يمكن القول أنه إذا كان نجاح الحراك أو الانتفاضة الجماهيرية أو النخبوية ضد الأنظمة الحاكمة يتوج في الغالب بالإصلاحات، فإن الحراك في الحالة العربية لم يحقق ذلك، فالأنظمة سقطت ولم تحقق شروط وظروف التغيير الثوري بالشروع في "البناء الجديد"، لأنها لم تحقق ثورة ولم تكن مسار تغيير اجتماعي، وهكذا أوجدت واقع صعب التعامل معه والتحكم فيه من قبل هؤلاء وأولئك.[3] فالإصلاح لابد أن يقود إلى عملية تغيير إذا كان جديا، فهو تغيير في تصوّرات وممارسات النظام السّياسي والاجتماعي والمؤسّسات المرتبطة بهما، نحو الأفضل، وكذلك محاربة مظاهر الفساد والضعف والخلل فيهما، من خلال مختلف الوسائل السلمية المؤثرة، كإسداء النصح وتقديم الاقتراحات والمشورة، وكشف مظاهر الخلل، والمشاركة الإيجابية في الوزارة والبرلمان، وإقامة الأحزاب الحرّة، وتفعيل مؤسّسات المجتمع المدني وتقويتها، وممارسة المزيد من التحفيز والضغط للدفع باتجاه الإصلاحات السّياسية.[4]

---

[1]- عزمي بشارة، "في الثورة وللقابلية للثورة" ، مرجع سابق، ص26.

[2]- خالد السيفي،" الجذور والقشور: هل هي ثورة أم إصلاح أم تمرد ". متوفر على الرابط الالكتروني:
.http://ksroot.blogspot.com/2011/04/blog-post.html

[3]- سلوى بن جديد، مرجع سابق.

[4]- عزمي بشارة، نفس المرجع، ص 26.

## المبحث الثاني: الأطر النظرية المفسرة للسياسة الخارجية القطرية

عرفت السياسة الخارجية تطورات وتحولات كبيرة على مختلف مستوياتها المعرفية وكذلك المنهجية بحيث حاولت نظريات ومقاربات السياسة الخارجية باستمرار شرح وتفسير التغيرات في مسار سلوك دولة تجاه دولة أخرى، ومحاولة تقديم أطر نظرية متكاملة ومقبولة لفهم سلوك الدول، فالحديث عن الأطر النظرية لدراسة السياسة الخارجية يعبر عن مدى التقدم الذي أحرزته السياسة الخارجية كحقل معرفي له موضوعه ومناهجه والقوانين التي تحكمه، وفي محاولة لدراسة السياسة الخارجية القطرية سيتم التركيز على بعض المقاربات النظرية المتمثلة في:

### المطلب الأول: مقاربة القوه الناعمة في تفسير السياسة الخارجية القطرية

يعتبر مفهوم القوة الناعمة من المفاهيم الحديثة نسبيا على مستوى العلاقات الدولية حيث ظهر بشكل واضح على المستوى الأكاديمي في بداية التسعينات من القرن الماضي، وذلك لتأكيد على أهمية الأدوات غير العسكرية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية،[1]وقد ارتبط الحديث عن القوة الناعمة، كأحد أشكال القوة، بمحاولات **جوزيف ناي** (Joseph S. Nye) معالجة التحليل الضيق لمفهوم القوة، الذي قدمته المدرسة الواقعية، والذي كان يركز علي القوة العسكرية، لذا قبل أن نعرض توظيف القوة الناعمة في تفسير سياسة قطر الخارجية، لا بد لنا من التعرض لمقاربة القوة الناعمة.

**<u>مفهوم القوه الناعمة:</u>**

طرح مفهوم القوة الناعمة (Soft Power ) لأول مرة بشكل أكاديمي بعد نهاية الحرب الباردة رغم أن ما يعبر عنه من استخدام أدوات دبلوماسية وثقافية في إدارة العلاقات الدولية كان موجودا قبلها وأثناءها، والذي يتجلى في استخدام أدوات الإقناع والاستمالة وليس الضغط والإكراه في إدارة العلاقات الدولية، كأدوات

[1]- مريم براهيمي، "التعاون الأمني الأمريكي، الجزائري وتأثيره على المنطقة العربية "، <u>مذكرة ماجستير</u> في الدراسات المغاربية، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012)، ص5.

الدبلوماسية الشعبية وتوظيف الأبعاد الثقافية والتعليمية والإبداعية أو توظيف المعونات الاقتصادية والمنح الدراسية في إدارة العلاقات الخارجية،[1]ويعود مفهوم "القوة الناعمة" إلى الأستاذ **جوزيف ناي**(Nye ) ، الذي صاغ لبنات هذا المصطلح سنه 1990 في كتابه "وثبة نحو القيادة" ثم أعاد استخدامه في كتابه "مفارقة القوة الناعمة "ليتوسع ناي فيما بعد في مفهوم "القوة الناعمة" بتأليفه عام 2004 كتابًا بعنوان" القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية".[2] ويعرّف **ناي**( Nye ) القوة بأنها "القدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية[3]والاستمالة بدلاً عن الإكراه والإرغام، وهي القدرة على التأثير في سلوك الآخرين للحصول على النتائج والأهداف المتوخاة بدون الاضطرار إلى الاستعمال المفرط للعوامل والوسائل العسكرية والصلبة ويضيف؛ أنه كلما كانت سياسات الدولة مشروعة ازدادت جاذبيتها"[4].

كان ناي قد أشار سابقا إلي الأفكار نفسها في كتاب "القوة والاعتماد المتبادل: السياسة الدولية في لحظة تحول" الذي ألفه بالاشتراك مع **روبرت كوهين** (Robert Cohen ) عام 1977، حيث تناول فكرة مركزية وهي الاعتماد المتبادل والتأثير عن طريق توظيف أدوات أخري غير صلبة. وقد قام كيوهين ( Cohen) بتطوير أفكاره لاحقا في اتجاه الاقتصاد السياسي، في حين اهتم جوزيف ناي بالإعلام والتعليم وبناء النموذج الثقافي للدولة للتأثير في الفاعلين الآخرين، ودفعهم لتبني سياسات تخدم مصالحها[5].

[1]- هبة رؤوف عزت، "القوة الناعمة المهدرة: أزمة النظام القوي والدولة الضعيفة بمصر"، مركز الجزيرة للدراسات. متوفر على الرابط الالكتروني:

http://studies.aljazeera.net/files/2011/08/20118872345213170.htm

[2]- علي حسين باكير، "إيران ومرتكزات القوة: اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية..القدرات وحدود التأثير"، مركز الجزيرة للدراسات. متوفر على الرابط الالكتروني:

http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors/2013/04/2013411102151266414.htm

[3] - المهندس محمد حمدان ،الحرب الناعمة، بيروت: دار الولاء للطباعة والنشر والتوزيع،2010،ص26.

[4]- جوزف س. ناي، القوة الناعمة، (ترجمة: محمد توفيق البجيرمي)، الرياض: دار العبيكان ،2007، ص 20.

[5]-هبة رؤوف عزت، نفس المرجع.

**مقاربة القوة الناعمة في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية**

ارتبط مفهوم القوة الناعمة كمقاربة نظرية في أدبيات العلاقات الدولية بكتاب (القوة الناعمة: وسائل النجاح في السياسة الدولية) من تأليف الأستاذ جوزيف ناي[1]، مع أن الاهتمام بالقوة الناعمة يرجع إلي بداية الاهتمام بالثقافة والدبلوماسية الشعبية والرأي العام في العلاقات الدولية، منذ الحرب الباردة، حيث كانت هناك اجتهادات من قبل بعض العلماء للتركيز علي القوة الناعمة، ومن ذلك الإسهام الخاص بـ **ستيفن لوكس** (Stefan Lux)، الذي أشار إلي أهمية المعتقدات والأفكار التي تساعد علي اجتذاب الآخرين والتأثير في سلوكهم وكذلك **بيتر ساشراش** (Peter Church) و**مورتون باراتز**(Morton Bratz) ، حيث ربطا مفهوم القوة بقدرة الدول علي تعزيز وتكريس القيم الاجتماعية والسياسية للدول، خاصة في القضايا التي تمس الطرف الآخر.[2]

بالعودة إلى الأستاذ **ناي**( Nye ) فإن القوة الناعمة سلاح مؤثر يحقق الأهداف عن طريق الجاذبية والإقناع بدل الإرغام أو الدخول في مواجهات عنيفة وأدوات تلك القوة تتمثل في القيم السياسية والثقافية، والقدرات الإعلامية، والتبادل العلمي والفكري، والسياسة الخارجية القادرة على مد الجسور وإقامة الروابط والتحالفات سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، فالقوة الناعمة عنده " هي القدرة على تشكيل تفضيلات الآخرين، أي تختار لهم بدلا من إرغامهم[3]. وتنشأ من الجاذبية الثقافية لبلد ما، والمثل السياسية التي يحملها والسياسات التي ينتهجها في الواقع، فعندما تبدو السياسات الأمريكية مشروعة بنظر الآخرين تتسع القوة الناعمة الأمريكية. وعندما نجعل الآخرين يعجبون بالمُثل التي نؤمن بها، ونجعلهم يريدون ما نريد فإننا لن نضطر إلى الإنفاق كثيرا على موارد السياسات التقليدية، أي على عوامل الإرغام العسكري والإغراء

[1]- أحمد البيومي، "قطر.. نموذج للقوة الناعمة". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.al-watan.com/news.aspx?n=30D79726-D170-4A2D-831E-0A05392E9783&d=20140404

[2]- ريهام مقبل،" مركب القوة: عناصر وأشكال القوة في العلاقات الدولية "،ملحق مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام،العدد188، ابريل 2012، ص6-8.

[3]-Joseph S. Nye, Soft Power: The Means to Success in World Politics, New York: Public Affairs, 1st edition, 2004, p25.

الاقتصادي، ومن أهم المثل الأميركية التي لها قدرة على تحريك وجذب الآخرين نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان وإتاحة الفرص للأفراد".[1]

وقد ميز الاستاذ **ناي** ( Nye ) بين ثلاثة أنماط للقوة الناعمة، يتمثل **النمط الأول** في الجاذبية (Attraction)، ويشير إلي جذب الانتباه إما بطريقة سلبية أو إيجابية. وعالج **ناي** حالة الانجذاب بين أطراف غير متماثلين في القوة، ورأي أن نزوع طرف في هذه الحالة لاستخدام القوة الصلبة سيؤدي إلي التأثر بالنسبة للطرف الآخر، ومثال علي ذلك الهند التي مثلت مصدر جذب لبريطانيا في القرن الثامن عشر مما أدي إلي استعمارها، وبالتالي لم تكن جاذبية الهند مصدرا لقوة ناعمة لها، ويتمثل **النمط الثاني** في الإقناع (Persuasion) ويستخدم للتأثير في معتقدات الآخرين وردود أفعالهم دون التهديد باللجوء إلي القوة، فقوة الإقناع لدى الدول تتوافر كلما كان للدولة شرعية، وكلما كانت أهدافها واضحة، كلما كانت القيادة تمتلك شخصية كاريزمية، وينصرف **النمط الثالث** إلي وضع جدول الأعمال( Agenda Setting) ، وتحديد أولويات الدول الأخرى، بما يخدم أو يتفق مع أولويات الدولة التي تمارس القوة الناعمة.

ويجادل **ناي**( Nye ) بأن تطبيق الدولة القوة الناعمة في علاقاتها الخارجية أعقد بكثير من القوة الصلبة، وفسر ذلك بعدة أسباب، منها صعوبة الوصول إلي النتائج، حيث تتطلب وقتا كبيرا لمعرفة نتائجها، ووضوح تأثيرها، كما أن وسائل نجاحها لا تعتمد فقط علي الحكومة.[2]

ورغم تزايد أهمية القوة الناعمة(Soft Power)، فإن **ناي** لم يقلل من أهمية القوة الصلبة (Hard Power) ، حيث جادل بأن المفهومين مترابطان، فكليهما وسائل لجعل الطرف الأخر في السياق الذي يرغب فيه الطرف الرئيسي[3] وما يميز بينهما هو طبيعة السلوك، فالقوة الصلبة قد تحمل بين طياتها الإرغام والإغراء في الوقت

---

[1]- مركز قيم رؤية، الإمام الخامنئي في مواجهة القوة الناعمة، بيروت– لبنان :جمعية المعارف الإسلامية والثقافية ، ص17– 18.

[2]- ريهام مقبل ، مرجع سابق، ص7-6.

[3]- Joseph S. Nye, Soft Power , hard pour leadership .Available at: http://www.hks.harvard.edu/netgov/files/talks/docs/11_06_06_seminar_Nye_HP_SP_Leadership.pdf

نفسه والحال نفسها مع القوة الناعمة[1]، وشدد ناي على أهمية سعي الدولة لتطوير قوتها الناعمة والصلبة معا لأن أيا منهما لن يكون فعالا في غياب الأخر[2]. ويتفق **روبرت كوبر**(Robert Cooper) مع وجهة نظر ناي، حيث يري أن القوة الصلبة وحدها لا تكفي، فهناك علاقة بين القوتين، والدليل علي ذلك أن الجيش في دولة ما يطيع أوامر الحكومة المدنية، لأنها مصدر الشرعية، وتعد الشرعية أساس القوة الناعمة.

وفي مؤلف بعنوان"وراء القوة الناعمة والقوة الذكية: قوة فائقة" يناقش **ستيف هامونز**(Steve Hamons) أفكارا ومبادئ مرتبطة بالقوة الصارمة، والقوة الناعمة، أو الذكية، معتبراً أن استخدام هاتين القوتين يحقق ما يسميه القوة الفائقة أو القوة التجاوزية.

القوة الفائقة برأيه هي مجموعة من الموارد، وتستند إلى دمج عناصر الإفادة من مجموعة واسعة من الموارد والأساليب التي تربط بنحو مستديم بين القوة الناعمة والقوة الصلبة، فالقوة الفائقة تتضمن استخدام الدبلوماسية العامة، والموارد الثقافية، والعمليات الإنسانية، وقواعد حفظ السلام، والعناصر الاستخباراتية القائمة على المعلومات البشرية، وتستخدم العمليات ذات التأثير النفسي الحرب النفسية وسائر العمليات الدفاعية والتكنولوجيات المتقدمة وغيرها من الوسائط الهامة المختلفة.[3]

وينبغي الإشارة إلى أن مصادر القوة الناعمة تختلف بين دولة وأخرى تبعا للمعطيات المتعلقة بالسياسة والنظام السياسي أو السياسة الخارجية أو النموذج الاقتصادي أو المعطيات الثقافية، ومن هذا المنطلق يمكن القول إن قطر نموذج لنوع آخر من القوة وهو قوة الإعلام والاقتصاد والتأثير السياسي والدبلوماسي وكذلك التأثير من خلال المساعي الثقافية والرياضة، وذلك برغم من عدد سكانها الصغير

---

[1]- ريهام مقبل، "مركب القوة: عناصر وأشكال القوة في العلاقات الدولية"، ص7-8.

[2]- مسفر بن ظافر عائض القحطاني، "استراتيجية توظيف القوة الناعمة لتعضيد القوة الصلبة في ادارة للازمة الارهابية في المملكة العربية السعودية"، أطروحة دكتوراه في الفلسفة في العلوم الامنية،( قسم العلوم الادارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض،2010)،ص77.

[3]- محمد ياغي، الحرب الناعمة مقومات الهيمنة وإشكاليات الممانعة، بيروت: مركز قيم لدراسات ،2011،ص57- 56.

ومساحتها المحدودة استطاعت قطر أن تجذب أنظار العالم لها. وبالتالي ووفق مقاربة الأستاذ جوزيف ناي، يمكن اعتبار قطر تأتي في مصاف الدول التي تتمتع بقوة ناعمة تؤثر بصورة كبيرة على الصعيد الإقليمي.[1]

**المطلب الثاني: المقاربة البراغماتية تفسير في السياسة الخارجية القطرية**

يعود الأصل اللغوي للبراغماتية إلى الكلمة اليونانية (pragma) وتعني العمل أو( مسألة عملية) وقد استعار الرومان المصطلح واستخدموا عبارة (pragmaticas) وقصدوا بها ( التمرس) وخاصة في المسألة القانونية.

من الناحية الفكرية يشير المصطلح إلى أن جوهر البراغماتية يتلخص بالعبارات التالية: الإنسان مكره على العيش في عالم لا عقلاني يتعذر فهمه، وأن كل محاولاتنا لإدراك الحقيقة الموضوعية ستبوء بالفشل، لذا يجب النظر إلى مختلف النظريات العلمية وإلى الأفكار الاجتماعية والقيم الأخلاقية نظرة " أداتية"، أي من وجهة نظر منفعتها في تحقيق الأهداف، فيما ينفع الناس وما يعود عليهم بالنجاح هو الصحيح وهو اليقين.

بصورة أوسع المصطلح يستخدم للإشارة إلى أي مدخل يركز بالأساس على ما يمكن عمله في الواقع لا على ما يجب عمله بالنظر إلى عالم المثاليات، فالبراغماتية بدلاً من أن تركز على مقدمات الأفكار فإنها تركز على النتائج المترتبة على تلك الأفكار، فهي تُوجه نحو الاهتمام بالأشياء النهائية وبالنتائج ومن ثم هي لا تعني بالسؤال عن ماهية الشيء أو أصله بل عن نتائجه،[2]

أما نشأة وظهور البراغماتية بوصفها حركة فلسفية عملية فقد كان في الولايات المتحدة الأمريكية أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وارتبطت بأسماء فلاسفة أمريكيين مثل **تشارلز بيرس** و **جون**

[1]- أحمد البيومي، "قطر.. نموذج للقوة الناعمة "، مرجع سابق.
[2]- خالد أحمد الشنتوت، " البرغماتية". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://dr-khaled.net/index.php?option=com_content&view=article&id=104:2010-03-11-11-23-25&catid=35:the-cms&Itemid=59

**ديوي** و **وليام جيمس**(William James) وغيرهم، ويشترك الفلاسفة الثلاثة في أصول فلسفية تتمركز حول مقولة أنه لا يمكن التوصل إلى معاني الأفكار وتفسيرها إلا بالنظر إلى النتائج المترتبة عليها، فهي لا تعنى بالسؤال عن ماهية الشيء أو أصله بل عن نتائجه فهي مرتبطة بالتجريبية، لأن كل فكرة بالنسبة للبراغماتيين مجرد فرضية طالما لم تدخل حيز التطبيق والامتحان وكذلك هي مرتبطة بمعيار النجاح والفعالية. [1]

ويمكن القول بأن البراغماتية كمذهب فكري نشأ كردة فعل مضادة للاتجاهات الفلسفية المثالية، التي انتشرت في ذلك الوقت، وهي في معظمها تحمل أفكاراً مجردة، لم يستطع أصحابها تطبيقها في الواقع العملي، ولا استطاعوا إقامة أدلة قوية على دعواهم. والبراغماتية تدرج ضمن المذاهب النفعية، وهي مذاهب كثيرة جداً امتدت عبر التاريخ الفلسفي الطويل. ومن أمثلة تلك المذاهب النفعية في الفلسفة اليونانية القديمة: الرواقيون ومدارس اللذة الدائمة، وهناك أيضاً مذاهب المنفعة الشخصية ومذاهب المنفعة العامة.[2] وبالعودة إلى مجال العلاقات الدولية عموما والسياسة الخارجية بشكل خاص لتفحص مدلول البراغماتية ودورها، يبدو من الوهلة الأولى نوع من الغموض والإبهام يرجع أساسا إلى تعدد المدارس والنظريات واختلاف اطروحتها من جهة وإلى حداثة ظهور المفهوم نسبيا مقارنة بالفلسفات الأخرى من جهة ثانية[3]. على المستوى السياسي نجد أن المفكرين السياسيين المتأثرون بالبراغماتية يرفضون الفصل بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة ويؤمنون بالمذهب الفردي ويرفضون التسلطية والشمولية[4]، وكلها معتقدات تتفق مع تمجيد البراغماتية لإرادة الإنسان ولحريته والنابعة من قدرته على التحكم في مصيره دون تدخل من قوى أخرى، كما أن اهتمام البراغماتية بالنتائج وبمدى اتساقها مع مصلحة الفاعل أدى إلى تبني المفكرين السياسيين البراغماتيين للنظرية النفعية[5]، فالبراغماتية كمقاربة فلسفية – سياسية تعتبر نجاح العمل المعيار الوحيد

[1]- مزيان ايجر امينة، "التحول البراغماتي في السياسة الخارجية الجزائرية دراسة في العوامل والمتغير"،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة يوسف بن خدة الجزائر،2007)، ص38.
[2]- جيمس وليام، البراغماتية،( ترجمة: العريان محمد علي)، القاهرة: دار النهضة العربية، 1966، ص65.
[3]- مزيان اجير امينة، نفس المرجع، ص41.
[4]- عدنان عويد، "الفلسفة البرغماتية"، مرجع سابق.
[5]- مزيان اجير امينة، نفس المرجع، ص41.

للحقيقة؛ فالسياسي البراغماتي يدعّي دائماً بأنه يتصرف ويعمل من خلال النظر إلى النتائج العملية المثمرة التي قد يؤدي إليها قراره وهو لا يتخذ قراره بوحي من فكرة مسبقة أو أيديولوجية سياسية محددة، وإنما من خلال النتيجة المتوقعة لعمل والبراغماتيون لا يعترفون بوجود أنظمة ديمقراطية مثالية إلا أنهم في الواقع ينادون بأيديولوجية مثالية مستترة قائمة على الحرية المطلقة، ومعاداة كل النظريات الشمولية وأولها الماركسية، وغالبا ما يتم التميز في أدبيات العلاقات الدولية بصفة عامة والسياسة الخارجية بصفة خاصة بين الإيديولوجية والبراغماتية واعتبارهما كقطبين متناقضين، ففي حين نجد الإيديولوجية تهتم بالمبادئ الثانية والمعتقدات السائدة في المجتمع، ترتبط البراغماتية عموما بحالات العملية والممارسة الميدانية "إن البراغماتية هي الحالة التي تتجنب المبادئ الثابتة والمعايير الصارمة والقواعد المطبقة بشكل موحد لصالح المرونة والتعقل والارتجال"، وبهذا فالسياسات البراغماتية تتأثر بعوامل غير إيديولوجية مثل الفوائد الاقتصادية، وغيرها لكن هذا لا يعني أن وجود الأولى هو نفي للثانية والعكس صحيح إذا لا يمكن تصور الحديث عن سياسة خارجية خالية من أي تصرف براغماتي، وبالتالي فالحديث عن البراغماتية والإيديولوجية تبقى مسألة صعبة ونسبية في أن واحد ولا يجوز لنا في الإطار سوى تغليب بعد على مدى توافق نظام المعتقدات السائدة في الدولة والممارسة الميدانية، ففي حالة الانسجام بينهما نكون بصدد سياسة يغلب عليها الطابع الإيديولوجية، أما في حالة عدم توافق الممارسة مع المبادئ فنغلب عليها إذن الطابع البراغماتي مثل ما يفعله بعض السلوكيين لتحديد البعد البراغماتي في السياسة الخارجية. [1]

بناءً عليه، فإن المقاربة البراغماتية في السياسة الخارجية إنما هي نهج عملي ومحدد المسارات في تطبيقاته، ويستند إلى التجار بالقياس صدق الأفكار لتحقيق المنافع رافضا المسارات النظرية غير التطبيقية، ويخطط للمستقبل ولا يهتم بماهية الفكر إلا بقدر ما يخدم نتائج التجربة لتحقيق المنفعة المباشرة.

---

[1]- مزيان اجير امينة، مرجع سابق ، ص41.

وتعد قطر نموذجا للدولة الصغيرة الطامحة إلى أداء دور إقليمي مميز وسط بيئة إقليمية غاية في التشابك والتعقيد، حيث تتخذ في سبيل تحقيق ذلك مواقف براغماتية تتجاوز الخط العام الذي تنتهجه القوى الإقليمية الكبرى في المنطقة، والقيادة القطرية من واقع إدراكها البراغماتي للرهانات الجيوبولتكية في المنطقة عوضها عن الكثير من عوامل ضعفها من منظار القوة المادية ودفعها إلى تبني سياسات تتسم بالتوازن من ناحية علاقاتها الخارجية، فاعتماد القيادة القطرية على النهج الواقعي البراغماتي في إدارة علاقاتها الخارجية يتيح لها التحرك على أكثر من صعيد حيث تكشف متابعة السياسة القطرية منذ انطلاق الحراك العربي مطلع عام 2011، عن أن الدول الصغيرة – التي منها قطر– لها نمط مميز لسياستها الخارجية يعكس مخاوفها ومصالحها ويمتاز في جزء كبير منه بغياب "تأثير" الأيديولوجية وغلبة الطابع البراغماتي.

وتظهر غلبة الطابع البراغماتي على السياسة الخارجية القطرية من خلال مواقفها التي تبرز قدر كبير من التناقض تجاه قضايا محددة نذكر منها:

– استضافتها القوات الأمريكية إبان غزو العراق بعد رفض السعودية المشاركة في تلك الحرب، كانت قناة الجزيرة المدعومة حكومياً تفضح ممارسات الاحتلال الأمريكي في العراق؛

– فيما ساندت حزب الله وحركة حماس في العدوانيين الإسرائيليين جوان/جويلية 2006، كانت قطر تقيم علاقات جيدة مع إسرائيل؛

– بينما كانت تعمل ضمن منظومة دول مجلس التعاون الخليجي، أقامت علاقات متينة مع إيران التي تحتل جزراً إماراتية وتشكل تهديداً مباشراً خاصة للبحرين وقطر وعدواً تقليدياً للسعودية؛

– فيما كانت قطر تطمح للعب أدوار مركزية في البيئة العربية وتنشط في عدة ملفات متأزمة، كانت تتصادم مع دول عربية عدة على المستوى الإقليمي.

**المطلب الثالث: إقتراب الدور في تفسير السياسة الخارجية القطرية**

يعد مفهوم الدور من المفاهيم الأساسية التي استخدمتها أدبيات السياسة الخارجية لفهم قرارات وسلوكيات الدول وغيرها من الفاعلين، واحتمالات الاستمرار والتغيير في هذه السياسة، وتشترك هذه الأدبيات في افتراض أن غالبية الوحدات الدولية تحكمها توقعات وتصورات معينة حول ضرورة قيامها بدور أو مجموعة من الأدوار في النظامين الإقليمي والعالمي.[1] ويمثل الدور اقترابا هاما لتحليل السياسية الخارجية بوجه عام والسياسة الخارجية في الدول النامية – ومن بينها الدول العربية – بوجه خاص، بالنظر إلي الدور الشخصي الهام الذي تمارسه القيادة الحاكمة في أي من هذه النظم الأخيرة، وفي دراسة السياسية الخارجية القطرية نحاول التركيز على دور القيادة السياسية في هذه السياسة من خلال إختبار افتراضات اقتراب الدور فيها.

**<u>ماهية اقتراب الدور:</u>**

يهتم اقتراب كإطار نظري بدراسة السلوك بالتركيز على مفهوم أو متغير الدور في ميدان السياسة الخارجية، حيث صانع السياسة الخارجية يتصور أو يفترض أن دولته ملزمة بتبني أو انجاز بعض المهام على مستوى النظام الإقليمي أو الدولي، فهذا الاقتراب يصور دول العالم وكأنها تلعب أدوارا أو وظائف مختلفة وفق طبيعة الدوافع صراعية أو تعاونية.[2] يرجع ظهور اقتراب الدور إلى حقل العلوم الاجتماعية والانثروبولوجيا، حيث كان التركيز على دراسة سلوكيات الفرد داخل الحياة الاجتماعية والمجتمع عامة من خلال تصور قائم على أن الإنسان يقوم بأدوار في المجتمع، ويصف **بروس بيدل** (Bruce Biddle) نظرية

1- طيبي محمد، مسعودي يونس، مرجع سابق .
2- سفيان صخري،" اقتراب الدور في تحليل السياسة الخارجية"، ج1، <u>جريدة اليوم الجزائرية</u>، عدد 2774، 25مارس،2007، ص8.

الدور بالعلم الذي يهتم بدراسة السلوكيات التي تميز الأشخاص ضمن ظروف معينة ومع عمليات متنوعة أنها تنتج تلك السلوكيات وتفسيرها وتؤثر عليه[1].

## اقتراب الدور في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية

مع ظهور الثورة السلوكية في النصف الثاني من القرن الماضي، عرف علم السياسة عموما وفرع العلاقات الدولية خصوصا تطورات ملحوظة، خاصة في الجوانب المنهجية بالعمل على الاستفادة من التطورات المنهجية والتحليلية في بقية العلوم الطبيعية منها والعلوم الاجتماعية فنتج عن ذلك استعارة العديد من المناهج والمفاهيم من العلوم الأخرى وتطبيقاتها في الدراسات السياسية، ومن هذه المفاهيم المستعارة من فروع علمية أخرى والمطبقة في فرع العلاقات الدولية مفهوم الدور، الذي شهد بداياته الأولى في ظل دراسات علماء الاجتماع وعلماء النفس والانثربولوجيا، وعرف طريقه إلى فرع العلاقات الدولية بفضل الجهود التي بذلها المختصون في دراسة السياسة أثناء محاولاتهم للتعرف على مختلف الأدوار التي تضطلع بها الدول القومية واستعمال نظرية الدور كإطار معرفي لتحليل أدوار السياسة الخارجية للدول.

ويمكن القول أن بداية توظيف اقتراب الدور في دراسات السياسة الخارجية والعلاقات الدولية تتمثل في محاولات علماء النفس والاجتماع توسيع نطاق تطبيق نظرياتهم النفسية القائمة على مفهوم الدور لتشمل العلاقات الدولية وتحليل سلوك القادة الدوليين في إطار التعامل مع القيادات السياسية كحالات مرضية تحتاج إلى علاج نفسي، فمثلا بدأ **مورينو** و**سيارين** مع بداية الثلاثينيات والأربعينيات استخدام مفهوم الدور لتوظيف مداخل التحليل النفسي لدراسة السلوك الدولي، في إطار التأكيد على أهميه العوامل الشخصية وتأثيرها في النظام الدولي مع بروز شخصيات مثل **هتلر**(Adolf Hitler) و**موسليني** ( Mussolini) و **ايزنهاور**(Eisenhower)...واقتراح **مورينو**(Mourinho) في الستينيات أثناء التصعيد بين الولايات المتحدة

---

[1]- مهدي فتاك، "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي تونس و المغرب نموذجا - 1999/2009"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية،(قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة،2011)، ص3.

والصين إجراء مواجهة درامية نفسية بين الرئيس الأمريكي جونسون والزعيم الصيني **ماوتسي تونج** Mao ) Tse-tung)، مع إذاعتها عالميا الدور كبديل عن توجيه الولايات المتحدة ضربة عسكرية ضد الصين.

وتمثل دراسة **هولستي (**Holsti) عام 1970 بعنوان تصورات الدور القومي في دراسة السياسة الخارجية علامة فارقة في تصورات الدور القومي ودراسة السياسة الخارجية[1]، وكانت حينها قد مرت أربعة عقود على تطوير نظرية الدور في ظل علم الاجتماع وعلم النفس والانثروبولوجيا، حيث كانت من أول المحاولات التي تم فيها استيراد مفاهيم ونظرية الدور مع ربطها وإدراجها ضمن أدبيات العلاقات، لكن **هولستي** (Holsti ) لم يستعر الكثير من المنطلقات المفاهيمية والنظرية التي ارتبطت بنظرية الدور في الدراسات الاجتماعية الأخرى وفضل بدلا من ذلك التركيز على فكرة بسيطة مفادها أن الفرد المتمثل في قادة الدول وصناع القرار فيها بإمكانهم اعتناق مجموعة متنوعة من المعتقدات والصور وتوظيف تلك التصورات للدور القومي لتشكيل الطريقة التي تتعامل بها الدولة مع المحيط الدولي[2]، وطرح **هولستي** (Holsti ) إطار كليا لتوظيف اقتراب الدور في العلاقات الدولية، حيث نظر إلى قرارات الدولة وأفعالها كأدوار فعلية أو محققة تعبر عن أداء ادوار السياسة الخارجية كما تحددها التصورات أو الادراكات الذاتية لصانع القرار لما ينبغي أن تكون عليه أدوار دولهم وتوصيفات الآخرين للدور ومصادرها[3]التي تتم تحت تأثير جملة من المعطيات النابعة من البيئة الداخلة أو الخارجية وتتم السلوكيات والأفعال دوما ضمن وضعية نظام توصيفات الدور[4]ومكانه الدولة المبنية على قدرتها النسبية كبديل لمفهوم المركز الاجتماعي[5].

---

[1]- محمد طيبي، يونس مسعودي، مرجع سابق.

[2]- Cameron .G, this role theory and foreign policy, May 2009, Available at: http//www.isanet.org/compenduin-s ections L2007/foreign-policy – html.

[3]- ميرفت عبد العزيز، "دور رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء في صنع القرار في مصر في الفترة من 1970 إلى 1981"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، (قسم العلوم السياسية،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،2001)، ص33.

[4]- Sofaine sekhri , " The role approach as a theoretical frame work for the analysis of foreign policy in third world countries African" , journal of political science and international relations ,vol.3,October 2009,p424.

[5]- ميرفت عبد العزيز، نفس المرجع، ص33.

وأكد فيها على أن سلوك الدولة على المستوى الخارجي يحدده تصور صانع السياسة الخارجية لأدوار الدولة على المستوى الخارجي والذي يحدده مجموعة من العوامل والظروف[1]. بذلك يكون **هولستي** (Holsti ) قد وضع أسس نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية باعتباره انطلق من كون هذه النظرية تفسر السلوك الخارجي بالاستقلال والعودة إلى الأدوار التي تقوم بها الدولة منفردة في النظام الدولي وقد تطور إطار العمل المفاهيمي لنظرية الدور تدرجيا عبر الزمن كمفاهيم جديدة تمت إضافتها لحقل العلاقات الدولية[2]. كما تناول نفس الموضوع **ستيفن وولكر** ( Stéphane Walke) بمقالة بعنوان بـ: تصورات الدور القومي والنتائج النسقية والصادر عام 1979 حيث تطرق إلى مفهوم الأدوار الوطنية التي تعرف حسبه بأنها تصورات واضعي السياسات الخارجية لمناصب دولهم في النظام الدولي، ويشمل هذه التصورات أنواع عامة من القرارات والإلتزامات والوظائف المرتبطة بهذه المواقف الدولية[3]، ليبقى إهتمام الباحث **ستيفن ولكر**( Walke ) بالموضوع مستمرا حيث قام بجمع كل ما كتب حول اقتراب الدور في كتاب عام1987بعنوان "نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية"[4]،الذي اعتبر نقطة تحول فارقة في أدبيات نظرية الدور في العلاقات الدولية والذي أحدث تقدما أكبر في استعمال المفهوم في كل من السياسة الخارجية والعلاقات الدولية[5]وقد تمحورت أبحاث أصحاب الاقتراب على أسئلة أساسية توصلوا من خلالها إلى عملية رابط أو تأكيد مدى صحة الاقتراب كإطار نظري لتحليل السياسة الخارجية والتي تتمثل في:

1 – ما هي مصادر تصورات الدور وإدراكات صانع السياسة الخارجية حول أدوار دولهم الخارجية؟

2 – ما طبيعة الظروف التي تنشا وتكون فيها إدراك صانع السياسة الخارجية حول أدوار دولهم الخارجية؟

3 – تأثير عوامل ومحددات السياسة الخارجية على برامج و نشاطات الدولة الخارجية؟

---

[1]- سفيان صخري، مرجع سابق، ص8.

[2] - Vit benes, " role theory conceptual framework for the constructivist foreign policy analysis ? ", Paper Prepared For the third global international studies conference:" world crisis revolution or evolution in the international community ? "17-20 August 2011 University of porto ,Portugal.

[3] - Naomi Bailin ," Foreign Policy Makers and Their National Role Conceptions " , International Studies Quarterly, Vol. 24, No. 4 Dec., 1980, pp532-554.

[4]- مهدي فتاك، مرجع سابق، ص19.

[5]- عبد القادر دندان، مرجع سابق،ص 29.

4 – ما مدى توافق البرامج والاستراتيجيات المتعلقة بالسياسة الخارجية مع التطبيق الفعلي لهذه البرامج؟[1]

كما قدم **ستيفين والكر** (Stéphane Walke ) ثلاثة عناصر متكاملة لتحليل الدور، هي: توقعات الدور أي التحركات المنتظرة من فاعل معين بسبب المكانة الدولية للفاعل، ومطالب الدور وتعبر عن ملامح معينة ذات خصوصية بالموقف نفسه ومشعرات الدور أو تلميحات الدور وإشاراته اي تحركات الفاعلين الآخرين في مواقف معينة على نحو يؤثر على الدور المختار مبدئيا بواسطة الفاعل الأصلي. ويأتي الأداء كمجمل للتفاعل بين هذه العناصر ويمثل الجزء المرئي من السلوك الذي يقوم به الفاعل، ويلاحظ أن هذه العناصر لا تستبعد تأثير التوصيفات الخارجية للدور كما إنها تبرز تأثيرات الطابع السياقي للأدوار الذي يجعل توقعات الدور تختلف من موقف لأخر.[2] إضافة إلى إسهامات الأستاذ **جيمس روزنو** (James Rosenau) الذي تناول في دراسة له سيناريوهات الدور في السياسة الخارجية. وإسهامات عالم الاجتماع **جورج ميد**(George Meade) الذي يؤكد في نظريته عن الدور أن الدور لا يوجد من دون الأدوار الأخرى، لأن مفهوم الدور أساسا لا يتحقق إلا في إطار الجماعة، وشرح الدور والتعريف به يتم ضمن النظام الثقافي السائد.[3]

يكتسي اقتراب الدور أهمية بالغة في تحليل السياسات الخارجية لدول العالم الثالث، نتيجة أن مفهوم الدور بعد سيكولوجي بالدرجة الأولى يتعلق بالمنظومة الإدراكية والمعرفية لصانع السياسة الخارجية، وهذا يتطابق ومميزات صناعة السياسة الخارجية في دول العالم الثالث التي إنما هي نتاج تصورات وإدراكات صانع القرار وليس نتاج منطق تشاركي يخضع لقواعد موضوعية خصوصا عندما يتعلق الأمر بالسياسة الإقليمية للدول المتوسطة القوة أو التي تمتلك مقومات السيطرة الإقليمية[4]، فالسلوك الفعلي أو سلوك الدور

[1]- سفيان صخري، مرجع سابق، ص8.
[2]- طيبي محمد، مسعودي يونس، مرجع سابق.
[3]- عمر الخضرمي،"الدولة الصغيرة القدرة والدور- مقاربة نظرية"، مجلة المنارة، جامعة ال البيت، الاردن ،العدد4، المجلد19، 2013،ص59.
[4]- بهجت قرني وعلي الدين هلال، السياسة الخارجية للدول العربية،( ترجمة: جابر سعيد عوض)،ط2،القاهرة:مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002، ص 30.

هو ذلك الجانب المتعلق بالتصرفات والسلوكيات التي تنقل الدور من جانب الفكر إلى الممارسة والتطبيق[1]، وعند محاول البحث في تنامي الدور الخارجي القطري وتفسيره من خلال محاولة اختبار افتراضات اقتراب الدور في السياسة الخارجية الذي تقوم حسب **كالفيه هولستي** (Kalevi Holsti ) على متغيرين أساسيين هما: أدراك أو تصور صانع القرار وأداء صانع القرار للدور[2]، بحيث تنطلق نظرية الدور من افتراض أن الأصل في السلوك الخارجي يعبر بدرجة كبيرة عن أداء الدور، انطلاقا من أن صانع السياسة الخارجية سيتصفون بما يتفق مع إدراكهم لا دوار دولهم في العالم.[3] بذلك سيتم في سياق هذه الدراسة استخدام نظرية الدور وفقا لوحدة التحليل الأولى (الفرد) لمحاولة تحليل دور القيادة وعلاقتها وتفاعلاتها داخل نسق القيادة وكل علاقات أدوارها وكذلك علاقتها مع أبنية النسق السياسي ودراسة أثرها السياسي والاجتماعي وانعكاساتها على أداء دور الدولة على الصعيد الخارجي و ذلك لفهم سلوك دولة قطر خارجيا.

## المبحث الثالث: مرتكزات السياسة الخارجية القطرية

لفهم السياسة الخارجية القطرية لا بد من معرفة المرتكزات الأساسية المؤثرة في هذه السياسة، عبر الوقوف على الخلفية التاريخية لها ومقوماتها وأهدافها، وأهم أدواتها في ظل بروز الدور القطري المتصاعد مؤخراً في عدد من القضايا الإقليمية.

### المطلب الأول: الخلفية التاريخية للسياسة الخارجية القطرية

يبدأ التاريخ الحديث لقطر مع هجرة مجموعة من العشائر من الكويت إلى الساحل الغربي من شبه الجزيرة القطرية في أواخر القرن الثامن عشر، فيما اجتاح الوافدون الجدد لاحقا ما كان موجوداً من عشائر محلية قليلة وبنية سلطة في ذلك الحين وازدهرت بلدة " زبارة". مع ذلك كانت شبه الجزيرة القطرية قطعة

[1]- علي جلال معوض، "الدور التركي في الشرق الأوسط في عهد حكومة العدالة والتنمية 2002-2010"، مرجع سابق.
[2]- هشام أحمد مراد، السياسة الخارجية المصرية وتعبئة الموارد الاقتصادية الخارجية، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 117، يوليو 1994، ص 40.
[3]- جلال معوض، "الدور التركي في الشرق الأوسط في عهد حكومة العدالة والتنمية، 2002-2010"، مرجع سابق.

أرض محدودة في جوهرها بمعنى قلة الأرض المناسبة للزراعة وينابيع المياه الوافرة وبسبب هذه العوامل المحدودة، كانت الجماعات الموجودة في قطر أضعف عادة من أية قوى حولها، برغم النجاح المتقطع لبلدة "زبارة" كميناء، وإلى الغرب برزت عشيرة آل خليفة، التي استوطنت البحرين بعد انشقاقها عن المجموعة التي انتقلت إلى قطر القادمة من الكويت، وإلى الجنوب كان الخطر المتشتت للقوى الوهابية القادمة من السعودية اليوم، وهي جماعة كانت قوية بشكل مفرط، برغم تداعي إمبراطوريتها مرتين قبل عودتها في شكلها المتجسد الحالي في أوائل القرن العشرين، وإلى الشرق والجنوب كان هناك عشائر مختلفة تشكل اليوم ما يعرف بالإمارات العربية المتحدة، وإلى الشرق أكثر كان هناك سلطان مسقط الذي غزا على نحو متقطع شبه الجزيرة القطرية وما حولها. أخيراً، كان الشمال ينذر بتهديدات قادمة من القوى الفارسية أو الجماعات العاملة معها.

في مواجهة هذه الجماعات العدائية غالب الأحيان، لم يكن بإمكان الشيخ الذي سيطر في قطر أن يفعل عادة أكثر مما يفعله كحليف لآل خليفة ضد الوهابيين (على سبيل المثال) وبعد الاستشعار على الدوام بإمكانية الحصول على استقلال ذاتي أكبر أو دفع جزية أصغر عن طريق تبديل التحالفات، كان الشيخ يدعم الوهابيين ضد آل خليفة، وبذلك فإن السمة الأولى للسياسة الخارجية " القطرية" تبرز: رغبة واستعداد لتغيير الاصطفاف تكراراً بخفة للحفاظ على أكبر قدر من الاستقلال الذاتي، هذه السياسة كانت مستمرة عندما دخلت الإمبراطورية العثمانية ومن بعدها الإمبراطورية البريطانية ، وبالتالي فقد سعت دوماً إلى تحالفات مع دول أكثر قوة كأسلوب أساسي لها لضمان أمنها، حيث كانت سياستها الخارجية سياسة أمنية إلى حد كبير.[1] وإن كانت السياسة الخارجية القطرية تختلف في وقتنا الحالي عن تاريخها السابق لكن في كلا الحالتين كان هدفها الأول كأي دولة صغيرة هو الأمن وقد مرت هذه السياسة بمرحلتين أساسيتين و في كل مرحلة كان هناك أسلوب لتحقيق الأمن، وعموما يمكن تقسيم مراحل تطور السياسة الخارجية إلى مرحلتين أساسيتين:

[1]- ديفيد ب. روبرتس، "فهم أهداف السياسة الخارجية القطرية"، تاريخ الاطلاع. متوفر على الرابط الالكتروني:
www.rsgleb.org/modules.php?name=News&file=article&sid=350

**أولا: المرحلة المتحفظة (1971– 1995)**[1]: تأثرت قطر في تكوين بناءها التاريخي بعاملين، الأول السيادة العثمانية رغم أنها كانت سيادة اسمية وانتهت في عام 1914 والثاني يتعلق بالحماية البريطانية التي بدأت بصورة غير رسمية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر وأصبحت رسمية بعد رحيل الأتراك خلال الحرب العالمية الأولى وانتهت بإعلان الاستقلال لدولة قطر عام 1971[2].

منذ الانسحاب البريطاني وما استتبعه من استقلال دول مجلس التعاون الخليجي، وجدت هذه الدول نفسها في خضم نظام إقليمي فرعى، هو النظام الإقليمي الخليجي، والذي يتسم بوجود ثلاث قوى هي: السعودية وإيران والعراق. وقد حاولت كل من هذه القوى فرض ما يسمى بسياسة الاستتباع في تعاملها مع دول الخليج الخمس الأخرى، وهى: قطر والبحرين والكويت وسلطنة عمان والإمارات، بما يعنى الضغط على الدول الخمس لانتهاج سياسة تتوافق مع مصالح إحدى هذه القوى الثلاث. إلا أن سياسة الاستتباع السعودية كانت هي الأكثر بروزا في تلك اللحظة خصوصا مع تشكيل مجلس التعاون الخليجي في 1981، الذي كان المقصود منه جمع البلدان الخليجية العربية القلقة لمواجهة التهديدات المتزايدة من الطموحات الإقليمية الإيرانية والعراقية، خصوصاً بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران في 1979. لكن ثمة مشكلات عدة واجهت السعودية في سبيل تحقيق هيمنتها على الدول الخمس الأخرى، أهمها عدم رضا هذه الدول عن هذا الدور القيادي الذي تلعبه السعودية، خصوصا في ظل وجود خلافات معظمها على الحدود بين السعودية ومعظم هذه الدول، إلى جانب محاولات القوتين الأخريين الحيلولة دون انفراد السعودية بالدول الخمس الصغرى، وهى محاولات نجحت أحيانا، في تحقيق بعض الاختراقات في السياسة السعودية، وهو ما وفر للدول الصغرى هامشا للمناورة لانتهاج سياسات مستقلة عن السياسة السعودية.

---

[1]- عبد الرحمن الهزاني،" أهداف ودوافع السياسة الخارجية القطرية". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.sas445.com/vb/showthread.php?t=12626

[3] - رياض نجيب الريس، الخليج العربي ورياح التغير، لندن: رياض الريس للكتب والنشر،1990، ص17.

بالنسبة لقطر تم في هذه المرحلة تعيين حمد بن خليفة آل ثاني ولياً للعهد ووزيراً للدفاع في العام 1977 وبدأ العمل على إعطائه سلطات أكبر في الثمانينات، وكانت لديه أفكاراً مختلفة بعمق عن تلك التي لوالده بالنسبة لمستقبل قطر، حيث آمن حمد بأن قطر بحاجة لتغيير موقعها بشكل أساسي لتصبح بلداً قيادياً، معتدلاً، ذي تركيز دولي و متطور اجتماعيا، ومع التغيير الأمني الهام بعد العام 1990 والغزو العراقي للكويت، انتهزت قطر هذه الفرصة لتوقيع اتفاقيات مع أمريكا في عام 1992 لتأسيس قواعد أميركية في البلد كما بدأت قطر في أوائل التسعينات بتأسيس علاقات أفضل مع إيران وإسرائيل. من خلال التأسيس لمحادثات مع طهران لضخ المياه إليها في أوائل التسعينات، وفي العام 1992 وما بعده كانت قطر منخرطة في محادثات مع اسرائيل ليس لتأسيس علاقات بشكل مكتب تجاري فحسب وإنما للشروع بمناقشات مفصلة لبيع الغاز القطري لإسرائيل أيضاً.

**<u>ثانيا: المرحلة النشطة (1995-2014)</u>:** منذ عام 1995 برزت دولة قطر كإحدى الدول الخليجية الساعية إلى أداء دور إقليمي مؤثر، وقد حرصت على إيجاد مكان لها على جدول أعمال القوى الدولية والإقليمية ذات الصلة والمصالح في منطقة الشرق الأوسط، وبدأت قطر منذ ذلك التاريخ بإقامة شبكة من العلاقات الإقليمية والدولية، حيث تشكلت السياسة الخارجية القطرية بصورة مختلفة في هذه المرحلة لتصبح أكثر مشاركة ونشاطا في القضايا الرئيسية في المنطقة حيث سعت قطر لأن تكون أكثر إستقلالا عن دول المنطقة فسعت إلى إقامة علاقات خارج منطقة الخليج ولأجل حماية أمنها، فأساس هذه المرحلة إقامة علاقات متوازنة مع جميع القوى الإقليمية والدولية، وبالتالي ابتعدت قطر عن الاعتماد التقليدي على المملكة العربية السعودية، وأقامت علاقات عسكرية مباشرة مع الولايات المتحدة ومن هنا تحولت المملكة العربية السعودية من عمق استراتيجي إلى طرف موازي. وبوصفه وزيراً سابقاً للدفاع كان الشيخ حمد يمتلك خبرة واسعة في هذا المجال أدّت العلاقة إلى إنشاء قاعدتين أميركيتين كبيرتين في قطر: الأولى هي قاعدة العديد الجوية، والتي تؤوي القيادة المركزية الأميركية التي قادت حربي ما بعد 11 أيلول/سبتمبر 2001 في

أفغانستان والعراق، والأخرى معسكر السيلية الذي يستضيف أكبر قاعدة أميركية للتخزين المسبق للأسلحة خارج الولايات المتحدة، ومع اكتشاف احتياطات غازية كبرى في البلاد أطلق الأمير مشاريع وسياسات توسعية قوية محلياً وإقليمياً غطت مجموعة كاملة من المجالات، خدمت كلها السياسة الخارجية الجديدة القائمة على احترام الذات، واتضح أن المقاربة الجديدة قصدت أن تثبت للآخرين جميعاً أن "الحجم لا يهم"، وأن تفنّد الإقلال من شأن البلاد الصغيرة التي لا يتجاوز عدد سكانها الأصليين 225 ألف نسمة، وسرعان ما تمكنت قطر من تشكيل شبكة مذهِلة من العلاقات فمن جهة، أقامت علاقات طيبة مع الولايات المتحدة والبلدان الغربية الأخرى وحتى إسرائيل، ومن جهة أخرى أقامت علاقات قوية مع حركتي حماس الفلسطينية وحزب الله اللبناني وكثير من الأحزاب الإسلامية.[1]

عند بداية الحراك الذي شهدته المنطقة العربي أواخر عام 2010، اعتبرت القيادة القطرية هذا الحراك الفرصة التي كانت تنتظرها لتأكيد دورها وموقعها الإقليميَّين من خلال التوسع في استخدام الاداة الإعلامية، ونشاطها الدبلوماسي، ودعمها المالي، وحتى دعمها العسكري (كما في ليبيا وسوريا) والتي تعتقد بوجود فراغ على صعيد قيادة المنطقة حيث يمكنها أن تتدخل متخطية بذلك موانع الفاعلية السياسية المتعلقة بحجم البلاد على صعيدي الجغرافيا والديموغرافيا، وتعويض عن النقص في النفوذ العربي بالمنطقة.

و الأسباب التي دفعت بقطر إلى إحداث تحول في سياسة الخارجية من متحفظة إلى نشطة:

1- غزو العراق للكويت: أي دولة صغيرة يسهل السيطرة عليها واحتلالها وهذا جعل قطر تفكر أنها لا تأمن الدول المجاورة مثل ما حدث مع الكويت والعراق، وبالتالي اتجهت قطر إلى إقامة علاقات متوازية مع جميع الدول؛

[1]-Paul Salem, Huib de Zeeuw , "Qatari Foreign Policy: The Changing Dynamics of an Outsize Role ".Available at: http://carnegie-mec.org/2012/12/31/russia-and-west-need-to-rediscover-each-other-in-2013/fiay

2- خلاف قطر مع المملكة العربية السعودية الحدودي عام 1992 حول منطقة الخفوس ترافق هذا مع اعتقاد قطر أن السعودية تقف إلى جانب البحرين في نزاعها مع قطر حول جزر حوار؛

3- تصاعد ثروة قطر بشكل كبير مما جعل قطر تعتمد على نفسها من خلال تصدر النفط والغاز، إضافة إلى ذلك يرجع بعض الباحثين بدية ظهور الدور الإقليمي والدولي الذي أوجدته قطر عبر استضافتها لجملة من الفعاليات التي رافقت إطلاق قناة الجزيرة خصوصا عقد المؤتمر الآسيوي الإفريقي في الدوحة عام1997.[1]

**المطلب الثاني: مقومات الدور القطري**

منحت ظروف الحراك العربي فرصا أكبر لدولة قطر كي تتصدر المشهد الدبلوماسي العربي، حيث سعت الدولة بقوة نحو استغلال التطورات العربية الجديدة، مستخدمة إمكاناتها الدبلوماسية والمادية الضخمة، وأيضا أداتها الإعلامية (شبكة الجزيرة) لتوسيع نطاق دورها ومكانتها الإقليمية على أكثر من ملف، واستجابة لذلك يهدف هذا المطلب إلى التعريف بالمقومات المؤهلة للممارسة الدور القطري .

**أولا، الموقع الجغرافي كمقوم مؤهل للدور القطري:**

ينبع تأثير المتغير الجغرافي في السياسة الخارجية لأية دولة من مجمل الخصائص الجغرافية التي تتنوع درجة تأثيرها،[2]ومن بين هذه الخصائص طبيعة الموقع الجغرافي للدولة الذي له تأثير كبير على سياستها الخارجية وتوجيهها[3]، حيث ترجع أهمية موقع قطر الجغرافي لوقوعها في منتصف الساحل الغربي للخليج العربي وهي عبارة عن شبه جزيرة تمتد داخل المياه على مساحة 11437 كليو متر مربع وتعد أكبر منطقة يابسة تخترق الخليج العربي من منتصفه مما يمكنها من إحكام السيطرة على تأمين الملاحة في الخليج

[1]- عبد الرحمن الهزاني،" أهداف ودوافع السياسة الخارجية القطرية"، مرجع سابق.
[2]- رقولي كريم، مرجع سابق.
[3]- مثنى علي المهداوي، "واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية جامعة بغداد"، مجلة العلوم السياسية، بغداد: جامعة بغداد، العدد 38-39، 2009،ص107.

وتقديم المعونات الحربية اللأزمة للأساطيل البحرية والناقلات العملاقة داخل الخليج، ما جعل موقعها موضعا للتنافس بين فرنسا وبريطانيا خلال إتفاقية سايكس بيكو ويبلغ أكبر طول لشبه جزيرة قطر160 كلم وتتصل قطر برا بالمملكة السعودية بحدود طولها 60 كلم وتجاوز كلا من الإمارات والبحرين وإيران[1].

**خريطة تبين الموقع الجغرافي لدولة قطر ( الشكل رقم 01 )**

**المصدر:** موسوعة المعلومات، معلومات عن دولة قطر، متوفر على الرابط الالكتروني: http://www.e3lm.com

## ثانيا، المقومات الاقتصادية المؤهلة للدور القطري:

للمتغيرات الاقتصادية دورا مهما في توجيه السلوك الخارجي للدولة، فكلما كان وضع الدولة قويا في المجال الاقتصادي كلما زاد ذلك من مكانتها وقوتها على المستوى الدولي، ما يسمح لها من تدعيم إرادتها السياسية ويتيح لها درجة أكبر من الاستقلالية و التأثير في سلوك الدول الأخرى[2]. وفيما يتعلق بالوضع الاقتصادي لدولة قطر كان قديما يقوم على الصيد وتجارة اللؤلؤ، لكن الدولة عرفت قفزة نوعية هامة في اقتصادها بعد إكتشافها لأول بئر نفطي في عام 1938، وازدادت أهمية الإمارة في الإستراتيجية الدولية بعد

[1]- نواف التميمي، الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية النظرية والتطبيق على نموذج قطر، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات،2012 ، ص16.
نقلا عن: محمود سمير الرنتيسي،" السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية"، مذكرة ماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية،( أكاديمية الادارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الاقصى،2013)،ص23.
[2]- كريم رقولي، مرجع سابق.

اكتشافها لكميات هائلة من الغاز الطبيعي خلال السنوات الأخيرة ما جعل الدولة تتمتع باحتياطي مالي هام نتيجة مداخيل الغاز التي مكنتها من بناء شبكة استثمارات دولية كبيرة[1]، فالارتفاع المطّرد في أسعار النفط والغاز كان له عائدات ضخمة للدولة القطرية[2]، ومكّنها من تمويل سياسة خارجية نشطة.

1ـ **النفط والغاز كمقوم مؤهل للدور القطري:** تم اكتشاف النفط في قطر لأول ما بين عامي (1938 – 1939)، ولكن تدفق ريع النفط للدولة لم يبدأ إلا في الخمسينيات بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وقد ظل النفط عماد الاقتصاد القطري إلى أن بدأ تصدير الغاز الطبيعي المسال (LNG ) الذي أصبح اليوم المصدر الأكبر للدخل، وقد تجاوز إنتاج قطر في 2013 سبعة تريليونات قدم مكعبة، منها 77 مليون طن سنويًا من الغاز المسال، وهو الرقم القياسي في تاريخ قطر الذي بلغته منذ عام 2010، معظم هذه الصادرات تنقل على بواخر إلى آسيا، وهي الأكثر إستيرادًا للغاز القطري، أو عبر أنابيب إلى كل من الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان من خلال شركة (Dolphin) الإماراتية التي تعمل في قطر بالشراكة مع مؤسسة قطر للبترول، في عام 2012، قدرت الإحصائيات بأن قطر هي رابع أكبر منتج للغاز بسعة قدرها حوالي 157 مليار متر مكعب من الغاز، كما أن قطر تعد أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال على مستوى العالم للعام نفسه، حيث بلغت صادراتها حوالي 105.4 مليار متر مكعب[3].

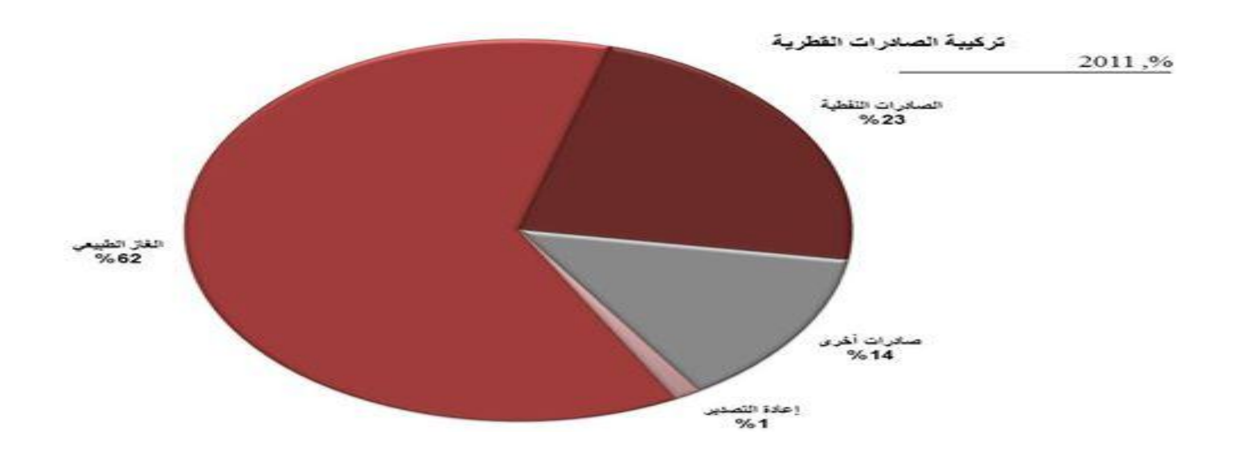
---

[2]- خالد العيادي، تنامي الدور القطري في المنطقة: الأسس والمرتكزات. متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.arabamericannews.com/Arabic/index.php?mod=article&cat=%D8%A7%D9%84

[2]- وليد حسن المدلل ومحمود الرنتيسي، "مقومات وسمات السياسة الخارجية القطرية"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والادراية، غزة: الجامعة الإسلامية، مجلد2، عدد01، يناير2014، ص366.

[3]- عمر الشهابي وآخرون، الثابت والمتحول 2014: الخليج بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة، مركز الخليج لسياسات التنمية،2014، ص 235.

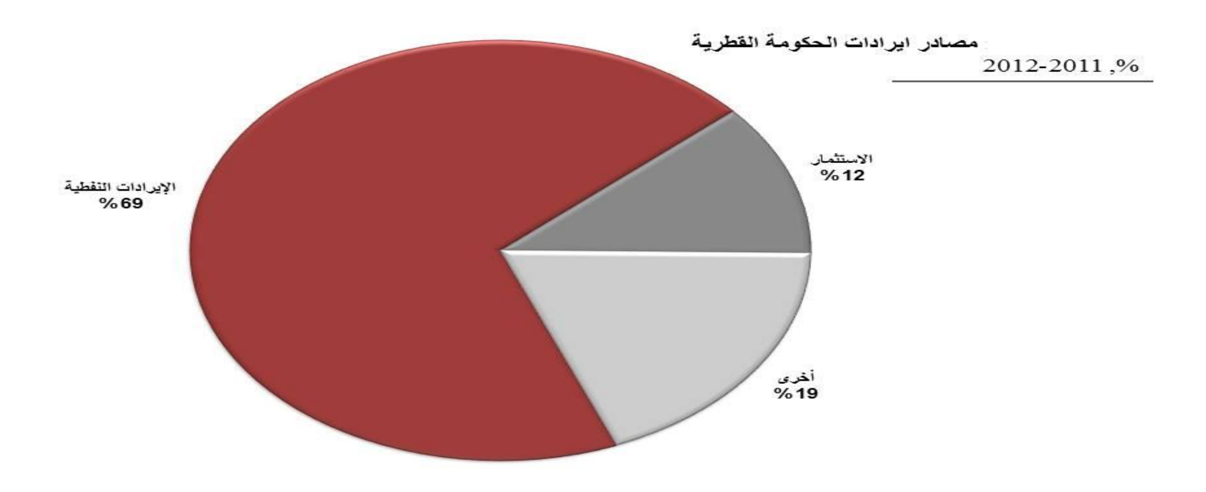
**الشكل: يمثل رسم بياني يوضح سيطرت الغاز على تركيبة الصادرات القطرية لسنة 2011 (الشكل رقم 02)**




**المصدر:** احمد عبد الله عسبول وآخرون،الخليج2013: الثابت والمتحول، مركز الخليج لتنمي السياسية ،2013، ص147.

أما بالنسبة للقطاع النفطي وبناء على الأرقام المتضمنة في نشرة مصرف قطر المركزي الفصلية خلال شهر مارس 2011 فإن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت من 46 في المائة عام 2009 إلى 57 في المائة في 2010 .[1]والشكل الاتي يوضح أهمية مساهمة هذا القطاع في الإيرادات العامة في قطر:

**الشكل يمثل رسم بياني يوضح تشكيل الايرادات النفطية غالبية الارادات العامة في قطر( الشكل رقم03)**




**المصدر:** احمد عبد الله عسبول وآخرون، الخليج2013: الثابت والمتحول، مركز الخليج لتنمي السياسية،2013، ص149.

[1]- نفس المرجع ، ص235.

وقد سمحت هذه الثروة أيضا لمواطني قطر (250 ألف من أصل نحو مليون مقيم) بأن يكونوا من أصحاب الدخل الخام للفرد الأعلى في العالم. وبطبيعة الحال، ما حققته قطر من انجازات يعود إلى ما تبنته الدولة من سياسات طموحة في إقامة مشروعات عملاقة في مجالات النفط والغاز والبتروكيمياويات[1].

2- **تنويع الاقتصاد خارج قطاع النفط:** القدرات الاقتصادية المهمة التي تمتلكها قطر جعلت منها واحدة من أغنى الدول العربية، ورغم أنها مثل بقية دول الخليج الأخرى، تقوم ثروتها بالأساس على صادرات النفط والغاز الطبيعي، فإنها اتخذت خطوات لتنويع قاعدتها الاقتصادية، وبناء قطاع مالي قوي يدير استثمارات بقيمة تريليون دولار[2]، حيث يمثل الأساس الهام الآخر للدور القطري الناشئ في الشرق الأوسط في العملية الناجحة لتنويع اقتصادها، إذ أقنع تراجع أسعار النفط في الثمانينات، والضغط الذي أعقب ذلك على نظام الرعاية الاجتماعية السخية، الأسر الحاكمة في شبه الجزيرة العربية بأنها إذا ما أرادت البقاء في السلطة فيتعيّن عليها تنويع إقتصادياتها بعيداً عن النفط من خلال دعم القطاعات الأخرى، إذ تركز قطر على التنويع في مجالات مختلفة مثل النقل الجوي، والعقارات والاتصالات والسياحة...إلخ.

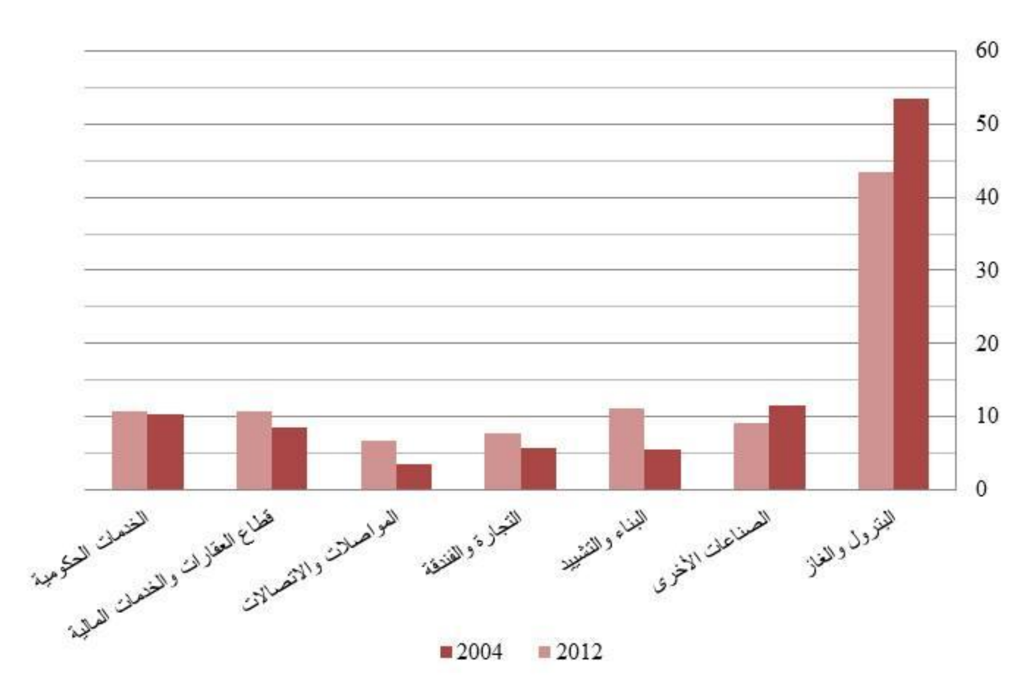
---

[1]- محمد البزاز، "التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية القطرية في عالم متحول"، متوفر على الرابط الالكتروني: http://www.attarikh-alarabi.ma/Html/Adad44partie12.htm

[2]- يسار القطارية، "حالة قطر: كيف تدير قطر تفاعلاتها الإقليمية؟"، ملحق مجلة السياسة الدولية ، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد188، ابريل2012، ص4.



**الشكل يمثل رسم بياني يوضح نسبة القطاعات من الناتج المحلي الإجمالي القطري ( الشكل رقم03)**



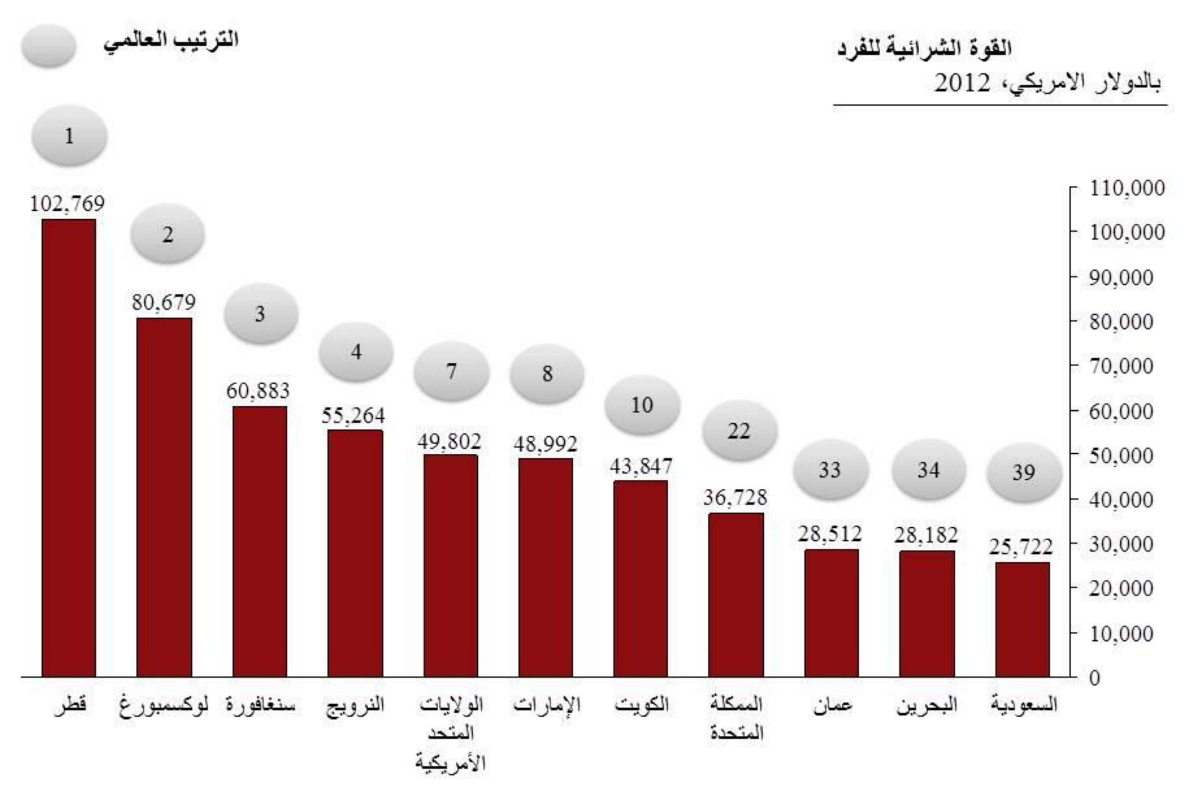

**المصدر:** عمر الشهابي وآخرون، الثابت والمتحول 2014: الخليج بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة، مركز الخليج لسياسات التنمية، 2014، ص232.

3- **امتلاك قطر لمقومات مساعدة على جذب الاستثمار الأجنبي:** كشفت التقارير الاقتصادية الدولية أن دولة قطر تتبوأ موقعا متقدما في قائمة أفضل الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، مما يعزز مناخ الاستثمار والأعمال الإيجابية في الدولة وبيئة الاقتصاد الكلي القوية ومستوى القدرة التنافسية بين قطاعات العمل المختلفة في السوق المحلي،[1] من أبرز مقومات جذب الاستثمار الأجنبي هو الاستقرار السياسي والاجتماعي وتوفر جملة من عوامل الإنتاج التي تقدم مزايا نسبية للصناعات ذات الاستهلاك الكبير للطاقة، ومن أهم هذه الامتيازات حرية دخول رأس المال وخروجه من البلاد وحرية تحويل الأرباح والأصول متى رغب المستثمر في ذلك وحرية التحويل للعملات الأجنبية وثبات سعر الصرف تقريبا.[2]

[1]- محمد البزاز، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية القطرية في عالم متحول، مرجع سابق.
[2]- وليد حسن المدلل، محمود الرنتيسي، مرجع سابق، ص368.

4- **ارتفاع معدلات النمو في الاقتصاد القطري:** سجلت قطر أعلى نمو اقتصادي خلال العام 2012، فيما شكلت صادرات النفط والغاز الطبيعي أكثر من نصف عائدات الحكومة القطرية وقد سجل نمو القطاع الخاص في قطر تطورا نشيطا في السنوات الأخيرة وتتمتع قطر بأعلى دخل للفرد في العالم، حيث أن القوة الشرائية للفرد في قطر تعتبر من الأعلى في دول العالم وهو ما يوضحه الشكل الآتي:

**شكل يوضح القوة الشرائية للفرد في التي تعتبر من الأعلى في دول العالم ( الشكل رقم 04)**



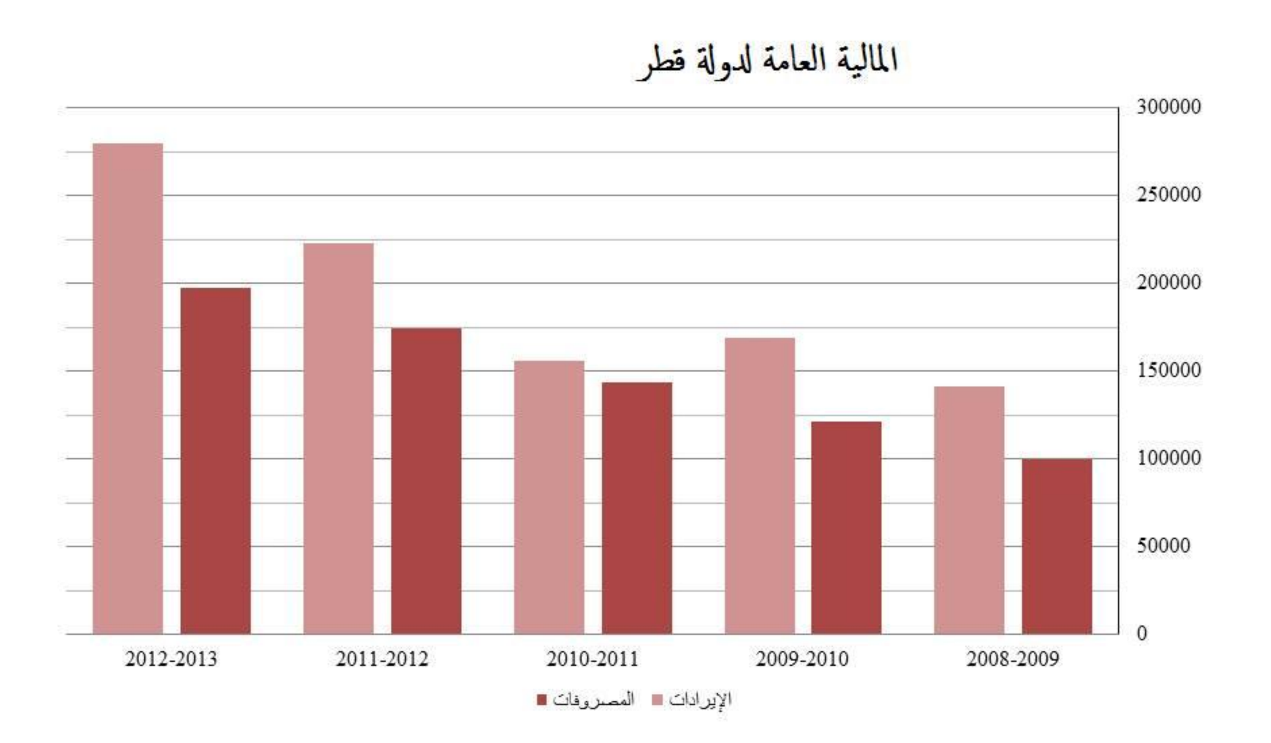

**المصدر:** احمد عبد الله عسبول وآخرون، الخليج2013: الثابت والمتحول، مركز الخليج لتنمي السياسية،2013 ، ص92.

وقد قدر صندوق النقد الدولي النمو الإجمالي لنتاج المحلي القطري بـ 17% في العام 2010 و19% في العام 2011 كما توقع صندوق النقد أن تسجل الميزانية العامة القطرية فائضا بحوالي 16,7 مليار دولار وأن يستمر هذا حتى عام 2015.[1] في المقابل يبيّن الرسم البياني أدناه إجمالي الإيرادات المعلن عنها لكل سنة

[1]- محمود سمير الرنتيسي، مرجع سابق، ص31.

مالية في مقابل الميزانية للسنة نفسها، وسيلاحظ أن دولة قطر حققت فوائض مالية كبيرة خلال السنوات الماضية، أما بالنسبة إلى موازنتي 2013-2014 فقد قدر الفائض بـ 7.4 مليارات ريال قطري.

**الشكل يمثل رسم بياني يوضح المالية العامة لدولة قطر( الشكل رقم 05)**




**المصدر:** عمر الشهابي وآخرون، الثابت والمتحول 2014: الخليج بين الشقاق المجتمعي وترابط المال والسلطة، مركز الخليج لسياسات التنمية، 2014، ص241.

## ثالث، القيادة السياسية كمقوم مؤهل للدور القطري:

للقائد السياسي دور أساسي ومهم في صنع السياسة الخارجية وخصوصاً في بلدان العالم الثالث حيث يعد الصانع الحقيقي لها في تلك البلدان، وكذلك الحال بالنسبة لدولة قطر والتي تعتمد على نظام حكم وراثي ويعتبر الأمير هو القائد السياسي في هذه الإمارة حديثة العهد بالاستقلال[1]، حيث يعتقد الكثير الباحثين أن قطر بالرغم من وجود تقدم كبير ملموس في الاستفادة من المستشارين ومراكز الأبحاث إلا أنه يصعب تفسير

[1]- يوسف الخليفة يوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الاجنبية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص 29.

سياستها الخارجية بمعزل عن المعتقدات والتصورات والدوافع الشخصية للقيادة السياسية فيها حيث يلاحظ توجهات الأمير ونشاط رئيس الوزراء في القرارات المتعلقة بالسلوك الخارجي، ويرجع الكثير من الباحثين الفضل في نشاط السياسة الخارجية القطرية إلى الأمير الشيخ حمد بن خليفة وطموحه السياسي إضافة لدور رئيس مجلس الوزراء الشيخ حمد بن جاسم بالشكل الذي أسهم في تنشيط السياسة الخارجية القطرية وإثراء حضورها السياسي إقليميا ودوليا.[1] وعليه أتاح وجود القيادة السياسية الطموحة والراغبة في أن تأخذ خطوات جريئة وتحمل رؤية واضحة إلى ما تريد أن تحققه قطر من مكانة إقليمية.

**القيادة السياسية وتصور الدور القطري:**

منذ تولي الأمير "حمد بن خليفة آل ثاني" السلطة في عام 1995 – وزير الدفاع السابق– بعد الإطاحة بوالده في انقلاب يوصف "بالأبيض"، قرر أن يضع تصورا لمستقبل الدور القطري داخليا وخارجيا، وأدرك أنه يتعين على قطر صغيرة الحجم رسم مسار جديد يحقق لها "البقاء" لضمان أمنها وتجاوز هاجس الحجم ويسمح لها بضمان استمرار نموها الاقتصادي واستثماراتها الضخمة ويمكنها من "التمدد" لتأكيد مكانتها في موازين القوى الإقليمية من خلال تبني سياسة الانفتاح وتجاوز النظرة المحافظة التي تتسم بها الأنظمة الخليجية، ساهمت هذه التصورات في تغيير معالم دولة قطر، التي تحولت من إمارة صغيرة إلى دولة عصرية، عززت من صورتها محليا وإقليميا ودوليا.[2] وأدركت القيادة القطرية أن قطر مطالبة بأن تضمن مكانتها داخل النظام العالمي الذي يتسم بالتغيّر السريع، لهذا عملت على وضع خطط تنموية تستشرف مستقبل هذه الإمارة، بدأت بوضع "رؤية قطر الوطنية لسنة 2030 " التي أصدرتها الأمانة العامة للتخطيط التنموي في قطر وتمت المصادقة عليها بموجب القرار الأميري رقم 44 لسنة 2008، تبعتها إستراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2011– 2016، في عام 2011 وهي رؤى تمهد الطريق لمستقبل الدولة

[1]- محمود سمير الرنتيسي، مرجع سابق، ص28.

[2]- فاطمة مساعيد، "مستقبل الدور الإقليمي القطري في ضوء الثورات العربية : بين التراجع و التمدد"، دفاتر السياسة و القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة – الجزائر،العدد11،جوان2014،ص33.

القطرية، تم إعدادها من قبل شركات استشارية أجنبية[1]، كما وضعت قطر خططا لدورها الخارجي بتبني أدوات عديدة من القوة في رسم سياستها الخارجية، معتمدة في ذلك على القوة الذكية، بممارسة الدور من خلال الجمع بين القوة الناعمة، القوة الصلبة والقوة الافتراضية، والتي جسدها الأمير حمد بن خليفة آل ثاني بالعمل على تحويل قطر من قوة اقتصادية إلى قوة سياسية وإعلامية مؤثرة داخليا وخارجيا.

وتمكنت قطر من وضع إستراتيجية تضمن لها البقاء وتحقق لها المكانة الإقليمية، من خلال تبني دور محايد يقوم على سياسة "تصفير المشاكل" مع دول الجوار، وعلى البراغماتية التي سمحت لها بأن تكون صديقًا لدول تجمعها خلافات، وعلى سياسة الكيل بمكيالين.

**القيادة السياسية وأداء الدور القطري:**

كانت قطر جزءً من المحور السعودي وبقيت كذلك حتى سنة 1995 تاريخ وصول الأمير حمد بن خليفة آل ثاني للسلطة، الذي حصر السلطة في يده ويد الوزير الأول و وزير الخارجية حمد بن جاسم ومسؤول هيئة الأركان الجنرال حمد العطية[2]، سعى هؤلاء إلى تغيير ملامح السياسة القطرية داخليا وخارجيا، وبدأت تضع سياسة خارجية مستقلة خاصة بها[3]. فالإطار العام للسياسة الخارجية القطرية منذ منتصف التسعينيات يكاد يكون منطلقه المركزي إنهاء "عقدة الدولة الصغيرة" المستقبلة لتهديدات البيئتين الإقليمية والدولية، لتصبح بالمقابل "دولة ذات مكانة تبادر بالتأثير المعاكس" في محيطها الخارجي.

1- أداء الدور على المستوى الداخلي:

– الإصلاحات السياسية: استهلت قطر عملية إصلاح سياسي تدريجية منذ تسلم الشيخ حمد آل ثاني مقاليد الحكم في عام 1995، فرفعت الرقابة عن الصحافة المكتوبة والصحافة السمعية والبصرية في عام 1995،

[1] -Paul Salem, Huib de Zeeuw ," Qatari Foreign Policy: The Changing Dynamics of an Outsize Role", op-cit.
[2] -Georges Malbrunot, " pourquoi le Qatar achète le monde, Politique Internationale" , n°135, printemps 2012. disponible in : http://www.politiqueinternationale.com/revue/article.php?id_revue=135&id=1097&content=synopsis
[3]- محمد البزاز، "التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية القطرية في عالم متحول"، مرجع سابق.

ودخل الدستور الذي اعتمد في أفريل 2003 حيز النفاذ في عام 2005، ليشكل بداية لمرحلة جديدة في تاريخ قطر الحديث، مستجيبا لسلسلة من التحولات السياسية والاجتماعية والتنموية التي تشهدها البلاد. وقد جاء الدستور في خمسة أبواب تتناول نظام الدولة وأسس الحكم، والمقومات الأساسية للمجتمع والحقوق والحريات والممارسات السياسية والحقوق والواجبات العامة، وتنظيم السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، بالإضافة إلى العديد من القرارات والإجراءات التي تعكس التوجه نحو الانفتاح والتحول الديمقراطي[1]، و رغم بقاء بعض المخاوف المرتبطة بحقوق الإنسان، خاصة فيما يتعلق بمعاملة العمالة الأجنبية، إلا أنها منحت العمال حق تكوين نقابات عمالية عام 2004،[2]هذه الآليات خدمت كلها السياسة الخارجية القطرية الجديدة القائمة على ضمان مكانة قطر الإقليمية والدولية.

– الإصلاحات الاجتماعية وتحسين وضعية المرأة: على المستوى الاجتماعي حققت دولة قطر إنجازات ملموسة أشادت بها مختلف المنظمات الدولية والإقليمية، وقد صنفها تقرير التنمية البشرية لعام 2005 الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ضمن مجموعة الدول ذات الدخل المرتفع والتي تعرف تنمية بشرية عالية، ولعل أبرز هذه النتائج هو حصول دولة قطر على المركز الأول عربيا والـ 40 عالميا عام 2005، بعدما كانت تحتل المركز الثالث عربيا والمرتبة 47 عالميا في تقرير التنمية لعام2004. وفي إطار تحسين وضعية المرأة القطرية في المجتمع، ومكانتها وقدرتها على تبوؤ أعلى المناصب وأداء الدور المنوط بها بكل حيوية وفاعلية ومسؤولية، وهو الدور الذي لا يقل شأنا عن مكانة ودور الرجل فكانت قضايا المرأة وشؤونها من أهم أولويات العمل التي نص عليها القرار الأميري بإنشاء المجلس الأعلى لشؤون الأسرة. وترجمة لهذا التوجه الإيجابي، فقد عمل المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، على تطوير واقع المرأة تشريعياً وإدارياً

[1]- محمد البزاز، "التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية القطرية في عالم متحول"، مرجع سابق.
[2]- يسار القطارنة، مرجع سابق، ص4.

وسياسياً واجتماعياً واقتصادياً وصحياً وإعلامياً وتعليمياً، وتوجت جهود المجلس بإصدار مسودة الإستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة[1].

– الإصلاحات الاقتصادية: لبلوغ أعلى المستويات وضعت دولة قطر خططاً طموحة وعملت منذ سنوات على تطوير البنيات التحتية الحديثة، ووضعت جملة من القوانين المنظمة للاستثمار والرامية إلى جذب رأس المال وتشجيع القطاعات الإنتاجية، وقد تميز القطاع الخاص بالحيوية حيث عمل على تكثيف نشاطه الاقتصادي ليكون شريكا كاملا للدولة في خططها من أجل تحقيق التنمية الشاملة في دولة قطر وتوفير شروط الأمن الاقتصادي للمواطن القطري. وفي قرار يعكس الحرص على التوظيف السليم لأموال الدولة وفق خطط مدروسة، أنشئ المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية والاستثمار في عام 2000، ويختص المجلس بجميع الأمور المتعلقة بإدارة واستثمار احتياطي الدولة، وبوجه خاص الأمور المتعلقة بتحديد أهداف استثمار احتياطي الدولة ضمن استراتيجياتها العامة، ووضع سياسة طويلة الأجل لاستثمار الاحتياطي وبرامج سنوية لهذا الاستثمار، ومتابعة وتنفيذ برامجه وتقييم النتائج بصورة دورية وتحديد البنوك والمؤسسات التي يجوز استثمار الاحتياطي لديها أو عن طريقها.[2]

2– أداء الدور على المستوى الخارجي:

وفي سياق الانفتاح والإصلاح الذي قاده الأمير حمد بن خليفة آل ثاني الذي جعل من قطر متماسكة داخليا خلافا لبعض دول الخليج، مما مكنها من التوجه بقوة خارجيا[3]، حيث أكد الأمير حمد في خطاب موجه لمجلس الشورى عام 2005 التزام قطر بمبادئ التعايش السلمي والتعاون الدولي على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة والانفتاح على الحضارات والتفاعل معها والإيمان بضرورة احترام حقوق الإنسان والالتزام بتسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية، وأشار إلى دعوات قطر المستمرة لتعزيز مكانة ودور الأمم

[1]- محمد البزاز، "التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية القطرية في عالم متحول"، مرجع سابق.
[2]- نفس المرجع.
[3]- عبد الخالق عبد الله، "التنافس المقيّد: السياسات السعودية والقطرية تجاه الربيع العربي"، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 192، المجلد 48، ابريل 2013، ص82.

المتحدة في العلاقات الدولية باعتبارها تمثل الشرعية الدولية، وأوضح أن تعزيز العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي يأتي في مقدمة أولويات السياسة الخارجية لقطر سعيا إلى تحقيق التكامل بين دوله وخاصة في المجال الاقتصادي تلبية لآمال وطموحات المواطن الخليجي.[1]

**رابعا، العوامل الخارجية المساعد على بروز الدور القطري:**

للمحددات الخارجية التي تفرزها البيئة الدولية دورا مهما في السياسة الخارجية لكل دولة ولا شك أن قراءة الأسباب الكامنة وراء بروز الدور القطري في السنوات الفائتة تستدعي الإلمام بكل الجوانب التي أهلته لذلك، فعلى المستوى الخارجي ساعدت عوامل عدة على الصعود الواضح للدور القطري خصوصا إقليميا، يأتي في مقدمتها:

– تراجع الأدوار التقليدية للدول العربية المحورية كعامل مساعد لبروز الدور القطري:

وفي هذا السياق رصد الكاتب والمحلل السياسي اللبناني "توفيق شومان "هذه العوامل التي أفضت إلى أن تأخذ قطر موقعها الحالي في الآتي:

– استغراق الدول العربية المحورية (مصر، العراق، سوريا ) في أزماتها الداخلية، كما أن هذه الدول، تعيش مراحل انتقالية في سياق إعادة بناء أنظمتها السياسية، مما يعني أن استقرارها ووحدة مجتمعاتها، غيبت عنها مصادر القوة الرئيسية فانكفأت إلى ذاتها، وأحدثت فراغا؛

– أما المملكة العربية السعودية وهي الدولة المحورية الرابعة، فإن سياستها التقليدية حيال التعاطي مع النظام العربي القائم من خلال قاعدة الحفاظ عليه، فقد أبعدتها عن تأدية الدور الريادي والمحوري، كما أن سياسة التحفظ حيال الحراك القائم في المنطقة العربية، أبقتها هي الأخرى في صف خلفي؛

---

[1]- محمد البزاز،" التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية القطرية في عالم متحول"، مرجع سابق.

– العامل الأخر، يتمثل بالدولتين المغاربيتين (الجزائر و المغرب)، وكانتا (بالتحديد الجزائر ) قد انكفأتا عن التأثير الإقليمي منذ عقدين، إذ أن المشاركة الأخيرة الجزائرية المؤثرة عربيا، كانت في أواخر ثمانينات القرن العشرين الماضي لحل الأزمة اللبنانية، وفي مرحلة سبقت "اتفاقية الطائف" في عام 1989، وهذا أمر أحدث فراغا أيضا.[1]

في ظل هذه الاعتبارات فإن قطر، أخذت على عاتقها ملء هذا الفراغ، المنسجم مع توافق دولي وقبول فئات شعبية عربية عريضة بهذا الدور الذي ساهمت فيه التغطية الإعلامية لقناة "الجزيرة " وأداتها المالية، هذا بالإضافة إلي:

– وجود حليف دولي قوي يتولى عملية الدفاع عن أمن واستقرار الدولة من التهديدات الخارجية: المتمثل في الولايات المتحدة الأميركية التي يعتبر وجودها في قطر واحداً من أكبر حجم وجود عسكري لأميركا في الخارج، حيث تحتضن قطر اكبر قاعدة عسكرية امريكية بالمنطقة.[2]

– العضوية النشطة لدولة قطر في عدة منظمات دولية و إقليمية : في إطار سعيها للعب أدوار طلائعية في المنظومة الدولية، إدراك صناع القرار القطري ضرورة العمل من خلال المنظمات الدولية وتنشيط العضوية فيه أو عملها، والمشاركة في مختلف المحافل الدولية وتقديم الدعم له، وعلى المستوى النظام الإقليمي من خلال منظومة مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية. وهو اكسب قطر قاعدة قوية من الفعل الدبلوماسي والعمل السياسي الناجع، والخبرة الكبيرة في استضافة وتنظيم المؤتمرات العالمية الهامة، ومن أمثلة ذلك تسلمها رئاسة منظمة المؤتمر الإسلامي لمدة ثلاث سنوات في الفترة من 2002 – 2003، كما تم انتخاب دولة قطر عضواً غير دائم في مجلس الأمن لفترة العامين 2006 – 2007[3]، ثم حصولها على

[1]- سطام الرويلي، "فراغ الدبلوماسية العربية فتح المجال للبروز القطري المؤثر". متوفر على الرابط الالكتروني:
www.elaph.com/Web/news/2011/11/695841.html

[2]- محمود سمير الرنتيسي"، مرجع سابق، ص ص 22- 36.

[3]- محمد البزاز،" التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية القطرية في عالم متحول"، مرجع سابق.

الموافقة للانضمام إلى المنظمة العالمية للفرانكفونية بصفة "عضو مشارك" خلال المؤتمر الدوري للمنظمة الذي انعقد في كينشاسا عاصمة الكونغو الديمقراطية في أكتوبر 2012.[1]

### المطلب الثالث: دوافع و آليات الدور القطري

استطاعت قطر هذه الإمارة العربية الصغيرة أن تمارس دور خارجي يفوق حجمها الجغرافي والديمغرافي المتواضع، وقد سجلت سياستها الخارجية نشطاً ملحوظا في السنوات الأخيرة، في أكثر من قضية وتجاه دول عربية وإقليمية، برز هذا الدور بشكل واضح مع انطلاق الحراك العربي، وقد تباينت الآراء حول هذه السياسة بين الإشادة والانتقاد، ووضعت لذلك تفسيرات متعددة كان منها الطموح وتحقيق الإرادة الوطنية ومنها ما كان يدخل في تنفيذ الأجندات الخارجية وتحقيق المصلحة القومية، الأمر الذي يستدعي البحث في دوافع وأهداف وأدوات سياستها الخارجية.

#### أولا: دوافع الدور القطري

يمكن فهم دوافع الدور القطري من خلال محددين أساسيين: الأول" إستراتيجية البقاء"؛ حيث أن جزءا كبيرا من حقول الغاز الطبيعي الكبيرة لقطر على السواحل داخل مناطق الحدود المتنازع عليها مع البحرين، وتمتد للحدود البحرية مع إيران، وقد أقنع هذا الوضع قطر بأن تتبني توجها غير صدامي فيما يتعلق بإيران،[2] لكي تضمن التدفق السلس للغاز، حتى أثناء أوقات التوتر بين إيران وجيرانها أو بينها وبين الولايات المتحدة. بينما يتمثل المحدد الثاني في رغبة و طموح قطر في تحقيق المكانة الإقليمية والدولية، من خلال الخروج من مدار الهيمنة السعودية على دول الخليج العربي، وإدراكا منها لافتقارها للإمكانيات والموارد التي تستطيع من

---

[1]- فاطمة مساعيد، مرجع سابق، ص40.

[2]- مي غيث، "العلاقات بين قطر وحماس والتحولات الإقليمية في المنطقة العربية"، ملف الاهرام الاستراتيجي، العدد221، السنة التاسعة عشر، يونيو 2013، ص53.

خلالها منافسة السعودية[1]، القوة الأكبر في مجلس التعاون الخليجي، فقد لجأت قطر إلى آليات عدة لتحقيق مكانة مستقلة، كان من أهمها:

– إقامة علاقات قوية مع الولايات المتحدة الشريك الاستراتيجي الأهم لدول مجلس التعاون الخليجي، من خلال استضافة أكبر قاعدة عسكرية أمريكية خارج الولايات المتحدة، كلفت قطر 6 مليارات دولار– انتهاج سياسة تقاربية مع إسرائيل، الحليف الأساسي لواشنطن في المنطقة، وفى هذا السياق وافقت قطر على فتح مكتب تمثيل تجارى لإسرائيل، ودعا وزير خارجية قطر الشيخ حمد بن جاسم، في مجلس العلاقات الخارجية بنيويورك، الدول العربية إلى اتخاذ خطوات إزاء إسرائيل التي أشاد بانسحابها من قطاع غزة، كما أكد إمكانية إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين قطر وإسرائيل قبل أن يتحقق الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما رفضت الدوحة إغلاق مكتب التمثيل التجاري الإسرائيلي خلال انتفاضة الأقصى عام 2000، وقد ردت إسرائيل على هذه السياسة بتأييد الطلب الذي تقدمت به قطر لدعم ترشيحها لعضوية مجلس الأمن.

– إطلاق قناة الجزيرة الفضائية عام 1996، والتي مكنت قطر من فتح الملفات المسكوت عنها خصوصا في علاقاتها مع السعودية، ومن ثم شهدت العلاقات بين الدولتين العديد من المناوشات السياسية والتراشقات الإعلامية التي خرجت في بعض الأحيان عن المألوف ووصلت إلى حد التشكيك في المواقف الوطنية للدولتين.

– الخروج من دائرة النفوذ السعودي في منظمة الأوبك، حيث بدأت قطر في السعي لتكوين منظمة للدول المصدرة للغاز كبديل عن الأوبك لتصبح قطر الغنية بالغاز منافسة للسعودية الغنية بالنفط[2]. وقد رسمت قطر سياستها الخارجية ببراعة علي ضوء هذين المحددين السابقين من خلال الاعتماد على

---

[1]- مروة فكري، "ما بعد القوة الناعمة: السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية"، السياسة الدولية القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 187، يناير 2012، ص162-164.

[2]- محمد عباس ناجي، "قطر والتطلع إلى دور إقليمي". متوفر على الرابط الالكتروني :
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=715278&eid=699

نوعين من الدبلوماسية، أولهما دبلوماسية الوساطة، وقد هدفت من خلالها إلي تدعيم مركزها في الإقليم عبر رسم صورة الوسيط المحايد الذي يمكن الاعتماد عليه، والمهتم بالسلام والاستقرار في المنطقة..أما النوع الثاني هو الدبلوماسية العامة التي تمرسها من خلال الإعلام، و تكامل هذا النوعان من الدبلوماسية مع بعصهما البعض، وهنا يبرز دور قناة الجزيرة في القاء الضوء على الوساطة القطرية لإبراز وتضخيم الدور القطري.[1]

وتهدف قطر من وراء سياستها الخارجية إلى تحقيق عدد من الأهداف أهمها:

- ضمان استمرارية الحكم الوراثي بالإمارة، عن طريق إيجاد شركاء وحلفاء على كل الأصعدة، سيحولون دون سقوط النظام، خصوصًا وأن النظام القطري قائم على وجود عائلة آل ثاني في الحكم.
- تعزيز مكانتها على صعيد تفاعلاتها الإقليمية والعالمية من خلال قيامها بأدوار، ونجاحها في بعض الأحيان فيما فشلت فيه قوى إقليمية كبيرة، يعزز من مكانتها كوسيط أمين، مما يعزز من مكانتها على ساحة التفاعلات الإقليمية والعالمية.

- ضمان استمرارية النمو الاقتصادي القطري والنظر لمرحلة ما بعد الغاز، وهو ما يتجلى في الاستثمارات القطرية سواء في رأسمالها البشري أو في جميع أنحاء العالم[2].

[1]- مي غيث، مرجع سابق، ص35

[2]- نفس المرجع، ص35.

## ثانيا: أدوات السياسة الخارجية القطرية

تمتلك قطر عدد من الآليات القادرة على تنفيذ أهداف سياستها الخارجية، والمتمثلة في الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والإعلامية، فالقدرات الدبلوماسية تشمل وجود دبلوماسيين نشطين يسعون لتحقيق أهدافها على الصعيد الخارجي، والقدرات الاقتصادية تعني الإمكانات المادية القادرة على تحقيق التأثير لمصلحة أهداف الدور القطري، أما القدرات الإعلامية تتمثل في القدرة على الترويج للرؤية القطرية.

### أولا: الأداة الدبلوماسية

– دبلوماسية الوساطة: في أوائل العقد الماضي أظهرت قطر نفسها على أنها الوسيط الرئيس في الصراعات الإقليمية والعربية[1] (الصحراء الغربية، ليبيا، دارفور، فلسطين، لبنان، اليمن، إثيوبيا، إريتريا،..)، كما أقامت قطر علاقات عمل مع إسرائيل وكذلك مع إيران وحماس وحزب الله، وقد خدم هذا الموقف المحايد العديد من المصالح القطرية، إذ ساعد في بناء العلامة الخاصة بقطر كصديقة للجميع في المنطقة، وبالتالي كوجهة محتملة للاستثمار، بل ربما حمى قطر من تداعيات الصراع الإقليمي من خلال الزعم بأنها ليست عدوة أحد؛ حيث إن بناء الاستقرار الإقليمي لا يمكن إلا أن يعزّز إمكانية التنمية الاقتصادية الإقليمية التي كانت قطر تأمل في لعب دور المركز فيها، كما أن من شأن بناء علاقات جيدة مع الجميع أن يزيد مكانة الإمارة كبلد ذو دور في الشرق الأوسط . وحتى اندلاع الانتفاضات العربية في ديسمبر 2010، أكدت قطر مكانتها باعتبارها واحدة من الدول التي لها علاقات جيدة مع الجميع في المنطقة[2]، مستفيدة في ذلك من غياب دور القوى التقليدية في المنطقة المنشغلة بأوضاعها الداخلية، وقد تمكنت قطر نتيجة لصغر حجمها وهيكل إتخاذ القرار فيها، من التعامل بسرعة وجرأة مع الأحداث المتلاحقة، وهو ما يعطيها ميزة نسبية لسياستها الخارجية،

---

[1]- أثير ناظم عبد الواحد، "دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الازمات العربية والاقليمية"، مجلة دراسات دولية، بغداد: مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، العدد43 ،2010، ص118.

[2]-Paul Salem, Huib de Zeeuw ," Qatari Foreign Policy: The Changing Dynamics of an Outsize Role" , Carnegie middle east center , Moyen-Orient 31December 2012. ".Available at: http://carnegie-mec.org/publications/?fa=50967

فمنذ عام 2011 شهدت الإمارة تحولا في مقاربتها المعتمدة في سياستها الخارجية فانتقلت من سياسة الوساطة السلمية وحل النزاعات عربيا وإفريقيا إلى التدخل المباشرة في بعض الأزمات والوقف إلى جنب أطراف الصراع وفي مقدمتها ليبيا وتونس.

– دبلوماسية التحالفات: تعتبر قطر أحد أهم اهتماماتها هو حماية نفسها عبر عقد اتفاقيات أمنية وعسكرية نظرا لعدم قدرتها على حماية نفسها بمفردها و رأت قطر بعد امتناع السعودية من دعم الانقلاب السلطوي في الدوحة منتصف التسعينات إنما ستكون أكثر أمنا مع وجود القواعد العسكرية الأمريكية على أرضيها،[1] ووفقا لنظريات العلوم السياسية فإنه على قطر لتحمي أمنها إما الارتباط بدولة كبرى أو الموازنة بين عدة دول عبر انتهاج سياسات متقلبة حيال هذه الدول لخلق هامش مناورتها الخاص والتحالف مع مجموعة الدول في المنظمات الدولية، وقد انتهجت قطر سياسة جديدة تجمع بين الخيارات الثلاث ولكنها لا تنحصر في أي منها، حيث اقامت الدوحة علاقات أمنية واضحة مع واشنطن كضامن لأمنها أمام التهديدات المحتملة سائرة في ذلك خيارات الارتباط بدولة كبرى واعتمدت الدوحة كذلك على المبدأ الثاني أي الموازنة بين عدة دول عبر علاقات العمل الجيد مع اسرائيل وإيران بمعنى آخر جمعت قطر تناقضات النظام الإقليمي في الشرق الأوسط ووظفته لمصلحتها، وهي بذلك حمت نفسها من الوقوع تحت هيمنة قوة إقليمية واحدة السعودية وإيران ولم توفر قطر البديل الثالث المتاح نظريا أمام الدول الصغيرة أي التحالف مع مجموعة من المنظمات الدولية[2] كما أن قطر عضو في مجلس التعاون الخليجي الذي ينبثق عنه قوة عسكرية لردع التهديدات العسكرية الإقليمية[3].

---

[1]- خضير ماجد، "مقومات السياسة الخارجية"، مجلة دراسات دولية، بغداد: مركز الدراسات الدولية، العدد 49، يوليو 2011، ص ص192-203.

[2]- محمود سمير الرنتيسي، مرجع سابق، ص ص47 – 49.

[3]- خضير ماجد، نفس المرجع، ص 225.

## ثانيا: الأداة الإعلامية

تعتمد قطر على الأداة الإعلامية كإحدى الأدوات الأساسية في سياستها الخارجية و في ممارسة دورها في المنطقة، حيث كان إطلاق قناة الجزيرة الفضائية من بين مشاريع قطر الأكثر تأثيراً في العام 1996. وقد جاءت فكرة إنشاء القناة منسجمة مع نطاق وخطوات الإصلاح الإعلامي وتحديث قانون الإعلام التي قام بها الأمير حمد بن خليفة آل ثاني أوساط التسعينات من القرن الماضي بعد توليه السلطة بقليل.[1] أنشئت الجزيرة على غرار مشروع قناة أوربت الفضائية بين المملكة العربية السعودية وهيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) التي انسحبت من المشروع بسبب الرقابة السعودية، استقطبت قناة الجزيرة العديد من الصحافيين الذين كانوا يعملون في قناة(بي بي سي) التي أغلقت في 1996، وتأسّست القناة القطرية بوصفها قناة فضائية خاصة مملوكة لمصالح تجارية مختلفة بما في ذلك أعضاء من الأسرة الحاكمة القطرية، ولكن مجلس الإدارة الذي تعلّم من فشل التجربة السعودية منح القناة هامشاً من الحرية، أثبتت هذه الفسحة التحريرية أنها مفيدة لقناة الجزيرة بشكل ملحوظ، حيث كانت قادرة على بث برامج انتقاديه تحليلية تحظى بشعبية كبيرة حول السياسة العربية والقضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المثيرة للجدل.

وعلى أي حال عرضت المحطة قضية جديدة لفهم دور الوسائط الإعلامية الحديثة العابرة للحدود في دعم السياسة الخارجية، ويتطلب هذا الأمر مزيداً من التأمل في المقاربات الكلاسيكية، حيث يساعد التعبير "جغرافي – سياسي" عادة في وصف السياسة بين الأمم، وصيغ التعبير "جغرافي – اقتصادي" لاحقاً في تسعينيات القرن العشرين للدلالة إلى عمليات التنافس بين القوى السياسية – الاقتصادية الناشئة في سياق العولمة، واستطراداً واشتقاقاً من الحالة القطرية، يمكن عرض تعبير جغرافي – إعلامي في محاولة لوصف الديناميكيات لاستخدام الوسائط الإعلامية المكثفة العابرة للحدود والعالمية في البلدان للتعويض عن الجوانب الضعيفة أو الغائبة في أوجه القوة الجغرافية – السياسية أو الجغرافية – الاقتصادية" الخاصة بها. ومن

[1]- مات ج. دافي، قوانين وأنظمة الإعلام في دول مجلس التعاون الخليجي: ملخص، تحليل وتوصيات، (ترجمة: نوال الخليلي)، قطر، الدوحة: مركز الدوحة لحرية الإعلام، 2013، ص39.

منظور جغرافي – إعلامي، يمكننا أن نفسّر في شكل أدق البروز الموازي لتأثير الجزيرة وللسياسة الخارجية لقطر، لقد حُفِزت قطر لكي تتجاوز أوجه القصور التي يمكن أن يشير إليها تحليل جغرافي – سياسي،[1] بحيث ينظر إلى محطة الجزيرة بشكل واسع النطاق على أنها أداة من أدوات الدور القطري في المنطقة خاصة باعتبارها منافسا لشبكة العربية التي تمتلكها السعودية، وبهذا الشكل يمكن اعتبار تغطية الجزيرة لأي حدث شكل من أشكال التدخل في هذا الحدث مثلما اتضح من خلال العلاقة القوية بين قطر من الأزمة السورية وتغطية قناة الجزيرة للازمة.

**3-<u>الأداة الثقافية والدينية:</u>**

يظهر توظيف هذه الأداة من خلال:

– المساعي الثقافية المختلفة: من خلال مشاركة قطر في مساع ثقافية وعلمية بارزة وذلك باستضافتها للكثير من المؤتمرات والندوات العلمية وإنشاء جامعات ومراكز أبحاث علمية وجلبت العديد من الخبراء السياسيون الذين قدموا أبحاثاً علمية لتساهم في صنع القرار، وفي هذا السياق قامت بفتح فروع لبعض الجامعات الرائدة والمؤسسات البحثية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بقطر منها جامعة جورج تاون للدبلوماسية وجامعة تكساس للهندسة، مثلما استضافت قطر المؤتمرات العلمية والعالمية وندوات الطاقة والبيئة والمناخ وغيرها، كما أنها قامت بعدد من المشاريع الأخرى كمتحف الفنون الإسلامية من الطراز العالمي، ومهرجان " ترابيكا" للأفلام ومجموعة واسعة من الأحداث الرياضية كأس العالم فيفا في العام 1995، الألعاب الآسيوية 2006 في الدوحة، كرة القدم الآسيوية 2011، الألعاب العربية 2011 مرورا بطلب استضافة كاس العالم لسنة 2022 والفوز بذلك.

---

[1]- عبد الرحمن اياس، "قطر والربيع العربي"، مرجع سابق.

– انضمام قطر للمنظمة الدولية للفرانكفونية: سعت قطر لتوسيع هامش حركتها على المستوى العالمي، لاسيما بعد حصولها على الموافقة للانضمام إلى المنظمة العالمية للفرانكفونية بصفة "عضو مشارك" خلال المؤتمر الدوري للمنظمة الذي انعقد في "كينشاسا" عاصمة الكونغو الديمقراطية في أكتوبر 2012. لقد مهدت قطر لدخول هذه المنظمة منذ سنوات بعد احتضانها لمعاهد تعليم اللغة الفرنسية في الدوحة، إلى جانب إنشائها للمدرسة العليا للتجارة ومؤسسات تعليمية أخرى تدرّس باللغة الفرنسية، هذا فضلا عن إطلاقها لإذاعة ناطقة بالفرنسية و هي الإذاعة الفرانكفونية ( **أريكس أف أم** ) منذ 2012 و رعايتها لانعقاد أول منتدى عالمي للغة الفرنسية في يوليو 2012، وركزت قطر خلال حملتها لدخول المنظمة على استضافتها عددا كبيرا من الأجانب الفرانكفونيين، وقد اعتبر **فانسان فلورياني** (Vincent Floreani) المتحدث المساعد باسم الخارجية الفرنسية، أن انضمام قطر كعضو مشارك في المنظمة له أسباب جوهرية مرتبطة بالتزام قطر تقوية اللغة الفرنسية في المجتمع القطري، حيث أدخلت تعليم اللغة الفرنسية في المناهج التعليمية للمدارس الرسمية ووجود المدرسة الفرنسية القطرية ( بالزاك ) منذ 2008، والمدرسة الفرنسية الجديدة (لا مارتين) منذ 2012.[1]

– علاقة قطر بجماعة الإخوان المسلمين: حيث فتح الحراك العربي الآفاق أمام قطر لتوسيع دورها عبر التحالف مع تيار الإسلام السياسي في الدول التي شهدت الحراك[2]، فقد شرعت في بناء علاقات مع الزعامات الإسلامية لاسيما التيارات التابعة للإخوان المسلمين[3]، غير أن قطر التي تدرك أن أغلب بلدان الخليج يغلب عليها المذهب الوهابي، سارعت إلى إظهار اهتمامها بـ"الوهابية" وحسن نواياها، حيث أطلق الأمير حمد بن خليفة اسم مؤسس التيار الوهابي" محمد بن عبد الوهاب" على أكبر مسجد في الدوحة بمساحة 175 ألف م$^2$ تم إنشاؤه في ديسمبر 2011، وتتنازع منطقة الخليج العربي مقاربتان في التعامل مع

---

[1]- فاطمة مساعيد، مرجع سابق، ص40.
[2]- فاخر جاسم ،الاحتجاجات الشعبية العربية وآفاق تطورها الديمقراطي، مجلة الأكاديمية العربية بالدنمارك، الدنمارك: الاكاديمية العربية في الدنمارك، العدد 10، 2011، ص 147.
[3]- خالد العيادي، "تنامي الدور القطري في المنطقة: الأسس والمرتكزات". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.arabamericannews.com/Arabic/news/id_10863

تيار الإخوان المسلمين، المقاربة الأولى تعتمدها قطر وتقوم على التعامل المفتوح مع الجماعة واحتضانها واستثمار نفوذها في عدد من الدول العربية، أما المقاربة الثانية فتقودها السعودية والإمارات العربية وباقي الدول الخليجية وتقوم على اعتبار تيار الإخوان الذين وصلوا للسلطة في مصر وتونس وليبيا يشكلون خطرا على أمن واستقرار دول المنطقة، حيث أنه في الوقت الذي تحتضن فيه قطر مؤتمرات ومنتديات الإخوان المسلمين تعلن باقي دول المنطقة عن اعتقالات دورية تطال عناصر الجماعة الإسلامية وتوجيه اتهامات لهم بتهديد الأمن والاستقرار والتآمر من أجل إسقاط أنظمة الحكم. ويفسر الدكتور "إبراهيم أبرش" أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر بغزة أن اختلاف تعامل دول منطقة الخليج العربي مع تنظيم الإخوان المسلمين يعود لعوامل تتعلق أساسا باختلاف الأدوار في صياغة التوجهات السياسية الأمريكية في المنطقة، فقطر أصبحت تلعب دورا وظيفيا في بلورة التوجهات الأمريكية الجديد القائمة على إشراك التيارات الإسلامية المعتدلة في الحكم وفقا للسيناريوهات التي يتيحها الحراك العربي[1]، كما للولايات المتحدة مصلحة في أن تصبح قطر الراعي للحركات الإسلامية في أراضيها[2].

**4-الأداة العسكرية:**

على الرغم أن قطر تمتلك قوة عسكرية محدودة، حيث أن قوام قواتها المسلحة يبلغ نحو12 ألف جندي فقط بسبب محدودية تعدادها السكاني، وتحافظ قطر على وضعها الأمني والدفاعي من خلال اتفاقيات دفاعية مع القوى العسكرية الأكبر، وعلى وجه التحديد الولايات المتحدة، حيث أدت العلاقة بين الطرفين إلى إنشاء قاعدتين أميركيتين كبيرتين في قطر: الأولى هي قاعدة العديد الجوية والتي تؤوي القيادة المركزية الأميريكية التي قادت حربي ما بعد 11 سبتمبر 2001 في أفغانستان والعراق والأخرى معسكر السيلية في ديسمبر 2002، الذي يستضيف أكبر قاعدة أمريكية للتخزين المسبق للأسلحة خارج الولايات المتحدة. كما

[1]- سفيان فجري، "كيف أصبح الإخوان الحليف الأول لقطر والخصم الأكبر للسعودية والإمارات". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.france24.com/ar/20130214-

[2]-Mehdi LAZAR,"Qatar: une politique d'influence entre conjoncture favorable et fondamentaux géographiques", le 27 mai 2012.disponible in :
http://www.diploweb.com/Qatar-une-politique-d-influence.html

ترتبط قطر باتفاقات دفاعية مع دول أخرى، مثل المملكة المتحدة وفرنسا، وباقي أعضاء مجلس التعاون الخليجي[1]. وقطر حاليا تعد واحدة من أكبر الوجهات في العالم بالنسبة لصانعي الأسلحة، وخاصة الفرنسيين الذين أصبحوا يتوافدون على هذه الدولة بشكل مستمر، وحسب الصحيفة الاقتصادية الفرنسية "لاتريبون"، فإن قطر تعمل لضخ عشرين مليار أورو في صفقات أسلحة بجميع أصنافها والتي تمثل "احتياجاتها" في ما يخص طائرات مقاتلة وطائرات هليكوبتر وسفن حربية وعربات مدرعة وصواريخ مضادة للطائرات، سمحت لها بتوقيع اتفاقيات دفاعية مع دول كبرى كالولايات المتحدة وفرنسا.[2] واتجهت قطر أخير للاعتماد على القوة العسكرية كما في حالتي البحرين وليبيا وهذا لا يعني بالضرورة صغر حجم قطر كدولة مقارنة بالسعودية أو مصر استبعاد الأداة العسكرية في تنفيذ أهداف سياستها الخارجية، ولكن يلاحظ في الوقت ذاته لاعتبارات خاصة بحجمها استخدام هذه القوة العسكرية في إطار جماعي ففي حالة البحرين تم إرسال القوات القطرية في سابقة منوعها في إطار قوات درع الجزيرة التي دعمت النظام الحاكم في البحرين في مارس 2011، كما شاركت في عمليات الناتو لإسقاط نظام معمر القذافي في ليبيا.[3]

[1]- فاطمة مساعيد، مرجع سابق، ص41.

[2]-Michel Cabirol,"20 milliards d’euros sous le soleil du Qatar pour la France", 30/10//2012, disponible in : www.latribune.fr/entreprise-finance/industrie/aeoronautique-defense/20121025trib000727162/defense-20milliards-d-euros-sous-le-soleil-du-qatar-pour-la-france-html

[3]- إيمان رجب، "حول سياسة قطر تجاه الثورات العربية"، الأهرام اليومي. متوفر على الرابط الالكتروني: http://www.ahram.org.eg/archive/Strategic-issues/News/130253.aspx

## خلاصة الفصل الأول:

تنبع أهمية الفصل الأول باعتباره يهتم بالتبرير النظري للدراسة و التأصيل العلمي لها من خلال تحديد الإطار المفاهيمي الذي لا يقل أهمية عن الدور التحليلي والتفسيري لمختلف المقاربات النظرية، حيث تعتبر المفاهيم من الناحية الأبستمولوجية أداة ذهنية تحليلية يتصور بها الباحث مادة بحثة ويتم عن طريقها وضع المنطلقات الاساسية لأي دراسة علمية، وبالتالي تم من خلاله ضبط المفاهيم والأطر النظرية والتحليلية بطريقة منهجية هادفة، بعد ذلك تم التعريف بمرتكزات السياسة الخارجية القطرية عبر الوقوف على مقومات وأهداف هذه السياسة و أداوتها، ليتبين في مسيرة هذا الفصل:

أولا: أن عملية تحليل الدراسة الموسومة دور السياسة الخارجية لدولة قطر في ظل الحراك العربي الراهن 2014/2010 تقتضي التركيز على مجموعة من المفاهيم فكان من الضروري تناول مفهوم السياسة الخارجية، الدور الخارجي، الحراك السياسي، التي لها أثر فاعل في تشكيل موقف من المواقف الدولية يمكن من خلاله أداء دور في توجيه مسار السياسة الخارجية.

ثانيا: يتضح أن هناك تكاملا في الأدوار ما بين الأدوات الاقتصادية والسياسية والإعلامية ويرتبط هذا بسعي قطري لتعويض الخلل في المرتكزات الجغرافية والسكانية والعسكرية من أجل تشكيل مقومات سياسة قطر الخارجية التي تحقق أهدافها، وقد استطاعت السياسة الخارجية القطرية وضع مجموعة من الركائز والأهداف لبناء ذاتها وتعزيز مكانتها الإقليمية رغم عدم امتلاكها لقدرات جيو سياسية وهذه المكانة لا يمكن أن تبنى وتتعزز في بيئة استراتيجية متعددة الأهداف، ما لم تعتمد هذه الدولة على أهداف ومداخل مهمة تمكنها من تعزيز دورها الإقليمي، بناء على ذلك اعتمدت على مجموعة المقومات لتحقيق هدفها الاستراتيجي الأعلى، حيث تنوعت دوافعها وتوزعت بين دوافع مادية وقيمة خارجية لتشكل حلقة تعمل في بإطار متكامل.

# الفصل الثاني:
# تفاعلات السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الحراك العربي

**تمهيد:**

شهدت العديد من الدول العربية حراكا سياسيا واسعا أواخر عام 2010، اتسم هذا الحراك في البعض منها بالطابع السلمي فيما اتجه في أخرى نحو الصراع العسكري المسلح، وأدى هذا الحراك إلى تنحي رؤساء تلك الدول وإسقاط البعض الآخر بالقوة، ونظرا لما يشكله هذا الحراك من أهمية وما قد ينتج عنه من متغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية على الصعيد العربي وانعكاساته الإقليمية والدولية، أحدث مسار هذا الحراك في المنطقة الكثير من التغيرات في نمط التفاعلات الإقليمية بعد تراجع المحور التقليدي السعودي– المصري– السوري، وإفساح المجال أمام دول عربية أخرى، للقيام بأدوار أكثر تأثيرا وفاعلية في الشؤون الإقليمية.

تعد قطر مثالا بارزا لدولة عربية صغيرة تمارس دورا فاعلا في محيطها الإقليمي، فخلال فترة وجيزة استطاعت إمارة قطر التحوّل من دولة محدودة القوة إلى دولة تمارس دوراً نشط في سياستها الخارجية يتجاوز حجمها الجغرافي والديمغرافي، خاصة بعد دعمها لسلسلة الحراك العربي الذي شهدته دول المنطقة .

على هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث: الأول تناول الحراك بالمنطقة العربية من حيث(الدوافع، الخصائص، النتائج)، والثاني السياسة الخارجية القطرية تجاه الحراك العربي في شمال إفريقيا، أما الثالث تناول سياستها الخارجية تجاه الحراك العربي في أسيا، فحين خصص المبحث الرابع لتقييم الدور القطري في ظل المرحلة الراهنة من الحراك العربي.

## المبحث الأول: الحراك بالمنطقة العربية( الدوافع، الخصائص، النتائج)

عرفت عدة دول العربية حراكا سياسيا غير مسبوق، امتاز منذ انطلاقه بجملة من الخصائص العامة، وقد انصرف العديد من المحللين إلى محاولة تفسير أسباب هذا الحراك الذي حصل في العديد من البلدان العربية، عما إذا كان نتيجة أسباب داخلية بكونه احتجاجا على الأوضاع المعيشية والسياسية والاقتصادية السيئة، وما أعتبر فساداً في ظل أنظمة الحكم السابقة أو هو من تدبير خارجي،[1]خاصة وأن معظم هذه الاحتجاجات سارت بتجاه إسقاط السلطة وصيغت في شعارات واضحة (الشعب يريد إسقاط النظام).[2] وقد تم تناول هذا المبحث في ثالث مطالب: الأول يتناول الأسباب الداخلية والخارجية لقيام الحراك في المنطقة العربية؛ أما المطلب الثاني فيبحث في خصائص الحراك العربي؛ بينما يرصد المطلب الثالث نتائج هذا الحراك.

### المطلب الأول: الدوافع الداخلية والخارجية لقيام الحراك العربي

رغم كل الإختلافات بين البلدان العربية في الإمكانات وفي الأهمية من الناحية الاستراتيجية والاقتصادية، فإنه يمكن تحديد جملة من الأسباب العامة المشتركة التي أسهمت في ظهور الحراك العربي وتنقسم إلى:

**الأسباب الداخلية:**

وهي عديدة منها أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وتعليمية وثقافية لها دور مفصلي وحاسم في ظهور الحراك العربي، ويمكن في هذا الإطار الاعتماد على مدخل الحرمان لـ: **تيد روبرت جير** (Ted Robert Gurr)، في كتابه الموسوم" لماذا يتمرد البشر" "Why Men Rebel" "والذي نشره في 1970

---

[1]- عبد الخالق عبد الله، "انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس تعاون الخليجي"، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص6.

[2]- أبو جرة سلطاني، انظمة في وجه الإعصار: ثورة تونس نموذجا، الجزائر: الشروق للإعلام والنشر، 2011، ص291.

على خلفية حركات الاحتجاج الطلابية في الستينيات، وقد تناول الأبعاد النفسية للحرمان الاقتصادي ودورها في حفز الثورة والعصيان أو العنف، من خلال التركيز على مفهوم الحرمان النسبي (Relative Deprivation)، ووفقا لذلك يطرح **تيد جير**(Ted Robert Gurr) مقاربة أو مدخلا أساسيا في محاولة منه لفهم أسباب التمرد أو الأسباب التي تجعل الرجال يثورون، وذلك بالاعتماد على متغيرين أساسيين بوجود أزمتين بنيويتين أساسيتين هما القهر والفقر[1]، ويعبر هذا المدخل عن حالة نفسية واجتماعية ديناميكية تنتج عن التناقض بين أوضاع الإنسان أو المجموعة من البشر وتطلعاتهم في الحصول علي الرفاهة أو الأمن أو التحقق الذاتي، وليس أوضاعهم الاقتصادية بحد ذاتها، ومن ثم فإن عمق ومدي الشعور بالإحباط الناتج عن إدراك الحرمان وفقا لهذه الرؤية هو الحافز الرئيسي للعصيان الجماهيري، وكلما كان الشعور بالإحباط ممتدا وعميقا تزايدت فرص السلوك العنيف.[2]

عند محاولة إسقاط هذه المقاربة على الواقع العربي أو الدول العربية التي عرفت حراكا شعبيا نجدها تعاني من هذين المتغيرين ويظهر ذلك من خلال المؤشرات الآتية:

- **الطفرة الشبابية وأزمة البطالة:** تشهد المنطقة العربية ما يعرف بالطفرة الشبابية، إذ تعد نسبة الشباب – دون سن الثلاثين– هي الغالبة اجتماعياً[3]، فعلى وجه الإجمال تصل نسبة الشباب في الدول العربية مجتمعةً إلى الثلثين من مجموع السكان العرب الذي يتجاوز ألـ(200) مليون نسمة[4]، وقد بلغت تلك النسبة في مصر 52,3% وفي تونس 42,2% وفي ليبيا47,4% وفي الأردن 54,4% وفي سوريا 54,2% وفي المغرب 47,7%، وهو ما يتضح من خلال الشكل الاتي:

---

[1]- تيد روبرت جير، لماذا يتمرد البشر؟، (ترجمة مركز الخليج للأبحاث)، دبي الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص ص65-75.

[2]- هناء عبيد،"من الحرمان إلى التوقعات: الاقتصاد السياسي لـ(التحولات الثورية )في المنطقة العربية"، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 187، كانون الثاني 2012، ص55.

[3] - مروان بشارة، مرجع سابق، ص65.

[4]- طه حميد حسن العنبكي،" دور شباب التغيير في الدول العربية في إعادة صياغة العلاقة بين الحكام والمحكومين"، من أعمال الملتقى الدولي:" التحولات والتغيرات في الوطن العربي: الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي "، الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن، بتاريخ 10-11جوان 2013،ص 101.

**شكل: يوضح نسبة الشباب الأقل من 25 سنة في سكان العالم العربي**( الشكل رقم **06** )

**المصدر:** وليد عبد الحي، العالم العربي في 2013: الاتجاهات السياسية، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، يناير 2013، ص2.

وتعاني هذه الفئة العمرية مظاهر إقصاء اقتصادي واجتماعي وسياسي، جعلتها في مقدمة الفئات المطالبة بالتغيير والمحركة له، وتعد البطالة من أهم المشاكل التي يعانيها الشباب في العالم العربي خصوصا في أوساط الشباب المتعلم الحاصل على تعليم عالي، يعاني الشباب أيضا تدني مستويات الأجور وسوء ظروف العمل، وقد أثر كل ذلك بالسلب على الظروف الاجتماعية للشباب في الوطن العربي[1]، ومن ذلك لجأ هذا الشباب الذي اكتفى من الخطابات دون تقديم حلول حقيقية من السلطة لمشاكله اليومية إلى شبكات التواصل الاجتماعي[2]، قصد التواصل والتعبير عن عدم رضائهم عن الأوضاع القائمة وكذلك لتنظيم فعاليات احتجاجية نجحت في كسر حاجز الخوف الذي فرضته النظم العربية على شعوبها لعقود طويلة.[3]

يمثل المعدل الإجمالي لنسبة البطالة في البلدان العربية 14.5% من القوى العاملة في العام 2005 مقارنة 6.3% على الصعيد العالمي وعام2007 المقدر بحوالي13.7 % وبحوالي 14.8 % في عام

[1]- دينا شحاتة ومريم وحيد، "محركات التغيير في العالم العربي"، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 184، نيسان 2011، ص11.
[2]- محمد الحداد، من قبضة بن علي الى ثورة الياسمين :الاسلام السياسي في تونس، ط2، دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011، ص8 .
[3]- دينا شحاتة ومريم وحيد، نفس المرجع، ص11.

2009. وتسجّل الدول العربية معدل البطالة الأعلى في العالم بالنسبة إلى شريحة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة وبحسب تقديرات عام 2009 يقدر متوسط نسبة الشباب العاطلين عن العمل في الدول العربية بحوالي50 %[1]، والجدول التالي يوضح ذلك:

**جدول يوضح نسب البطالة في بعض الدول العربية التي شهدت حراكا عربيا ( الجدول رقم 01 )**

| الدولة | ترتيب الدول في التنمية البشرية | معدلات البطالة (%) |
|---|---|---|
| **اليمن** | 154 | % 15 |
| **سوريا** | 119 | % 09.2 |
| **مصر** | 113 | % 09.4 |
| **تونس** | 94 | % 14.7 |
| **ليبيا** | 64 | % 18.2 |

**المصدر:** تقرير التنمية البشرية لعام 2011،الصادر عن: برنامج الامم المتحدة الانمائي و التقرير الاقتصادي العربي الموحد عن: صندوق النقد العربي بالاشتراك مع منظمة الأوبك و جامعة الدول العربية2010 (بتصرف)

- **التهميش الاقتصادي والاجتماعي:**

بالرغم من الثروات البشرية والمادية الهائلة التي تتمتع بها دول المنطقة، فإن النظم العربية أخفقت في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، ولا تزال قطاعات واسعة والعديد من الشعوب العربية تعاني الأمية والبطالة وتدني مستويات الدخل وغياب الخدمات والمرافق، كما أن الفجوة بين الطبقات والمناطق في الدولة الواحدة في اتساع مستمر، وباستخدام خط الفقر 1.25 دولار نجد هناك تقدم ملموس في القضاء على بعض مظاهر الفقر على عكس تبني 2 دولار وهذا ما يدل على أن الدول العربية لم تنجح إلا في خفض نسبة أفقر الفقراء، مع الأخذ بعين الاعتبار أثار الأزمتين الغذائية منذ 2006 والأزمة المالية 2008 وهي بددت كل المجهودات المبذولة، هذا ما يظهر من خلال احصائيات 2005 بحيث 20% من السكان العرب يعيشون تحت خط الفقر المحدد بـ 2 دولار في اليوم أي حوالي 34.6 مليون نسمة.

---

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010، الصادر عن: صندوق النقد العربي بالاشتراك مع منظمة الأوبك و جامعة الدول العربية، ص35- 39.

وإذا اعتمدنا على مقياس دليل الفقر البشري المركب من 3 مكونات: طول العمر والمعرفة ومستوى المعيشة، تسجل البلدان العربية ذات الدخل المنخفض تواتر الفقر الإنساني في أعلى مستوياته بمعدل يصل إلى 35% مقارنة مع 12% في الدول ذات الدخل المرتفع[1]، والجدول التالي يوضح نسب الفقر في بعض الدول العربية.

**جدول يوضح نسبة الفقر في بعض الدول العربية التي شهدت حراكا عربيا ( الجدول رقم 02 )**

| الدولة | سنة المسح | نسبة انتشار الفقر% | عدد الفقراء– مليون– |
|---|---|---|---|
| **مصر** | 2009 | %21 | 16.6مليون |
| **اليمن** | 2006 | %34.8 | 7.8 مليون |
| **سوريا** | 2007 | %12.3 | 2.3 مليون |
| **تونس** | 2005 | %3.8 | 0.4 مليون |

**المصدر:** التقرير العربي حول الأهداف التنموية للألفية 2010، الصادر عن جامعة الدول العربية، ص7.

وقد أدى تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتفشي الفساد بشكل واسع،[2] وتبني العديد من الدول العربية لسياسات التحرير الاقتصادي واقتصاد السوق في السنوات الأخيرة إلى تراجع الدور الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية بشكل ملحوظ[3]، مما أدى إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وشعور المواطن في هذه الدول بأن مستويات المعيشة لا تتحسن بل تتراجع، ولا تتواكب مع ما تعلنه الحكومات من أرقام في هذا المجال، فعلى الرغم من الارتفاع النسبي في معدلات النمو الاقتصادي لدول الحراك العربي، إلا أنه ليس المعبر الحقيقي عن قوة الاقتصاد، فالأمر متعلق بسوء وعدم عدالة توزيع عوائد النمو، وفي هذا الصدد تشير تقارير منظمة الشفافية الدولية إلى أن الدول العربية تحتل مراتب متقدمة في مؤشرات الفساد بين دول العالم، بل أن هذا التقدم يزداد من عام إلى أخر مما يدل على عدم اتخاذ سياسات ملائمة لمحاربة الفساد على

[1]- تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009:"تحديات أمن الإنسان في المنطقة العربية"، المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بيروت: دار الكركي للنشر، 2009، ص12.

[2]- جلال معوض، "الشرق الأوسط الدلالات والتطورات الجارية المحتملة"، شؤون عربية، القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد80، ديسمبر1994، ص 141.

[3]- حيدر إبراهيم علي، "الأمنوقراطية والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية"، السياسة الدولية، القاهرة: الأهرام، العدد 184، مجلد 46، أبريل 2011، ص 51 – 52.

مجمل دول الحراك العربي، وتعتبر ليبيا واليمن وسوريا من أكثر الدول فسادا وفقا لتقارير المنظمة يليها مصر تونس، ومن المعروف أن آثار الفساد لا تقتصر على تداعياته المادية فقط، بل تمتد إلى خلفيات اجتماعية وأخلاقية، ليخلق نوع من الإحباط والإقصاء والسلبية وعدم تكافؤ الفرص، لينعكس ذلك على الموقف الأخلاقي في الفرد والمجتمع داخل الدولة وعلى أدائها السياسي والكفاءة الاقتصادية والاستثمارية، كما تشير دراسات البنك الدولي إلى ارتفاع معدلات التضخم ومعاناة الشعوب من ارتفاع الأسعار ونقص وسوء التغذية، وذلك في ظل الارتفاع غير المسبوق لأسعار السلع الغذائية، وكذلك في ظل فشل سياسات الدعم الحكومي في مساعدة الفئات الأكثر فقراً، حيث أن 34% فقط من مبالغ الدعم الهائلة المقدمة في الدول التي شهدت الاضطرابات تذهب للفئات الفقيرة وأن 66% من هذه المبالغ تذهب للفئات التي لا تستحق الدعم. تدل المؤشرات الكلية السابقة على ضعف السياسات الاقتصادية والمالية والاستثمارية في معظم الدول العربية، وخاصة منها المتعلقة بتدعيم الجانب الاجتماعي لعملية التنمية، هذا بالإضافة إلى فشل النظام الحكومي في معالجة تلك المشاكل ومعوقات النظام السياسي، أوجد أرضية خصبة للاحتجاجات نتيجة لشعور الطبقات الفقيرة بانعدام العدالة وعدم توافر الحاجات الأساسية بالنسبة لهم والقهر الاجتماعي، فكان السخط الاجتماعي يستعر على خلفية تزايد البطالة وارتفاع الأسعار واتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء والفساد الكبير، والشعور بانحياز السياسة الاقتصادية لقطاعات محدودة على صلة بالنخبة السياسية الحاكمة، وهذا الأمر كرس فقدان النظام لشرعيته على أسس اقتصادية/اجتماعية، والشعور بالسخط الاجتماعي وهو ما مثل البيئة الخصبة لبدايات الحراك الشعبي في البلدان العربية، وبالتالي كان هذا الحراك تعبيرا عن رغبة المواطنين في تحقيق العدالة الاجتماعية والحرية وهذا ما ظهر جليا في كل من مصر وتونس.[1]

---

[1]- هناء عبيد، مرجع سابق، ص55.

- **الجمود السياسي وظاهرة الفساد:**

تشترك غالبية الدول العربية في الجمود السياسي وعدم ممارسة الديمقراطية الحقيقية، وبالتالي في ظل هذه الأنظمة تنعدم مظاهر التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة وحرية التعبير والإعلام، إلى جانب ظاهرة الفساد السياسي،* وقد تجلى في مظاهر عديدة منها صفقات السلاح وتراخيص الاستيراد والتصدير، إلى المحسوبية في تعيين الأقارب والأصهار والمعارف في مناصب مرموقة دون أي حق، ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما فعله (حسني مبارك) عندما أطلق يد أبنه الأكبر (علاء) في مجالات الأعمال والمال، وأطلق يد أبنه الثاني (جمال) في أعلى مستويات الحزب الوطني الحاكم، فكان المسؤول عن ترشيح الوزراء وقادة مؤسسات الدولة والقطاع العام، كما وضع (معمر القذافي) أبناءه وأولاد عمومته وأفراد قبيلته في كل مواقع المسؤولية لأكثر من أربعين عاما، ولا يختلف (زين العابدين بن علي) عن سابقيه بحيث شملت المحسوبية في حالته أساسا إخوة وأقارب زوجته من عائلة الطرابلسي وعدة فروع أخرى من العائلتين (بن علي والطرابلسي)[1]، وهذه الحقيقة لا يمكن تجاوزها بالانتخابات الشكلية والحياة النيابية المقيدة، التي يشوب انتخاباتها الشك بنزاهتها ومدى تعبيرها عن رغبة شعوبها، ثمة قوى سياسية في بعض الدول العربية تحظى بهامش حرية نسبية، ولكن بالمحصلة لا يوجد تداول للسلطة. إن محاولة إلقاء الضوء على وضعية المشاركة السياسية في الأنظمة السياسية العربية سوف توضح لنا لأول وهلة إخفاق الأنظمة العربية لفترات طويلة في توسيع قاعدة هذه المشاركة، حيث تم التعامل مع هذا المبدأ بصفة عامة على أنها هبة من النظام وليس كحق دستوري اكتسبه الشعب من خلال عقد اجتماعي يكفل له المشاركة الحقيقية التي تعني في أوسع

*يقصد بالفساد السياسي إساءة استخدام السلطة العامة من قبل النخب الحاكمة لأهداف غير مشروعة كالرشوة، الابتزاز، المحسوبية، والاختلاس. فهذا النوع من الفساد يمارس من قبل من هم على قمة الهرم السياسي أو قمة السلطة التنفيذية؛ أي القيادات السياسية، ومتخذو القرارات السياسية بدءا من رئيس الدولة أو الحاكم و مرورا بالوزراء وكبار المسؤولين. وهذه القيادات السياسية غالبا ما تتمتع بسلطات واسعة ليس فقط في تطبيق القوانين واللوائح نيابة عن الشعب بل أيضا في صياغة القوانين والتشريعات. فالفساد السياسي يعد سدا منيعا بين الأفراد وبين ممارسة حقوقهم الديمقراطية وحرياتهم، كحرية إبداء الرأي في الانتخابات العامة أو حرية الفكر أو التنقل أو المسكن أو التجمع وغيرها، حيث يتجه النظام الحاكم إلى عدم الاعتراف لمواطني الدولة بهذه الحقوق والحريات خوفا على وجوده من جهة، وفرض سيطرته وسياسته ومذهبه على عامة الشعب من جهة أخرى دون معارض.

[1]- سعد الدين إبراهيم، عوامل قيام الثورات العربية، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 399، أيار 2012، ص132.

معانيها إسهام المواطن في مراقبة هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من جانب الحاكم[1]، وأدى ذلك إلى فقدان الأمل في أي تحسن أو تغيير في ظل تلك الأنظمة التي كانت مهيمنة في بلدان الحراك العربي[2]، فكان هذا الفساد والمحسوبية وغياب الحريات السياسية في الأنظمة السياسية العربية أسباب كافية لقيام الحراك العربي.

**جدول يبين فترة حكم الرؤساء العرب ( الجدول رقم 03 )**

| الرئيس | بداية الحكم | مدة الحكم |
|---|---|---|
| محمد حسني مبارك | 1981 | 30 سنة |
| معمر القدافي | 1969 | 42 سنة |
| زين العابدين بن علي | 1987 | 23 سنة |
| علي عبد الله صالح | 1978 | 33 سنة |
| بشار الأسد | استلم الرئاسة في عام2000 بعد وفاته والده | أكثر من 12 سنة مع مدة حكم والده أكثر من 42 سنة |

المصدر: خالد بشكيط، المشاركة السياسية المرضية في الدول العربية: قراءة في الأسباب والمداخل المفسرة، من أعمال الملتقى الوطني: "التحولات السياسية في المنطقة العربية: واقع وآفاق"، جامعة 20 أوت سكيكدة، 24 -25 أفريل 2012.

## 2- الأسباب الخارجية:

بجانب الأسباب والعوامل الداخلية التي أدت إلى قيام الحراك العربي، هنالك عوامل مؤثرة خارج حدود الدول التي قام بها الحراك، وهذه العوامل الخارجية لها دور لا يمكن إغفاله بصورة عامة في إحداث التغيير في المنطقة العربية، ولكنها لا يظهر لها تأثير فاعل و مباشر في حال الحراك في البلدان العربية.

وحول مدى تأثير العوامل والأسباب الخارجية هنالك اتجاهان :

[1]- رياض نجيب، الخليج العربي، لندن: رياض الريس للمكتب والنشر، 1987، ص 49.
[2]- دينا شحاتة ومريم وحيد، مرجع سابق، ص12.

– اتجاه يرى أن الحراك العربي والاحتجاجات هي صناعة داخلية خالصة لم يكن فيها أي دور خارجي، ويذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أبعد من ذلك ويعتقدون بأن الغرب وخاصة الولايات المتحدة ليست سعيدة بالحراك العربي وإنما يتم التعامل معها كأمر واقع.

– اتجاه يرى دور العامل الخارجي له قوة مؤثرة في تحريك الشارع العربي وإحداث تغييرات فيه، ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه استنادا إلى وثائق سرية كشفها موقع "**ويكليكس**"(WikiLeaks ) أن الولايات المتحدة دفعت ملايين الدولارات إلى منظمات تدعم الديمقراطية في مصر، والبعض يرى أن هذه الوثائق والموقع نفسه كان له دور فاعل بما حدث في العالم العربي بكشف هذه الوثائق أمور سرية عديدة حول الحكام وحاشيتهم وعن حجم الفساد الموجود في هذه الدول[1].وفي هذا السياق يمكن الحديث عن نظرية **الدومينو** (DominoTheory ) وهي نظرية تفترض وجود قوة خارجية قادرة على زعزعة حالة الاستقرار القائمة بين مجموعة متجاورة من الكيانات المنتظمة في ترتيب معين، مشكلة نظاما ما، وتفترض أنه بمجرد نجاح تلك القوة في زعزعة استقرار أي من تلك الكيانات تبدأ موجة من عدم الاستقرار تمس كل عنصر من عناصر النظام الواحد تلو الآخر، ولهذه الموجة سرعة في الانتشار تتأثر بمدى توافر قدرة ذاتيه لدى العناصر التي تسقط أولا على تعزيز انتشار أثر الموجة، ومن شروط تحقق هذه النظرية أن تكون المسافة الفاصلة بين الكيانات المكونة للنظام متساوية، وأن تسقط بسرعة معينة، و أن يكون لدى الكيانات المكونة للنظام استعدادا للتأثر بالموجة[2]، وتعلي هذه النظرية من أهمية العامل الخارجي لإحداث تغيير في دولة ما، وقد استخدمت هذه النظرية في مجال النظم السياسية المقارنة، وتوصلت الدراسات التي استخدمتها إلى ارتفاع أو انخفاض درجة الديمقراطية في دولة معينة ينتشر ليصل إلى الدول المجاورة[3]، ومن ثم فإن التغير داخل دولة معينة

[1]- منذر أحمد زكي شراب، "السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية 2003-2012"، مذكرة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، (قسم التاريخ كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الأزهر، 2014)، ص134.

[2]- إيمان احمد رجب، "المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية"، ملحق السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد184، ابريل2011، ص15.

[3] -Peter T. Lesson and Andrea M. Dean, "The Democratic Domino Theory: An Empirical Investigation", American Journal of Political Science, Vol.53,No.3,Jul. 2009,p535.

يحدث تغيرا مماثلا في الدول المجاورة لها مما يشبه أثر العدوى، وهذا ما حدث عندما قام الحراك في تونس وانتشر ليصل إلى مصر وبقية البلدان العربية.[1]

**المطلب الثاني: خصائص الحراك العربي الراهن**

إن الحراك الذي شهدته المنطقة العربية الذي بدأ في شكل حركة احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في بعض البلدان العربية أواخر عام 2010[2]، بدءً بتونس مرورا بمصر في جانفي2011 المطالب بإنهاء الفساد وتحسين الأوضاع المعيشية بل وأحياناً إسقاط الأنظمة، وعلى إثر نجاح الحراك التونسي والمصري بإطاحة رأس النظامين بدأ الحراك بالانتشار سريعاً في أنحاء الوطن العربي الأخرى،[3] ليصل إلى ليبيا واليمن في فيفري و سوريا في مارس من العام نفسه، امتدادا إلى الأحداث التي شهدتها كل من البحرين وسلطنة عمان، فضلا عن الاحتجاجات التي عمت بقية البلدان العربية[4]، بحيث لم يستثني أحدا من الدول العربية وإن اختلفت قوة أو ضعف هذا الحراك الشعبي ضد النظم السلطوية من دولة لأخرى بما فيها دول الخليج العربي رغم وضعها الاقتصادي المزدهر، وما يعطي أهمية لهذا الحراك أن القضايا الخارجية لم تكن مطلبا مطروحا بقدر ما كانت القضايا الوطنية مسيطرة عليه، كما أنها ليست موجهة ضد عدو أجنبي، وإنما عدو داخلي ومطالبه تتعدى الدعوة إلى تلبية الحاجات المادية للمواطنين إلى قضايا غير مادية كالكرامة ومحاربة الفساد والحريات السياسية وتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وإنهاء مفهوم الفرد الحاكم الوحيد[5]، وقد أشار **روبرت كابلان** (Robert D. Kaplan) في مقال له بعنون "النظام العربي الجديد" إلى أن الشعوب العربية لم تنتفض بسبب المأزق الفلسطيني ولم تثر بسبب الغرب أو الولايات المتحدة بقدر ما ثارت ضد البطالة

---

[1]-Baredine Arfi, "State Collapse in New Theoretical Framework :The Case of Yugoslavia", International Journal of Sociology, vol.28, No.3,Fall 1998,pp16-17.

[2]- كاظم الموسومي، زمن الغضب العربي: الثورات الشعبية الجديدة،ط2، (د.ب .ن)، (د.د.ن)، 2012، ص140.

[3]- محمود جميل الجندي، "أثر التدخل الدولي (العسكري) في نجاح الثورات العربية (دراسة مقارنة بين الحالتين الليبية والسورية) "، من أعمال الملتقى الدولي: التحولات والتغيرات في الوطن العربي: الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي "، الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان الأردن، بتاريخ 10-11جوان 2013، ص238.

[4]- مروان بشارة، العربي الخفي وعودة الثورات العربية وما خطرها، (ترجمة: موسى الخالق)، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2013، ص29.

[5]- عبد الحكيم سليمان وادي، "الربيع العربي وانعكاساته على الدبلوماسية العربية: الأسباب والمبررات". متوفر على الرابط الالكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=398065

والطغيان وإهدار الكرامة في مجتمعاتها الداخلية[1]، ومن خلال توصيف واقع الحراك في المنطقة العربية يمكن أن الخروج بالدلالات الأساسية التي ميزت الحراك العربي الراهن وهي كالآتي:

– غياب المرجعية القيادية: بمعنى غياب القيادة التي يأتمر بها الحراكيون في الميدان، وعدم وضوح مراكز صناعة قراراتهم وعدم وضوح مرجعيتهم الأيديولوجية، فهم خليط من تيارات مختلفة تتعارض مصالحها[2]، فهو لا يحمل مشروعا إيديولوجيا بل مطالبه اجتماعية، فكان عبارة عن حالة تعبير عاطفي جمع شرائح المجتمع المختلفة وعلى قواسم مطلبيه مشتركة تمثلت في رفع الظلم والمطالبة بالكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية والعيش الكريم؛[3]

– تميز الحراك العربي بدافعية ذاتية تحتويها دافعية خارجية ترجمها تدخل حلف الناتو (NATO) في ليبيا باسم الأمن الإنساني واحتواء جلي صارخ من قبل القوى الغربية لما يطلق عليه "بالربيع العربي"، تتجلى هذه الدافعية الذاتية في حالات غضب واحتجاج وتذمر من الحكام؛[4]

– غياب الرؤى والأهداف والتنظيم: كان حراكا مجتمعيا غير منظم خاصة في ظل غياب المؤسسة التي تجمع وتنظم صفوفه بحيث لم يرقى إلى مستوى التنظيم المسبق، ولا مستوى تحديد فكرة الهدف بوضوح والإجراءات التي تتطلبها ووضع استراتيجيات محددة تعبر عن خطط صحيحة من جهة ولمقابلة ردود الأفعال الداخلية والخارجية من جهة أخرى؛[5]

– غياب الرؤية المستقبلية: حيث تمكن هذا الحراك من الإطاحة برأس هرم النظام بسهولة لكنه تعثر في بناء نظام جديد[6]، بحيث لم يكن واضحا له طبيعة النظام الذي يرده وكيف يتحقق ذلك حتى النخب والأحزاب

---

[1]- خليدة كعسيس خلاصي، "الربيع العربي بين الثورة والفوضى"، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة36، العدد 421، مارس2014، ص252.
[2]- سلوى بن جديد، مرجع سابق.
[3]- وضاح مصطفى حسن الأسمر، "اثر الحراك العربي على الدور الوظيفي لدولة إسرائيل"، مذكرة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، (كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين،2013)، ص118.
[4]- سلوى بن جديد، نفس المرجع.
[5]- وضاح مصطفى حسن الأسمر، نفس المرجع، ص118
[6]- خليدة كعسيس خلاصي، نفس المرجع، ص227.

السياسية التي أنظمت لاحقا للحراك لم تكن واضحا لها أهداف الحراك ولم تستطع أن تبلور برامج سياسية واقعية وأن تترجم الشعارات الكبيرة التي طرحتها إلى خطط وبرامج عمل لتحقيقها.

– ازدواجية المعايير في موقف الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة منه؛[1]

– كان حراكا غير نمطي سمته السلمية والمدنية عدا حالات[2]، بحيث عزم الإطاحة بالحكام بعبارة مطلبية تجمع ما لا يجمع هي "الشعب يريد إسقاط النظام"[3]، فإسقاط الأنظمة في تاريخ البشرية تم عادة عن طريق الفعل الثوري وليس بالقول والمطالبة؛[4]

– حراك يغلب عليه الطابع الشبابي، إلا أن هذه الميزة تنبع من بنية المجتمعات العربية والتي هي مجتمعات فتية تبلغ الفئة العمرية الشابة فيها ( 15 إلى 29 سنة) أكثر من ثلث السكان وتعاني هذه الفئة العمرية مظاهر إقصاء اقتصادي واجتماعي وسياسي، جعلتها في مقدمة الفئات المطالبة بالتغيير والمحركة للحراك.[5]

كما إتسم الحراك العربي بالسرعة والفجائية واكتسب زخما بفعل عاملين:

1 – التغيير الجيلي الذي لا يمكن اختزاله بفارق العمر الزمني، وإنما يتجاوزه للأفكار والأدوات والاعتماد على دور وسائل التواصل الاجتماعي في هذا الحراك؛

2– تغيير طبوغرافية المجال العام في الوطن العربي نتيجة للانفتاح الإعلامي غير المسبق في هذه البلدان وتدفق المعلومات بما قوض من سيطرة الأنظمة العربية، وفتح الباب أمام مجال عام جديد.[6]

---

[1]- عارف نصر محمد، "المسارات المضطربة للثورات في المنطقة العربية"، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد188، 2012، ص53.

[2]- خليدة كعسيس خلاصي، مرجع سابق، ص227.

[3]- رضوان السيد، "حركات التغيير في بلدان الربيع العربي نجاح أم إخفاق"، في ابتسام الكبتي واخرون، الى اين يذهب العرب؟ رؤية 30 مفكرا في مستقبل الثورات العربية؟ ، بيروت: مؤسسة الفكر العربي،2012، ص30.

[4]- سلوى بن جديد، مرجع سابق.

[5]- نعيم نذير شكر، "التحولات الراهنة في النظام العربي المعاصر"، مجلة دراسات دولية، بغداد: مركز الدراسات الدولية، العدد: 48، ابريل 2011، ص5.

[6]- خليدة كعسيس، نفس المرجع، ص 226 .

## المطلب الثالث: نتائج الحراك العربي

عند الحديث عن النتائج الأولية للحراك العربي والذي أدى إلى تغيير في وجهات النظر لدى الكثير من المثقفين والسياسيين الذين كانوا لا يثقون بدور الجماهير وإمكانياتها في إحداث التغيير بالمنطقة، فأنه يمكن تحديد هذه النتائج في ما يلي:

- أنه وضع حد لما يسمى بالاستثناء العربي، أي أن العالم كله يتغير والعالم العربي يتسم بالجمود؛

- في ما يخص العلاقة بين الحاكم والمحكوم والتي هي جوهر العملية السياسية، فقد تخطى الشارع العربي حاجز الخوف من السلطة، بل غير الخوف مساره لينتقل في كثير من الأحيان من المحكوم إلى الحاكم وقد يؤسس هذا التطور لعملية التحول الديمقراطي لأن خوف الحاكم وقلقه من المحكوم هو جزء أساسي من المحاسبة والمسألة التي لا يمكن أن يقوم نظام ديمقراطي دونها؛[1]

- أتاح الحراك الشعبي المجال لمناقشة بعض الموضوعات التي طالما جرى حجبها والسكوت عنها، في ظل النظم السابقة الذي يعد نقلة أساسية لبناء نظام سياسي ديمقراطي، يأتي في مقدمتها التداول على السلطة، مصدر السلطات، الهوية[2]، العلاقة بين السلطة والمال وكيفية الحكم فيها، ودور الجماعات الاسلامية في عملية التحول الديمقراطي ودور العسكر في دولة مدنية وإصلاح الجهاز الامني .[3]

وحسب تقرير صادر عن مركز دراسات الشرق الأوسط فإنه يمكن تقسيم الدول العربية المتأثرة بالحراك الشعبي الحاصل إلى ثلاثة مجموعات وهي:

- الأولى دول الحراك السلمي: مثلما حدث في تونس ومصر.

- الثانية دول الحراك غير السلمي: مثلما حدث في ليبيا واليمن وسوريا.

---

[1]- بهجت قرني، "ما بعد سقوط رأس الحكم :تحديات المرحلة الانتقالية ومالات الربيع العربي"، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الاهرام، العدد 192،مجلد 48، ابريل 2013 ، ص 36-37.

[2]- ماجد كيالي، "ما بعد الثورات العربية: التباينات والتنافسات بين التيارات الدينية والمدنية"، شؤون عربية، القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية،العدد152، شتاء2012،ص24.

[3]- بهجت قرني، نفس المرجع، ص 36-37.

– الثالثة دول الإصلاح الذاتي: مثلما تتجلى في: الأردن والجزائر والمغرب ودول مجلس التعاون الخليجي وهي الدول التي استخدمت الآلية الإستباقية في التعامل مع الاحتجاجات المطالبة بالإصلاح والتغيير[1].

وفيما يتعلق بالمرحلة الانتقالية *بعد الحراك فإنها تميزت بجملة من التحديات يمكن تلخيصها في الاتي:

1. تستغرق المراحل الانتقالية فترات طويلة بفعل بطء أو إرتباك الخطوات المتخذة أو سيطرة الصراعات على مسار الحراك؛
2. الصراعات السياسية تبدو أعنف وأكثر عمقا وجذرية مما كان متصورا، فالقضية تجاوزت إقامة نظام ديمقراطي جديد محل نظام استبدادي قديم إلي صراعات على السلطة من ناحية، وصراعات على الدولة من ناحية أخرى، حيث تسعي كافة القوي السياسية إلي إثبات وجودها، ليس فقط من خلال آليات التحول القائمة على المنافسة السياسية بل من خلال الحشد الثوري أيضا وأعمال العنف أحيانا؛
3. ظهور العديد من الاشكاليات المعقدة لا يبدو حلها سهلا أبدا كصياغة الدساتير بين القوى الاسلامية والمدنية وأوضاع الجيش فيما بعد الحراك وشكل الاقتصاد، ونوعية التحالفات الخارجية للدول في المرحلة الانتقالية؛
4. العجز الانتقالي بفعل التحديات التي تركها النظام السابق سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وإداريا على نحو تتحول معه إلى عقبات هيكلية أمام الحراك مما يثير فكرة العجز الانتقالي.

---

[1] - طارق عاشور،"الإصلاح السياسي بعد عام 2011: تحليل للحالة الجزائرية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ، بيروت: مركز دارسات الوحدة العربية، العدد: 30، ربيع 2012، ص ص 44-45.

* عندما انطلق الحراك العربي بشكل متتابع في تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، ثم سوريا، علي الساحة العربية، كان الهدف الرئيسي لها، أيا كانت الشعارات التي حملها، هو إسقاط النظم الاستبدادية التي حكمت تلك الدول طويلا. وبأساليب مختلفة، تم التمكن بالفعل من إسقاط أربعة من تلك النظم، لتدخل الدول بعدها مراحل جديدة، تم الاعتياد علي وصفها بـ"الانتقالية"، التي يفترض أن تشهد الترتيبات الخاصة بإقامة النظم الجديدة، علي أسس مختلفة، تحقق أهداف تلك الثورات في "جمهوريات أفضل"، فالانتقالية هي تلك المرحلة الحاسمة التي يتم فيها تحديد نتائج الحراك، وبالتالي يمكن التنبؤ بالنتائج الإيجابية أو السلبية له من خلال هذه المرحلة الانتقالية والقوى التي تتصارع فيما بينها، والنظر فيما إن كانت قوى الأنظمة السابقة لم تستسلم بعد وما زلت موجودة في الساحة، وأيضاً مواقف القوى الفاعلة التي كانت وراء الحراك. فهي مرحلة طبيعية وحتمية في أي تحول ديمقراطي وغالبا ما تكون مرحلة ضبابية لان رؤوس النظام سقطت ولكن النظام نفسه بمؤسساته واصحاب المصالح المرتبطين به لم يسقطوا بل مازالوا يقاوموا ويحاولوا العودة من خلال طرق التفافيه ، فتظهر ما يسمى " الثورة المضادة "والمحاولات لا سقاط هيبة الامن واضعاف سلطة الدولة.

5. رفض الخضوع لأي سلطة كما حدث في ليبيا حيث تم الامتناع عن الاستجابة لنداءات السلطة بتسليم الأسلحة، فضلا عن حدوث مصادمات بين المليشيات مما يدفع إلى انزلاق البلاد في حرب أهلية.[1]

## المبحث الثاني : السياسة الخارجية القطرية تجاه الحراك العربي في شمال إفريقيا

كانت الانطلاقة الأولى للحراك الذي شهدته المنطقة العربية أواخر عام 2010 وتحديدا تونس[2] ثم مصر وبعدها ليبيا لينتشر سريعاً بعد ذلك في أنحاء الوطن العربي الأخرى[3]، وقد تنوعت الأسباب التي أدت إلى القيام بالحراك و الاحتجاجات في منطقة شمال إفريقيا نذكر منها:

1. العامل السياسي: إن معظم دول شمال إفريقيا تعاني من مظاهر الانقسام القبلي والطائفي، فقد كانت للقوى ذات الأرضية الطائفية أو القبلية أو المناطقية دور مهم في الحراك الشعبي ضد النظم الحاكمة.
2. العامل الاقتصادي: أن معدلات التنمية البشرية طبقا لتقرير الأمم المتحدة الإنمائي لا تعكس الواقع في عدد من دول المنطقة، فليبيا مثلا تأتي في الموقع 53 وهو لا يمثل مستوى مرتفع في التنمية البشرية أما تونس فتقع في الموقع 81 ومصر في الموقع 101.

وهذا يعني أن أحد أسباب الحراك يرجع إلى أزمة النمو غير المتكافئ والفجوة الكبيرة بين المركز والأطراف، فمثلا في تونس تركزت 80% من الاستثمارات الحكومية والخاصة في المناطق الساحلية الشمالية والشرقية للبلاد بينما عانت المحافظات الداخلية في الغرب والجنوب نقص الاستثمارات والخدمات والوظائف ووصلت معدلات البطالة في (ولاية سيدي بوزيد) إلى 30% مقارنة بالمتوسط الوطني الذي يتراوح وفقا

---

[1]- أبو بكر الدسوقي،" الثورات العربية: لماذا سقطت في مصيدة المرحلة الانتقالية"، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الاهرام، العدد188 ، المجلد47، افريل 2012،ص50.
[2]- وليد بن عبد الله الهويريني، تحولات الاسلاميين من لهيب سبتمبر الى ربيع الثورات، ط2، الرياض: البيان،2012، ص 104.
[3]- سهيل الحبيب، المفاهيم الايديولوجية في مجرى حراك الثورات العربية: مقدمة في استئناف المشروع النقدي للإيديولوجيات العربية المعاصرة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2014،ص41.

للأرقام الرسمية بين 13% و16% كما شهدت تونس أيضا اتساعا كبيرا في الفجوة الاقتصادية بين الطبقات الاجتماعية المختلفة في ظل طبقة رأسمالية استحوذت على النصيب الأكبر من عوائد عملية التنمية الاقتصادية.[1]

منذ بدأ بوادر الحراك في المنطقة، ومع اتساع رقعــة تأثيره وتداعياته تعدد مواقف الدول وسياساتها الخارجية من حيث التفاعل والتعاطي معه بين مؤيد متحمس لهذا للحراك ومعارض متشدد ضده، و يمكن للمتتبع للسياسات الخارجية العربية في ظـل غياب كبير للدول المحورية وخاصة مصر عن التأثير في مجرى الأحداث أن يلحظ الدور المتزايد والمؤثر الذي لعبته ولا تزال تؤديه دولة قطر حيث كان لها دور متميز عن الكثير من الدول تجاه هذا الحراك.

**المطلب الأول: الدور القطري في الحراك التونسي**

بدأ الحراك التونسي في 17 ديسمبر عام 2010م بمدينة سيدي بوزيد احتجاجاً على تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السيئة في تونس وتضامناً مع محمد البوعزيزي الذي أضرم النار في نفسه رافضا تقبل العجز في مواجهة الإذلال،[2]إضافة إلى تسريبات "ويكيليكس" التي تناولت الفساد أوساط عائلة الرئيس،[3]حيث خرج الالاف من المتظاهرين الرافضين لأوضاع البطالة المزرية وغياب العدالة الاجتماعية وتفاقم الفساد داخل النظام الحاكم، وسرعان ما تحولت هذه المظاهرات إلى حراك شعبي عارم وصل لعدة مدن تونسية[4]على غرار تونس العاصمة وسوسة، صفاقس، القصرين، قصفة، الكاف وقابس[5]، واخذت الشعارات المرفوعة تتطور من الواجهة الاجتماعية الصرفة( الشغل) إلى واجهة المطالبة بحقوق أشمل في

---

[1]- دينا شحاتة ومريم وحيد، مرجع سابق، ص ص 11- 14.

[2]- خير الدين حسيب، "الربيع العربي: نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل"، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ص9.

[3]- جون آر برادلي، ما بعد الربيع العربي: كيف اختطف الإسلاميون ثورات الشرق الأوسط، (ترجمة: شيما عبد الحكيم طه)، القاهرة: عربية للترجمة والنشر، 2013، ص35.

[4]- السيد ولد أباه، الثورات العربية الجديدة: المسار و المصير..يوميات من مشهد متواصل، بيروت، لبنان: جداول للنشر والتوزيع،2011، ص21.

[5]- راغب السرجاني، قصة تونس من البداية الى ثورة 2011، القاهرة :دار اقلام للنشر والتوزيع والترجمة،2011،ص95.

دلالتها اجتماعية وسياسية واقتصادية ونفسية[1]. واستطاع هذا الحراك في أقل من شهر الإطاحة بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي الذي حكم البلاد لمدة 23 سنة[2] وذلك بتاريخ 14 جانفي 2011.[3]

تكشف السياسة القطرية منذ بداية الحراك العربي عن الدور الفاعل والنشط لهذه الدولة عن بقية السياسات الخارجية العربية الأخرى، تجاه التفاعلات والأحداث والقضايا المحورية في ظل الحراك الراهن، وتعد تونس أحد النماذج الدالة على اتساع دائرة الدور القطري، وعلى هذا الأساس يمكن رصد أبرز محددات هذا الدور من خلال عدة مستويات وذلك على النحو التالي:

**أولا: الدور القطري على المستوى السياسي تجاه الحراك في تونس**

يبرز تأثير الدور القطري في الحراك التونسي من خلال الدعم السياسي الذي خلق حالة من التجاذب الداخلي في تونس بين التيارات السياسية[4]، واستطاع التيار الإسلامي بتصدر حزب النهضة، أن يعتلي الحراك في تونس[5] وأن يوجه المسار نحو مفهوم ذو مرجعية إسلامية، الذي أكدت قياداته حزب النهضة بأساسيات السياسة التونسية الداخلية والخارجية وإحترام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي سبق وإن وقعتها الحكومة التونسية السابقة وإحترام حقوق الإنسان والحريات العامة والديمقراطية وحقوق المرأة.

يلاحظ أن تأييد قطر للحراك في تونس كان قويا وبلا تحفظات بينما كان الموقف السعودي متحفظا إزاء الاختلافات بين المذهب الوهابي في السعودية والإخوان المسلمين المسيطرين على التيار الإسلامي في تونس.[6]ويرى السفير التونسي في قطر محمد الظريف أن قطر كانت السابقة في تبادل الزيارات على أعلى

---

[1]- عائشة التايب، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2012،ص81.

[2]- أحمد عواد نويران الفاعوري ،"التحولات الاقليمية العربية و اثرها على نظرية الامن الإسرائيلي في الفترة 2006- 2012"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ،(قسم العلوم السياسية ،كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط،2011)،ص39.

[3]- سهيل الحبيب، مرجع سابق، ص 41.

[4]- منذر احمد زكي شراب، مرجع سابق، ص 142.

[5]- سهيل لحبيب، نفس المرجع، ص41.

[6]- رخا أحمد حسين،" ثورات الربيع العربي من منظور إقليمي ودولي"، شؤون عربية، القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 154، صيف2013، ص34-35.

مستويات بعد نجاح الحراك التونسي،[1] فكان الأمير حمد بن خليفة آل ثاني أول شخصية رسمية قيادية زارت تونس بعد الحراك،[2] إضافة الى الزيارات التي يؤديها إلى الدوحة كل من أمسك بزمام السلطة في تونس بعد الحراك، وبالتحديد منذ تولي الباجي قايد سبسي مقاليد الحكم في الفترة الانتقالية السابقة للانتخابات البرلمانية، فقد توجه السبسي في جويلية 2011 إلى عدد من الدول الخليجية على رأسها قطر، تحت عنوان "التعريف بمبادئ وأهداف ثورة الشعب التونسي والخطوات التي تحققت على درب مسار الانتقال الديمقراطي"، ثم جاءت حركة النهضة* الإسلامية للحكم فإذا برئيس الوزراء التونسي حمادي الجبالي يذهب إلى الدوحة في 20 ماي 2012 قبل باريس الشريك الاقتصادي الأكبر لتونس، أو الجزائر الجار الهام المؤثر، أو حتى الولايات المتحدة أكبر قوة في العالم، الأمر الذي أثار الشكوك عن المغزى الحقيقي لهذه الزيارة بجانب تثمين العلاقة المتميزة التي تجمع تونس بدولة قطر، وبدأ تزايد المساعدات القطرية إلى تونس، وراجت الإشاعات والتقارير عن أموال قطرية تقوم أيضا بالدعم المالي لحركة النهضة الحاكمة، وما رافق ذلك من توافق كبير وغريب بين السياسة الخارجية لتونس والسياسة الخارجية القطرية.[3]

**ثانيا: الدور القطري على المستوى الاقتصادي تجاه الحراك في تونس**

لم يثر الحراك العربي في تونس قلقا كبيرا لدى دول الخليج العربية في البداية فلم يكن تعامل دول الخليج تجاه الموقف التونسي حدث بارز يثنى عليه أو ينتقد والتي رأت فيه حركة تغيير وإصلاح، واتجهت نحو مساعدتها اقتصاديا وماليا وإن كان استمرار الصراع بين التيارات الليبرالية والإسلامية في تونس قد أشاع

---

[1]- منير أحمد زكي شراب، مرجع سابق، ص143.

[2]- عرفات علي جرغون، "الموقف القطري من الثورات العربية واثره في تحولات السياسة الخارجية القطرية"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد: مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 48، 2014 ، ص38.

*تأسّست حركة النهضة، وهي الحركة الإسلامية الأبرز في تونس، عام 1972م. وفي عام 1974 سمح لأعضاء الجماعة بإصدار مجلة المعرفة التي أصبحت المنبر الفعلي لأفكار الحركة في عام 1979 أقيم بشكل سرّي المؤتمر المؤسّس للجماعة الإسلامية، في مدينة سوسة، وتمت فيه المصادقة على قانونها الأساس الذي أنشئت على أساسه هيكلة التنظيم. وقد أعلنت الحركة رسميًّا في مؤتمر صحفي عن نفسها عام 1981 م، ويعتبر أستاذ الفلسفة والمنظّر الإسلامي الشهير وعضو مكتب الإرشاد العالمي لجماعة الإخوان المسلمين راشد الغنوشي، الذي عاد إلى تونس بعد أكثر من 21 عاماً من اللجوء السّياسي ببريطانيا، من أبرز مؤسّسيها، وكذلك المحامي عبد الفتاح مورو، وحمادي الجبالي، والدكتور المنصف بن سالم. الحركة لم تعلن نفسها في بيانها التأسيسي أنها مرتبطة بالإخوان، ولم تنفِ ذلك أيضاً. تقول بعض المصادر إنّ الحركة قامت على منهج وفكر الإخوان المسلمين، لكنّ الاعلامي صلاح الدين الجورشي يذكر أن رئيس الحركة راشد الغنوشي يعتبر حركة الإخوان حليفاً ولكنّها ليست مرجعية، وتعتبر حركة النهضة في الوقت الحاضر من بين أهمّ الأحزاب السّياسية في تونس.

[3]- علي قربوسي، "العلاقة التونسية القطرية.. بين الامتعاض الشعبي والتبعية الرسمية". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.alsharq.net.sa/2012/12/14/623596

وسطا من عدم الاستقرار ، وأثر سلبا على تدفق السياحة والاستثمار إلى تونس،[1] إلا أن قطر أعلنت بعد الحراك التونسي من خلال مسؤولين رسميين ورجال أعمال قطريين أنها ستساعد تونس على إعادة بناء اقتصادها بعد الحراك حيث ترى قطر في هذه الزيارات فرصة مناسبة للاطلاع والدراسة للفرص الاستثمارية المتوفرة في تونس، وفي هذا السياق قدمت قطر مليار دولار أمريكي قرضا لتونس منها 500 مليون دولار لدعم البنك المركزي التونسي كما أبرمت 10 اتفاقيات مع تونس للاستثمار في مجالات البترول والغاز وغيرها.[2] و وقعت قطر مع حكومة النهضة في مذكرة تفاهم تمنح قطر بمقتضاها تونس 79 مليون دولار أميركي تخصص لتمويل مشاريع تنموية.[3]

وقد جاءت الاستثمارات القطرية في تونس في ظل توقعات صندوق النقد الدولي أن تحقق تونس نسبة نمو اقتصادي بنسبة 2,2 % في 2012 و 3,5% في عام2013.[4] وحاليا تقوم بذات الدور، مساعدات مالية ضخمة لتمكن الحكومة التونسية من دفع مرتبات موظفي الدولة ولتحافظ على عملتها الوطنية من الانهيار نظرا لتراجع الإنتاج والتصدير والسياحة وتراجع الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية.

**ثالثا، الدور القطري على مستوى التغطية الإعلامية للحراك في تونس:**

كان لأحداث الحراك العربي تداعيات مهمة على وضع الإعلام في المنطقة العربية، حيث لعبت المنظمات الإعلامية الرئيسية، خاصة قناة الجزيرة القطرية دورا مهما، سواء في عرض الحراك الذي أطاح بالنظام في تونس ومصر وليبيا، أو في تعزيز الشرعية لها، كما كان الإعلام الاجتماعي وصحافة المواطن عاملين رئيسيين في نشر الأخبار، وتوصيل المفاهيم، وحشد الدعم لهذه الأحداث الدراماتيكية، وقد أظهر الإعلام العربي قدرته على تحفيز التغيير الاجتماعي، وأيضا قدرته على أن يكون في حد ذاته قوة اجتماعية

[1]- رخا أحمد حسن، مرجع سابق، ص34.
[2]- نفس المرجع، ص34.
[3]- عرفات علي جرغون، مرجع سابق، ص38.
[4]- محمود سمير الرنتيسي، مرجع سابق، ص77.

رئيسية، فمنذ بداية الحراك التونسي أواخر العام 2010، واكبت قناة الجزيرة الأحداث في تونس، وصولاً إلى عودة راشد الغنوشي زعيم حزب النهضة الذي تملك معه قطر علاقات تعود إلى سنوات مضت، وسيطرته على زمام الأمور في تونس[1]، حيث قدمت قطر الدعم الإعلامي للحراك التونسي عبر قناة الجزيرة وانغمست في ذلك بشده إلى الحد الذي أشار فيه راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة إلى أن دولة قطر شريك في ثورة الياسمين.[2]

رغم الدور القطري الداعم للحراك التونسي إلا أنه لقي انتقادات عديدة حيث وجهت اتهامات لقطر بالانحياز لحركة النهضة[3]، وأن هناك تدخل قطري متصاعد في الشؤون الداخلية لعدة دول تشهد اضطرابات سياسية، وكما وُجّهت اتهامات لحركة النهضة والحكومة في تونس بأن هناك تدخلات من قطر وهو ما أكده محمود برونتوكا، عضو حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، والناشط السياسي التونسي، الذي قال: "إن هناك تدخلات قطرية في تونس، لافتا إلى أنها غير واضحة بشكل كبير حتى الآن إلا أنها ستتضح بمرور الوقت، وأضاف أن البعض نظم مظاهرات بسبب التدخل القطري وبسبب زيارة أمير قطر خلال الاحتفالات" بالثورة التونسية "، وأشار برونتوكا إلى أن قطر قدمت مساعدات للمناطق المنكوبة بتونس، مؤكدا أن مثل هذه المواقف لن تكون مجانية[4]. واستطرد برونتوكا: أول شخصية رسمية زارت تونس بعد الثورة كان أمير قطر، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني معتبرا أن كل ذلك يوضح أن هناك محاولات من قطر أن يكون لها دور في "الثورة التونسية".

---

[1]- منير احمد زكي شراب، مرجع سابق، ص ص141-140.

[2]- عبد الحق الخالق عبد الله، "التنافس المقيّد: السياسات السعودية و القطرية تجاه الربيع العربي"، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 192، ابريل 2013، المجلد 48، ص82.

[3]- سامية ببيرس، "الدور القطري في الازمات الاقليمية"، شؤون عربية، القاهرة: الامانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد149، ربيع 2011، ص189 .

[4]- محمد الحر، قطر.. أشعلت الثورة التونسية.. ثم سيطرت على ليبيا وسوريا وانتهت بالاستيلاء على ملف القضية الفلسطينية، مرجع سابق.

## المطلب الثاني: الدور القطري في الحراك المصري

كان للحراك التونسي أثرا كبير على قيام الحراك في مصر، الذي انطلق يوم 25 جانفي2011[1] في شكل احتجاج سلمي مطالب بضرورة إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية والقضاء على الفساد. و يمكن وصف ما جرى في بدايات الحراك المصري، أي بعد نزول بعض النّاشطين المحتجّين في ميدان التحرير بالقاهرة وبعض ميادين المدن الأخرى، يمكن وصفها بالاحتجاجات الشّبابية الصغيرة،[2] لكنها سرعان ما تحوّلت فيما بعد إلى حراك شعبي عارم اطاح بالرئيس محمد حسني مبارك[3]، الذي حكم البلاد أكثر من ثلاثة عقود ليتنحى عن الحكم في 11 فيفري 2011، حيث أعلن نائبه عمر سليمان في بيان قصير في اليوم نفسه عن تخلّي الرئيس عن منصبه، وأنه كلّف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد،[4] ويمكن تناول هذا الدور تجاه الحراك المصري من خلال المستويات التالية:

### أولا: الدور القطري على المستوى السياسي تجاه الحراك في مصر:

في أعقاب أحداث الحراك العربي أوائل عام 2011، وجدت قطر نفسها في طليعة السياسة الإقليمية من خلال تأثيرها في مجريات الأمور، وفي هذا الاتجاه أبدت قطر منذ بداية الحراك في مصر موقفها باحترام رغبة الشعب المصري ومطالبه المشروعة بتحقيق العدالة الاجتماعية وإطلاق الحريات في كافة المجالات الحياتية وبعد تنحي الرئيس مبارك أظهرت قطر رغبتها في إعطاء العلاقات بين البلدين أولوية كبيرة[5]. وفي السياق نفسه يتفق العديد من الباحثين أنه منذ بداية الحراك المصري في 25 جانفي بات واضحا أن سياسة قطر تهدف إلى تعزيز سلطتها ودورها في المنطقة خاصة من خلال دعمها للإخوان المسلمين

[1] - نادر كاظم، انقاذ الامل: الطريق الطويل الى الربيع العربي، المنامة،البحرين:مسعى للنشر والتوزيع ،2013،ص9.
[2] - محمد عبد الغفور الشيوخ، مرجع سابق، ص86 .
[3] - محمد أبو رمان ،السلفيون والربيع العربي:سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2013، ص20.
[4] - محمد عبد الغفور الشيوخ، نفس المرجع، ص7.
[5] - محمود سمير الرنتيسي، مرجع سابق، ص87 - 88.

للوصول للسلطة في مصر[1]، ويوضح **جيمس دورسى** (James Dorsey) في تحليل له بكلية سانت راجرتنام للدراسات الدولية، أن الدعم القطري لجماعة الإخوان والحراك الشعبي بالمنطقة هو جزء لا يتجزأ من سياستها الخارجية وسعيها إلى ترسيخ نفسها كطرف فاعل ومؤثر في المجتمع الدولي، لذا ساندت تلك الأنظمة الناشئة أملاً في تكوين حلفاء لها بالمنطقة يكونوا على استعداد لمساعدتها في وقت الحاجة خاصة وأنها غير متيقنة من اعتمادها علي الولايات المتحدة كضامن وملاذ أخير لأمنها.[2] وبعد فوز محمد مرسي بانتخابات الرئاسة المصرية تابعت قطر تبادل الزيارات مع مصر منها استقبل الرئيس القطري وزير الخارجية المصري في جويلية 2012 وبعدها بشهر تقريبا أستقبل الرئيس المصري محمد مرسي أمير قطر في القاهرة حيث أوضحت المؤسسة الرئاسية أن اللقاء تضمن مباحثات حول أفاق التعاون في جميع المجالات وسبل تطويره سياسيا واقتصاديا كما تميزت هذه الفترة بتزايد المساندة القطرية للمواقف المصرية والمساعدات المالية.[3] في هذا السياق يشير الباحث **جريجوري جوز** (Gregory Gause ) من مركز بروكنجز، أن نجاح الرئيس المعزول محمد مرسي في الانتخابات شكل مكسبا لصالح لقطر التي أعلنت عن مضاعفة مساعداتها لمصر، مع إعطائها منحة مالية كبيرة.[4]

**ثانيا، الدور القطري على المستوى الاقتصادي تجاه الحراك في مصر:**

في أعقاب قيام الحراك المصري تعهدت قطر بمساعدة مصر اقتصادياً من أجل النهوض باقتصادها في تلك الفترة العصيبة التي تمر بها البلاد المتأثرة بالاضطرابات السياسية التي سيطرت عليها حيث شهد الاقتصاد المصري بعد الحراك العربي، تراجعا على عدّة مستويات، إلى درجة أن أصوات ارتفعت تحذّر من إفلاس مصر، خاصة بعد أن انخفضت قيمة الجنيه المصري أمام الدولار إلى مستويات قياسية، وتراجع حجم

[1]- Giorgio Cafiero, "Saudi Arabia, Qatar and the Arab Spring", AL-AHRAM, October 2012, Available at: http://weekly.ahram.org.eg/2012/1119/op6.htm

[2]-James Dorsey, "The Struggle for Egypt: Saudi Arabia's Regional Role", Huffington post, 16 JULY 2013, Available at: http://www.huffingtonpost.com/james-dorsey/the-struggle-for-egypt-sa_b_3602927.html

[3]- محمود سمير الرنتيسي، مرجع سابق، ص90.

[4]-CHRIS ZAMBELIS, "Saudi Arabia and Qatar: Royal Rivalry in the Levant (Part 2/2)", fair observer, 23 -24 AUGUST 2013, Available at: http://www.fairobserver.com/region/middle_east_north_africa/saudi-arabia-qatar-royal-rivalry-levant-part-

الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى 4,24 بالمائة، بل وهروبها من مصر ما قلّص حجم الاحتياطيات المصرية من العملة الصعبة.[1]

أسهمت المساعدات القطرية في زيادة احتياطات مصر من النقد الأجنبي إلى 16 مليار دولار خلال مايو 2013 مقارنة بـ 14.4 مليار دولار في نهاية أفريل 2013، أي بزيادة مقدرة بنحو 1.6 مليار دولار[2]. ولقد تحدث معظم الخبراء الاقتصاديين عن أهميته هذه المساعدات في دعم الاحتياطي الأجنبي، لسد عجز الموازنة وتلبية الحاجات الأساسية حيث قدمت قطر، قروضا ومنحا بقيمة خمسة مليارات دولار عقب تولي الرئيس محمد مرسي السلطة بعد انتخابات عام 2012، حيث صرح وزير المالية المصري ممتاز السعيد، مطلع عام 2013 بأن إجمالي المساعدات التي قدمتها قطر لدعم الاقتصاد بلغ خمسة مليارات دولار منها مليار دولار منحة و1.5 مليار وديعة و2.5 مليار لشراء سندات، مضيفا أن البنك المركزي تلقى بالفعل كل المساعدات القطرية.[3]

أما على صعيد الاستثمارات بين البلدين أعلنت قطر اعتزامها ضخ استثمارات في البلاد تصل إلى 18 مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة، وستتركز هذه الاستثمارات في قطاعات الكهرباء، والغاز الطبيعي، السياحة، السكن، النقل، التعليم، الزراعة، الصحة والعدالة.

كما إتفقت المجموعة المالية المصرية (هيرمس) مع مجموعة (كيو إنفست) القطرية على تأسيس بنك استثماري إقليمي على أن تستحوذ الأخيرة على نسبة 60 % من البنك الجديد الذي سيسمى المجموعة المالية هيرمس قطر، ويضخ 250 مليون دولار من رأس مال البنك.

[1]- مصطفى دالع،" 10 ملايير دولار مساعدات مالية دولية لإنقاذ مصر من الغرق مرسي استفاد من الدعم القطري والسعودي والتركي لمواجهة الانهيار". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://gulfmedia.com/ar/2013-01-26/article/6435051_10.html

[2]- أسماء الخولي، "دور المساعدات الخليجية في دعم الاقتصاد المصري منذ ثورة يناير 2011 وأثر ذلك على احتياطي النقد الأجنبي". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.middle-east-online.com/?id=173727

[3]- مريم عبد الغني، "المساعدات الخارجية لمصر ما بين 25 يناير و30 يونيو.. الاقتصاد في خدمة السياسة". متوفر على الرابط الالكتروني:
.http://aswatmasriya.com/news/view.aspx?id=6cdb10e5-d73b-4e4d-b62e-731c81c2095e

وتعتبر **هيرمس** (Hermès) أكبر بنك استثماري في مصر وهي مدرجة في البورصة، وتعد مجموعة **كيو إنفست** (QInvest) بنكاً استثمارياً خاصاً بدولة قطر، وتمثل الشركات القطرية رابع مستثمر عربي في السوق المصرية بعد الإمارات والسعودية والكويت بقيمة 572 مليون دولار من خلال 155 شركة قطرية. وقد جاء هذا القدر من التعاون الاقتصادي والمساعدات المالية القطرية لمصر من خلال وفود قطرية رفيعة المستوى شملت مسؤولين بالدولة ورجال أعمال، وذلك منذ فترة حكم المجلس العسكري[1]. وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر وقطر في عام 2010 حوالي 300 مليون دولار إلا أنه قفز إلى 500 مليون دولار في عام2011 وهناك شراكات متبادلة بين رجال الأعمال والمستثمرين من مصر، تقوم السفارة بمساعدتهم وترتيب لقاءات لهم مع المسئولين القطريين في العديد من المجالات والعمل على تبادل الزيارات بين الجانبين لزيادة التبادل التجاري وليعبر على حقيقة العلاقات بين البلدين[2].

**ثالثا، الدور القطري على مستوى التغطية الإعلامية للحراك في مصر:**

عند انتقال الحراك العربي إلى مصر مع بداية 2011، أصبحت التغطية الإعلامية القطرية محركاً رئيساً للأحداث،[3] فمع بداية " ثورة 25 يناير"، أخذت قناة "الجزيرة" على عاتقها تغطية أحداث وتطورات الشارع المصري وتطلعاته لتغيير النظام، بشكل اعتُبر في وقتها انحيازا لإرادة الشعب، وهو الموقف نفسه الذي اتسمت به تغطيتها للحراك في تونس والتي سبقت الحراك المصري بأيام، كما عملت إدارة القناة على تخصيص قناة منفردة لتغطية التطورات المصرية هي قناة "الجزيرة مباشر مصر"، والتي عملت على نقل تطورات الشارع عن كثب وبثت أهم تطوراته على مدار الساعة، قبل أن تتعرض للغلق أكثر من مرة من قبل السلطات المصرية بحجة عدم وجود تراخيص لأستوديو البث وللتصوير في عدة أماكن.

---

[1]- حامد بين خليفة أل ثاني، "تدفق المساعدات القطرية لمصر مازال مستمر". متوفر على الرابط الالكتروني:
www.albawaba.com

[2]- الطيب الصادق، "قطر تنتظر التحول السياسي الكبير في مصر، الأهرام العربي". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=792366&eid=493

[3]- مصطفى اللباد،" "قطر: أحلام كبيرة وقدرات محدودة "، مرجع سابق.

كذلك نشرت مجلة "فورين بوليسي" الأميركية مقالًا عن الرابحين والخاسرين من الثورات فكانت قناة الجزيرة في المركز الثاني في قائمة الرابحين، حيث اعتبرت "فورين بوليسي" أن الجزيرة تفوقت على جميع القنوات الفضائية بما فيها القنوات الغربية في تغطية أحداث مصر ومن قبلها تونس، مشيرة إلى أنه إذا اعتبرنا راديو القاهرة هو الجناح الإعلامي لثورة عبد الناصر فإن قناة الجزيرة هي الجناح الإعلامي" للثورة العربية"[1].

إلا أن قطر خسرت الكثير من حلفائها، بدءاً بالإطاحة بالرئيس المعزول محمد مرسي، وقيادات جماعة الإخوان المسلمين،* فالنجاح الأوّلي لقطر في تشكيل التفاعل الإقليمي مع الانتفاضات، لم يكن مقدَّراً له أن يستمر، فمع تباطؤ عمليات التغيير في العالم العربي، بدأ أمير قطر الجديد الشيخ تميم بن حمد آل ثاني يواجه موجة مختلفةً من التحديات، خصوصاً بعد إعادة تثبيت السلطوية في مصر على إثر الإطاحة بحكم الإخوان في جويلية 2013، وفي ضوء السعي المتواصل للسعودية والإمارات العربية المتحدة لتقويض جماعة الإخوان المسلمين في مصر مع تفرّعاتها الإقليمية، تمّ وضع الدعم القطري لإخوان مصر تحت الرقابة المكثّفة في الرياض وأبو ظبي. كما تواجه حكومة قطر الجديدة المهمة الصعبة المتعلقة بتخفيف دعم الحكومة السابقة العلني للإسلام السياسي، وفي الوقت نفسه إعادة تحديد طبيعة انخراطها مع الشركاء الإقليميين والدوليين.[2] في هذا السياق يعتبر المحلل السياسي أنطوان بصبوص مدير مرصد الدول العربية في باريس لوكالة فرانس برس "إن الانهيار في مصر أثبت مدى الرهان القطري على الإخوان والدرجة الكبيرة من التهور في هذا الرهان، فمع سقوط حكم الإخوان بدأ عد عكسي للنفوذ القطري كما بدت سطحية هذا النفوذ".

[1] ـ وليد السعيد، "دور الإعلام في تحريك أو إخماد الثورات". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.al-waie.org/issues/special/article.php?id=1057_0_81_0_C

*تأسّست جماعة الإخوان المسلمين عام 1928 م على يد المرشد الأول حسن البنّا، في مدينة الإسماعيلية، وما لبثت أن انتقلت إلى القاهرة. وسرعان ما انتشر فكر هذه الجماعة، فنشأت جماعات أخرى تحمل فكر الإخوان في العديد من الدول، ووصلت الآن إلى اثنين وسبعين دولة، تضمّ كلّ الدول العربية ودولاً إسلامية وغير إسلامية في القارّات الستّ. وهي جماعة إسلامية، تصف نفسها بأنها إصلاحية شاملة.

[2]- Kristian Coates Ulrichsen , Qatar and the Arab Spring: Policy Drivers and Regional Implications . Available at :
http://carnegieendowment.org/2014/09/24/%D9%82%D8%B7%D8%D8%A8%D9/hpyb?reloadFlag=1

بعد الخطوة غير المسبوقة، المتمثلة في أعلن أمير قطر في 24 جوان2013 تخليه عن السلطة لصالح ابنه تميم بعد أن حول بلاده من دولة مجهولة إلى لاعب إقليمي بارز[1]، ورغم أن النخب الجديدة في قطر تقول إن شيئاً لم يتغيّر في أعقاب إطاحة حكومة الإخوان في مصر، إلا أن سلوكها على المستوى الخارجي بعد جوان 2013 يوحي بالعودة إلى مقاربات أكثر حذراً في المنطقة، فقد سعى الأمير تميم إلى موازنة عملية للحفاظ على استقلالية قطر في صنع القرار، مع إتخاذ مجموعة من الإجراءات لبناء الثقة و تهدئة التوتر في العلاقة مع بقية دول مجلس التعاون الخليجي، و كان هذا التحدي الأكبر الذي تعيَّن على قطر مواجهته ؛ ففي 5 مارس 2014 قرَّرت المملكة العربية السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة سحب سفرائها في وقت واحد من قطر؛ وأظهر هذا القرار – الذي كان سابقة في تاريخ علاقات أعضاء مجلس التعاون الخليجي– عمق الاختلاف في تقدير الدول الخليجية للوضع القائم في مصر، وكان واضحًا أن رفض قطر قبول لما اعتبرته انقلاب عسكري قاده السيسي، وانتهاجها سياسة إقليمية لا تنسجم مع الخيارات التي تتبنَّاها الدول الأخرى في المنطقة قد وتَّر العلاقات مع تلك الدول، ويمكن أن نلاحظ أن الأزمة الدبلوماسية التي حلّت بين قطر وبعض الدول الخليجية كانت من منطلق استقلال القرار السياسي القطري الذي دافع عنه الأمير تميم؛ وهنا – أيضًا– يمكن أن نلاحظ نوعًا من الاستمرار في سياسة الدولة الخارجية يهدف إلى جعل قطر فاعلاً ذا سيادة ، يمكن لإستراتيجيته أن تختلف وبشكل جذري عن إستراتيجية الدول المجاورة.[2]

---

[1]- حنان عبد الهادي، " قطر تعود لموقع الأقزام.. «30 يونيو» بمصر". متوفر على الرابط الالكتروني: www.vetogate.com/604282

[2]- Kristian Coates Ulrichsen , Qatar and the Arab Spring: Policy Drivers and Regional Implications ,op-cit.

**المطلب الثالث: الدور القطري في الحراك الليبي:**

تأثرت ليبيا بالحراك الذي شهده الوطن العربي وبخاصة الحراك التونسي والمصري اللذان أطاحا بالرئيس التونسي زين العابدين والمصري حسني مبارك[1] بالإضافة لانهيار ثقافة الخوف من السلطة وطغيان نظرة دكتاتورية الأنظمة الفاسدة مما دفع الليبيين إلى المطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية،[2] وتحقيق الكرامة وحقوق الانسان والتحرر من الاضطهاد[3] .

عند بداية التظاهرات في ليبيا في 17 فيفري 2011 توقع أغلب المتابعين للشأن العربي سيناريو مغايرا لما حدث في مصر وتونس ويعود ذلك لاختلاف طبيعة القيادات السياسية في البلدان الثلاث، ومع تسارع الأحداث بدأ الحراك يأخذ طابعا عنيفا أدى للتصادم العسكري بين النظام ومعارضيه، حيث تصاعد الوضع داخل ليبيا خلال شهر من احتجاجات ومظاهرات سلمية إلى مواجه مسلحة تدخلت فيها منظمات وقوى دولية[4]، واستوجب تطور الأحداث في ليبيا تغييرا في موقف القوى والمؤسسات الدولية والإقليمية[5]، وصل الأمر لتدخل دولي بشرعية عربية ووفق قرارات الجامعة العربية ومجلس الأمن[6]، إذ شكل موقف جامعة الدول العربية نقطة تحول مهمة، حيث كانت الجامعة قد رفضت في الأول من مارس التدخل الأجنبي في ليبيا ودعت فقط للإسراع في تقديم المساعدات الإنسانية، لكن في 12 مارس دعا وزراء الخارجية العرب مجلس الأمن الدولي لفرض حصار جوي على ليبيا معتبرين أن نظام القذافي فقد شرعيته وقرروا التعاون مع المجلس الانتقالي.[7] وتفاعلاً مع تصاعد الأحداث في ليبيا، صدر القراران الدوليان رقما 1970 و1973، بحيث تضمن أولهما إقرار عقوبات دبلوماسية ومالية على النظام، وفرض الثاني حظر طيران فوق ليبيا وأكد

[1]- موريال ميراك فايسباج، مهووسون في السلطة :تحليل نفسي لزعماء استهدفتهم ثورات 2011، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،2012،ص9.
[2]- العيلة رياض، مرجع سابق، ص23.
[3]- عبد السلام جمعة زاقود، مسار المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي: ليبيا، الاردن: دار زهران،2013، ص264.
[4]- زياد عقل، "الأزمة الليبية من الاحتجاج السلمي إلى التدخل الدولي"، ملف الأهرام الاستراتيجي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، السنة 17،العدد196،أبريل 2011،ص40.
[5] - نيروز غانم ساتيك، " هل تتشابه الثورات العربية "، الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، حزيران 2011، ص 4.
[6]- مصطفى علوي،" كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية"، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 184، مجلد46، إبريل 2011،ص39.
[7]- زياد عقل، "الثورة الليبية: سقوط النظام وأولويات بناء الدولة"، كراسات إستراتيجية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد219، السنة 21 ، 2011، ص17.

على حماية المدنيين بكل الوسائل اللازمة[1]، حيث جاء التدخل العسكري لحلف الناتو في استجابة لطلب المعارضة الليبية وجامعة الدول العربية[2]، وفي 21 أوت 2011 تمكنت المعارضة من السيطرة على العاصمة طرابلس دون مقاومة وخرج القذافي منها حتى يوم 20 أكتوبر عندما قامت قوات الناتو بقصف موكب القذافي وهو بطريقه لمدينة سرت وتم اعتقاله من قبل المعارضة ومن ثم قتله،[3]وأعلن بعد ذلك المجلس الوطني الانتقالي تسلمه إدارة شؤون البلاد[4].

**أولا، الدور القطري على المستوى السياسي تجاه الحراك في ليبيا:**

برز الدور القطري في الحراك الليبي، عندما دفعت هذه الإمارة دول مجلس التعاون الخليجي لاتّخاذ موقفا موحدا من الأزمة الليبية داخل جامعة الدول العربية بتعليق عضوية ليبيا، مما سهّل إصدار قرار عن مجلس الأمن إلى فرض منطقة حظر طيران وسمح لحلف شمال الأطلسي بالتدخل ضد نظام معمر القذافي. واتضح دور قطر في الوقوف إلى جانب المعارضة في ليبيا، بعدما أظهرت تقاربها مع المقاربة الأورو أطلسية وتحالفها مع حلف الناتو[5]، حيث اعتبر العديد من المحللين أن قطر كانت أول دولة عربية أعلنت أن القذافي لم يعد يمثل الشرعية في ليبيا وأول دولة عربية شاركت في فرض الحضر الجوي على ليبيا، كما اعترفت قطر بالمجلس الانتقالي ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الليبي وقد كان لها دورا بارز في اجتماع وزراء الخارجية العرب الذي مهد لقرار مجلس الأمن بفرض حضر جوي على ليبيا وقد طالب رئيس الوزراء القطري المجتمع الدولي بالمساهمة في تحرير الشعب الليبي وحول مسألة تسليح أو عدم تسليح المعارضة في ليبيا، فقد عبر رئيس الوزراء القطري عن ذلك بأنه من الطبيعي أن نمكن الشعب الليبي من أن يدافع عن نفسه.[6]

[1]- تيسير ابراهيم قديح،" التدخل الدولي الانساني دراسة حالة ليبيا2011"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، (كلية الاقتصاد والعلوم الدراية جامعة غازة، 2013)، ص 146.
[2]- نفس المرجع، ص139.
[3]- علي حرب، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي، ط2، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012، ص ص90 – 91.
[4]- العيلة رياض، مرجع سابق، ص23.
[5]- كريم مصلوح، "الإدارة الأمريكية- الأوروبية للأزمة الليبية أثناء الثورة"، دراسات شرق أوسطية، العدد 58،السنة 15، شتاء 2012، ص48.
[6]- محمود سمير الرنتيسي، مرجع سابق، ص ص103-104 .

**ثانيا، الدور القطري على المستوى الاقتصادي تجاه الحراك في ليبيا:**

تعد ليبيا الواقعة على البحر المتوسط أحد أهم موردي النفط والغاز الطبيعي إلى أوروبا، التي تصدر قطر إليها الغاز المسال بحرا عبر السفن، وبالتالي يعد تغيير النظام الليبي مكسبا واعدا لتولي قطر حصتها الأوروبية من الغاز، وفرصة لقطر كي تشارك بفعالية في امتلاك نصيب بالشركات النفطية والغازية الليبية سوياً مع فرنسا وإيطاليا، مستثمرة في ذلك عوائد استثمارها السياسي والعسكري والمالي في إسقاط نظام القذافي[1]، وبعد وصول المجلس الانتقالي إلى سدة الحكم في ليبيا بدأت الحكومة القطرية تترقب التطورات شأنها شأن الدول التي ساندت المجلس الانتقالي إضافة لمتابعة مشاريعها واستثماراتها وبدأت قطر خطوات لإنعاش تلك المشروعات على آمل مزيد من الاستثمارات في ليبيا، وفي سياق التوجه القطري الاستثماري في ليبيا يتوقع المحللون بأن تستفيد البنوك والشركات القطرية من الاستثمارات في ليبيا باعتبار أن ليبيا تحتل المرتبة 12 بين أكبر الدول المصدرة للنفط في العالم بإنتاج يصل إلى 1,6 مليون برميل يوميا أي ما يعدل 2% من إجمالي الإنتاج العالمي.[2] و فيما يتعلق بالمساعدات الاقتصادية والمالية التي قدمتها قطر لليبيا، أشار رئيس الوزراء القطري بأن قطر قدمت مساعدات إلى ليبيا حتى ماي 2011 من 400 إلى 500 مليون دولا ووعد بتقديم مثلها للشؤون الإنسانية وليس العسكرية، وبعد تجميد الأرصدة الليبية والمصاعب القانونية في بيع النفط الليبي لم يكن لدى المجلس الانتقالي مال كاف لدفع مرتبات الليبيين ولا تغطية السلع المدعومة مثل الخبز و الغاز وغيرها عندها أخذت قطر عارضة تسويق مليون برميل من النفط لحساب المجلس الانتقالي وتحقق 100 مليون دولار من العائدات عن هذا الطريق.[3]

1- عبد الرحمن أياس، "قطر والربيع العربي"، مرجع سابق.

2- عبد الظاهر محمد ،"الاستثمارات القطرية في ليبيا تقارب 10 مليارات دولار". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.zawya.com/ar/story/zawya20111123

3- محمود سمير الرنتيسي، مرجع سابق، ص107.

**ثالثا، الدور القطري على مستوى التغطية الإعلامية تجاه الحراك في ليبيا:**

إعتمدت قطر في سياستها الخارجية الداعمة للحراك حتى فترة قريبة، على الدعم المالي واللوجيستي، وعلى الدعم الإعلامي من خلال قناة الجزيرة، حيث اعتمدت على تركيز إعلامي لم يسبق له مثيل على الحراك الليبي لم يترك أي تفصيل إلا وسلط عليه الضوء عبر قناة الجزيرة المملوكة للحكومة القطرية بأسلوب تجاوز كثيراً مبادئ العمل الصحفي المستقل والمحايد ولم تكن قناة الجزيرة تعرض الأحداث والتطورات في ليبيا فحسب، بل كانت تؤسس أيضاً للدور القطري القادم، وذلك عبر جعل الجزيرة ومن ورائها قطر تبدوان ليس فقط كمساندين للحراك بل كلاعبين فاعلين في إنجاحه.[1] فبعد أسبوع من بداية الحراك الليبي بدأت الجزيرة في استخدام العلم الليبي القديم الذي اختاره الليبيين( المعارضين) بدلا من العلم الليبي الأخضر مما يعد خروجا صريحا عن التغطية المتوازنة، ثم ازداد هذا الحشد الإعلامي بعد مشاركة قطر مع عمليات الناتو في ليبيا.[2]

**رابعا، الدور القطري على المستوى العسكري تجاه الحراك في ليبيا:**

دعمت قطر الحراك في المنطقة العربية منذ بدايته، وانتقلت من أداء أدوار الوساطة إلى أداء أدوار جديدة، تجلى ذلك في مارس 2011 عندما ضغطت قطر باعتبارها الرئيس الدوري لجامعة الدول العربية، لتبني قرار يجيز التدخل العسكري في ليبيا، وقد أظهرت قطر وعياً ما بحدود قدرتها الذاتية، لذلك تحالفت مع دول أخرى لتمرير مصالحها في ليبيا، على اعتبار أن قوات مسلحة قوامها 12 ألف عسكري، أن تلعب دورا عسكرياً في المنطقة أو خارجها، ولعب انخراط الناتو في ليبيا دوراً كبيراً في تظهير الطموحات القطرية، التي استخدمت لأول مرة قدراتها العسكرية هناك.[3]

1- صحيفة الشرق،"قطر وثورة ليبيا.. الدوحة تنتقل من «الوساطة» إلى «النفوذ» وسط دخان الحرب"، العدد: 16،12/378/ 2012 ، ص21، متوفر على الرابط الالكتروني:

http://www.alsharq.net.sa/2012/12/16/628273

2- منذر أحمد زكي شراب، مرجع سابق، ص154.

3- مصطفى اللباد، "قطر: أحلام كبيرة وقدرات محدودة "، مرجع سابق.

كما عكست مشاركة قطر في حلف الناتو، طموحاتها الإفريقية والتي بدأتها مع إدارتها لملف دارفور في 2010، ومساندتها لحركة النهضة التونسية واستثماراتها في الملف المالي، حيث حصل ثوار الحركة الوطنية لتحرير الأزواد (MNLA) وحركة أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا (MUJAO) على مساعدات مالية من قطر.[1]

على جانب أخر، وبالنظر إلى الوضع في ليبيا يبدو أن مساحة التدخل القطري كانت واضحة وكان الدعم القطري هو حجر الزاوية في سقوط القذافي، وقدّر الشعب الليبي نفسه هذا الدور ففي البداية مُلئت شوارع وميادين ليبيا بلافتات كتب عليها "شكرًا قطر"، خاصة أن قطر تصدرت تحرك الجامعة العربية لدعوة الأمم المتحدة إلى فرض منطقة حظر جوى في ليبيا، كما دعمت المعارضة بالسلاح والمعدات، ووفقا لتقرير نشرته وكالة "رويترز" قدمت قطر أكثر من 400 مليون دولار كدعم مالي مباشر للمجلس الوطني، بل إنها وعدت "الناتو" بتحمل جزء من الدعم المالي في حالة اندلاع حرب في ليبيا، ولكن تبّدل الوضع في مرحلة بعد الحراك وفي وإشارة إلى هذا التدخل، يقول عبد المنعم الحر الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان،" إن ما يزعج كثيرا من الليبيين أن الشعب أصر على عدم التدخل الأجنبي، فوجد نفسه تحت وصاية قطر" وأضاف عبد المنعم الحر "المجلس الانتقالي لا حول له ولا قوة وقطر تتدخل في الكثير من الشؤون، ويجب أن يتم إسقاط المجلس الانتقالي بالكامل وانتخاب مجلس جديد من القاعدة، فقطر تشارك قوى غربية لتنفيذ مؤامرة ضد ليبيا بغرض إخضاعها لأجندات أمنية".[2]

يعتقد بعض المراقبون أن الانتقادات الحادة التي بدأت تتبلور ضد السياسة القطرية، عكس إخفاق قطر في استخدام دورها لتحقيق نتائج ملموسة في ليبيا في مرحلة ما بعد الصراع، ومدى نقص العمق في قدراتها الدبلوماسية الاحترافية وأيضاً مدى حجم التحدّيات/المحصّلات المؤسّسية التي أفرزتها عمليات اتخاذ القرار

[1]-Mehdi Lazar, Qatar: quelle stratégie régionale ? De l'influence à la puissance, le 14 octobre 201,disponible in : http://www.diploweb.com/Qatar-quelle-strategie-regionale.html

[2]- محمد حر، "قطر أشعلت الثورة التونسية.. ثم سيطرت على ليبيا وسوريا وانتهت بالاستيلاء على ملف القضية الفلسطينية". متوفر على الرابط الالكتروني: www.factjo.com/pages/print.aspx?id=20081

الشخصانية إلى حد كبير، كما أن عروض الدعم العسكري والمالي القطرية والإقليمية والدولية التي لاقت ترحيباً على نطاق واسع خلال محاربة نظام القذافي، أصبحت أصعب على هذه الجهات الخارجية، في ظل المرحلة التي أعقبت الحراك، وهذا لتجنّب الظهور بمظهر الانحياز وانتقاء الفائزين عند توزيع الغنائم السياسية.[1]

## المبحث الثالث: السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الحراك العربي في آسيا

جاء الحراك الذي شهدته البلدان العربية في آسيا مع مطلع 2011، متأثّرا بالحراك العربي الذي شهدته البلدان العربية في شمال إفريقيا، وبخاصّة الحراك التونسي والحراك المصري اللذين أطاحا بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي والرئيس المصري حسني مبارك، إضافة للحراك في ليبيا.[2] وتحظى البلدان العربية في الجهة الآسيوية بمكانة جيو سياسية مهمة في الخريطة السياسية والعالمية خاصة لما تتميز به من تنوع في الهوية الإثنية والدينية ومن تعقيد في البنية الاجتماعية السياسية الأمر الذي يجعل منها ساحة ملائمة لتفاعل مصالح إقليمية ودولية عديدة متصارعة فيها وهذا الواقع انعكس انعكاسا كليا على الأوضاع السياسية فيه منذ القديم حتى الوقت الحالي، بحيث أن أي تغيرات في هذه البلدان لا تتوقف عادة ضمن حدود الدولة الواحدة بل تكون شديدة التأثير اجتماعيا وسياسيا في محيطها الجغرافي برمته.

### المطلب الأول: الدور القطري في الحراك اليمني

لم تختلف اليمن عن غيرها من الدول العربية من حيث الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد عانى المجتمع اليمني من وطأة الفقر والتخلف، وسيطرة القيم والتقاليد القبلية التي وقفت بالضد من بلورة وإرساء مؤسسات سياسية وإدارية واجتماعية يمكن أن توفر الضمانات والمقومات الأساسية للسلطة لكي تقوم بدورها في تحقيق الاستقرار في المجتمع، وبناء دولة ذات مقومات سياسية ووظيفية وبنيوية تعمل على

[1] - Kristian Coates Ulrichsen , Qatar and the Arab Spring: Policy Drivers and Regional Implications, op-cit.

[2]- منى حسين عبيد،" انعكاس التغير في المنطقة العربية علة دول الخليج العربي"، من أعمال ملتقى:" التغير في البلدان العربية واثره على العراق ومنطقة الخليج العربي"، بغداد: مركز الدراسات الدولية،12-13 أذار2013،ص5.

المحافظة على كيان المجتمع، وتعمل على بنائه وتفهمه ضمن إطار الوطن الواحد المتماسك، فضلا عن وجود نظام سلطوي استمر لأكثر من ثلاثين عام وممارسته لسياسات تسلطية أسهمت في تركيز السلطة بيد النظام، وعملت على تغييب الديمقراطية، ونتيجة لذلك أخذت التظاهرات والاحتجاجات الشعبية تنطلق في أرجاء اليمن لتطالب بالحد من الفقر والبطالة وتحقيق الإصلاح السياسي عبر إجهاض سيناريو التوريث[1]، وسرعان ما واجه الرئيس علي عبد الله صالح احتجاجات شديدة من قبل قوى معارضة أساسية في اليمن. [2]

من أهم الأحداث التي شهدتها اليمن في 2011، تنحي الرئيس اليمني عن السلطة ونقله لصلاحياته إلى نائبه[3]، حيث أعلن الرئيس اليمني عبد الله صالح أواخر شهر فيفري عام 2012 تنحيه عن السلطة التزاماً ببنود المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية، التي كان قد وقع عليها قبل بضعة شهور عقبَ استمرار الاحتجاجات الشعبية ووقوف المعارضة وبعض القبائل بجانب المحتجين[4] وانتهت رئاسته للجمهورية دستوريا وقانونيا يوم 25 فيفري من عام 2012م، بعد انتخاب عبد ربه منصور هادي، رئيسا للجمهورية اليمنية،[5] بعد 10 أشهر من الضغوط الشعبية والاحتجاجات التي اجتاحت المدن اليمنية منذ مطلع فيفري، فبعد أن انطلق الحراك اليمني بدأ الرئيس عبد الله صالح، الذي ظل في الحكم 33 عاما، بتقديم التنازلات للمعارضة وأعلن أنه لن يورث الحكم لنجله العميد الركن أحمد علي عبد الله صالح، قائد الحرس الجمهوري والقوات الخاصة وأنه لن يرشح نفسه لفترة رئاسية جديدة.

ومن أهم الأحداث أيضا التي شهدتها اليمن في 2011، محاولة الاغتيال التي تعرض لها الرئيس علي عبد الله صالح في 3 جوان، ورغم أن الاتهام لم يوجه رسميا لجهة معينة، فإن الرئيس عبد الله صالح

---

[1]- سعد علي حسين التميمي ، عادل ياسر ناصر، "التحولات السياسية في العالم العربي وتحديات الاستقرار الداخلي: قراءة في النموذج اليمني"، من أعمال الملتقى الدولي: التحولات والتغيرات في الوطن العربي: الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي الذي للجمعية الأردنية للعلوم السياسية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان الأردن، بتاريخ 10-11 جوان 2013، ص17.

[2]- أحمد أمين الشجاع ، بعد الثورة الشعبية اليمنية ايران والحوثيون مراجع ومواجع، صنعاء: مركز البحوث والدراسات،2012،ص7 .

[3]- سعد علي حسين التميمي، عادل ياسر ناصر، نفس المرجع، ص17.

[4]- عبدالحكيم سليمان وادي، "الربيع العربي وانعكاساته على الدبلوماسية العربية.الأسباب والمبررات". مرجع سابق.

[5]- محمد عبد الغفور الشيوخ، مرجع سابق، ص7.

والمسؤولين الموالين له أشاروا بأصابع الاتهام إلى خصومه في الجيش المنشق ورجال القبائل الذين كانوا متحالفين معه خلال العقود الماضية.[1]

**أولا، الدور القطري على المستوى السياسي تجاه الحراك في اليمن:**

عند بداية الحراك في اليمن في 11 فيفري 2011 والذي استمر حتى انتخاب "عبد ربه منصور هادي" رئيساً للبلاد في فيفري 2012، عملت قطر في البداية بالتنسيق مع الدول الخليجية الأخرى على إدارة الملف اليمني بإطلاق المبادرة الخليجية التي أعلنت من الرياض في 3 أفريل 2011، لتهدئة الوضع،[2] ولضمان عدم تأثير الأحداث في اليمن على جواره الخليجي وامتدادها إلى أراضيه، ناهيك عن موقع اليمن الجغرافي الذي يشرف على أهم المعابر البحرية في المنطقة وربما في العالم والتي تمر منها ناقلات النفط العملاقة[3].

مع تفاقم الأحداث تداعت دول الخليجية (بقيادة سعودية – قطرية) إلى بحث هذه الأزمة بغرض احتوائها وإبطال تأثير القوى الإقليمية[4]، وقد نصت هذه المبادرة على تشكيل حكومة بقيادة المعارضة ومنح الحصانة للرئيس اليمني علي عبد الله صالح بعد استقالته حسب نص الخطة على أن يؤدي الحل الذي سيفضي عنه هذا الاتفاق إلى الحفاظ على وحدة اليمن وأمنه واستقراره وأن يلبي الاتفاق طموحات الشعب اليمني في التغيير والإصلاح وأن يتم انتقال السلطة بطريقة سلسة وآمنة تجنب اليمن الانزلاق للفوضى والعنف ضمن توافق وطني وأن تلتزم كل الأطراف بإزالة عناصر التوتر سياسياً وأمنياً وأن تلتزم كل الأطراف بوقف كل أشكال الانتقام والمتابعة والملاحقة من خلال ضمانات وتعهدات تعطى لهذا الغرض[5].

ورغم موافقة قطر على المبادرة في البداية إلا أنها سرعان ما قررت الانسحاب منها بسبب مماطلة الرئيس اليمني في تنفيذ بنودها والتأخير بالتوقيع على الاتفاق المقترح في المبادرة مع استمرار حالة التصعيد

---

[1]- عرفات مدابش،"اليمن2011 عام الثورة والتغير والحرب والسلم"، الشرق الاوسط. متوفر على الرابط الالكتروني: http://classic.aawsat.com/details.asp?section=20&article=656771&issueno=12086

[2]- عبد الخالق عبد الله، مرجع السابق، ص 80.

[3]- بسام رضوان، "محمية قطر.. الدور والهدف ..الدور القطري في الأزمة اليمنية". متوفر على الرابط الالكتروني: http://tishreen.news.sy/tishreen/public/read/288481

[4]- محمد ياس خضير، "امن الخليج في ظل التحولات الاقليمية الجديدة"، مجلة دراسات دولية، بغداد: مركز الدراسات الدولية ،جامعة بغداد، العدد2012،53،ص147.

[5]- بسام رضوان، "محمية قطر.. الدور والهدف ..الدور القطري في الأزمة اليمنية". متوفر على الرابط الالكتروني: http://tishreen.news.sy/tishreen/public/read/288481

وحدة المواجهات[1]، وحسب بعض المحللين يعود انسحاب قطر من المبادرة لأنها رأت فيها امتيازات لمصلحة النظام الذي يعد خصماً لها، إضافة إلى إحساس قطر بتهميش دورها في هذه الأزمة،[2]ما دفع قطر إلى اتخاذ موقفا متشددا من الرئيس اليمني وعملت على دعم الاحتجاجات من خلال دعم مالي كبير كانت تقدمه بشكل خاص لقادة المعارضة،[3]حيث عملت قطر بكل قوة على دعم الاتجاه الإسلامي المتمثل بحزب الإصلاح اليمني للوصول إلى السلطة في اليمن لكن المبادرة الخليجية التي أطلقتها السعودية كانت تقف حاجزاً أمام طموحاتها في وصول الإسلاميين المتحالفين معها للسلطة.[4]

وبعد خروج الرئيس علي عبد الله صالح من السلطة صرح الأخير عن دور قطر بتخريب أمن اليمن واستهدافها للمؤسسة العسكرية اليمنية كما حملها المسؤولية عن التداعيات المستقبلية للوضع بسبب تدخلها السافر في الشأن اليمني[5].

ويرى محللون سياسيون أن التدخل القطري الخفي على خط الأحداث في جنوب اليمن ومحاولة إبعادهم عن التحالف مع "السعودية" قد يؤدي إلى تحالف الجنوبيين الذين يتزعمون "الحركة الشعبية الانفصالية" الاحتجاجية في الجنوب مع لاعب محتمل وهو إيران، وهو الأمر الذي يخيف السعودية من انفراط الأوضاع الأمنية والسياسية في اليمن ووصول التيار الديني والعسكري المدعوم من قطر للحكم.[6]

**ثانيا، الدور القطري على المستوى الاقتصادي تجاه الحراك اليمني:**

تأتي الأدوار المحورية التي تلعبها قطر وفق آراء المتابعين للشأن اليمني انطلاقا من الوضعية المتأزمة التي يعيشها البلد الذي يجابه تحديات عدة على مختلف المستويات، وقامت العديد من الجمعيات الأهلية انطلاقا من الدوحة، مثل (قطر الخيرية) و (راف) و(الهلال الأحمر) بتنظيم قوافل مساعدات وبرامج إغاثية عاجلة لليمن، إضافة إلى مشاريع تنموية، خاصة أن برنامج الأغذية التابع للأمم المتحدة، أكد أن نحو

---

[1]- منذر احمد زكي شراب، مرجع سابق، ص157.
[2]- بسام رضوان، نفس المرجع.
[3]- منذر احمد زكي ، نفس المرجع، ص157.
[4]- فاطمة مساعيد، مرجع سابق، ص42.
[5]- حي مفتي، علاقات تنتظر مفاجآت السعودية وقطر.. المبارزة المؤجّلة ". متوفر على الرابط الالكتروني: http://www.alhejaz.org/seyasah/0112004.htm
[6]- فاطمة مساعيد، نفس المرجع، ص 42.

نصف الشعب اليمني يعاني من الجوع، مشيراً إلى أنه سيزيد المعونات الغذائية للبلد الفقير، وأشار البرنامج إلى أن أكثر من عشرة ملايين من سكان اليمن البالغ عددهم نحو 25 مليونا، يعانون إما من نقص شديد في الأمن الغذائي – أي أنهم يحتاجون إلى مساعدات غذائية لأنهم لا يستطيعون تأمين كميات كافية من الطعام لأنفسهم، أو أنهم يقتربون من الإحتياج إلى تلك المساعدات.

وأكدت المتحدثة باسم البرنامج "إليزابيث بايرز" أن اليمن يعاني من واحد من أعلى مستويات سوء التغذية في العالم بين الأطفال، حيث يعاني نحو نصف عدد الأطفال ممن تقل أعمارهم عن خمس سنوات – أي نحو المليونين من نقص النمو، وقالت أن مليونا من هؤلاء الأطفال يعانون من سوء تغذية شديد. واليمن يصنف على أنه من أفقر دول العالم، ويعيش فترة انتقال سياسي صعبة منذ الإطاحة بالرئيس السابق علي عبد الله صالح في شباط/فبراير 2012 بعد عام من الاحتجاجات الدامية ضد حكمه الذي استمر 33 عاما.[1]

حصل اليمن على 21 مليون دولار من دولة قطر لدعم التعليم من خلال مبادرة "علّم طفلاً". وأشار وزير التربية والتعليم اليمني عبد الرزاق الأشول إلى أن الدعم سيساهم في إعادة حوالى 100 ألف طفل وطفلة من غير الملتحقين بالتعليم إلى المدارس. ويعتبر المشروع أول مشروع نوعي مباشر موجّه نحو هذه الشريحة من الأطفال كونه ترجمة لتطلعات وزارة التربية في إطار الخطة الوطنية للتعليم ويتكامل مع خطة الإطار المتوسطة المدى للوزارة بين عامي 2013 و2015، وأشار إلى أن ما يعانيه اليمن من ارتفاع عدد الأطفال خارج المدرسة، والبالغ عددهم 1.650 مليون طفل وطفلة.

تعد قطر الحالة الأبرز في تقديم القروض لدول الحراك العربي بتعهدات كبيرة و اقترحت تأسيس بنك الشروق الاوسط للتنمية بالتعاون مع بالدول الخليجية الاخرى على نسق البنك الاوربي لإعادة الاعمار والتنمية في دول الحراك، حيث تعهّدت قطر تقديم 500 مليون دولار لدعم التنمية في اليمن في مؤتمر

[1] - سليمان حاج ابراهيم،" مساعدات قطرية عاجلة لليمن ودعم لجهود المصالحة الوطنية". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.alquds.co.uk/?p=213956

المانحين واجتماع أصدقاء اليمن في 2012،[1] خصّص منها 350 مليوناً ووقّع عليها، فيما أُنفق 150 مليون دولار إلى مشروع التغذية المدرسية في وزارة التربية والتعليم، وعملية توزيع المساعدات الغذائية لأكثر من 100 ألف طالبة مستفيدات من مشروع دعم تعليم الفتاة الذي يستهدف المناطق الريفية في 10 محافظات، تنفيذاً للاتفاق الموقّع بين الوزارة وبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة. ويهدف المشروع، الذي تبلغ كلفته 17 مليون دولار، إلى تشجيع الفتيات على الاستمرار في التعليم، وتفادي الزواج المبكر، وتأمين حياة أفضل لهن ولأطفالهن مستقبلاً [2]ويشير أستاذ الاجتماع السياسي فؤادي الصلاحي أن" الموقف اليمني الرسمي يرى أن قطر تدعم جهود المصالحة، وتدعم برامج الاعمال والاستثمار، وهناك مواقف لبعض الأحزاب ترى في الدور القطري تدخلا مناوئا ومنافسا للدور السعودي أو أنه تدخل في الشأن اليمني.. وتبقى هذه آراء ووجهات نظر لأحزاب أو جماعات يمكن مناقشتها في إطار تعدد الآراء وتنوعها".

في هذا السياق يعتقد الباحث اليمني الدكتور فؤادي الصلاحي أن علاقة اليمن بقطر تأتي من خلال علاقة الجوار، وفقا لحقيقة سياسية أن حضور الدولة في محيطها الإقليمي والدولي يأتي وفقا للأدوار التي تمارسها سياسيا واستراتيجيا واقتصاديا وإنسانيا، ومن هنا فالعلاقات الدولية تقتضي تداخل المصالح بين الدول، وعلاقة اليمن بالتالي مع دول المحيط العربي والإقليمي والعالمي تأتي من خلال حرص صنعاء على كونها عضو في الأسرة الدولية وفي كل التجمعات القريبة.

وفي تحليله لمستوى العلاقة بين اليمن والدوحة وجهودها في تحقيق الاستقرار في اليمن، يشير الخبير في علاقات البلدين إلى أن قطر تعمل على دعم الاقتصاد اليمني، وتوفير الاحتياجات الإنسانية للمناطق

---

[1] - أحمد خليل الضبع،" الدعم اللامتناسب: المساعدات الاقتصادية الخليجية لدول الربيع العربي"، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الاهرام للنشر والتوزيع، العدد:192،ابر يل 2013، ص106.

[2]- جمال محمد،" 21 مليون دولار من قطر لدعم التعليم في اليمن". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:hb_LV-ktI-MJ:alhayat.com

المتضررة من الحروب مثل إعادة إعمار صعدة، أو دعم قطر لمشاريع الاستثمار مع مجموعة أصدقاء اليمن.[1]

**ثالثا، الدور القطري على مستوى التغطية الإعلامية تجاه الحراك في اليمن:**

انخرطت محطة الجزيرة بشكل كامل في تغطية الأحداث في الحراك العربي ولقد ركزت في تغطيتها على التعبئة لصالح الحراك[2]، ودفعت حدود المعلومات إلى آفاق جديدة من خلال تقديم تغطية مباشرة للتطورات الرئيسية في الوطن العربي وعملت الجزيرة على استضافة جماعات المعارضة السياسية والدينية في البلدان العربية وفيما يتعلق باليمن كانت تغطية الجزيرة لأحداث الحراك اليمني تشتد حينا وتفتر حينا آخر، وذلك نتيجة اشتداد أو فتور أحداث الحراك نفسه وطول المدة التي استغرقها حازت تغطية الجزيرة على إعجاب الشعب اليمني وأحيانا هتافه[3]، حيث برزت قناة الجزيرة في تغطيتها الحيوية والمتواترة للأحداث التي جرت في اليمن أين كانت قطر الداعم للحراك اليمني من خلال الدعم المالي والإعلامي الكبير للإطاحة بالرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح [4]. وفي دراسة بعنوان " تغطية الجزيرة للثورات العربية من وجهة نظر الشباب اليمني" للباحث إبراهيم صالح عبد الله بن قفلة، هدفت هذه الدراسة إلي تقييم الشارع اليمني لقناة الجزيرة في تغطيتها للحراك العربي بشكل عام، والحراك اليمني بشكل خاص وتوصلت الدراسة الى حيادية قناة الجزيرة تجاه الحراك في اليمن، ومن خلال الاستبانة أكد ما نسبته 47,2 %من الشباب اليمني أن الجزيرة كانت محايدة، بينما أكد36,7 % أنها كانت منحازة للحراك والمعارضة في حين اعتبر الباقون أنها أحيانا تكون منحازة، وحول ارتباط السياسة العامة لقناة الجزيرة بالسياسة القطرية الخارجية يرى الشباب اليمني حسب الاستبانة أن هذا الأمر يوضح أن تزايد قوة السياسة الخارجية لقطر وتنامي دورها الإقليمي والدولي يأتي لامتلاك قطر مؤسسة إعلامية كبيرة مثل الجزيرة وليس هناك مشكلة في هذا الارتباط، لكن المشكلة

---

[1]- سليمان حاج ابراهيم،" مساعدات قطرية عاجلة لليمن ودعم لجهود المصالحة الوطنية"، مرجع سابق.

[2]- جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا الابعاد الجيوسياسية لازمة 2011، ط2، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،2012، ص 202 .

[3]- محمد عارف محمد عبد الله، مرجع سابق، ص92.

[4]- محمد سعيد ابو عامر، "حاضرة الجزيرة: الدور الخليجي في الانتقال السياسي في اليمن"، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الاهرام، العدد192، ابريل 2012، ص92.

تكمن في أهداف السياسة الخارجية القطرية إن كان لها دور إيجابي في مناصرة الشعوب المستضعفة أم أن دورها مصلحي، بالنسبة الشباب اليمني يرى أن الواضح هو قوة الدور الإيجابي في السياسة الخارجية القطرية.[1]

إلا أن الدور القطري في اليمن لم يكن مقبولا منذ البداية، خصوصا من جانب الرئيس السابق على عبد الله صالح، وهو ما اضطر قطر إلى التخلي عن مبادرتها لمصلحة المملكة العربية السعودية، وكان الرئيس السابق قد اتهم قطر بالتآمر في تمويل الاحتجاجات في الوطن العربي وبأنها دولة صغيرة تريد أن تكون عظيمة وأن لديها فائض من المال لا تعلم أين تذهب به سوى تمويل الفتن"، وفي سبتمبر 2012 عاد الرئيس السابق وهاجم قطر ثانية متهما إياها بنشر الفوضى في بلاده عبر ضخ ملايين الدولارات لدعم الإخوان المسلمين، وفي أفريل 2013 قامت مسيرة تضامنية بمحافظة ذمار ضد ما أسموه بالغزو التركي القطري الأمريكي الصهيوني.[2]

---

[1]- إبراهيم صالح عبد الله بن قفلة،" تغطية الجزيرة للثورات العربية من وجهة نظر الشباب اليمني"، قطر: مركز العربي للأبحاث، ص ص9 - 12.

[2]- معتز سلامة، "هل بدأ العد التنازلي.. انتهاء "الحقبة القطرية في السياسة العربية؟"،مركز الخليج لسياسات التنمية. متوفر على الرابط الالكتروني:
https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1426:-q-q-&catid=53:2011-04-09-07-48-16&Itemid=365

**المطلب الثاني: الدور قطر في البحريني**

شهدت البحرين* منذ14 فيفري2011 مظاهرات واحتجاجات تصاعدت أكثر في مارس 2011[1]، وقد جاء الحراك البحريني بجملة من المطالب الديمقراطية المتواضعة والاقتصادية، استلهاما من الحراك في تونس ومصر إلا أن الأحداث في البحرين مرت بمحطات عنيفة أدت إلى انعطافات خطيرة جاء معظمها تصعيديا[2]، حيث تطورت المطالب حتى اتخذت بعدا طائفيا بصورة أكبر[3]، وقد تصاعد ميل بعض المجموعات الشبابية إلي المطالبة بـ "إسقاط النظام" فأصدرت جماعة "شباب 14 فبراير" تاريخ بدء الاحتجاجات – بيانا تضمن المطالبة بإطاحة نظام آل خليفة، ودعت إلي محاكمة مهاجمي التظاهرات السلمية، وقيام حكومة منتخبة ونزع الجنسية عن الأجانب الذين حصلوا عليها، وفي" اللؤلؤة "ترددت للمرة الأولى شعارات وهتافات تطالب بإلغاء الملكية[4]. وهذه الاحتجاجات ليست بالجديدة، فقد شهدت البحرين في السنوات السابقة تظاهرات – أقل عددا وتأثيرا بالطبع عن الاحتجاجات الحالية – للمطالبة بعدم تجنيس الوافدين السنة بالجنسية البحرينية. فمنذ العام 2001، وحتى العام 2004 ، شهدت البحرين حالة من الحراك الاجتماعي والسياسي ، وتم تأسيس 15 جمعية غير مرخص لها العمل في السياسة ، ولكنها كانت البديل من الأحزاب التي ليس لها وجود في النظام البحريني، وقد عقدت في تلك الفترة العديد من المؤتمرات الجماهيرية، سواء تلك المطالبة بتعديل الدستور أو الداعية إلى مقاطعة الانتخابات.[5]

---

*البحرين دولة ذات أغلبية شيعية، يحكمها نظام سني يحصل علي دعم من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تستضيف البحرين الأسطول الخامس الأمريكي، كما تحصل علي دعم من دول الخليج العربي أيضا. وقد بدأت الاحتجاجات بشكل خاص بين ابناء الطائفتين الشيعية والسنة، وسرعان ما تطور الوضع حيث طالب المحتجون بتغييرات سياسية واقتصادية جذرية، بما في ذلك إعطاء سلطات أوسع للبرلمان، وكسر سيطرة الملك علي المواقع المهمة في السلطة، وهذه الاحتجاجات ليست بالجديدة، فقد شهدت البحرين في السنوات السابقة تظاهرات - أقل عددا وتأثيرا بالطبع عن الاحتجاجات الحالية - للمطالبة بعدم تجنيس الوافدين السنة بالجنسية البحرينية .يذكر أن الأغلبية الشيعية في البحرين، التي تشكل 70%من عدد السكان، تشكو منذ فترة طويلة من تمييز النظام الحاكم ضدها، خاصة فيما يتعلق بالتجنيس، والسكن، والوظائف .

[1]- ايمان احمد رجب، "طائفة الاحتجاجات: ملامح الازمة الداخلية والاقليمية لمظاهرات البحرين" ،السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الاهرام، العدد 184، مجلد46،ابريل2011،ص74.

[2]- إبراهيم المدهون، مقاربات سوسيو – إستراتيجية للحراك العربي، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2012، ص 377.

[3]- عبد الخالق عبد الله، "الربيع العربي: وجهة نظر من الخليج العربي "،في عبد الإله بلقزيز واخرون ،الربيع العربي الى اين؟، بيروت:مركز الدراسات الوحدة العربية،2011،ص314-315.

[4]- دينا شحاته، مريم وحيد، مرجع سابق، ص10-14.

[5]- هبة رؤوف عزت، "الحركات الاحتجاجية في البحرين : الجديد في حركة المجتمع السياسي في البحرين : التنازع على المكان والمكانة" في: ربيع وهبة واخرون، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي مصر، المغرب، لبنان، البحرين، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2011،ص261.

**أولا، دور قطر على مستوى السياسي تجاه الحراك في البحرين:**

أثر الحراك العربي الحافل بالأحداث على الركائز السياسية للدول في أرجاء المنطقة، وعكس الحاجة إلى التغيير حتى في منطقة الخليج التي تبدو محصّنةً في الظاهر[1]، فمجلس التعاون الخليجي بلغ حدّ إرسال مهمة عسكرية إلى البحرين لصون شرعية حكام الخليج. ويرى الخبير كوخ وهو مدير قسم أبحاث السياسة الدولية في مركز الخليج للأبحاث في دبي" أن القضاء على حركات الاحتجاج هذه في البحرين هو أكثر من مجرد محاولة العائلات الحاكمة التشبث بالسلطة، ويفسر كوخ ذلك قائلاً: في البحرين طالبتْ جماعات شيعية متطرفة بإصلاحات اعتبرتها العائلة المالكة غير مقبولة، وكان هذا سيفتح الباب واسعاً أمام إيران لتتدخل في الشؤون الداخلية في المنطقة، في حال استمرار الوضع السياسي المزعزع أو سقوط النظام الحاكم في البحرين".[2]

وخلال جلسة المراجعة الدورية الشاملة لسجل حقوق الإنسان في البحرين، والتي عقدت بمجلس حقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمم المتحدة بجنيف في سبتمبر 2012، رحب مندوب دولة قطر بالتعديلات المقدمة من قبل حكومة البحرين لقوانينها من أجل أن تتوافق مع اتفاقية باريس"، واعتبر بأن كلمة البحرين أمام المجلس التزام من الدولة بحقوق الإنسان، كما رحب بما دعاه جهود حكومة البحرين من أجل تنفيذ التوصيات.

بناءً على ذلك يمكن القول أنه بالنسبة للحراك البحريني، لم يكن ثمة دور قطري بارز ومتميز، لأسباب تتعلق بعلاقة قطر بالغرب والولايات المتحدة وعدم وجود سبب وجيه يدفعها لتبني خيار مستقل،[3] إضافة إلى

[1]- معتز سلامة، "الاجراءات المسبقة لتجنب الثورات الشعبية في الخليج"، ملحق السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 184،مجلد 46 ، ابريل 2011، ص 23.

[2]- كارستن كونتوب، نادر الصراص، "الخليج العربي وربيع الثورات .. سياسة الكيل بمكيالين "، مراجعة :منى صالح. متوفر على الرابط الالكتروني : http://www.unitedna.net/showsubject.aspx?id=6489

[3]- يحي مفتي ،علاقات تنتظر مفاجآت السعودية وقطر.. المبارزة المؤجّلة "، مرجع سابق.

التهديد المحتمل الذي قد يشكّله الحراك الناجح في الخليج للاستقرار قرب حدودها ، وبالتالي عندما يتعلق الأمر بأمن دول الخليج لا يمكن لقطر أن تنفصل على السعودية و بقية الدول الخليجية.

**ثانيا، دور قطر على مستوى الاقتصادي تجاه الحراك في البحرين:**

شاركت قطر في تقديم الدعم الاقتصادي في إطار ما يعرف بمشروع "مارشال الخليج" والذي يقضي بتخصيص10 مليارات دولار لكل من البحرين وسلطنة عمان، بمشاركة كل من السعودية والكويت والامارات لمدة عشر سنوات كحل سريع لتحسين الاوضاع المعيشة والاقتصادية والاجتماعية في الدولتين.[1]

على صعيد العلاقات الاقتصادية بين قطر والبحرين فأنها تشهد تعاونا مثمرا خاصة على مستوى الزيارات المتبادلة من قبل كبار المسؤولين والاتفاقات الاقتصادية والتجارية التي تؤكد عمق العلاقات الأخوية بين البلدين، كما توفر لرجال الأعمال في البلدين الحافز والإمكانات لتوطيد وتعزيز العلاقات الاقتصادية، خاصة أن الفرصة مهيأة أمامهم لإقامة شراكات وعلاقات اقتصادية وتجارية تسهم في تعزيز اقتصاد البلدين، وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين قطر والبحرين بنهاية عام 2011، نحو 827 مليون دولار، بينهم 740 مليون دولار صادرات من البحرين إلى قطر، و87.5 مليون دولار واردات البحرين من قطر.

كذلك يعد الاتفاق البحريني القطري بشأن قيام قطر بتزويد البحرين بالغاز الطبيعي ثمرة لمسيرة العلاقات الاقتصادية والشعبية المتميزة بين البلدين وسيؤمن الاحتياجات المنظورة لتنمية الاقتصاد البحريني. كما شكل جسر المحبة بين البحرين وقطر رمزاً للتعاون وتكريس مفاهيم القرب والجوار الذي سيكون له دوره في تنمية وتطور التبادل التجاري، وإقرار المزيد من المشروعات المشتركة بين البلدين والمساهمة في سرعة الانتقال وتبادل الزيارات بين الشعبين[2]، حيث نفى وزير المواصلات القطري جاسم بن سيف السليطي وجود أي تداعيات أو تأثيرات لـ (الخلاف الخليجي) وسحب سفراء البحرين والإمارات والسعودية من قطر، على

---

[1]- احمد دياب،" دور المخاطر الخارجية على طرح مبادرة الاتحاد الخليجي"، شؤون عربية ، القاهرة: الامانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد149، ربيع2012، ص33.

[2]- خالد أبو أحمد، "الوطن البحرينية تشيد بالعلاقات بين البلدين". متوفر على الرابط الالكتروني: http://www.al-sharq.com/news/details/189264

مشروع الجسر الرابط بين البحرين وقطر (جسر المحبة)[1]، ويعتبر هذا الجسر الأطول في العالم في حال تنفيذه، إذ سيبلغ طوله 40 كيلومتراً وبكلفة 4 مليارات دولار وسيربط جزيرة البحرين بساحل شبه الجزيرة القطرية الشمالي الغربي، وسيكون نصف الجسر فوق مستوى البحر والباقي سيمتد فوق أراضٍ مستصلحة ويستغرق إنشاؤه نحو 4 سنوات.[2]

**ثالثا، دور قطر على مستوى تغطية الإعلامية للحراك في البحرين:**

عند بداية الحراك العربي اتسمت تغطية الجزيرة بالحذر في تناول الأحداث حتى أصبح جليا أن الحركات الاحتجاجية لا رجعة فيها، حينها فقط بدأت الجزيرة في تغطية مكثفة مباشرة للأحداث مصحوبة بالعديد من التحليلات واللقاءات وهو ما حدث في كل من الحراك التونسي والمصري والليبي والسوري، لكن مقابل هذا الدعم المعنوي الذي قدمته القناة للحراك في المنطقة العربية جاءت تغطيتها لأحداث البحرين في مارس 2011 ضعيفة إلي حد كبير، فعند بدء التحركات الشعبية في البحرين تعاملت الجزيرة مع الحدث ولكن مع القرار الخليجي بإرسال قوات عسكرية إلى مملكة البحرين، عمدت الجزيرة إلى نوع خاص من التغطية و التجاهل الكلي لما يحدث داخل المدن والقرى البحرينية، وتناول الوقائع من خلال الموقف الرسمي لدول مجلس التعاون والذي سلك مسلكا تصعيديا ضد طهران واعتبر التحرك الشعبي في البحرين نوعا من "الفتنة المذهبية".[3] ولذلك جاءت تغطية (الجزيرة) للحراك البحريني باهتة، باستثناء أخبار متقطعة يتم بثها للحفاظ على الحد الأدنى من الحياد،[4] حيث لم تفرد لها الكثير من البرامج التحليلية بالرغم من وجود قتلى

---

[1]- هاني الفردان، "وزير قطري الخلاف الخليجي لم يؤثر على جسر المحبة"، صحيفة الوسط البحرينية - العدد 4287 - الثلاثاء 03 يونيو 2014م الموافق 05 شعبان 1435هـ . متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.alwasatnews.com/4287/news/read/891509/1.html

[2]- خالد أبو أحمد، "الوطن البحرينية تشيد بالعلاقات بين البلدين"، مرجع سابق.

[3]- نافذ أبو حسنة، عن أداء "قناة الجزيرة"، متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.albasrah.net/ar_articles_2011/0511/abohasna_020511.htm

[4]- يحي مفتي،" علاقات تنتظر مفاجآت السعودية وقطر.. المبارزة المؤجّلة "، مرجع سابق.

وجرحى في الموجهات وبالرغم من استمرار المظاهرات في عدة مدن بحرينية، إلا أن محطة الجزيرة لم تأتي على ذكرها إلا بأسلوب سردي لا تحليلي متعذرة بتطور وتصاعد الأحداث في ليبيا.[1]

**رابعا، دور قطر على المستوى العسكري تجاه الحراك في بحرين:**

في 14 مارس بدأت قوات درع الجزيرة بالوصول إلى البحرين،[2] تم إرسال القوات القطرية، في سابقة من نوعها في إطار قوات درع الجزيرة التي دعمت النظام الحاكم في البحرين في مارس 2011، ودافع رئيس وزراء قطر عن تدخل قوات درع الجزيرة، وتحدث صراحة عن رفضه وصفها بـ"قوات الاحتلال[3]، فحين بدا أن التطورات في البلاد تتطور إلى مرحلة خارجة عن سيطرة النظام، أرسلت السعودية قوات عسكرية تحت رعاية مجلس التعاون وأخمدت الانتفاضة وأقرت قطر الخطوات السعودية وحيّدت نفسها على ما يبدو إزاء المسألة البحرينية بسبب الحساسية الزائدة للمسألة وقربها الجغرافي، كذلك وفي وقت كانت فيه قطر منخرطة جدا بقضايا أخرى تتعلق بالحراك العربي كانت تمنع نفسها عقلانيا من أن تتعرض إلى ضغط شديد خصوصا في منطقة الخليج، وأبقت السعوديين بعيدين من دون معاداتهم في البحرين.[4]

من بين أهم الانتقادات التي وجهت لسياسة قطر الخارجية تجاه الحراك في البحرين أنها خسرت إلى حدّ كبير كل ما كانت قد بنته من حيث المصداقية كدولة محايدة وعلى علاقة جيدة مع الجميع خلال الحراك العربي، فخلال الفترة الماضية تخلّت قطر عن سياستها المتمثّلة في الحياد وتحوّلت إلى سياسة التأجيج للحراك ودعم المعارضين في ليبيا وسورية، بينما كانت تدعم الحكومة البحرينية المجاورة ضد احتجاجات مماثلة، حيث غطّت قناة الجزيرة بحماس الانتفاضات في شمال أفريقيا وسورية، في حين فرضت تعتيماً فعلياً على تغطية الاحتجاجات أو القمع في البحرين،[5] وقد انتقدتها أطراف عديدة حتى تلك التي كانت مؤيدة لها

---

[1]- يحياوي عبد الحق، "نشرات قناة الجزيرة الإخبارية والوعي السياسي بالصراع العربي الإسرائيلي"، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، (قسم علم الاجتماع ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماع، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة) ،2012، ص48.

[2]- إبراهيم المدهون، مرجع سابق، ص388.

[3]- إيمان رجب، "حول سياسة قطر تجاه الثورات العربية"، مرجع سابق.

[4]-عبد الرحمن أياس، "قطر والربيع العربي"، مرجع سابق.

[5]- بول سالم، ويب دي زيو، مرجع سابق.

نتيجة تغطيتها الباهتة وغير المتوازنة لأحداث البحرين وهو الحراك الذي وأن صبغ بالطائفية إلا أنه يبقى له أهداف ومطالب مشروعة لا يمكن إنكارها، ويبدو أن القناة خضعت لحسابات حساسية طرح القضايا الخليجية بالنسبة لها[1]، مما لفت النظر إلي طبيعة العلاقة بين القناة والخطوط الأساسية للسياسة الخارجية لقطر، في ظل حقيقة أن القوات القطرية شاركت في قوات درع الجزيرة التي تدخلت في البحرين لاحتواء– أو قمع– الاحتجاجات[2]، حيث أُثيرَت مسألة المصداقية بقوة حين فشلت "الجزيرة" في أن تغطي بشكل كامل الحراك في البحرين المجاورة ناهيك عن دعمها، فهذه الانتفاضة أثبتت أنها أصعب حالات الحراك العربي بالنسبة إلى القطريين، وصُوِّرت الاحتجاجات البحرينية على أنها بقيادة مجموعات شيعية تدعمها إيران ضد العائلة الحاكمة السنية المدعومة من السعودية.[3]

**المطلب الثالث: الدور القطري في الحراك السوري**

بعد بدء الحراك الليبي بشهر تقريبا، انطلقت حركة احتجاجات واسعة النطاق في سوريا في 15 مارس 2011، أدت إلى رفع حالة الطوارئ السارية منذ 48 عاماً وإجراء تعديلات على الدستور[4]، كما أنها أوقعت أكثر من ثمانية آلاف قتيل ودفعت المجتمع الدولي إلى مُطالبة الرئيس الحالي بشار الأسد بالتنحي عن السلطة[5]. وقد شجع النجاح الذي حققته قطر في ليبيا على المبادرة بتبنّي سياسة مماثلة تجاه سورية، وكانت قطر بنت علاقات ممتازة مع النظام السوري في السنوات القليلة الماضية، واستثمرت مليارات الدولارات في مشاريع هناك. في البداية كانت قطر تأمل بأن علاقاتها الجيدة مع النظام السوري قد تسمح لها بأن تمارس دورا إيجابيا في التوسط من أجل إجراء إصلاح سياسي بعد بدء الحراك في سوريا، لكن مع تصاعد الأحداث في سوريا ورفض الرئيس الأسد مبادرات الوساطة القطرية، ظهر تحول في الدور القطري حيال العلاقات مع سوريا، حيث قطعت العلاقات الدبلوماسية معه، وسحبت جميع الأموال، وتجميد عضوية سورية في جامعة

---

[1]- محمد عارف محمد عبد الله، مرجع سابق،ص92.
[2]- مروة فكري، مرجع سابق، ص14.
[3]- عبد الرحمن أياس،" قطر والربيع العربي"، مرجع سابق.
[4]- حسن صبرا، سورية: سقوط العائلة.. عودة الوطن، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2013، ص15.
[5]- عبد الحكيم سليمان وادي، "الربيع العربي وانعكاساته على الدبلوماسية العربية.الأسباب والمبررات".مرجع سابق.

الدول العربية، وقدمت الأموال والأسلحة إلى المعارضة، وحثّت المجتمع الدولي على فرض عقوبات أو التفكير في التدخل العسكري في سورية، وقد أدخلها موقفها من سورية أيضا في خلاف مع إيران وحزب الله، وهما الكيانان اللذان أقامت معهما علاقات جيدة خلال السنوات الماضية.[1]

**أولا، الدور القطري على المستوى السياسي تجاه الحراك في سوريا:**

منذ بداية الحراك في سوريا كان لقطر دور فعال في الأحداث على مستوى اجتماعات جامعة الدول العربية أو من خلال دعمها الواضح للمعارضة وإعلاميا من خلال قناة الجزيرة المحسوبة على القيادات الرسمية القطرية، وعملت قطر من خلال رئاستها الاستثنائية لمجلس الجامعة العربية على تبنى قرارات وطرح أفكار داعمة للحراك السوري، كان آخرها المقترح بإرسال قوات حفظ سلام لسوريا وهو بالأساس اقتراح قطري،[2] فضلا عن استطاعتها الخروج من الاجتماع بتوصية من الجامعة العربية بتقديم الدعم المالي والسياسي واللوجستي للمعارضة السورية حتى تستطيع أن تدعمها بموافقة عربية.[3]

بدأ التحرك القطري من خلال الجامعة العربية باستصدار بيان بتاريخ 16أكتوبر2011، أهم بنوده: الوقف الفوري للعنف، وتشكيل لجنة عربية وزارية برئاسة رئيس مجلس وزراء قطر، والاتصال مع أطراف النزاع لعقد حوار وطني، ومن خلال رئاسة قطر للجنة الوزارية العربية المكلفة بالتعامل مع الأزمة جاءت المبادرة العربية لتعكس الرؤية القطرية، فقد عملت قطر على خلق إجماع- أو شبه إجماع- عربي لممارسة الكثير من الضغط على النظام السوري، تمثل بداية بتعليق مشاركة الوفود السورية الرسمية في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية وجميع المنظمات والأجهزة التابعة لها اعتبارا من يوم 16 نوفمبر 2011، وإلى حين قيام دمشق بالتنفيذ الكامل لتعهداتها التي وافقت عليها بموجب خطة العمل العربية لحل الأزمة السورية، وفي 27 من الشهر ذاته أقرت الجامعة العربية مجموعة من الإجراءات تتلخص بعقوبات اقتصادية على

---

[1]- عزمي بشارة، سورية: درب الالام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن، بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،2013، ص ص555-558.

[2]- نفس المرجع، ص 563 -564.

[3]- محمد حر، "قطر أشعلت الثورة التونسية.. ثم سيطرت على ليبيا وسوريا وانتهت بالاستيلاء على ملف القضية الفلسطينية"، مرجع سابق.

سورية، كما تصاعدت حدة الخطاب السياسي الرسمي القطري ضد نظام الأسد، مثال ذلك مقولة إن رفض دمشق التعاون مع خطة السلام العربية هو الذي سيؤدي إلى تدويل الأزمة، كما قامت قطر بسحب سفيرها من سوريا[1]، وذهبت إلى حد المطالبة بتدخل عسكري خارجي في جانفي 2012، وكررت الدعوة نفسها في خطاب أمام الأمم المتحدة في سبتمبر من نفس السنة.[2]

ويعود تحالف قطر مع "الإخوان المسلمين" في سوريا إلى سنوات، وهم مكون أساسي "للمجلس الوطني السوري المعارض" الذي تراهن عليه قطر لإسقاط نظام بشار الأسد الذي سيضعف إيران، وهي مصلحة تدخل في إطار التفاهم الثلاثي السعودي– التركي– القطري الذي تأسس منذ 2009، هذا و تسعى قطر في حال نجاح تغيير النظام السوري، إلى تمرير أنبوب ينقل الغاز الطبيعي القطري من الخليج الفارسي عبر سوريا إلى تركيا، ومنها إلى أوروبا دون المرور بمضيق هرمز القائم تحت السيادة الإيرانية.[3]

**ثانيا، الدور القطري على المستوى الاقتصادي تجاه الحراك في سوريا:**

لعبت قطر دورا أساسيا في دعم المجموعات المسلحة ماديا بالمال والسلاح ، حيث أنفقت قطر ما يصل إلى ثلاثة مليار دولار على دعم المعارضة السورية المسلحة على مدى ثلاث سنوات الأخيرة وهو يفوق بكثير ما قدمته أي حكومة أخرى[4]، كما أن أمير قطر كان الزعيم الوحيد في المنطقة وخارجها الذي دعا في وقت مبكر (يناير2012) إلى تدخل عسكري عربي بهدف إنهاء إراقة الدماء في سوريا، وكرر الدعوة نفسها في خطاب أمام الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2012.[5] ويتخذ دعم قطر للحراك السوري الأشكال كلها تقريباً: الدبلوماسي والإعلامي والإنساني والمالي والعسكري،[6] كما تُعتبر الدوحة العاصمة العربية الرئيسية المخصصة للقاءات أحزاب المعارضة السورية، وفي هذا الإطار طالب وزير الخارجية القطري– في مؤتمر

[1]- عزمي بشارة، سورية: درب الالام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن، مرجع سابق، ص ص 557-559.
[2]- عبد الرحمن أياس،" قطر والربيع العربي"، مرجع سابق.
[3] -Mehdi Lazar, "Qatar : quelle stratégie régionale ? De l'influence à la puissance", op-cit.
[4]- فاطمة مساعيد، مرجع سابق، ص44.
[5]- جواد بخشي،" دور قطر في التطورات السورية - دراسة ثلاثية: المال والاعلام والتدخل العسكري"، مجلة مختارات ايرانية، القاهرة:مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،العدد:143،2012 ، ص76.
[6]- عبد الرحمن أياس،" قطر والربيع العربي"، مرجع سابق.

أصدقاء سوريا الذي عقد في تونس في فبراير 2012- بمساعدة المعارضة وتقديم الدعم المادي لها، من خلال "منحها أسلحة للدفاع ". كما تحدث وزير الخارجية القطري- في اجتماع أصدقاء الشعب السوري في باريس في أبريل 2012- عن استعداد الدول العربية لدعم الشعب السوري ماديا للدفاع عن نفسه.

أما المصلحة القطرية الخاصة فتتمثل في قطاع الطاقة السوري، إذ بالرغم من الاستثمارات القطرية الكبيرة في هذا القطاع خلال السنوات الماضية، إلا أن الدوحة تنوي التوسع أكثر بالاستثمار في حال تغيير النظام الحالي في سوريا ، من خلال تمرير أنبوب ينقل الغاز الطبيعي القطري عبر السعودية ومنها إلى سوريا وصولاً إلى تركيا، ومنها إلى أوروبا بالنهاية. [1]

**ثالثا، الدور قطر على مستوى التغطية الإعلامية للحراك في سوريا:**

فيما يتعلق بالأزمة السورية ذاتها، التزمت الجزيرة نسبيا الصمت خلال المرحلة الأولي من الحراك السوري تماشيا مع الموقف القطري الملتزم الحذر آنذاك، ولكن تزايدت حدة تغطية الجزيرة للأحداث بالتزامن مع تزايد تدهور العلاقات بين البلدين، لدرجة أن قطر كانت أول دولة تغلق سفارتها في دمشق، ورغم تأكيد العاملين في القناة استقلالية سياستها التحريرية، فإن تكليف أحد أعضاء الأسرة الحاكمة برئاسة القناة يوضح التدخل الحكومي القطري في تغطيتها للأحداث الجارية[2]. ويمكن القول أن تغطية الجزيرة لأحداث الحراك السوري مرت بمرحلتين: الأولى مرحلة التهميش وعدم الاهتمام الكافي وكانت مع بداية الحراك وخلال الشهر الأول منه تقريبا حيث وجهت انتقادات كثيرة للقناة لعدم الاهتمام بتغطية أحداث الحراك السوري بنفس الأسلوب والطريقة التي غطت بها أحداث الحراك التونسي والمصري والليبي، أما المرحلة الثانية كانت بعد حوالي شهر من انطلاق الحراك السوري مع اشتداد وتصاعد الأحداث في سوريا وهنا بدأت القناة في تغطية الحدث تغطية مفصلة مع التحليل والنقاش وذلك في تشرين الثاني/نوفمبر 2012[3]، حيث استضافت قطر

---

[1]-Mehdi Lazar ," Qatar : quelle stratégie régionale ? De l’influence à la puissance", op-cit.

[2]- مروة فكري، مرجع سابق، ص14.

[3]- محمد عارف محمد عبد الله، مرجع سابق، ص92-93.

اللقاءات الموسعة والتي حظيت بتغطية إعلامية واسعة، لمجموعات سورية مختلفة شملت المجلس الوطني السوري الذي يتخذ من إسطنبول مقراً والذي انتخب رئيسه الجديد في الدوحة وأشرف على تشكيل منصة معارِضة أوسع شملته.[1]

تواصل الانتقادات الموجهة لدولة قطر، والمتركِّزة أساسًا على أن قطر تحتاج لمراجعة توجهاتها الخارجية بعد رهاناتها الخاسرة خلال السنوات الماضية من الحراك، وعدم أخذ نظرية الاحتمالات بالاعتبار، بحسب بعض المحللين، وبالنظر إلى خسارة عوامل رهانها على جماعة الإخوان المسلمين في بلدان الحراك العربي بما فيها سوريا وعلى الرغم أن الحراك فتح الآفاق أمام قطر لتوسيع دورها عبر التحالف مع تيار الإسلام السياسي في الدول التي شهدت الحراك، لكنه أظهر بالوقت نفسه قدرات قطر المحدودة.

كما انتقلت قطر من استراتيجية البقاء إلى استراتيجية التوسع في ظل الحراك، وتجاهلت حقيقة وضعيتها، وهي أن الانخراط المباشر في الصراعات الإقليمية لا يتناسب مع جغرافيتها الضيقة وكتلتها السكانية المحدودة، أيضا سحب الحراك العربي من قطر من حيث لم تحتسب – أهليتها للوساطة كطرف محايد في النزاعات الإقليمية بعد اصطفافها الجديد، ويعني اصطفاف قطر في محور إقليمي أياً كان – كما أن قوتها الناعمة التي تبنتها على مدار عقد كامل واستثمرت فيها مبالغ طائلة ستتعرض إلى تحدي كبير، حيث أصبح معارضو الإسلاميين في بلدان الحراك ومنها سوريا بالنتيجة معارضين لقطر وأدوارها الجديدة.[2]

ويعتبر بعض الباحثين أن فشِل دور قطر في الأزمة السورية في إحداث تأثير مباشر أو بعيد المدى، كما فعلت في ليبيا في وقت سابق، إذ أظهرت التطورات التي حدثت في منتصف عام 2013 مدى تراجع الدور القطري، ليس في سورية وحسب بل أيضاً في أرجاء الشرق الأوسط كافة، ففي ظل الصدام بين سلطة النظام القديم الراسخة وبين العديد من المجموعات الجديدة الناشئة في الدول التي تمر بمراحل انتقالية، أصبح

---

[1]- فاطمة مساعيد، مرجع سابق، ص44.
[2]- مصطفى اللباد،" قطر: أحلام كبيرة وقدرات محدودة"، مرجع سابق.

واضحاً أن ما من لاعب واحد يستطيع أن يتحكّم بوتيرة الأحداث أو باتجاهها، كما كشفت الصراعات السياسية المطوّلة والمعقّدة التي طبعت مشهد بعد الحراك العربي، عن حدود قدرات قطر، وفي غضون ذلك عكس التوتر المتزايد مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة مدى اتساع رقعة الخلافات في المقاربات السياسية تجاه الإخوان المسلمين.

وقد تضمنت التقارير المسربة حول الدور القطري في الأزمة السورية، وفقا لمعهد أبحاث السلام في ستوكهولم والذي يتابع إمدادات السلاح إلى الداخل السوري وتهريبها عبر المعابر الحدودية لدول الجوار لاسيما المعابر التركية، أن قطر هي أكبر مصدر لإرسال السلاح إلى سورية حيث موّلت قطر أكثر من سبعين شحنة جوية للسلاح إلى سورية عبر الأراضي التركية منذ أبريل 2012 حتى غاية مارس 2013. وفي ظل المزيج من الضغط الإقليمي والدولي المتزايد على قطر، تم نقل غير رسمي لمسؤولية دول الخليج عن ملف سورية من قطر إلى سعودية في أفريل 2013، وقد عقدت لاحقا مفاوضات مضنية لتوسيع المجلس الوطني السوري في اسطنبول في ماي2013، وهو هيئة تضمّ مجموعة من فصائل المعارضة، مع تركيز خاص على ضم تكتّل ليبرالي يرأسه ميشيل كيلو وتدعمه حكومات غربية وعربية، عكست هذه الإضافات محاولة تقودها السعودية للحد من تأثير الجناح السوري لجماعة الإخوان المسلمين (الذي تدعمه قطر) في المجلس من خلال توسيع عضويته وتركيبته.[1]

[1] - Kristian Coates Ulrichsen ," Qatar and the Arab Spring: Policy Drivers and Regional Implications", op-cit.

## المبحث الرابع: تقييم أداء الدور القطري في ظل المرحلة الراهنة من الحراك

تعد قطر نموذجا للدولة الصغيرة الطامحة إلى لعب دور إقليمي مميز وسط بيئة إقليمية غاية في التشابك والتعقيد، وعلى الرغم من تصاعد الدور الإقليمي لقطر منذ انطلاق الحراك في المنطقة العربية، إلا أن هذا الدور في أعقاب الحراك العربي وردت عليه عدد من الملاحظات، لذا نحاول تقيم هذا الدور من خلال التركيز على النقاط الثلاث التالية:

- من حيث مدى وضوح الرؤية لتصورات صانع القرار القطري.
- من حيث مستوى الرشادة في إحداث توازن بين الأهداف والموارد.
- من حيث درجة اتساق الحركة بين الفرص والقيود.

### المطلب الأول: من حيث مدى وضوح الرؤية لتصورات صانع القرار القطري

يذهب أغلب الباحثين في مجال السياسة الخارجية إلى أن هناك علاقة ارتباطيه بين التصور والسلوك وفي هذا الصدد يقول كينيث "أن من يصنعون القرارات التي تحدد سياسات وسلوكيات الأمم ،لا يتصرفون بناء على الحقائق الموضوعية للموقف بصرف النظر عما يعنيه ذلك، ولكن بناء على تصوراتهم للموقف"[1]، فالأفراد يتصرفون أو يسلكون وفق موقف ما يتصورنه عن العالم المحيط بهم وليس بالضرورة أن يتطابق هذا التصور مع الواقع الفعلي أو الحقيقي، وبالتالي يجب أن نميز بين البيئة كما ندركها أو نتصورها وبين البيئة كما هي موجودة فعلا وعدم المطابقة بينهما يخلق ما يسمى بالخطأ الإدراكي، وعليه فإنه إذا كانت تصورات صناع القرار للعالم خاطئة أو غير صحيحة فإن سياساتهم تكون مختلفة وربما فاشلة، بمعنى أخر أن عوامل البيئة النفسية تحدد صحة قرارات السياسية الخارجية إلى حد كبير وذلك كلما زاد تطابق تصورات وإدراكات

[1]- محمد السيد سليم،" ثورة يوليو وسياسة مصر الخارجية- ثورة يوليو والدور الخارجي المصري "، مرجع سابق، ص18- 19.

القائد مع البيئة العملية أو كلما قل التفاوت بين التصور والواقع أي أن القرار يتخذ بناء على تصور وفهم القائد السياسي للمتغيرات ذاتها.[1]

بالنسبة للدور القطري فإنه لم ينصرف إلى مجرد تصور صانع القرار لهذا الدور الذي يقوم على ضمان البقاء لتجاوز هاجس الحجم، إنما ضمان استمرار النمو الاقتصادي والاستثمارات الضخمة والرغبة في التمدد الإقليمي باستخدام القوة الذكية، بحيث عمل الشيخ حمد بشخصيته البراغماتية على ترجمة هذا الدور انطلاقا من المقومات التي يتمتع بها النظام القطري أهلته للعب دور يصعب لدول أخرى عربية القيام به، وإذا تأملنا الخريطة الإدراكية لتصور صانع القرار القطري سنلاحظ ثمة دلالتين لهذا الدور:

**الدلالة الأول:** تميّز صانعو القرار القطري بالانخراط الشخصي والعلَني للأمير ورئيس الوزراء، ولحلقة صغيرة من صانعي القرار، هذا إضافة إلى تخصيص موارد مالية كبيرة للتأثير على محصّلات الوساطات، وقد سهّلت هيكلية دائرة صنع القرار الصغيرة والمركزية إلى حدّ كبير على المسؤولين القطريين أن يضعوا في تصرّفهم معاً الموارد السياسية والاقتصادية من خلال الوزارات والمؤسسات التي تملكها الدولة، وهذا ساعدهم على إبراز نفوذهم في المناطق التي يتدخّلون فيها، كل هذه العوامل تقاطعت كي تحقّق لقطر شهرة متنامية كلاعب قادر على الإنجاز في الشؤون الدولية والإقليمية لكن ما يمكن ملاحظته هو وجود مسافة واسعة بين الخطاب الرسمي المعبر عن الرؤية القطرية لدورها الخارجي وبين الممارسة العملية لهذه الرؤية، مما أحدث فجوة بين التوجهات والتصورات من جهة وبين الأفعال والأدوار من جهة أخرى، حيث كان هناك عدم تطابق أو مزاوجة غير ملائمة بين نوايا القيادة القطرية وبين قدرات قطر الدبلوماسية والبيروقراطية حيث افتقرت قطر إلى الموارد الإدارية والميدانية لاستخدام دورها من أجل تحقيق نتائج ملموسة[2].

[1]- عديله محمد الطاهر، "أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999/2004"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة،2005)، ص ص20-23.

[2]- Kristian Coates Ulrichsen ," Qatar and the Arab Spring: Policy Drivers and Regional Implications", op-cit.

**الدلالة الثانية:** حدوث تداخل في الأهمية النسبية لسلم الأولويات بإعطاء أولوية للدور الإقليمي على حساب الدور الداخلي، حيث منحت ثروات الموارد الضخمة إلى جانب الحجم الصغير لعدد السكان الأصليين، المسؤولين القطريين فسحة واسعة من حرية المناورة، وحرّر الإمارة من الضغوط الاجتماعية – الاقتصادية التي تعاني منها دول المجاورة الأكبر في المنطقة، ومع الوقت ترجم هذا نفسه في شكل مصدر مهم من القوة الناعمة وعزّز مكانة قطر الاقليمية[1].

لكن أدت هذه المسافة بين إدراك وأداء الدور إلى انحراف الدور عن مساره، لاسيما مع بداية الحراك العربي بتبني سياسة الكيل بمكيالين والابتعاد عن استراتيجية تصفير المشاكل (Zero problems) مع محيطها الإقليمي إلى التدخل في شؤون المنطقة بشكل لم يجعل لها دورا واحدا، وإنما مجموعة أدوار في آن واحد، عملت على تغليب المصالح على المبادئ.

لعبت قطر في الفترة السابقة على الحراك العربي دورا بارزا في تعزيز ودعم علاقاتها مع دول المنطقة العربية وكان لها دور قيادي في حل العديد من الأزمات، في حين عكست الفترة التي تلت الحراك العربي تناقضا صارخا ما بين أقصى درجات الدعم الذي قدمته للمعارضة مقابل أقصى درجات التردي والتراجع للأنظمة المنهارة وسقوط الأنظمة السابقة، حيث بدأت تتبلور انتقادات حادة للسياسة القطرية، هذا وقد عكس إخفاق قطر في استخدام دورها لتحقيق نتائج ملموسة بعد الحراك مدى نقص العمق في قدراتها الدبلوماسية الاحترافية وأيضاً مدى حجم التحدّيات/المحصّلات المؤسّسية التي أفرزتها عمليات اتخاذ القرار الشخصانية إلى حد كبير،[2] حيث تتسم السياسة الخارجية القطرية بتنوع سلوكها في مسارات عدة متباينة وقد تكون متناقضة في كثير من الأحيان، ولعل ذلك عائد إلى ضعف مأسسة آلية صنع السياسة الخارجية، وارتباطها بشكل مباشرة بالسلطة الأميرية سواء بشكل شخصي، أو بتوجيه عبر رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية،

[1] -Kristian Coates Ulrichsen ," Qatar and the Arab Spring: Policy Drivers and Regional Implications", op-cit.
[2]- Ibid.

مما يجعل السياسة الخارجية القطرية رهناً بالعلاقات الشخصية والمزاجات المسيطرة على المؤسسة الأميرية في الدولة.

إن ضعف المأسسة واقتران السياسة بالعلاقات الشخصية صفة غالبة على كثير من السياسات العربية وليست حكراً على قطر فحسب، لكن ما يميزها في قطر اتخاذها في كثير من الحالات مواقف متضادة تجاه قضية معينة بحد ذاتها[1]. ولقد عكس إدراك القيادة القطرية للبيئة العربية الإفراط في التعاطي مع بعضها مثل ما حدث في إدارتها للأزمة الليبية وتورطها في الأزمة السورية، مقابل الإحجام في التعامل مع الحراك الشعبي في دول الخليج، نتج عنه تناقض في التقدير للأوضاع في المنطقة من خلال وجود قيادة تتأرجح بين البراغماتية والكارزمية ورغبة في البحث عن التميّز.

**المطلب الثاني: من حيث مستوى الرشادة في إحداث توازن بين الأهداف و الموارد**

يقصد بـ الرشادة في إحداث التوازن بين الأهداف والموارد أن تكون الأهداف المسطرة في حدود حجم الموارد المتاحة مع الاستغلال الأفضل لخدمة تلك الأهداف بشكل يكون العائد أكبر من التكلفة، فلكل دولة استراتيجيتها الخاصة التي تضمن أهدافها وتحمي مصالحها الوطنية وأمنها القومي في إطار ما يتوفر لديها من موارد وإمكانات وعناصر مادية ومعنوية، وأشار **هارولد لازويل** (Harold Lasswell) أحد أساتذة العلوم السياسية البارزين في تحليل هذه النقطة بأن معايير الترشيد في اتخاذ القرارات تمتد لتشمل عدة أمور واعتبارات أهمها: مدى وضوح فكرة الهدف من القرار ودرجة الدقة في قياس وتقييم الاحتمالات المترتبة على الأخذ بقرار معين من بين عدة قرارات بديلة، ثم أخيراً مدى القدرة على تطويع سبل المعرفة المتاحة في خدمة الهدف النهائي الذي ينشده القرار، أو بمعنى آخر فإن القرار الرشيد هو محصلة للتقييم المتوازن على قدر الإمكان لكل القيم المسيطرة والحقائق المتاحة والتوقعات المتعلقة بظروف المستقبل، فواضع القرار يقيم جزءاً

---

[1]- عبد القادر نعناع، "التناقضات في السياسة الخارجية القطرية: العلاقة مع إيران نموذجاً"، متوفر على الرابط الالكتروني:
http://almezmaah.com/ar/news-print-3605.html

هاماً من افتراضاته وتوقعاته على أساسا تصوراته للأوضاع في المستقبل، مراعياً أن تكتمل له القدرة على تغيير الأمور بالشكل الذي يكون المستقبل أكثر مطابقة لرغباته وأهدافه.[1]

تقوم السياسات الخارجية على مبدأ تحقيق المصالح عبر إدراك مصادر القوة وتبيان الأهداف التي تسعى النخب الحاكمة إلى تحقيقها من خلال سلوكها السياسي في البيئة الدولية، وعليه ترتبط السياسة الخارجية بحجم مصادر القوة وحجم الطموح السياسي، حيث تمتلك قطر موارد مالية كبيرة قادرة على توظيفها دولياً في سياسة خارجية نشطة، إلا أنها لا تشكل وحدها عوامل القوة في الدول المعاصرة، وخاصة في حال الدول ذات المساحات الصغيرة جداً، أو ذات الموقع الجغرافي المتطرف، أو لناحية الأهداف الكبرى إقليمياً ودولياً، وانعكست جملة العوامل تلك (المالية الضخمة مع محدودية العوامل الأخرى) على سلوك سياسي قطري متباين، أو حتى متناقض في كثير من الملفات ذات الصلة بالسياسة الخارجية القطرية، وفي علاقاتها البينية مع الدول الأخرى[2]. وتعتبر لينا الخطيب مديرة برنامج الإصلاح العربي والديموقراطية في جامعة ستانفورد لإذاعة "صوت أميركا"، إن "الدافع الأساسي لقطر هو الطموح السياسي؛ فقطر تريد أن تظهر وكأنها وسيط سياسي بارز (إن لم يكن الأبرز) في الشرق الأوسط وهذا الطموح يحفز قطر على محاولة التدخل في أي صراع يحصل في المنطقة، إضافة إلى محاولة التأثير على العمليات السياسية واللاعبين فيها، ولا سيما الآن في الدول التي تواجه تحولات".[3]

لكن ثمة من يعتبر أن خللا أصاب العلاقة بين الأهداف والموارد المتاحة لدولة قطر في الفترة التي أعقبت الحراك العربي، حيث توخت القيادة القطرية أهدافا عريضة وواسعة للدور الخارجي القطري يتطلب تحقيقها قدر كبير من الموارد ليست بالضرورة مادية والتي لم تكن متاحة لقطر كمصالح السمعة والمكانة

---

[1]- محمد البخاري، "اتخاذ قرارات السياسة الخارجية ". متوفر على الرابط الالكتروني :
http://bukharimailru.blogspot.com/2009/08/blog-post_17.html

[2]- عبد القادر نعناع، "التناقضات في السياسة الخارجية القطرية: العلاقة مع إيران نموذجاً"، مرجع سابق.

[3]- سيسلي هيلاري،" ماذا وراء السخاء القطري على الربيع العربي؟". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.alhurra.com/content/qatar-pouring-money-supporting-arab-spring/223354.html

مثلا، وكانت الموارد المادية أكبر من المكانة مما أغراها على تبني سياسات توسعية في المنطقة، بل سعت القيادة فيها إلى تعظيم هذه الموارد بتحويلها إلى قدرات، بمعنى أن قدرات قطر أصبحت أكبر من الحجم الفعلي للموارد المادية والمعنوية المتاحة وأصبح استثمار تلك القدرات في صالح قضايا عربية تتسم بعدم اليقين، ما قد يكون الاستثمار فيها مخاطرة، مثل المليارات التي أنفقت على الحراك العربي دون ضمانات، وقد يكون قرار تسليم السلطة للشيخ تميم يندرج في إطار تصحيح الصورة والحد من الاندفاع وإعادة الاعتبار لدولة قطر كوسيط محايد.

كان يبدو لصانع القرار القطري في بداية الحراك أن مكاسب السياسة القطرية عربيا كبيرة جدا مقابل تكلفة أقل (لا يمكن حساب العائد والتكلفة على أسس مادية صرفة)، لكن تطورات الوضع بالمنطقة أثبت عكس ذلك، حيث هذه التكلفة لم يكن وراءها عائدا ملموسا، خاصة بعد سقوط نظام مرسي في مصر وتغيير قادة المعارضة السورية الموالية لقطر بأخرى مقربة من الدوائر السعودية والأزمة السياسية في تونس وتردي الوضع الأمني واحتقان الوضع الأمني الداخلي الليبي.[1]

**المطلب الثالث: من حيث درجة اتساق الحركة بين الفرص و القيود**

يقصد بالتقدير الجيد "للفرص والقيود" القدرة على تفهم الفرص المتاحة أمام صانع السياسة الخارجية، والقيود المفروضة عليه أو تلك التي يمكن أن تعرقل حركته في وضعها الصحيح، وقد فضَّل بعض المنظِّرين الذين يُعنون بدراسة سلوك السياسة الخارجية التركيز على كيفية استجابة الدول للقيود التي تَفرِضها أو الفرص التي توفِّرها البيئة الدولية ، فبدلاً من النظر إلى خيارات السياسة الخارجية للدول على أنها غير مَحدودة، يُحاول هؤلاء المُحلِّلون تحديد خصائص البيئة الدولية التي قد تؤدي إلى نتائج مُعيَّنة بغضِّ النظر عن التصرفات والأفعال التي يتحدَّث عنها صانع القرار، ويُمكِن استبعاد بعض خيارات السياسة

[1]- فاطمة مساعيد، مرجع سابق، ص54

الخارجية للدول استنادًا إلى قدراتها المَحدودة وموقعها الجغرافي، وغيره ويُمكنه أيضًا – بتطبيق هذا النموذج – مقارنة سلوك الدول حسب الفرص المتاحة لها أو القيود المفروضة عليها؛ لأن تلك الفرص والقيود تختلف من دولة إلى أخرى، كذلك فإن القدرات التكيفيَّة للدولة لا تَختلِف فحسب طبقًا لمقدراتها ولكن أيضًا طبقًا لإراداتها.[1] ففي ظل تشابك المصالح عالميًّا وإقليميًّا، وتلاشي الحدود بين الداخل والخارج، والتأثير الكبير المتبادل بينهما لم يعد في إمكان أية دولة حماية مصالحها العليا في عزلة عن محيطها الخارجي، ودون القيام بدور في هذا المحيط بدافع حماية مصالحها، وتقليص التأثيرات السلبية لهذا المحيط على تلك المصالح، وتعظيم الفرص المتاحة به لتحقيقها[2]، حيث أفسحت التطورات التي شهدتها المنطقة العربية المجال أمام دول عربية أخرى بخلاف القوى المهيمنة التقليدية، مثل السعودية ومصر، وبصورة أقل سوريا، للقيام بأدوار أكثر تأثيرا وفاعلية في الشؤون الإقليمية، وتعد قطر مثالا بارزا لدولة صغيرة تمارس دورا فاعلا على المستوي الإقليمي، حيث استطاعت استغلال الفرصة والقيام بدور نشط في المنطقة، مع ملاحظة أنها لعبت دورا مهما في – مجال الوساطة– خلال الفترة السابقة على الحراك العربي.

في هذا السياق يعتقد **سايمون هندرسون** (Simon Henderson)، وهو خبير في معهد واشنطن ومدير برنامج الخليج وسياسة الطاقة "أن قطر تستغل الفرص المتاحة للتأثير ويقول إنها ترى مصر التي كانت في السابق تقوم بدور قيادي في المنطقة، تعاني من عجز في مخزونات الطاقة وليس لديها المال اللازم لأداء دور كبير جدا الآن، أما السعودية فمع أن لديها المال لذلك، إلا أن الملك الذي يحكمها كبير جدا في العمر وليس لديه الطاقة اللازمة للمحافظة على دور قيادي بارز، لذا فإن قطر تتنافس بالتحديد مع السعودية لتحقيق نفوذ دبلوماسي وسياسي أكبر في الشرق الأوسط".[3]

---

[1]- محمد أحمد علي مفتي، "نماذج صنع السياسة الخارجية". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.alukah.net/culture/0/61980

[2]- محمود جبر، "البحث عن المكانة: إشكالية الدور الخارجي المصري". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.acrseg.org/13314

[3]- سيسلي هيلاري،" ماذا وراء السخاء القطري على الربيع العربي؟"، مرجع سابق.

لكن في المقابل هناك من يعتقد أن السياسة القطرية تبدو في الفترة السابقة للحراك العربي استهانت بالقيود ولم تقدرها التقدير الصحيح، بفعل الاختلالات التي تقف أمام تنامي الدور الإقليمي ( اختلالات جغرافية، ديمغرافية، عسكرية، اقتصادية)، وذلك من فرط الثقة في الإمكانيات المادية التي توفرها عوائد صادرات النفط.

تجسد سوء التقدير للفرص والقيود بشكل كبير مع انطلاق الحراك العربي الذي شجع دولة قطر للاندفاع نحو الانخراط المفرط في دعم إسقاط الأنظمة العربية الواحد تلو الآخر، ولم تقدر القيادة السياسية القطرية في هذه الفترة أن دورها لم يكن مقبولا بالقدر الكافي، فوقعت بذلك في تناقض مع بعض الدول العربية، ولم تقدر أيضا القيود الدولية رغم إدراكها الواضح لها فكانت النتيجة، التضحية بالسلطة لإعطاء الانطباع أن الدولة باتجاه إحداث تغيير يسمح للجيل الجديد من ممارسة السلطة وتجاوز حالة "عدم الرضا" في سبيل الاحتفاظ بالدور الإقليمي المستقل، حيث رأى اللاعبون الإقليميّون أن قطر تبالغ في مقاربتها وازداد التشكيك في دوافع قطر السياسية، وقد سعت القيادة القطرية الجديدة التي استلمت سدة الحكم في جوان2013 لتأقلم مع هذا الواقع عبر العودة إلى اعتماد سياسة خارجية أكثر براغماتية ومعالجة تداعيات دعمها للحركات الإسلامية في المنطقة. وهنا يعتقد برنارد هيكل وهو أستاذ دراسات الشرق الأدنى في جامعة برينستون" أن سياسة قطر مدفوعة بشكل كامل تقريبا من قبل الأمير، وتهدف إلى إبراز أهمية قطر في المنطقة عن طريق لعب دور أساسي في الوساطة والدعم والرعاية لقوى سياسية مختلفة، ولا سيما حركة الإخوان المسلمين التي تدعمها قطر منذ الخمسينات." ومع ذلك، يرفض الأستاذ هيكل فكرة أن قطر تسعى لنشر أي نوع من التطرف الإسلامي، ويقول "أعتقد أنها تفعل ذلك انطلاقا مما تراه براغماتيا بالنسبة

لمصالحها القومية، وهو أن يكون لها صلات قوية جدا مع القوى السياسية القوية في أنحاء المنطقة، ومن ثَم أن تبدو من خلالها أكثر أهمية بالنسبة للعالم الخارجي[1]."

بناء على ما سبق عرضه يمكن القول أنه رغم قدرة قطر حتى الآن على التغلب على الفجوة بين عناصر القوة التي تمتلكها والدور الذي تقوم به من خلال سياسات القوة الذكية، فإن قدرتها على تجنب سلبيات تلك الفجوة ومواصلة ممارستها للقوة على النحو الذي تتبعه خلال المرحلة الحالية، يرد عليهما عدد من القيود:

– يتعلق القيد الأول بالقوة العسكرية المحدودة لقطر، والتي تعيق قدرتها على التدخل بشكل أحادي الجانب، رغم أنه لم يتعين عليها حتى الآن المشاركة في أي عمل عسكري خارج نطاق تحالف عربي أو دولي. وعلى الجانب الآخر، فإن غياب القوة الصلبة وتحديدا العسكرية، يمنع قطر من القيام بمخاطرات عسكرية ويجبرها على الاعتماد على الطرق غير العسكرية للتدخل، وفي الوقت الحالي يبدو أن قطر لها مصلحة قوية في تطوير هيكل إقليمي للقوة من خلال التكامل الاقتصادي وتحقيق الاستقرار في المنطقة، لا تشكل فيه القوة العسكرية عاملا محددا للهيمنة، ومثل هذا الهيكل الذي يتفوق فيه النفوذ الاقتصادي والإعلامي على القوة العسكرية سوف يسهل على قطر ممارسة الدور والقيادة.

– يتعلق القيد الثاني بالسعودية، فهناك منافسة واضحة على الدور الإقليمي بين قطر والسعودية، ومن المحتمل أن تتزايد حدة هذه المنافسة خلال السنوات القادمة، قد لا يكون للأمر انعكاسا على أمن المنطقة، حيث تحظي قطر بعلاقات تجارية قوية مع كل من السعودية والإمارات العربية المتحدة، كما أن توسع التعاون الاقتصادي العربي من خلال مجلس التعاون الخليجي على وجه التحديد، يجعل إمكانية نشوب نزاع بين هذه الدول أمرا بعيدا للغاية.

[1]- سيسلي هيلاري،" ماذا وراء السخاء القطري على الربيع العربي؟"، مرجع سابق.

إن إيجاد ثقل موازن للنفوذ السعودي في المنطقة العربية، في صورة منافس صديق، يحمل معه إمكانية التخفيف من حدة التوجهات المثيرة للقلق، مثل انتشار السياسات الرجعية والمواقف المعادية لإيران، ولأن المنافسة بين قطر والسعودية على النفوذ السياسي والاقتصادي، وليس على الأرض والموارد أو الهيمنة العسكرية، ولأن هذه المنافسة لا تميل إلى العداء فليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأنها سوف تتسبب في إثارة العنف، ومع ذلك فإنه من مصلحة قطر توضيح كيف تستطيع تأكيد دورها الجديد بصورة بناءة، وفي الوقت نفسه الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع جوارها ومنافسيها.[1]

[1]- يسار القطارنة، مرجع سابق، ص ص3-4.

## خلاصة الفصل الثاني:

ما يمكن استخلاصه من العرض السابق لتفاعلات السياسة الخارجية القطرية في الحراك الراهن الذي تشهده المنطقة العربية:

– يمكن تقسيم الدول العربية المتأثرة بالأحداث الحاصلة في المنطقة إلى ثلاث مجموعات:

*المجموعة الاولى: دول الحراك السلمي (تونس، مصر) تجسد مشهد الانتقال السلمي الناجح.

*المجموعة الثانية: دول الحراك غير سلمي (ليبيا، سوريا، اليمن) وهو مشهد الاحتجاج المدعوم خارجيا كالتجربة الليبية ومشهد الاحتجاج المفضي الى تسويات توافقية كالتجربة اليمنية.

*المجموعة الثالثة: دول الإصلاح الذاتي( الاردن المغرب دول مجلس تعاون الخليجي) وهي الدول التي استخدمت الفكر الاستباقي في التعامل مع الاحتجاجات المطالبة بالإصلاح والتغير.

– كما يتضح من خلال تحليل الدور القطري أنه بعد فترة أوّلية من الحيطة والحذر عند بداية الحراك العربي أواخر عام 2010، أدرك قادة قطر الملامح الناشئة للحراك المتصاعدة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وعلى أساس ذلك تم تعديل السياسة الخارجية بشكل براغماتي، الذي مكن قطر من ممارسة دور علني وتدخّلي بشكل استثنائي أثناء المراحل الأولى للأحداث في المنطقة، فكان قرار المسؤولين القطريين بتبنّي توجّهات التغيير قراراً فريداً بين دول المنطقة التي قاومت الضغوط الشعبية التي أطلقها الحراك العربي، والتي رأوا أنها خطيرة بطبيعتها.

– عكست سياسات قطر تقييماً دقيقاً لمصالحها في مختلف البلدان التي تشهد الحراك، فسعت إلى التدخّل بشكل مباشر وغير مباشر في ليبيا وسورية بذريعة البحث عن حلول عربية للمشاكل العربية، ووفّرت مساعدات اقتصادية في تونس ومصر، إلا أن قطر اقتصرت على التنسيق الحذر مع دول مجلس التعاون الخليجي لإعادة إرساء النظام السياسي في البحرين واليمن، معترفةً بالنفوذ الأكبر للمملكة العربية السعودية في هذه البلدان، والتهديد المحتمل الذي قد يشكّله الحراك الناجح في الخليج للاستقرار قرب حدودها.



# الفصل الثالث:

# تداعيات الحراك العربي على السياسة الخارجية القطرية تجاه محيطها الإقليمي والدولي

**تمهيد:**

سعت النخبة الحاكمة في قطر إلى تثبيت مكانة الدولة في محيطها الإقليمي ، فعند تتبع دورها الخارجي خلال السنوات الأخيرة ندرك حجم الإنجاز الذي تحقق خاصة في إطار رؤية كلية لحركية السياسة الخارجية وتأقلمها مع المتغيرات الدولية والإقليمية، خاصة وأن السياسة الخارجية القطرية لها مرتكزات هامة شكلت على إثرها حالات جديدة للتعامل مع الواقع العربي بكافة متغيراته، بل أصبحت عاملاً في قضايا إقليمية ودولية، وذلك ما أوجب رصد ومتابعة أي تغير يطرأ على هذه السياسة ومنطق تعاملها مع متغيرات المنطقة في ظل تداعيات الحراك العربي، من خلال استعراض حالة علاقات قطر مع الفاعلين الأساسيين على الصعيد الإقليمي والدولي بعد الحراك العربي، مع محاولة تحديد الأفاق المستقبلية لهذا الدور.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: تداعيات الحراك العربي على تفاعلات سياسة قطر الإقليمية.

المبحث الثاني: تداعيات الحراك العربي على علاقات قطر مع القوى الدولية.

المبحث الثالث: المسارات المستقبلية للدور القطري في ظل تداعيات الحراك العربي .

## المبحث الأول: تداعيات الحراك العربي على تفاعلات سياسة قطر الإقليمية

حاولت القيادة القطرية الإستفادة من التطورات والتغيرات الحادثة في العالم العربي لصالحها من أجل تكريس نفسها كقوة إقليمية فاعلة في المنطقة، لكن المتغيرات التي طرأت بعد تولي أمير دولة قطر تميم بن حمد آل ثاني مقاليد حكم البلاد، أعادت رسم المشهد الجيوسياسي والتوازنات الإقليمية؛ فعزل الرئيس المصري محمد مرسي، وتصاعد التوترات والصراعات في ليبيا، وتمدد تنظيم الدولة الإسلامية في المنطقة واستيلاؤه على مناطق جغرافية واسعة في كل من سوريا والعراق، والحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة، كل تلك الأحداث جعلت القيادة القطرية تضبط سياستها الخارجية في ما يخص طريقة تعاطيها مع التطورات الجارية في المنطقة، وديناميةالتعامل مع المستجدات على الصعيد الإقليمي.[1]

### المطلب الأول: أثر الحراك العربي على العلاقات القطرية – العربية

أدت الأحداث التي تشهدها المنطقة العربية في ظل الحراك العربي إلى تغير موازين القوى في المنطقة، الذي دفع السياسة الخارجية لدولة قطر بإحداث تحولات في تعاملها مع محيطها الجيوسياسي، فبعد أن اتسمت سياسة الدولة الخارجية بالوساطة والحياد خلال العقد الأول من الألفية الثالثة تحول مسارها بعد انطلاق الحراك العربي لتدخل في طور التأثير، وذلك بعد تبني صانع القرار القطري موقفًا مؤيدًا للحراك في المنطقة العربية، ونظرا لطبيعة الدور الإقليمي الذي تسعى الدوحة أن تلعبه، والذي إنبنت عليه مجمل سياساتها الخارجية[2]، من أجل ممارسة أدوار طلائعية في المنظومة الإقليمية على الصعيد الخليجي والعربي خاصة في ظل الحراك العربي الراهن، ما يستوجب البحث في العلاقات القطرية – العربية في ظل تداعيات الحراك.

---

[1]- جمال عبد الله، "السياسة الخارجية القطرية: إعادة توجيه أم ضبط للإيقاع؟"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، تشرين الأول 2014، ص2.
[2]- طارق عثمان ،"ثورات وثورات مضادة: في تحولات النظام الاقليمي العربي "، الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات، اغسطس2014، ص5.

## أولا: العلاقات القطرية – الخليجية

يعتبر تنامي دور مجلس التعاون الخليجي أهم المستجدات الإقليمية التي كشف عنها الحراك العربي، فبينما كان المجلس معنيا بالأساس بتطورات علاقاته البينية ومستجدات علاقات دوله مع كل من العراق وإيران، أصبح نشطا وأكثر فاعلية في ظل الأحداث والتطورات التي تشهدها المنطقة العربية منذ انطلاق الحراك.[1] و كانت المقاربة القطرية والتي تنضوي تحت القيادة الجماعية لدول مجلس التعاون الخليجي مختلفة تماماً عن الأحادية التي ميّزت سياسات قطر في أماكن أخرى، ويعود ذلك في جزء كبير منه إلى أن الحراك التي شهدته منطقة شمال أفريقيا لم يمثّل تهديداً مادياً أو إيديولوجياً للمصالح القطرية مثلما فعلت الحراك ضد أسرة حاكمة خليجية مجاورة لا تبعد سوى خمسة وعشرين ميلاً قبالة الساحل الغربي لدولة قطر، إذ كان من شأن تقديم أي تنازلات عميقة بشأن الإصلاح السياسي من جانب النخبة البحرينية الحاكمة، التي يمكن القول إنها تشكّل الحلقة الأضعف في سلسلة الملكيات الخليجية، أن يهدّد بتشجيع حركات المعارضة في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، ويخلّ بالتوازن الطائفي الدقيق بين مجموعة المصالح السنية – الشيعية، وازدادت محدودية هامش المناورة بالنسبة إلى قطر بسبب الأهمية الكبرى التي أضفتها المملكة العربية السعودية على مسألة الحفاظ على الاستقرار في البحرين كجزء من الصراع مع إيران على السيادة الإقليمية، وكان السعوديون قد مارسوا نفوذاً سياسياً واقتصادياً كبيراً على الجوار من الدول الصغيرة قبل فترة طويلة من بداية الحراك العربي.[2]

ويمكن ملاحظة وجود مؤشّرات مماثلة تقريباً في اليمن فعلى غرار البحرين، كان اليمن يمثّل مصلحة جيواستراتيجية وسياسية خاصة بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية، وقد حافظت المملكة على اهتمامها الشديد بالشؤون الداخلية لليمن، وذلك للحيلولة دون بروز منافس قوي لها في شبه الجزيرة العربية، وضمان استعراض وإدامة النفوذ السعودي، وخلال فترة تولّي ولي العهد الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود

[1]- معتز سلامة، "الصعود : التمدد الإقليمي لمجلس التعاون الخليجي"، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد185، المجلد46، يوليو 2011، ص80.

[2] -Kristian Coates Ulrichsen , "Qatar and the Arab Spring: Policy Drivers and Regional Implications", op-cit.

منصب وزير الدفاع على مدى خمسة عقود (1962-2011)، مارس تأثيراً مهيمناً على العلاقات السعودية – اليمنية، التي اتّسمت بالاتصالات غير الرسمية والشخصية بقدر ما اتّسمت بالنشاطات الرسمية بين الدولتين[1]، وكانت التدفّقات المالية السعودية على النخب السياسية الرئيسة في اليمن عابرة وغير متوقّعة في أحسن الأحوال، حيث كان يتم تحديدها بصورة وثيقة عبر مصادر المعلومات الشخصية للأمير سلطان ولم يتم قطّ إضفاء الطابع المؤسّسي عليها بصورة صحيحة.[2]

يمكن القول أنه في اليمن والبحرين حدّت مستويات التأثير السعودي الموجودة أصلاً من قدرة قطر على صياغة وتنفيذ سياسات تختلف كثيراً عن نهج السعودية، فمع انطلاق مظاهرات حاشدة ضد حكم الرئيس علي عبد الله صالح القابع في السلطة منذ ثلاثة وثلاثين عاماً في العاصمة صنعاء في فيفري 2011، سرعان ما انتشرت إلى بقية المدن والبلدات في جميع أنحاء اليمن، طالب مئات الآلاف من المتظاهرين الرئيس صالح بالتنحّي فوراً، وازداد تصميمهم جرأة بسبب الانشقاقات التي شهدتها النخبة حيث تفتّتت الدوائر السياسية والقبلية والعسكرية التي كانت تحيط بالرئيس صالح، وفي تصرّف جماعي اقترح مجلس التعاون الخليجي بدء انتقال سياسي من شأنه إخراج الرئيس صالح من السلطة في عملية مرتبة من هرم السلطة إلى أسفلها وتقودها النخبة، بيد أن خطة مجلس التعاون الخليجي خلت من أي مكان للحراك الشعبي المؤيّدة للديمقراطية التي ظهرت بشكل غير متوقّع لتتحدّى الوضع الراهن في اليمن وتغيّره تماماً، بدلاً من ذلك، ظلت الخطة متشبّثة بدعم الجهات السياسية الفاعلة الثابتة والمألوفة، حيث سعى قادة دول مجلس التعاون للسيطرة على الجماهير المحتشدة وتوجيه عملية الانتقال إلى مرحلة ما بعد الرئيس صالح[3].

ومع ذلك فقد تم توجيه السياق العام للسياسة القطرية في اليمن من خلال الجهد الجماعي لدول مجلس

---

[1]- Ginny Hill and Gerd Nonneman, "Yemen, Saudi Arabia, and the Gulf States: Elite Politics, Street Protests and Regional Diplomacy" , Chatham House Briefing Paper,9 May 2011.

[2]- Anders Holmen Gulbrandsen, "Bridging the Gulf: Qatari Business Diplomacy and Conflict Mediation", Unpublished MA Thesis,( Georgetown University, 2010),p40.

[3]- Christopher Boucek and Mara Revkin, "The Unravelling of the Salih Regime in Yemen", opinion editorial, CTC Sentinel, March 31, 2011 . available at :
https://www.ctc.usma.edu/posts/the-unraveling-of-the-salih-regime-in-yemen

التعاون الخليجي، بما يتّفق مع السياسة القطرية تجاه البحرين في الفترة نفسها، وفي مجلس التعاون الخليجي بقيت قطر ناشطة لكن حفاظها على علاقات جيدة مع ايران (أقله حتى بداية الحراك في سورية) كان يقلق السعودية والإمارات، فالجانبان يعانيان توترات منذ زمن بعيد مع هذه الدولة.[1] إلا أنه في حدث هو الأول من نوعه – منذ تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية قبل أكثر من ثلاثين عامًا– سحبت ثلاث دول خليجية هي: السعودية والإمارات والبحرين سفراءها من الدوحة في الخامس من مارس 2014، وعللت هذا القرار في بيان مشترك صدر عنها، بتدخل قطر في شؤون دول الخليج الداخلية ما يؤدي إلى تهديد الاستقرار الأمني والسياسي لتلك الدول[2].

**شكل يبين أزمة سحب السفراء من الدوحة( شكل رقم07)**




**المصدر:** جمال عبد الله، "أزمة سحب السفراء من الدوحة: البواعث والتداعيات"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،14مارس2014، ص2.

[1]- عبد الرحمن أياس، "قطر والربيع العربي"، مرجع سابق.
[2]- جمال عبد الله، "أزمة سحب السفراء من الدوحة: البواعث والتداعيات"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 14مارس2014، ص2.

تأتي هذه الأزمة الدبلوماسية غير المألوفة في منطقة الخليج، لاسيما بين الدول الأعضاء في منظومة مجلس التعاون الخليجي في سياق التطورات الإقليمية التي تشهدها المنطقة، والتي يُعتبر أهمها الأحداث الجارية في جمهورية مصر العربية بعد وصول عبد الفتاح السيسي للسلطة في الثالث من جويلية 2013، بعد الاطاحة بحكم إحدى حركات التيار الإسلامي "الإخوان المسلمين" الذين استلموا السلطة وفق ما أفرزته نتائج صناديق الاقتراع بعد مشاركة واسعة من كافة شرائح المجتمع المصري، والقراءة الأولى لهذا التصعيد من قبل حكومات الدول الخليجية الثلاث، وفي هذا التوقيت تكشف عن سعي هذه الدول للحد من التأثير القَطري واضح المعالم في بعض الملفات المحورية في منطقة الشرق الأوسط، لا سيما الملف المصري، ورغبة المملكة العربية السعودية بالدرجة الأولى ومن بعدها الإمارات العربية المتحدة في العمل بجدية على اجتياز مرحلة الحراك العربي.[1] وكادت هذه الأزمة أن تؤثر بعمق على أداء منظومة مجلس التعاون الخليجي، بعد أن زعزعت الثقة بين أعضائه، ذلك أنه ومنذ إنشاء هذه المنظومة الإقليمية والسعودية تسعى إلى الهيمنة عليها رغم أن التفاعلات الإقليمية والدولية أدت إلى تغير التوازنات والمفاهيم على حد سواء، ومن هذا المنطلق يأتي رفض الدول الصغيرة في المنظومة الخليجية أن تُملى عليها سياسات الدولة كبرى ، وهذا ما يمكن رصده في هذا السياق؛ حيث لم تحذُ دولة الكويت وسلطنة عُمان حذو السعودية والامارات والبحرين في سحب سفرائها من قطر، ومن البديهي أن موقف هاتين الدولتين يمثل مؤشرًا على رفض الانسياق للموقف السعودي، ويبرز وجود نوع من الانشقاق داخل المنظومة الخليجية ما يؤدي إلى عدم القدرة على اتخاذ قرار خليجي موحد.[2]

وفي هذا السياق يمكن الخروج بالنتائج الاتية:

– إن هذه الأزمة وإن كانت ستلقي بظلالها سلبًا على مستقبل كينونة منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلاَّ أنه من المتوقع أن تخرج دولة قطر منها أكثر قوة، لا سيما أن هناك شرائح كبيرة في المجتمعات

---

[1]- جمال عبد الله، "أزمة سحب السفراء من الدوحة: البواعث والتداعيات"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 14مارس2014، ص3.
[2]- نفس المرجع، ص4.

الخليجية تحديدًا لا ترى أن اتخاذ خطوة سحب السفراء تصب في مصلحة الشعوب، التي تربطها أساسًا روابط القربى والنسب "القبيلة والعائلة الواحدة"، كما أنّه في بداية الحراك كان الرأي العام العربي يتعاطف عمومًا مع السياسات التي تتبناها قطر في ما يخص دعم خيارات الشعوب في تقرير مصيرها، لا سيما في الدول التي شهدت حراك سياسي كمصر وتونس وليبيا واليمن؛

– إنّ انسحاب أي دولة عضو من مجلس التعاون الخليجي كنتيجة لعدم توافق سياسات دوله سيؤدي دون أدنى شك إلى تصدعه ومن ثم إلى تفككه، لا سيما أن المجلس يمر بمرحلة غير مستقرة بعد طرح السعودية لمشروع الاتحاد الذي لقي الرفض من قبل سلطنة عُمان، بل وتهديدها بالانسحاب منه في حال تم اعتماد المشروع؛

– ستبقى لقطر أهمية بالغة كلاعب وفاعل ووسيط في كل ما يتعلق بـ" الإسلام السياسي"، نظرًا لتمتعها بعلاقات جيدة مع مكونات هذا التيار في دول الحراك العربي؛

– إنّ رغبة السعودية في استيعاب قطر وضمّها تحت نفوذها يوازيه إرادتها تشكيل جبهة موحدة لمواجهة الجار الشرقي "إيران"، وفي هذا الصدد تقف كل من سلطنة عُمان ودولة قطر موقف الممانع من هذا التوجه؛ حيث بقيت الدولتان حريصتين على إقامة علاقات حسن جوار مع إيران، رغم تشنج العلاقات بين السعودية وايران؛

– يبقى الموقفان: السعودي والقطري متطابقين إلى حد كبير فيما يتعلق بدعم المعارضة السورية، وإفشال جهود ومحاولات النظام السوري في التصدي للمعارضة، ذلك أنّ مصالح كلا البلدين تصب في هذا الاتجاه. وعليه، يُتوقع أن يستمر الطرفان في تقديم الدعم المادي والعسكري للأطراف التي يؤيدانها من أطراف المعارضة السورية[1].

[1]- جمال عبد الله، مرجع سابق، ص6.

وفي الاتفاق الخليجي الذي تم التوصل إليه خلال قمة استثنائية عقدت في الرياض17 نوفمبر2014، في ظل احتدام الأزمات الإقليمية والمخاوف من المتطرفين والحرب ضد تنظيم "داعش" في العراق وفي سوريا، جاء قرار إعادة السفراء الثلاثة بعد ثمانية أشهر من الغياب عن الدوحة، نتيجة لجهود وساطة قادها أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح[1]، هذا القرار يدل على أنه يصعب استمرار الانقسام بين دول مجلس التعاون ولأنه لاعتبارات تتعلق بالشرعية السياسية يصعب على نظام الحكم الجديد في قطر الاستمرار في هذا النهج، حيث كان هناك سعي قطري على المصالحة وقد سلكت الدولة في سياق ذلك من أجل عودة السفراء بسرعة سواء من خلال الوساطة الكويتية أو من خلال المحاولة غير الموفقة للرئيس الأمريكي **باراك أوباما** (Barack Obama) أو من خلال ملكي الأردن والمغرب أو أثناء اللقاء بين الشيخ تميم بوزير الخارجية الأمريكي في الجزائر.[2] حيث شكل قرار سحب السفراء مخاوف على قطر، كان أبرزها تهديدها بالانحصار والعزلة عن محيطها الخليجي، على الأقل مع ثلاث دول هامة ورئيسية، وحمل مؤشرات على تشكل علاقات خليجية من نوع خاص مع مصر، وما يشبه محورا إقليميا مواجها لمحور قطر تركيا إيران، وكان مضي الدوحة في سياساتها المعاندة معناه تكثيف وتعميق هذا المحور، بما له من تأثير على علاقات الولايات المتحدة بالمنطقة، وبالتالي يأتي السعي القطري على المصالحة وعودة السفراء انطلاقا من هذا الأساس.

وإلى حد كبير لعبت المؤشرات الأخيرة في الإقليم في غير مصلحة قطر وفي مصلحة السعودية، فبدأ التنافس القطري – السعودي على مركز الثقل في الإقليم يتجه نحو السعودية وليس قطر خاصة في مصر بعد سقوط حكم الإخوان.[3]

[1]- إسلام خالد حسن، "مسيرة التعاون الخليجي (الخلافات الخليجية-الخليجية: الأسباب، القضايا وآليات الحل)"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ابريل/نسيان2014، ص ص53 -54.

[2]- معتز سلامة، "بعد أزمة السفراء.. السيناريوهات الكبرى للتحول السياسي في قطر"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية. متوفر على الرابط الالكتروني:

http://acpss.ahram.org.eg/News.aspx?Serial=168

[3]- نفس المرجع .

**شكل يبين الخلافات الخليجية_ الخليجية وأزمة سحب السفراء من قطر( الشكل رقم08)**




**المصدر:** إسلام خالد حسن، مسيرة التعاون الخليجي (الخلافات الخليجية-الخليجية: الأسباب، القضايا وآليات الحل)،الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ابريل/نيسان2014، ص51.

**ثانيا: مع بقية دول الشرق الأوسط**

كانت منطقة الشرق الأوسط تكن الصداقة لقطر ومتفتحة على دورها، لكن أصبحت تنظر حاليا إلى الإمارة الخليجية نظرة ريبة وشك، وتبقى سوريا التحدي الأعظم الذي يواجه قطر في المستقبل في الشرق الأوسط، فبعدما كانت الإمارة واثقة بزوال نظام الأسد بفعل الضغوط الدولية والأسلحة التي تمد بها المعارضة، أصبح ميزان القوى في صالح النظام السوري، وقد تنعكس النتائج على قطر التي دعمت المعارضة عسكريا وماديا.[1]

[1]- فاطمة مساعيد،مرجع سابق، ص48

ويشير **مايكل ستيفينز** (Michael Stevens) ، الباحث في المعهد الملكي للخدمات المتحدة بقطر، إلى أن سوريا تعد التحدي الأكبر أمام القطريين، إذ كانوا يعتقدون أن نظام بشار الأسد على وشك الانهيار أمام الضغط الدولي وإمداد قوات المعارضة بالسلاح، إلا أن الوضع بدأ يتحرك في صالح نظام الأسد[1].

**ثالثا: مع دول شمال إفريقيا**

انقلب الرأي العام ضد قطر برغم مليارات الدولارات التي ضختها لبلدان الحراك العربي[2] التي أفضت إلى الإطاحة بالأنظمة في بعض هذه البلدان،[3] واستمرار قطر في دعم الأنظمة الإسلامية التي أمسكت بزمام الحكم في ليبيا وتونس ومصر قبل الاطاحة بالرئيس مرسي في جويلية 2013 والذي أغضب الكثيرين، وأصبح قطر محل انتقاد لتدخلها في الشؤون الداخلية للدول المنتفضة ومن هنا فقدت قطر دعم هذه الدول لتوجهاتها.

كما تخوفت الجزائر من طموحات قطر الإقليمية في مساندتها للحركات الإسلامية في شمال إفريقيا واستضافتها لعباسي مدني القائد السابق للجبهة الاسلامية الإنقاذ المحظورة الذي حاول التقارب من المجلس الانتقالي الليبي، وتمويلها للحركات الجهادية بمالي التي كانت تحتجز رهائن جزائريين، وتقاربها مع النظام الملكي المغربي بعد زيارة الأمير الشيخ تميم للمغرب في 27 ديسمبر 2013 مع تقديم مساعدات قطرية للمغرب بقيمة نصف مليار دولار، وهي مساعدة تدخل في إطار الاتفاق الاستراتيجي الذي يجمع بين دول مجلس التعاون الخليجي والمغرب والأردن.[4]

---

[1]- فاطمة مساعيد، مرجع سابق، ص48.

[2]- نفس المرجع.

[3]- بنديتا بريتي،" اسرائيل والربيع العربي المواقف والاستجابات تجاه الشرق الاوسط الجديد" في: لورينزو فيدينو واخرون :الحكومات الغربية والاسلام السياسي بعد2001، دبي: المسبار للدراسات والبحوث،2013،ص369.

[4]- فاطمة مساعيد، نفس المرجع، ص48-49.

**المطلب الثاني: تداعيات الحراك العربي على السياسة الخارجية القطرية تجاه القضية الفلسطينية**

منحت ظروف الحراك العربي فرصا أكبر لدولة قطر كي تتصدر المشهد الدبلوماسي العربي، حيث سعت الدوحة بقوة نحو استغلال التطورات العربية الجديدة، واستغلال الفراغ الناشئ عن غياب الدول العربية المحورية للقيام بأدوار إقليمية مهمة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية[1]خاصة في ظل تقلص الدور المصري والسوري في ظل الحراك، للقيام بدور إقليمي أكبر من خلال الدخول بقوة على مسارات القضية الفلسطينية، لاسيما ملف التسوية السياسية[2]، وفي هذا السياق يعتبر د.أيمن السيد عبد الوهاب الخبير الاستراتيجي بمركز الأهرام للدراسات بأن" دولة قطر تحاول منذ فترة أن تلعب دورا إقليميا كبير بالمنطقة، ومن خلال علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية وتشابكاتها من خلال القضايا العربية المختلفة ورؤيتها كدولة لها دور فاعل في الخليج، فهي تلعب في المقام الأول لحماية نفسها ولوضع دورها على الأجندة العربية، ومن خلال تلك العلاقات تحاول قطر الاستثمار في القضايا العربية ومنها القضية الفلسطينية وهذه الأدوار أحيانًا تصطدم مع الدور الذي تلعبه مصر في نفس القضايا، وأصبح لقطر النصيب الأكبر بعد تراجع الدور المصري".[3] إضافة إلى الأثر الأخر الذي خلفه الحراك في سورية على القضية الفلسطينية وهو غياب الدعم اللوجيستي والإعلامي لحماس وبقية القوى التي كانت تتخذ من سوريا مقر لها.[4]

**أولا: على الصعيد السياسي**

تابعت قطر ملف المصالحة الفلسطينية الذي ترعاه مصر منذ بداية العام 2009 بتكليف من الجامعة العربية وعملت مصر سنوات على الملف الذي تعثر أكثر من مرة[5]، إلا أن أحد أهم التطورات التي جرت على صعيد التعاطي العربي وملف المصالحة الفلسطينية تمثلت في توقيع اتفاق جديد بين حركة فتح ممثلة

[1]- نصر عبده وضياء السبيري وأشرف لاشين،" تحركات قطر في المنطقة لفرض ولايتها برعاية أمريكية – إسرائيلية". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.dostor.org/86374

[2]- محمد جمعة، "العلاقات العربية – الفلسطينية: مستجدات ما بعد الثورات". متوفر على الرابط الالكتروني:
.http://www.digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1030529&eid=1531

[3]- نصر عبده وضياء السبيري وأشرف لاشين، نفس المرجع.

[4]- عبد الغني سلامة،" فلسطين الحاضر الغائب في الربيع العربي"، شؤون عربية، القاهرة: الامانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 153، ربيع 2013، ص 202.

[5]- محمد الحر،" قطر.. أشعلت الثورة التونسية.. ثم سيطرت على ليبيا وسوريا وانتهت بالاستيلاء على ملف القضية فلسطينية"، مرجع سابق.

في رئيسها محمود عباس، وحركة حماس ممثلة في رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل، وذلك في قطر بحضور أميرها فيما عرف بـ"إعلان الدوحة" في السادس من فبراير 2012، والذي ينص على تشكيل حكومة وفاق برئاسة محمود عباس، ورغم الجدل الكبير الذي أثاره هذا الاتفاق فلسطينيا وعربيا والشكوك حول إمكانية تنفيذه عمليا، فإن ما يهمنا منه في هذا السياق ما يلي:

أولا: أن اتفاق الدوحة هو بمثابة إعلان دخول قطر على خط المصالحة الفلسطينية، الذي ظل خلال الثلاثة أعوام الماضية تحت رعاية شبه حصرية للطرف المصري.

ثانيا: أن توقيع هذا الاتفاق في قطر برعاية أميرها ومساعي ولي العهد ومتابعة رئيس الوزراء، يعني استمرار العلاقات المتميزة بين حركة حماس وقطر، ويعني في الوقت ذاته طي صفحة الخلاف بين الدوحة والسلطة الفلسطينية بعد محطات عدة من الخلاف شهدت انتقادات متبادلة بين الطرفين، وصلت ذروتها عقب نشر شبكة الجزيرة لوثائق المفاوضات بين السلطة وإسرائيل وذلك في يناير 2011.[1]

كما يبرز هذا الدور من خلال زيارة أمير قطر إلى غزة في23 أكتوبر 2012 عندما قام الأمير السابق حمد بن خليفة آل ثاني، بزيارة رسمية لأول مرة إلى قطاع غزة وجاءت هذه الزيارة عقب العدوان الإسرائيلي على غزة وهي الزيارة الأولى من نوعها التي يجريها أمير دولة قطر إلى القطاع منذ سيطرة حركة حماس عليه بعد نزاع مسلح مع السلطة الفلسطينية، حيث استقبلت حماس وسكان غزة الأمير القطري استقبالًا حافلا على وقع لافتات وهتافات تنادي "شكرًا قطر".[2]

يؤكد الكاتب والمحلل السياسي ووكيل وزارة الثقافة في الحكومة الفلسطينية المقالة مصطفى الصواف أن من أبرز الدلالات السياسية التي تحملها الزيارة هي أنها كسرت الحصار السياسي المفروض على قطاع غزة، خصوصاً أن الأمير القطري هو الشخصية العربية الأبرز التي تزور قطاع غزة على هذا المستوى منذ تعرض غزة للحصار في عام 2007، وأضاف أن الزيارة كسرت الحصار الاقتصادي أيضا عبر إقامة

[1]- محمد جمعة، "العلاقات العربية – الفلسطينية: مستجدات ما بعد الثورات"، مرجع سابق.
[2]- مي غيث، مرجع سابق، ص ص53-54.

مشاريع سيكون لها انعكاس كبير على مدخولات المواطنين وإنعاش كافة البني الاقتصادية، وتشغيل فئة العمال الذين حرموا من العمل سنوات طويلة.

لكن أستاذ العلوم السياسية ووزير الثقافة الأسبق في حكومة تسيير الأعمال الدكتور إبراهيم أبراش يرى أن الزيارة تحمل رسالة سياسية داعمة لحركة حماس، معتبراً أن هذا هو الخطير في هذه الزيارة لأنها سياسية أكثر منها إنسانية، واعتبر أن تدشين المشاريع الاقتصادية لا يحتاج لزيارة رؤساء دول، مشيراً إلى أن كثيرا من المشاريع التي قامت بها دول عربية وأجنبية في غزة افتتحت دون أن يستلزم الأمر حضور رؤساء هذه الدول، وذكر أيضا أن أمير قطر يقصد من زيارته لغزة حمل رسالة سياسية يعلن من خلالها تأييده لحكومة غزة وفي هذا السياق يقول الأستاذ أبراش "إن أمير قطر جاء ليستكمل ما قامت به الدوحة على مدار سنوات من رعاية ودعم حركة حماس وتكريس الانقسام وتدمير المشروع الوطني الفلسطيني".[1]

**ثانيا: على الصعيد الاقتصادي**

لقيت غزة تعهدات بمنح تبلغ قيمتها أكثر من 5.4 مليارات دولار من المجتمع الدولي في المؤتمر الذي عقد بالقاهرة في 12 أكتوبر2014 لإعادة إعمار قطاع غزة الذي تعرض لدمار شديد جراء العدوان الإسرائيلي. وتقدمت قطر باقي المساهمين بفارق كبير حيث تعهدت وحدها بدفع مليار دولار لتتجاوز ما دفعته كل من السعودية (500 مليون)، والإمارات (200 مليون)، والكويت (200 مليون)، كما تجاوزت أيضا مجموع ما تعهدت به الولايات المتحدة (212 مليون دولار)، والاتحاد الأوروبي (571 مليون دولار)، لتحافظ قطر بذلك على موقعها المتصدر في تبني القضية الفلسطينية.[2] وأكد الدكتور عايض بن دبسان القحطاني رئيس مجلس الأمناء مدير عام مؤسسة الشيخ ثاني بن عبد الله للخدمات الإنسانية "راف" أن تبرع

---

[1] - أحمد فياض،" زيارة أمير قطر لغزة بعيون محللين". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/10/23/%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1-%D9%82%D8%B7%D8%B1-%D9%84%D8%BA%D8%B2%D8%A9-%D8 %A8%D8%B9%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%84%D9%8A%D9%86

[2]- هاوس سنيجر، "هل تصبح قطر الراعي الرسمي للقضية الفلسطينية؟"( ترجمة: محمد بدوي). متوفر على الرابط الالكتروني:
http://eg.webradar.me/portal/80014191?language=2

دولة قطر بمليار دولار لإعادة إعمار غزة يؤكد النهج الثابت لدولة قطر في مساندة الأشقاء في غزة وغيرها من الدول العربية والإسلامية الشقيقة.[1]

إضافة إلى الدعم الذي تقدمه قطر لحماس، من خلال مساعدات مادية كبيرة تؤمن لحماس قدرة على مواجهة متطلبات الحركة ومسؤولياتها، حيث قدمت قطر مساعدات مالية لها قدرت بـ50 مليون دولار، وتبرز أهمية هذا الدعم في ضوء المعوقات التي وضعتها المملكة العربية السعودية أمام المساعدات الإنسانية لحركة حماس، وحالة الحصار التي فرضت على الحركة.

كما تكتسب هذه المساعدات أهميتها بعد تجميد المساعدات الأمريكية والأوروبية إلى السلطة الفلسطينية، بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في بداية عام 2006 وتشكيلها للحكومة الفلسطينية، وكذلك بعد سيطرة حماس على قطاع غزة في منتصف عام 2007 وتحملها المسؤولية عن تأمين بدائل مناسبة لأهل القطاع، وقد بررت قطر دعمها للحركة استنادا إلى الأزمة الإنسانية التي يعانيها سكان القطاع نتيجة حرمان حماس من المساعدات المالية الدولية، ولم يتوقف دعم قطر على المساعدات المادية والإنسانية بل هناك اتهامات حول المساهمة في تمويل عمليات تسليح للحركة، وقد قال أحد مساعدي رئيس السلطة الفلسطينية: "إن قطر تعطي حماس ملايين الدولارات في الشهر يستخدم جزء كبير منها في شراء الأسلحة".

وقد كشف تقرير صادر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، في شهر جوان 2011، أن دولة قطر قامت بسداد ما يقرب من 76 مليون دولار كمساعدات للسلطة الفلسطينية، وأنها قامت بسداد مبلغ إضافي عن حصتها بمقدار مليون دولار، كما كشف التقرير عن مساعدة دولة قطر للاقتصاد الفلسطيني والمتمثل في إعفاء السلع والمنتجات الفلسطينية المصدرة إليها من كافة الرسوم الجمركية وهي بذلك إحدى 13 دولة عربية قامت بتنفيذ هذا القرار.

[1]- محمد دفع الله، "مليار قطر لإعمار غزة يؤكد وقوفها الدائم مع المظلومين". متوفر على الرابط الالكتروني: http://www.al-sharq.com/news/details/2781

**ثالثا: على صعيد التغطية الإعلامية**

أخذت القضية الفلسطينية حيِّزًا مهمًّا في المساحات الإخبارية للجزيرة، لكن مع انطلاق الحراك العربي انشغلت المحطة بتداعيات الحراك في أكثر من بلد، باستثناء بعض المحطات كزيارة الأمير لغزة والحرب 2012 و2014، غير أن اهتمام قطر بالقضية الفلسطينية وسعيها إلى دور سياسي فاعل يظهر تجاه المقاومة التي تقودها حماس في غزة أو التسوية التي تقودها السلطة في رام الله.[1] وقد تفاوتت الآراء حول تغطية الجزيرة للشأن الفلسطيني، فمنهم من رأى أنها تصب في نشر الحقيقة بغض النظر عن شكلها ونتائجها، ومنهم من رأى أنها تغذي الصراع الداخلي وتتسبب في توتر وتأزيم العلاقات بين الأشقاء.

ويعتبر الإعلامي محمد أبو الرب، أن الجزيرة "تسعى لفرض منطقها على الأحداث من خلال استخدامها تقنيات الخطاب، وتحديدا عملية الربط والاستحضار وإعادة التشكيل لفرض فهم معين على المشاهد"، حيث أن تغطية الجزيرة للأحداث وتحليلها يأتي متجزأً إذ تنتقي أخبار معينة وتركز عليها وتهمل أحداثا أخرى هامة ولا تأتي على ذكرها إلا بشكل عرضي، وأن ممارستها شعارها الرأي والرأي الآخر تكون دوما منقوصة خاصة في انحيازها الواضح لصالح حركة حماس.[2]

ويرى المراقبون أن الدور القطري قد تراجع مؤخرا لصالح السعودية التي باتت تمسك بزمام المبادرة في الملفات الرئيسية مثل مصر وسوريا، ما جعل قطر تبحث عن مناطق أخرى قد تحقق فيها بعض النجاحات، وبهذا الشأن يقول المحلل السياسي هاني المصري: "تريد قطر منذ فترة لعب الدور الرئيسي في كل الأزمات التي تمر بها المنطقة، وقد واجهت السياسة القطرية فشلا على أكثر من صعيد وأكثر من منطقة، والآن تحاول تعويض هذا الفشل بالنجاح في القضية الفلسطينية من خلال الاستعانة بعلاقاتها المميزة مع حركة

---

[1]- محمود سمير الرنتيسي، مرجع سابق، ص159.

[2]- عبد الغني سلامه، " الجزيرة وقطر .. تبادل الأدوار الخطير"، الحوار المتمدن. متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=274186

حماس، وتستضيف الدوحة خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس منذ مغادرته سوريا العام 2012".[1]

ويعتقد أستاذ العلوم السياسية بجامعة النجاح شمال الضفة عبد الستار قاسم أنه لا يمكن الجزم إن كنا أمام تحول في السياسة القطرية الخارجية أم لا، فنحن بحاجة للمزيد من المعلومات للحكم على السياسة الجديدة وكيف ستسير .أما فيما يعنيه هذا التحول بالنسبة للفلسطينيين، فيضيف الأستاذ قاسم أن السياسة القطرية حرصت دائما على عدم قطع العلاقة مع أي طرف فلسطيني كما أن دولة قطر كان لها دور كبير على صعيد تقديم المساعدات الإنسانية الكبيرة للفلسطينيين، لكن المطلوب هو تعزيز دعم المقاومة الفلسطينية بكافة السبل. وعليه يمكن القول أن احتفاظ دولة قطر بعلاقات جيدة مع جميع الأطراف الفلسطينية في غزة وفي رام الله سيمنحها مساحة أكبر للعب دور الوسيط مستقبلًا من أجل الوصول إلى المصالحة بين كافة الأطراف الفلسطينية، لا سيما أن مبدأ الوساطة هو أحد أهم محددات السياسة الخارجية القطرية التي نصت عليها المادة السابعة من الدستور القطري.[2]

وفيما يخص ملف التسوية ربما يكون من الصعب في هذه المرحلة المبكرة الإحاطة بتداعيات هذا الأمر، أو التكهن بشأن مستقبل السياسات القطرية نحو هذا الملف، لأن السياسة الخارجية القطرية لا تنطلق من أسس فكرية أو أيديولوجية ثابتة معروف قواعدها ويمكن القياس عليها، لأن تأثيرات محتملة لممارسة دور قطري أكبر على صعيد ملف التسوية لن تكون داخل دائرة التوقعات، وما يزيد من صعوبة إمكانية تحييد هذه المفاعيل السلبية ازدياد انكشاف الداخل الفلسطيني والوضع المالي المتعسر[3].

---

[1] - عبد الغني سلامه، " الجزيرة وقطر .. تبادل الأدوار الخطير"، مرجع سابق.

[2]- جمال عبد الله، مرجع سابق، ص6.

[3]- نفس المرجع.

**المطلب الثالث: أثر الحراك العربي على علاقات قطر مع القوى الإقليمية (إيران، تركيا ، إسرائيل)**

لعبت قطر أدواراً محورية ومرت بمرتكزات هامة وحساسة على المستوى الإقليمي والدولي خاصة في ظل الحراك العربي، كانت لها انعكاسات على علاقتها مع القوى الإقليمية، وهو ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث من خلال البحث في تداعيات الحراك العربي على علاقات قطر مع القوى الإقليمية (إيران، تركيا، إسرائيل).

**أولا: العلاقات القطرية– الإيرانية**

انعكست تناقضات السياسة الخارجية القطرية على العلاقة مع إيران طيلة العقود الماضية، إذ تشكلت علاقة متينة ما بين الدولتين خاصة فترة حرب الخليج الأولى، حين رفضت قطر دعم العراق، وقد تعززت تلك العلاقات أكثر نتيجة عوامل عدة من أبرزها:

- موازنة القوة السعودية عبر القوة الإيرانية؛
- تشارك الدولتين في حقل نفطي بحري (الحقل الشمالي/جنوب فارس)؛
- شكل المواطنون في قطر من أصول فارسية قرابة 18% من إجمالي السكان عام 1970.[1]

أما فيما يخص منطلقات التحرك الإيراني تجاه قطر فتمثلت في:

- إن الخليج مسؤولية الدول المطلة عليه؛
- تحسين البيئة الإقليمية لتخفيف الضغط الغربي عليها؛
- عدم وجود حساسية شيعية سنية بينها وبين قطر بعكس السعودية و الكويت والبحرين.[2]

وقد تعززت هذه العلاقات بين البلدين منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي، إذ رفضت قطر باعتبارها عضواً غير دائم في مجلس الأمن عام 2006، فرض أية عقوبات على إيران تتعلق برنامجها النووي، وكانت

[1]- عبد القادر نعناع، "التناقضات في السياسة الخارجية القطرية: العلاقة مع إيران نموذجاً"، مرجع سابق.
[2]- عزمي خليفة، "السياسات الإقليمية تجاه السياسة الخليجية لقطر في الشرق الأوسط"، القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية،21 اوت2014، ص12.

أول دولة عربية تدعو رئيساً إيرانياً إلى مؤتمر القمة العربية وذلك عام 2007، وهو ما اعتبر استفزازاً لدول الخليج المجاورة في فترة تأزم علاقات ما بين الدول العربية والمحور الإيراني.

واستمرت العلاقات بين قطر وإيران على ذات المنحى طيلة الفترة السابقة للنصف الثاني من عام 2011، ومع وقوف قطر إلى جانب الحراك في سورية، رافضة النهج القمعي الذي اتخذه نظام الأسد تجاه شعبه حسب الموقف القطري الذي يتفق مع التوجه العام لدول مجلس التعاون الخليجي، وهو ما شكل بداية القطيعة بين قطر والنظام السوري من جهة، وتأزماً في العلاقات القطرية – الإيرانية من جهة أخرى، حيث وجدت إيران أن الدعم الذي تقدمه قطر والسعودية للمعارضة السورية في مواجهة الآلة العسكرية للنظام السوري، موجها كحرب ضد إيران ذاتها، باعتبار سورية مجالاً للنفوذ الإيراني في البيئة العربية، وسقوط نظام الأسد بمثابة كسر للمحور الإيراني عبر أهم أركانه عربياً. وقد وجهت إيران انتقادات حادة لقطر إذ اعتبر وزير الدفاع الإيراني حينها الجنرال أحمد وحيدي أن "دول ما يسمى أصدقاء سورية، التي تقودها السعودية وقطر، تسعى إلى صداقة إسرائيل بدلاً من قلقها من العمليات الإرهابية وعمليات القتل في سورية". وصرحت قناة العالم الإيرانية بأن موقفي قطر والسعودية "يأتيان في خدمة المخطط الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة لإضعاف دول الممانعة والمقاومة بما يشكل طوق نجاة للكيان الإسرائيلي غير الطبيعي المزروع في المنطقة". وازدادت حدة الانتقادات لقطر بعد استضافتها نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي، المتهم بدعم مجموعات "إرهابية" من قبل حكومة المالكي الحليفة لإيران، وبلغ التأزم بين الدولتين أن اتهمت إيران قطر بسحب غاز إضافي بشكل غير قانوني من حقل الغاز المشترك فيما بينهما وباستمالة أكفأ الموظفين الإيرانيين لتطوير الجزء القطري من الحقل.[1]

[1]- عبد القادر نعناع،" التناقضات في السياسة الخارجية القطرية: العلاقة مع إيران نموذجاً"، مرجع سابق.

ويرى **جايمس دوراسي** (James Dorsey) من معهد "راغار انتام للدراسات الدولية" أن "تزايد هجمات إيران على قطر هو نتيجة للأهمية التي توليها إيران لاستمرار نظام الأسد المتداعي، بل إن قطر باتت على لائحة الأهداف الإيرانية العسكرية في حال قررت الولايات المتحدة اللجوء إلى القوة لعرقلة برنامجها النووي".

إلا أن التغيرات السياسية التي حصلت عام 2013 في كلا الدولتين، باستلام ولي العهد القطري الأمير تميم بن حمد آل ثاني سدة الحكم خلفاً لوالده، وتنصيب حسن روحاني رئيساً لإيران مع إعادة هيكلة جزئية للسياسة الخارجية الإيرانية، وخاصة في ملفاتها الشائكة وعلاقاتها مع الغرب، أدى إلى إصلاح تدريجي للعلاقات بين الدولتين على طريق استعادة ذات الزخم السابق بينهما.[1]

إذ أكد أمير دولة قطر الجديد تميم بن حمد آل ثاني في خطابه الأول حول السياسة القطرية الجديدة، باعتبارها امتداداً للسياسة القديمة خلال الألفية الجديدة، ولكن بشكل أكثر هدوءً، وفى الإطار الخليجي طمأن أمير قطر الجديد دول الجوار، مؤكداً أنه ملتزم باستحقاقات مجلس التعاون الخليجي، ولن يكون هناك إشكال كبير مع مجلس التعاون الخليجي، رغم الخلافات الظاهرة عملياً بين دول مجلس التعاون الخليجي بما يتصل بالعلاقة مع إيران على وجه التحديد. وهكذا بدا من الخطاب أن الأزمة السورية قد تكون هي المعضلة والمحدد المحوري لمستقبل العلاقات القطرية – الإيرانية الجديدة، وقد تكون أحد المؤثرات التي تغير من طبيعة السياسة القطرية، ففي أول تصريح لوزير الخارجية الإيراني عقب تولى الأمير تميم مقاليد الأمور في قطر طلب الوزير منه إعادة النظر في سياسة بلاده تجاه الأزمة السورية، وهنا لابد من التوقف أمام هذا التصريح الإيراني، وما يحمله من رسائل إيرانية للسياسة القطرية الجديدة، حيث يفسر المحللون هذه التصريحات الإيرانية، بأنه من الطبيعي أن يميل الإيرانيون إلى قدر من الهدوء في التعاطي مع الأمير الجديد على أمل أن يكون أقل تحدياً لطموحاتهم الإقليمية من والده، غير أن هناك جملة من التهديدات الإيرانية الصريحة لقطر بسبب موقف الأخيرة من سورية، لأن إيران تعتبر أن النظام السوري أحد أركان

[1]- عبد القادر نعناع،" التناقضات في السياسة الخارجية القطرية: العلاقة مع إيران نموذجاً"، مرجع سابق.

إستراتيجيتها في المنطقة وهو محور استراتيجي في مشروع تمددها في المنطقة، والموقف القطري بانحيازه للحراك السوري يستفز الدوائر الإيرانية، وهي بالتالي تعول على أن رسائل هادئة ربما بعد جملة من الرسائل التصعيدية يمكن أن تؤدي إلى تغيير ما في السياسة القطرية[1].

تطورت محاولات قطر للحد من الهوة في علاقاتها مع إيران، إلى محاولة إصلاح علاقاتها مع حزب الله ونظام الأسد في أواخر شهر نوفمبر 2013، حيث ذكرت صحيفة الأخبار اللبنانية أن "مسؤولاً قطرياً موفداً من أمير دولة قطر زار بيروت حاملاً رسالة من الشيخ تميم بن حمد إلى الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله، وأن الوفد القطري كان مرتاحاً إلى بدء العمل على مسار يؤدي إلى إعادة العلاقات مع حزب الله إلى ما كانت عليه سابقاً، مع إصرار قطر على أن يلعب حزب الله دوراً مباشراً في كسر الجمود في العلاقة مع نظام الأسد[2].

**ثانيا: العلاقات القطرية التركية**

ظهرت العلاقات المتميزة بين قطر وتركيا مع (الاجتماع الرباعي) في دمشق 2008، الذي ضم إلى جانب الرئيس السوري أمير قطر ورجب طيب أردوغان ونيكولاي ساركوزي(Nicolas Sarkozy) [3]، وتنامت العلاقات بين تركيا وقطر خلال السنوات الماضية لتشكل ما يطلق عليه في الأدبيات السياسية "تحالف مرن" قائم على أساس التوافق حيال قضايا إقليمية معينة وليس وفق هياكل مؤسسية قائمة، فالطموح الإقليمي والمصالح المتقاطعة و"التكامل المفترض" بين دولة إقليمية رئيسية (تركيا) ودولة غنية صغيرة (قطر)، دفع باتجاه تبلور تحالف مشترك تشكلت ملامحه من خلال تنسيق متبادل بشأن العديد من قضايا الصراع في الشرق الأوسط، ورغم أن الطرفين نظرا إلى ذلك باعتباره خلقا لفرص جديدة، فإنه في الوقت عينه طرح إشكاليات عديدة للدولتين.

[1]- عبد القادر نعناع،" التناقضات في السياسة الخارجية القطرية: العلاقة مع إيران نموذجاً"، مرجع سابق.
[2]- نفس المرجع .
[3]- مصطفى اللباد، "قطر: أحلام كبيرة وقدرات محدودة "، مرجع سابق.

**- المحركات الأساسية للعلاقات بين البلدين:**

تجلت الأدوار السياسية لهذا التحالف في العديد من المبادرات تجاه عدد من القضايا الرئيسية، حيث لعبت الدولتان أدوارا تكاملية بارزة حيال أحداث "الحراك العربي"، وارتفعت وتيرة الزيارات المتبادلة وازداد التنسيق المشترك لدعم تيارات الإسلام السياسي وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين وذلك في محاولة لتغيير أنماط التحالفات الإقليمية وموازنة نفوذ القوى التقليدية بالمنطقة ولتعظيم النفوذ وتعزيز المكانة وهو أمر يمكن رصد أسبابه على النحو التالي:

- أجندة السياسة الخارجية حيث اتجهت الدولتان خلال السنوات الماضية إلى دعم العلاقات مع تيارات الإسلام السياسي، فقد توطدت الصلات بين قطر وجماعات الإسلام السياسي بعد وصول الشيخ حمد بن خليفة إلى السلطة في الدوحة، وقد وجد العديد من قيادات الجماعة في قطر – بالمقارنة ببقية دول الخليج المكان المناسب للعمل وحرية التحرك لنشر الأفكار، وذلك بسبب أجندات خاصة وتوجهات أيديولوجية مشابهة لدى نخب قريبة من دوائر الحكم دفعت بدورها لأن تدعم القيادة القطرية جماعة الإخوان، سياسيا وإعلاميا؛

على جانب آخر، فإن تركيا في ظل حكم حزب العدالة والتنمية ساندت جماعة الإخوان بناء على تشابكات أيديولوجية وروابط تنظيمية تعود بجذورها لعقود سابقة، وقد أفضى ذلك لأن تسعى لاستغلال الحالة الإسلامية التي ازدهرت مع بدايات الحراك العربي التي وصلت للحكم أو تلك التي في المعارضة، بما يخدم أهداف سياساتها الإقليمية[1].

- التكامل الوظيفي دبلوماسيا: السمة الرئيسية لتحركات قطر في سياستها الخارجية هو تجسيدها لما يعرف بـ"دبلوماسية الريال"، في مسعى للتحول من دولة صغيرة إلى فاعل مركزي يمتلك أدوارا سياسية مستقلة عن سياسات "الاستتباع" حيال الدول العربية الكبرى التقليدية، وقد لقي ذلك صدى لدى النخبة التركية الحاكمة،

[1]- محمد عبد القادر خليل، "هل تتحالف قطر مع تركيا في مواجهة دول الإقليم؟"، الأهرام اليومي. متوفر على الرابط الالكتروني:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1602076&eid=7058

التي أرادت الانتقال من دور المراقب إلى دور الوسيط في بعض الصراعات الإقليمية، ودور الطرف في صراعات أخرى، على نحو أفضى إلى حدوث تحالف بين دبلوماسية الريال القطرية ودبلوماسية النموذج التركية.

هذا تحالف عبر عنه التحرك المشترك في أواخر عام 2010 وبدايات عام 2011 لحل الأزمة السياسية في بيروت، والمشاركة بفاعلية في محاولات إنهاء الانقسام الفلسطيني، والنهوض بأدوار أساسية في عملية استضافة بعض الفلسطينيين المبعدين في إطار "صفقة مبادلة شاليت" مع حركة حماس، هذا بالإضافة إلى إطلاق مبادرات مشتركة حيال الصراع في اليمن وإزاء قضية الصحراء الغربية، ومن خلال المساعدات الإنسانية للصومال[1].

– إستراتيجية إنهاء العزلة: تتبنى الدولتان مواقف ثابتة حيال التنسيق الأمني مع الولايات المتحدة، انطلاقا من اعتبارات عضوية تركيا في حلف الناتو وروابطها التاريخية مع واشنطن، هذا فيما تعتمد قطر على الوجود الأمريكي بقاعدة "العيديد" لتحقيق الأمن في مواجهة التهديدات الإقليمية.

وعلى الرغم من أن الطرفين يحاولان إظهار استقلالية التحرك على صعيد العمليات الإقليمية، غير أن التحرك المشترك حيال قضايا المنطقة وإزاء بعضهما البعض ينهى العزلة التي من الممكن أن توسم تحركات أيا من البلدين إذ ما اتسمت بالفردية.

– تلبية الاحتياجات المتبادلة: تتأثر العقلية الاقتصادية التي تتحكم في توجهات تركيا حيال توثيق العلاقات مع قطر، بطبيعة الرغبة الملحة لتأمين الاحتياجات من مصادر الطاقة، فتركيا واحدة من كبريات الدول المستوردة للطاقة، حيث تستهلك ما قيمته 60 مليار دولار من النفط والغاز سنوياً، وهو ما يشكل ثلثي العجز الحالي في الموازنة التركية، ويرتبط ذلك بكون قطر تعد أكبر مركز للطاقة من حيث احتياطي الغاز الطبيعي.

[1]- محمد عبد القادر خليل، "هل تتحالف قطر مع تركيا في مواجهة دول الإقليم؟"،مرجع سابق.

وتسعى أنقرة لإنشاء خط أنابيب ينقل الغاز من الدوحة إلى أنقرة كجزء من "مشروع نابوكو"، والذي يستهدف أيضاً إيصال الغاز القطري إلى أوروبا، ومن العوامل الأساسية التي دفعت بتعميق التعاون بين الطرفين، تنامي الإدراك بالحاجات المتبادلة، ذلك أنه في الوقت الذي تسعى فيه تركيا لضمان "أمن الطاقة"، فإن الدوحة تستهدف ضمان "الأمن الغذائي"، نظراً إلى أن تركيا تشكل مصدرا للأمن الغذائي لما تتمتع به من وفرة مائية وطبيعة جغرافية.

- **عوائق التحالف المستقر:** كانت عملية انتقال السلطة بقطر في 26 يونيو 2013، واحدة من أكثر التطورات التي أقلقت تركيا، ذلك أن إدارة الشيخ حمد بن خليفة اعتمدت سياسات مماثلة لمواقف أنقرة حيال ملفات الصراع الإقليمي في سوريا والوضع في مصر والأزمة في قطاع غزة، وقد بدا واضحا أن القلق التركي يرتبط بأن عملية انتقال السلطة في قطر جاءت في سياق توتر تشهده علاقات تركيا بالعديد من دول الخليج لتباين سياسات ومواقف الطرفين حيال عدد من الملفات الإقليمية،[1] وقد تزايد قلق مع سقوط حكم محمد مرسي، الذي دعمته الدولتان ماليا وإعلاميا ودبلوماسيا واستهدفت أن تشكل معه تحالفا ثلاثي، كما ارتبط ذلك بما سرب عن قيام كل من الرئيس الفلسطيني محمود عباس أبو مازن، وعضو اللجنة المركزية بحركة فتح عباس زكي بنقل رسالة إلى الرئيس السوري بشار الأسد مفادها أن الأمير تميم يسعى لفتح خطوط تواصل جديدة مع النظام السوري، وهو ما اعتبر وفق بعض التقديرات التركية مؤشرا دالا على توجه قطري تدريجي لتبنى مسار مناقض لنمط المواقف وطبيعة السياسات التركية. ومع أن القلق التركي تلاشى تدريجيا باتضاح ديمومة المواقف القطرية المساندة للسياسات التركية، بيد أن التحدي الأكبر بالنسبة للدولتين غدا يرتبط بما باتا يواجهانه من ضغوط كبرى من قبل دول خليجية رئيسية لتعديل مسار سياساتهما الآخذة في التنافر مع جوهر المواقف والأهداف الخليجية، ذلك أن الرفض الخليجي لمحور تركيا – قطر ومحاولة مواجهته عمليا وإعلاميا لم يعد يرتبط وحسب بمحاولة الدولتين إيجاد قوى إقليمية قادرة على موازنة نفوذ

[1]- محمد عبد القادر خليل، "هل تتحالف قطر مع تركيا في مواجهة دول الإقليم؟"، مرجع سابق.

الدول العربية التقليدية، ولكنه بات يسعى لتأكيد انهيار محور "الاعتدال العربي" لصالح قوى إقليمية كانت على هامش الإقليم، وقد ترتب على ذلك قيام كل من السعودية والإمارات والبحرين بخطوة سحب السفراء من قطر في تطور دراماتيكي أثبتت فيه الدول الثلاث أن المساومة على مصالحها الأمنية غير ممكنة، وأن سياسات" النفس الطويل "مع قطر لم تعد بعد مجدية.

وفى المقابل من ذلك فإن دول الخليج مارست ضغوطا سياسية واقتصادية على تركيا لتعديل مسار مواقفها والآخذ في الاعتبار أنماط المواقف الخليجية من قضايا هي بطبيعتها عربية، وربما تكون التهدئة التركية واردة، ذلك أن "الدرس" الخليجي الأخير لقطر يمثل تعبيرا عن أن ثمة توجها لتوظيف أدوات دبلوماسية وسياسية محلية وإقليمية أعتقد إقليميا أنه من غير الوارد إتباعها.

مجمل هذه المعطيات قد تدفع بصعوبة تحول محور تركيا – قطر إلى تحالف هيكلي خلال الفترة المقبلة، لاسيما في ظل التحديات التي باتت تواجهها الحكومة التركية محليا، وتنامي حدة العداء لمواقفها إقليميا، وتزايد معالم تشكل محور جديد بين كل من مصر والسعودية والإمارات والأردن، بما يمثل عنصرا ضاغطا على الدولتين لتعديل مسار سياساتهما، ذلك أن استمرار سياسات الدولتين على نحو يهدد مصالح دول خليجية رئيسية بالإضافة إلى مصر والأردن قد يفضى لانتقال التهديدات التي أضحت معلنة والتوترات التي لم تعد مكتومة إلى حالة من التوتر المتصاعد والصراع المعلن، ولكن بصورة جماعية.[1]

هذا وتُظهر الزيارة التي قام بها أمير دولة قطر تميم بن حمد آل ثاني، إلى تركيا منتصف فيفري 2014 للمرة الثانية منذ توليه الحكم وذلك بعد أسابيع من زيارة قام بها رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى قطر، حيث أظهرت الزيارتان التطور الكبير في العلاقات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية بين البلدين وسط توافق كبير في رؤيتهما لقضايا المنطقة في الحراك العربي وخصوصاً في الملفين السوري والمصري ودعمهما لحركة الإخوان المسلمين في هذه الدول، وعلى وجه التحديد العمل المشترك من خلال

[1]- محمد عبد القادر خليل، "هل تتحالف قطر مع تركيا في مواجهة دول الإقليم؟"، مرجع سابق.

الموقف المشترك من الأزمة السورية القاضي بضرورة دعم المعارضة[1] واحتضان تشكيلاتها للتخلص من نظام بشار الأسد[2]ودعم الرئيس المصري السابق محمد مرسي والتوافق حول رؤية البلدين من عزل الرئيس المصري السابق محمد مرسي ووصفهما ما حدث بـ "الانقلاب العسكري"، بالإضافة إلى دعمهما للتيار الإسلامي الصاعد في دول الحراك العربي.

وعبر **اردوغان** (Erdogan) في زيارته لقطر التي افتتح خلالها المبنى الجديد للسفارة التركية "أن العلاقات التركية القطرية تشهد تطورا كبيرا في شتى الأصعدة وهذا ما نلمسه من خلال تبادل الزيارات الكثيفة وقال: "هناك خاصية متميزة أخرى بين تركيا وقطر وهي أن لنا آراء متطابقة في المسائل ذات الصلة الإقليمية والدولية ونبذل قصارى جهدنا مع دولة قطر من أجل تحويل منطقتنا إلى منطقة سلام".

بدوره أشاد وزير الخارجية القطري خالد بن محمد العطية في تصريحات صحفية بعلاقات بلاده مع تركيا، مشيرا إلى أن تركيا دولة مهمة ومؤثرة ودولة وازنة وعلاقاتنا معها مبنية على الاحترام المتبادل"، معربا عن تمنياته بأن يكون لجميع الدول العربية مثل هذه العلاقات مع تركيا.[3]

ويمكن القول أن العلاقات القطرية – التركية هي في حالة من الانسجام إزاء قضايا المنطقة وخصوصا القضيتين المركزيتين المصرية والسورية، إلا أن العلاقات القطرية التركية لا تقف عند هذا الحد السياسي بل ثمة ارتباط اقتصادي مهم، يتمثل في التعاون في مجال الطاقة بعد الأزمة التي حدثت في تركيا، نتيجة توسعها في استخدام الطاقة؛ ما دعت الحاجة لإيجاد مصادر طاقة جديدة، وهو ما تمثله قطر أحد أبرز مصدري الغاز في العالم والذي لا شك أن تركيا بحاجة إليه، وهذا التعاون السياسي والاقتصادي أكدته زيارة الأمير "تميم" إلى تركيا في فبراير 2014.

[1]- إسماعيل جمال، " تقارب اسطنبول والدوحة يعززه الاقتصاد والتوافق حول القضايا الإقليمية والدولية". متوفر على الرابط الالكتروني: http://www.alquds.co.uk/?p=166084

[2]- أحمد سعيد نوفل واخرون، التداعيات الجيو استراتيجية للثورات العربية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص48.

[3]- إسماعيل جمال،" تقارب اسطنبول والدوحة يعززه الاقتصاد والتوافق حول القضايا الإقليمية والدولية"، مرجع سابق.

**ثالثا: العلاقات القطرية – الإسرائيلية**

بدأت هذه العلاقات بعد مؤتمر مدريد وكان أول لقاء قطري إسرائيلي مع رئيس الحكومة الإسرائيلي وقتها شمعون بيريز بعد زيارته لقطر عام 1996 وافتتحا المكتب التجاري الإسرائيلي في الدوحة ووقعا اتفاقيات بيع الغاز القطري لإسرائيل، ثم إنشاء بورصة الغاز القطرية في تل أبيب واتخذت قطر الأسلوب العلني في اتصالاتها مع إسرائيل منذ أن بدأت اللقاءات بين الجانبين منذ سنوات، وهو ما يتناقض مع نهج عدد من الدول العربية التي تعتمد على اللقاءات السرية[1]، خاصة وأن الجماهير العربية لها مواقف متشددة من اسرائيل بسبب سياساتها تجاه الفلسطينيين وكذلك سياسة الاستيطان بالإضافة إلى استمرار مصادرتها الاراضي الفلسطينية المحتلة.[2]

وبعد أن كانت قطر قد أعلنت – قبيل القمة الإسلامية التي استضافتها – إغلاق المكتب التجاري الإسرائيلي وذلك بعد الحرب الإسرائيلية على غزة 2008–2009، أبدت قطر عام 2010 اهتمامها بتجديد العلاقات التجارية مع إسرائيل والسماح بإعادة البعثة الإسرائيلية في الدوحة، بشرط أن تسمح إسرائيل لقطر إرسال مواد البناء والأموال إلى قطاع غزة للمساعدة في إعادة تأهيل البنية التحتية، على أن تقوم إسرائيل بإصدار بيان علني تعرب عن تقديره لدور قطر والاعتراف بمكانتها في الشرق الأوسط، رفضت إسرائيل على أساس أنه يمكن استخدام الإمدادات القطرية من قبل حماس لبناء عتادها من جديد وتعزيز قوتها لإطلاق صواريخ على المدن والبلدات الإسرائيلية لأن إسرائيل لا تريد أن تتورط في المنافسة بين قطر ومصر على مكانتهما في الشرق الأوسط، وفي مطلع العام 2012 دعت قطر لتحقيق دولي في كل العمليات الإسرائيلية بالقدس منذ العام 1967 والتي تهدف إلى "طمس الهوية العربية والإسلامية"، وتسببت هذه الخطوة ودفعت علاقات قطر مع عناصر مثل إيران وحماس– لاتخاذ إسرائيل قرارا بقطع علاقاتها مع قطر وغلق المكاتب

---

[1]- عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، بيروت: دار النهار للنشر،1998،ص ص 291-293.
[2]- ناصر جويدة و خالد خلف، الثورات العربية في الميزان، الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،2012، ص 92.

الدبلوماسية نهائياً، بدأت بالتدريج منذ مارس 2011، ومنع حاملي جوازات السفر القطرية من دخول الضفة الغربية ووقف التعاون العسكري بين قطر والشركات العسكرية الإسرائيلية.[1]

وقبل التعرض للموقف الإسرائيلي من الدور القطري الحالي تنبغي الاشارة أنه فيما يتعلق بالحراك العربي فقد اختارت اسرائيل في بادئ الأمر أن تقلل تصريحاتها، بل وتخفض سقف توقعاتها عند الاستجابة لديناميكيات ومتغيرات النقلة الإقليمية، وجاء الخيار محصلة اعتبارين أولهما هو أنها– وإدراكا منها لعدم شعبيتها في منطقة الشرق الأوسط، حيث أردت أن تؤكد على أنها لا ترغب في التدخل في الحراك السياسي الداخلي، أما الاعتبار الثاني فهو أنه كان هنالك أيضا إدراك وفهم أنها تفتقر للأدوات السياسية والدبلوماسية التي من شأنها التأثير المباشر في مسار الأحداث[2].

وتتمثل مرتكزات عدم الرضى الإسرائيلي الحالي على قطر في عدة نقاط رئيسية:

– اعتبار قطر هي الممول الأول والرئيسي لحركة حماس، وهي تهمة ترددها إسرائيل منذ سنوات، لكن جديد التهمة هذه المرة هو أن قطر تقدم دعما لحماس في المجال التقني فيما يتعلق بتقنية الصواريخ والأنفاق والهجمات الإلكترونية على إسرائيل؛

– استضافة قطر لرئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل، واتهامه بإدارة أعمال ضد إسرائيل من الدوحة وبتسهيلات منها؛

– إتهام الجزيرة بالتحريض على إسرائيل وإظهارها بصورة الجلاد وإظهار الفلسطينيين بصورة الضحية؛

– ربط الدور القطري بتقديم الدعم لكافة "المنظمات الإرهابية" في الشرق الأوسط ؛

– زيارة أمير قطر السابق صحبة الأمير الحالي عندما كان وليا للعهد إلى قطاع غزة عام 2012 والتي مثلت بداية فك للحصار السياسي العربي عن القطاع؛

[1]- أحمد عبد الرازق ،" تاريخ العلاقات الاسرائيلية القطرية من1996 الى 2013".متوفر على الرابط الالكتروني: http://www.arabtimes.com/portal/article_display.cfm?ArticleID=35454

[2]- بنديتا بريتي، مرجع سابق، ص ص 367- 368.

– الدور السياسي القطري بالتنسيق مع مصر وتركيا ودول أخرى لوقف إطلاق النار بعد عدوان 2012. والدعم الإغاثي الإنساني لقطاع غزة لفك الحصار والإعمار، وكانت إسرائيل ترى في ذلك توفيرا لميزانية حركة حماس لتوجهها في الإنفاق العسكري بشكل غير مباشر، غير أنها اتهمت قطر حديثا بتمويل حماس بشكل مباشر؛

– الدعم الاقتصادي والإعلامي للحراك العربي الذي تراه إسرائيل خطرا إستراتيجيا، وخاصة دعم قطر لمصر بعد الحراك " ثورة 25 يناير"، ثم موقفها المعارض" للانقلاب العسكري" في مصر خلال الفترة الماضية؛

– التنسيق القطري التركي تجاه قضايا المنطقة منذ انطلاق الحراك العربي وخاصة القضية الفلسطينية وما يرتبط بها، حيث تعتقد إسرائيل أن لهما دورا مهما في السعي لإضفاء شرعية على حركة حماس والقيام بمحاولات لإقناع الولايات المتحدة بالتعامل معها؛

– تعهد قطر بدعم رواتب موظفي حكومة الوفاق الوطني الفلسطينية، خاصة الموظفين الذين كانوا يتبعون الحكومة المقالة السابقة في غزة ولم تصرف رواتبهم مؤخرا[1].

في ضوء ما سبق يمكن التقدير بأن قطر ستبقي على مستوى العلاقات مع إسرائيل على وضعها، فالسياسة الخارجية القطرية جمعت حتى وقت قريب بين دعمها لمسيرة التسوية، ودعمها الإعلامي والمادي والدبلوماسي لحركة حماس، وفي الوقت ذاته احتفظت بعلاقات متميزة مع إسرائيل، وإن كان هناك من أشار إلى نية قطر رفع مستوى العلاقات مع إسرائيل، وعادة يشار في هذا السياق إلى تصريحات رئيس الوزراء القطري حمد بن جاسم في يناير 2012 خلال اجتماعه بأعضاء "المجلس الوطني السوري" في القاهرة، والتي قال فيها إن "حماس انتهت كحركة مقاومة مسلحة"، الأمر الذي نفته حماس بشدة على لسان نائبها في المجلس التشريعي إسماعيل الأشقر، حيث يرى البعض أن تلك التصريحات من قبل المسؤول القطري البارز، تعكس في واقع الأمر الرغبة القطرية في دفع حركة حماس نحو الاعتدال ومربع التسوية مع إسرائيل.

[1]- محمود سمير الرنتيسي،" الهجوم الإسرائيلي على قطر.. المرتكزات والوسائل" .متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/home/print/6c87b8ad-70ec-47d5-b7c4-3aa56fb899e2/c8585e48-e72a-49ac-b049-e51f68784

## المبحث الثاني : تداعيات الحراك العربي على علاقات قطر مع القوى الدولية

نتيجة الدور الذي لعبته قطر في ظل الحراك العربي أثيرت من قبل العديد من الباحثين تساؤلات حول حجم الدور القطري في تداعيات أحداث الحراك العربي و مدى القبول بالدور الإقليمي لدولة قطر وعلاقاتها مع بعض القوي الدولية – العالمية كروسيا والصين ودول الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى طبيعة العلاقة مع الولايات المتحدة، إذ لا يمكن تصور صعود دولة إقليمية في الشرق الأوسط دون الموافقة الأمريكية علي هذا الدور، مما يعني أن مقومات ومعوقات كل دولة لا تكفي لوحدها من أجل تحديد الاتجاهات المستقبلية للمنطقة، حيث يبقي العامل الخارجي (الولايات المتحدة) طاغيا علي التفاعلات الإقليمية والدولية.

### المطلب الأول: أثر الحراك العربي على العلاقات القطرية الأمريكية والعلاقات القطرية الأوروبية

في هذا المطلب نحاول البحث في تداعيات الحراك العربي على العلاقات القطرية الأمريكية من جهة و العلاقات القطرية الأوروبية من جهة ثانية، خاصة وأن قطر تربطها علاقات قوية مع هذه الدول، إلا أن هناك من يعتبر أن علاقات قطر بالدول الغربية تجمع بين التحالف والريبة، فقطر بحاجة للدعم العسكري والاستخباري الغربي لاسيما فيما يتعلق بالأزمة السورية، لكن الدول الغربية تنظر إلى النوايا القطرية بشيء من الشك والريبة وانعدام الثقة، خاصة إزاء العلاقات التي بنتها قطر مع الإسلاميين المتشددين في ليبيا وسوريا ومع حركة حماس الفلسطينية، ومع ذلك فأن القيادة القطرية تسعى للمحافظة على علاقاتها القوية بالغرب في ظل تقارب القيادة الجديدة من الطروحات الغربية لاسيما الفرنسية.[1]

#### أولا: العلاقات القطرية الأمريكية

ظلت العلاقات السياسية القطرية الأمريكية تتنامى وتزداد أهميتها في شتى المجالات وكان لالتقاء المصالح بين البلدين دوراً رئيسياً في تنمية وتطوير هذه العلاقات التي أصبحت تتصف بالتميز

[1] - فاطمة مساعيد ،مرجع سابق، ص 49.

والخصوصية، وترتبط دولة قطر مع الولايات المتحدة بعلاقات اقتصادية وتجارية وثيقة خاصة وأن كل من البلدين يتبع سياسات اقتصادية متجانسة ازدادت مع مطلع التسعينات خاصة في مجالات التبادل التجاري، والتعاون الاستثماري في مجالي النفط والغاز، وتعتبر قطر رابع أكبر وجهة استيراد من الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، وعلى الصعيد التعليمي والثقافي تم إنشاء فروع لعدد من الجامعات الأمريكية بالدوحة، كما أن التبادل الطلابي بين الولايات المتحدة ودولة قطر يتنامى بصورة تصاعدية من خلال هذه الجامعات والبعثات الدراسية،[1]كما ترتبط قطر بعلاقة أمنية واضحة مع واشنطن كضامن لأمنها أمام التهديدات المحتملة سائرة في ذلك في خيار الارتباط بدولة كبرى.[2]

من خلال قراءة متأنية للموقفين الأميركي والقطري حول المسائل الإقليمية خلال الحراك العربي. يمكن رصد جملة اختلافات بين الموقفين ففي الأسبوعين الأولين للاحتجاجات التونسية والمصرية ضد نظامي زين العابدين بن علي وحسني مبارك، كانت ردود فعل واشنطن وقطر مختلفة. فقطر حشدت ترسانتها الإعلامية وراء المعارضة، فيما كانت واشنطن أكثر حذراً على أمل الحفاظ على الوضع القائم باستثناء تطبيق إصلاحات جدية، وكان التقارب القوي الوحيد ربما بين المقاربتين حول الحالة الليبية التي نالت اتفاقاً عالمياً، ما جعل الموقف القطري – الأميركي المشترك غير مفاجئ.

وحول الحراك السوري برزت اختلافات وتقاربات بين الاثنين، مع ميل الميزان أكثر ربما إلى الاختلافات، فقطر أيدت تدخلاً عسكرياً عربياً تحت مظلة جامعة الدول العربية، فيما لم تقبل الولايات المتحدة هذه الفكرة ، وكانت اللغة المستخدمة من المسؤولين القطريين تصف الوضع في سوريا بحرب الإبادة الجماعية التي يشنها النظام على شعبه، فيما بقي الخطاب الرسمي الأميركي أكثر حذراً بكثير وأقرب إلى رؤية الوضع كحرب أهلية، وأيدت قطر المجلس الوطني السوري منذ تأسيسه على عكس الولايات المتحدة وتشكيكها المتزايد في شمولية المجلس وفاعليته، وأخيراً دفعت قطر باتجاه تعزيز نوعية الأسلحة التي يجب

---

[1]- وزارة الخارجية، "استعرض العلاقات الثنائية والإتفاقيات الموقعة بين دولة قطر". متوفر على الرابط الالكتروني: http://www.mofa.gov.qa/ar/ForeignPolicy/BilateralRelations/Pages/US.aspx

[2]- مصطفى اللباد،" قطر، أحلام كبيرة وقدرات محدودة"، مرجع سابق.

أن تصل إلى المجموعات المسلحة، فيما عارضت الولايات المتحدة أي خطوة في هذا الاتجاه، آخذة في شكل معمّق في حسبان سياستها الأمن المستقبلي لدولة إسرائيل وأي تهديدات محتملة للدولة العبرية يمكن أن تلي سقوط نظام الأسد، لكن حدة بعض هذه الاختلافات تراجعت بعد اجتماعات قطر لمجموعات المعارضة السورية في نوفمبر ونتائجها، فقد بدا أن قطر والولايات المتحدة اتفقتا ورحبتا ببروز هيئة تمثيلية أعرض، بعد محادثات طويلة، غير المجلس الوطني السوري، إذ تأمل الولايات المتحدة في أن يكون "المكوّن الإسلامي" للتشكيل الجديد أقل تأثيراً مما كان عليه في المجلس الوطني السوري، مع ذلك يمكن القول أن هناك قبول أمريكي لتحرك القطري في المنطقة[1] والذي يمكن رصده على النحو التالي:

**أولاً:** أن قطر قدمت للولايات المتحدة ولا تزال تقدم المزيد من التسهيلات العسكرية والمزيد من التعاون الأمني مقابل أن تقوم قطر بممارسة بعض الأدوار في المنطقة في إطار إستراتيجيتها الإقليمية الهادفة إلى تسوية المنازعات الإقليمية في المنطقة خصوصا تلك القضايا والمنازعات التي تمنح قطر البريق الإعلامي كدولة تمارس أدوارها السيادية بكل استقلالية، وبالتالي فإن الولايات المتحدة لا تريد أن تخسر مكاسبها العسكرية والأمنية طالما وأن قطر باتت تستضيف أهم بنية عسكرية وأمنية لها مقابل بعض المواقف الدعائية التي تكسبها قطر وبدعم من الولايات المتحدة.[2]

**ثانياً:** أن الولايات المتحدة تدرك أن قطر وإن مارست بعض الأدوار التي تظهر فيها كدولة كبيرة إلا أنها في حقيقتها دولة صغيرة ولا تتمتع بقوة استراتيجية بالشكل الذي يؤهلها إلى حماية مواقفها أو تنفيذ مبادراتها وقراراتها، وبالتالي فإن أمريكا تدرك أن المناهضين لسياستها في المنطقة قد لا يستفيدون من مواقف قطر سوى الناتج الدعائي والأثر المعنوي والنفسي فقط.

**ثالثاً:** أن قطر تحولت إلى أهم منتدى في المنطقة للتقريب بين الأطراف والمحاور والأديان والثقافات وأصبحت تستقبل قادة الفكر والسياسة من كل الألوان والأديان، وهذا أمر مفيد للولايات المتحدة حيث تستطيع

[1]- عبده سالم،" قطر والأمريكان..أسرار العلاقات"، متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.alsahwa-yemen.net/arabic/subjects/100/2010/5/9/439.htm

[2] - نفس المرجع.

أمريكا من خلال هذا المنتدى قراءة تراث المنطقة وأحوالها ومزاجها بكل التفاصيل، كما أن الولايات المتحدة تستطيع من خلال هذا المنتدى تمرير مشاريعها وعرض أفكارها أو على الأقل اختبار مشاريعها في المنطقة، وأخذ الآراء والانطباعات والمواقف إزاءها قبل إنزال هذه المشاريع للتطبيق في المنطقة، وبالتالي أصبحت قطر بالمنظور الأمريكي أهم منتدى للترويج للمشاريع الأمريكية في المنطقة.

**رابعاً:** أن الولايات المتحدة ورغم سيطرتها الكاملة على حلفائها في المنطقة إلا أنه من المصلحة لها أن لا يظل حلفاءها يمنون عليها بخدماتهم، بل من المهم أن يظل هؤلاء الحلفاء بالنسبة لها على الأقل تحت الضغط النفسي والخوف الدائم من قدرة أمريكا على صناعة حلفاء جدد في ذات المحيط ولو كانوا صغاراً.

**خامساً:** الولايات المتحدة الأمريكية تدرك أيضاً أن حلفاءها الكبار في المنطقة يمارسون الاستبداد، ويقمعون معارضيهم وينتهكون حرية الإنسان، ويمنعون حرية التعبير والصحافة والإعلام المفتوح، أي أن هؤلاء الحلفاء باختصار ينتهكون المبادئ الديمقراطية الأمريكية وهو ما يعرض قادة الإدارة الأمريكية للمسائلة أمام الكونجرس وبعض المؤسسات الأمريكية، وبالتالي فإن الولايات المتحدة تستفيد من الوضع الجديد لدولة قطر لتسليط الاهتمام من خلالها على حلفائها بغرض الكشف عن تلك الانتهاكات التي يمارسونها، وبالتالي تحسين موقف الإدارة الأمريكية أمام الكونجرس، خاصة إذا ما تمت الإشارة من قبل قادة الإدارة الأمريكية المسائلين إلى قناة الجزيرة التي وإن حرضت على الولايات المتحدة وإسرائيل إلا أنها تمارس الإعلام الحر والمفتوح وتكشف عن الأخطاء الكبيرة التي تمارسها الولايات المتحدة في المنطقة ضد الحريات وحقوق الإنسان، ومثل هذا الدور لاشك يخفف من الضغط على قادة الإدارة الأمريكية الذين يعرضون للمسائلة أمام الكونجرس وبعض المؤسسات الفاعلة.

**سادساً:** صحيح أن الولايات المتحدة لها خصوم في المنطقة من المعارضين لسياستها من أنظمة دول الممانعة، ومن الكيانات السياسية، والجماعات الجهادية، ولكنها – في حقيقة الأمر– لا تريد أن تنغلق على خصومها وتغلق قنوات التواصل معهم، ولا تريد أن تنقطع عن جمع المعلومات عنهم خاصة وهي وضعت

في حسابها أنها ستتبنى – ولو على المدى البعيد– فتح الحوار معهم، وبالتالي فإن قطر تظل هي الوسيط الأمريكي الدائم في المنطقة لتوثيق أحوال هذه الكيانات المناهضة للولايات المتحدة، أو هي في حقيقة الأمر مكتب اتصال دولي للكيانات المعارضة غير الرسمية التي يصعب على أمريكا التواصل بهم عبر المؤسسات الدبلوماسية الرسمية للخارجية الأمريكية، وبالتالي لا يوجد مانع أمريكي أن تظل قطر على صلة بهذه الكيانات المناهضة طالما وأن أمريكا تأمن تهديد الجانب القطري، أو على الأقل أن مستوى قطر العسكري والأمني، وحجمها في الميزان الاستراتيجي في المنطقة لا يؤهلها لأن تصبح مصدر تهديد للولايات المتحدة، وبالتالي فإن مواقف قطر المتماهية مع مواقف الكيانات المناهضة للولايات المتحدة تظل مواقف غير منتجة تفتقد إلى القوة الاستراتيجية القطرية في حال صدقت قطر مع هؤلاء المناهضين وآمنت بمواقفهم وتحولت عملياً إلى مناهض حقيقي للسياسة الأمريكية في المنطقة.[1]

وفيما يتعلق بتبادل الزيارات بين البلدين في هذه المرحلة نجد:

– زيارة حمد بن خليفة آل ثاني أمير قطر و زوجته للولايات المتحدة عام 2011، وكان آخرها عام 2013.

– عدد من الزيارات التي قام بها حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير خارجية لواشنطن.

– زيارة **هيلاري كلينتون** (Hillary Clinton ) وزيرة الخارجية الأمريكية لدولة قطر عام 2011.

– زيارات أخرى منتظمة ومستمرة للولايات المتحدة من كبار المسؤولين في مختلف الوزارات والمؤسسات[2].

– زيارة وزير الدفاع الأمريكي **تشاك هاجل**(Chuck Hagel ) ، في جولة إلى منطقة الشرق الأوسط، لتعزيز التحالفات في منطقة الخليج، وكانت قطر هي أكبر دولة حظيت بالنصيب الأكبر من تلك الزيارة؛ حيث تم الاتفاق على تمديد اتفاقية الدفاع المشترك لـ10 سنوات أخرى، والتأكيد أن أهداف «قطر» و«الولايات المتحدة الامريكية» واحدة ومشتركة وواضحة جدا، ولا يمكن أن تكون بها خلافات، واللافت هو أن قطر التي

[1]- عبده سالم،" قطر والأمريكان..أسرار العلاقات"، مرجع سابق.
[2]- وزارة الخارجية، "استعرض العلاقات الثنائية والاتفاقيات الموقعة بين دولة قطر"، مرجع سابق.

تستضيف القاعدة الأمريكية منذ التسعينات هي نفسها التي دفعت تكاليف تشييدها التي بلغت مليار دولار، رغم أنها لم تكن تمتلك سلاح طيران في تلك الفترة.

تعبر في هذا السياق مجلة ( فورين بوليسى) الأمريكية: إن" واشنطن" وقفت إلى جانب قطر لتزدهر اقتصاديا ويعلو نفوذها سياسيا في الشرق الأوسط، حتى بالرغم من مزاعم أن قطر تعمل ضد مصالح أمريكا في المنطقة، ولكن الواقع هو أنها سياسات تكميلية لا تسير الواحدة دون الأخرى.[1]

وفي السياق نفسه أكدت **دانا شيل سميث** (Dana Shell Smith) سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية لدى قطر أن العلاقات القطرية الأمريكية تعتبر نموذجاً لكيفية التشاور والتعاون بين الشركاء، وأنها علاقات قائمة على دعامتين أساسيتين هما المصالح المشتركة في معالجة التحديات الإقليمية والعلاقات الاقتصادية القوية بين البلدين[2]،وهذا لأن الولايات المتحدة تسعى منذ فترة الحرب الباردة إلى التواجد في المنطقة لتحقيق جملة من الأهداف منها ضمان الاشراف على منطقة الخليج العربي المستهدفة بالتطلعات الروسية ومنعها من السيطرة على المضائق الاستراتيجية والطرق الرئيسية لنقل النفط، لذلك فإن الموقع الجيو استراتيجي لمنطقة الخليج العربي يرشحها لأن تبقى ذات أولوية في استراتيجيات القوى الكبرى[3].

**ثانيا: العلاقات القطرية الأوروبية**

عند تتبع المواقف الأوروبية من الحراك العربي يلاحظ أن تلك المواقف انقسمت إلى قسمين:

الأول: موقف اتسم بالحياد والسلبية من الحراك في المنطقة العربية وقد بدا هذا الموقف واضحاً في كل من تونس ومصر والبحرين واليمن، موقف جاء ليتناغم مع العلاقات التي كانت تجمع تلك الدول التي حدث بها الحراك مع الاتحاد الأوروبي نتيجة للإرث التاريخي لذلك الاتحاد الذي اضطلع بدعم الأنظمة الحاكمة التي كانت تسوق مشاريعه في منطقة الشرق الأوسط وكانت حليفاً استراتيجياً له من الناحية الاقتصادية والسياسية

[1]- عبد العزيز الشرفي، "العلاقات القطرية ـ الأمريكية.. خادم يرضى سيده". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.elwatannews.com/news/details/387107

[2]- ريم الحرمي، العلاقات القطرية الامريكية نموذج لتعاون الشركاء. متوفر على الرابط الالكتروني.:
http://www.raya.com/news/pages/05a70d47-95bb-4c19-b939-bb0d7c9ceee5

[3]- جفال عمار، التغير والاستمرارية في الاهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، الجزائر: دار هومة،2008،ص ص 63-64.

والعسكرية، أما الثاني: اتسم بالموقف الحازم والمتشدد مما يجري ببعض الدول العربية وخاصة في سوريا وليبيا وهنا جاء الموقف الأوربي منسجم مع الموقف القطري، ولعل الموقف الأوروبي من الحراك في ليبيا ومما يجري بسوريا حالياً يفسر المواقف الدولية التي تسعى من خلالها الدول الكبرى في إنهاء بعض الأنظمة التي تعتبر مستقلة في سياستها الخارجية عن القرار والموقف الأوروبي، ولعل الوضع في سوريا يفسر ما تتجه غليه الأحداث حالياً من محاولة التخلص من نظام شكل عقبة أساسية أمام السياسات الأوروبية العربية في المنطقة العربية.[1]

يمكن القول أن هناك انسجام الموقف القطري الأوربي يظهر من خلال قرار قطر بالمشاركة إلى جانب الدول الأوربية في التدخل الدولي من خلال الناتو في ليبيا إضافة إلى توافق الموقفين اتجاه الحراك السوري، وفي هذا السياق تأتي زيارة أمير قطر الحالية لباريس جوان 2014 في ظروف عربية وشرق أوسطية سمتها الأزمة السورية ووصول عبد الفتاح السيسي إلى الحكم في مصر واستمرار التوتر في ليبيا، كل هذه التطورات والأزمات تدعو إلى مثل هذه الزيارات وتبادل الرأي وتدارس الحلول العقلانية الممكنة[2].

وتحرص قيادة الاتحاد الأوروبي على تحديد سقف الطموحات العربية في الحصول على دعم حقيقي في ظل الحراك، لكن تلك الطموحات كانت تصطدم عادة بعراقيل ترتبط بمشاكل وأولويات داخل الكيان الأوروبي ذاته، وربما كان أكثر من عبر عنها وزير الخارجية الفنلندي الكسندر ستوب المسؤول التنفيذي البارز داخل الاتحاد بقوله أن أوروبا غير قادرة على مساعدة الحراك العربي إلى ما لانهاية، كما قلّل الاتحاد من حجم المساعدات المادية والسياسية التي يمكن أن تقدم إلى الحراك العربي بسبب الأزمات الاقتصادية التي تعصف بمنطقة اليورو.

[1]- خليل سامي أيوب، "موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية "، مرجع سابق.
[2]- بشير البكر، "زيارة أمير قطر لفرنسا.. تفاهم بعد جفاء ". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.alaraby.co.uk/politics/3a263801-02dd-4628-ae83-4f3cabd03b43

إذ تبدو أوروبا منكفئة على ذاتها وفي ظل حركات الإضرابات والاعتصامات العمالية وتداعيات أزمات البطالة والهجرة غير الشرعية، وعمليا يبدو أن الأوروبيين سيكونون مشغولين باستكمال ترتيبات انضمام كرواتيا إلى الاتحاد قبل نهاية العام الحالي، أكثر من اهتمامهم بتطوير العلاقات مع بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط، ولا يخفى الأوربيون أيضا خشيتهم من أن ينتقل إليهم الحراك العربي إليهم بدليل الإجراءات الاحترازية التي اتخذها الاتحاد مؤخرا بإعادة العمل بإجراءات ضبط الحدود مع الدول الأوروبية الأخرى في حال تعرض هذه الدول لموجات هجرة قادمة من دول جنوب المتوسط يصعب التحكم بها.[1]

وعند الحديث عن العلاقات بين قطر ودول الاتحاد الأوربي وبالتركيز على بريطانيا وفرنسا، فإن المعادلة تكاد تكون نفسها؛ فالبلدان قوتان نوويتان وعضوان دائمان في مجلس الأمن الدولي، وهما حليفان استراتيجيان لقطر وخاصة على المستويين الدبلوماسي والعسكري، لذا قررت قطر إقامة تعاون من أجل تأمين حدودها ومنشآتها الغازية، وتشكّل فرنسا مثالاً جليًا لهذه المقاربة: فقد ظل الجيش الفرنسي المشهور بخبرته العملية، يزوّد الجيش القطري بالعتاد منذ أمد بعيد، وتشكّل الطائرات الفرنسية معظم الأسطول الجوي القطري، وخلال فيفري ومارس 2013، قام الجيشان بمناورات مشتركة تحت عنوان "صقر الخليج"، عُبّئ لها 3000 جندي، وطالت مختلف مستويات القيادة في سيناريو مكثف شمل القوات الثلاث: البرية والبحرية والجوية.

ويشكّل التعاون في المجال العسكري أساسا للشراكة الاستراتيجية المبرمة بين قطر والدول الأوروبية، وهو ما عبر عنه الرئيس **فرانسوا أولاند** (François Hollande) أن "فرنسا ستظل على الدوام إلى جانب قطر للدفاع عنها وضمان أمنها". وقد تم تأكيد هذا الإعلان بملحق يركز على الجانب "الصناعي" لهذا الالتزام، ذلك أن فرنسا وبريطانيا باتتا تنظران لقطر بوصفها شريكًا اقتصاديًا استراتيجيًا صاعدًا، وفي سياق أوروبي يتسم بأزمة ديون متواصلة تنذر بكساد بل بإفلاس محدق، تحاول الحكومات تنمية أكبر قدر ممكن من

[1] - شريف عابدين، "الاتحاد الأوروبي والبحث عن دور تحت ظلال الثورات العربية!"، الأهرام اليومي. متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.ahram.org.eg/archive/Journalist-reporters/News/110370.aspx

العلاقات مع الأسواق الصاعدة التي ينظر إليها بوصفها مخارج محتملة من الأزمة، ونظرًا إلى عزم قطر على استثمار 120 مليار دولار خلال السنوات العشر المقبلة في مشاريع صناعية وبنى تحتية واقتناء معدات عسكرية، بات يُنظر إلى السوق القطري باهتمام بالغ من أجل زيادة أنصبة المؤسسات الوطنية؛ حيث توافد على قطر كبار صانعي القرار السياسي مثل ولي العهد البريطاني الأمير تشارلز والوزير الفرنسي المنتدب للتجارة الخارجية وعمدة لندن ثم الرئيس الفرنسي، وفي كل مرة تصدرت المباحثات الملفات الاقتصادية وقضية العقود وفرص الاستثمار، ويبدو أن معادلة الأخذ والعطاء ستسود في ظل تولي الشيخ تميم للحكم في مجال الشراكة مع الدول الأوروبية الكبرى، فقطر تحتاج إلى الدعم الغربي في الملفات الدبلوماسية والعسكرية الكبرى (مثل الأزمة السورية)، والممثليات الدبلوماسية الغربية تحتاج إلى قطر لإنعاش اقتصادياتها، ويتم الحصول على الاستثمارات القطرية من خلال طريقتين، تتمثل إحداهما في استفادة المؤسسات الفرنسية والإنجليزية من الصفقات الكبرى المتعلقة بالمنشآت في قطر، وتتمثل الأخرى في حفز صندوق السيادة القطري على الاستثمار داخل أراضي البلدين، ويتم رسميًا دفع هذا الاستثمار في البلدين من خلال تشجيع شراء أسهم في المؤسسات الكبرى أو الدخول المباشر في النسيج الصناعي والعقاري أو الرياضي.

أما العنصر الآخر الذي يتعين على الأمير القطري تميم مراعاته، فهو نظرة الرأي العام الغربي السلبية لقطر، وتبرز هذه النظرة بشكل خاص في فرنسا حيث يعكس الجزء الأكبر من الصحافة نظرة توجس بل عداء تجاه قطر التي تُتهم غالبًا بأن لديها أجندة خفية عدائية، ويثير هذا الإحساس ردود فعل سلبية قوية، ولاحتواء هذه الانطباعات التي قد تضر بالعلاقة الثنائية، فقد يكون من المناسب تبني خطة إعلامية متعددة الأشكال، وقد تتمحور الخطوط العريضة لهذه الخطة في حملات لتحسين الصورة، تُبرز فوائد وامتيازات الشراكة بين فرنسا وقطر وخاصة في المجال الاقتصادي.[1]

[1]- نبيل الناصري، "ساسة قطر الخارجية في عهد الشيخ تميم: قطيعة أم استمرار؟"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، جويلية2013، ص4.

**المطلب الثاني: أثر الحراك العربي على العلاقات القطرية الروسية والعلاقات القطرية الصينية**

سيتم في هذا المطلب محاولة البحث في العلاقات القطرية الروسية والعلاقات القطرية الصينية في ظل تداعيات الحراك العربي وذلك على النحو التالي:

**أولا: العلاقات القطرية الروسية**

عانت العلاقات الروسية – القطرية كثيرًا من الخلاف بشأن القضية السورية، فعند تتبع للمواقف الروسية يلحظ عدم الاهتمام الروسي المتعمد بالحراك التونسي انطلاقا من اعتقاد محدودية تأثيراته، إلاّ أن انتقال الحراك إلى مصر أدخل روسيا في التجاذبات الدولية الحاصلة تجاه هذا الحراك، دخولا كان يطبعه الحذر والترقب والممانعة بل والتشكيك، هذا الأخير الذي وجدت له روسيا مسوغات أكثر في الحالة الليبية خاصة بعد الذي وصفته موسكو بتساهلها غير المحسوب تجاه قرار تدخل "الناتو" مؤكدة على عدم الموافقة على تكراره مستقبلا، محاولة بين هذا وذاك إضفاء طابع المؤامرة واليد الخفيّة الغربية في الحراك، [1]وهي ذات الخطابات التي ثبتت عليها روسيا بممانعة أكبر في الحالة السورية والتي زاد من حدتها حساسية الأخيرة في قضايا محورية بالمنطقة .[2]

إنّ النظرة الأولية للموقف الروسي تطرح احتمالية أن روسيا تنطلق في مواقفها على أساس نهج براغماتي يأخذ بالحسبان حسابات الربح والخسارة بما يعكسه إبداء موسكو استعدادها للاعتراف بالحراك دون التخلي عن الأنظمة القائمة، وهو احتمال مقبول في شقه الأول على اعتبار أن ما يربط روسيا بالمنطقة العربية لا يتعدى منطق الربح والخسارة، غير أن واقع الأحداث أبطل مصداقية هذا الاحتمال انطلاقا من حقيقتين:

[1]- أشرف البهي،" المصالح الروسية في العالم العربي .. إصدار جديد للدراسات المستقبلية". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.albawabhnews.com/404096

[2] - الحروب، خالد، "حسابات حذرة: محددات الدعم الخليجي للتغيير في سوريا"، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 192، إبريل 2013، ص 88.

– أولاهما أن المواقف الروسية تأتي متأخرة دوما بعد أن تكون الأحداث قد تجاوزتها، وهو ما حصل مع الحالة الليبية أين اعترفت بالمجلس الانتقالي بعد اقتراب سقوط نظام القذافي، أين كان لهذا الموقف ردود فعل سلبية لدى الشارع العربي عموما والشارع الليبي على وجه الخصوص، وفي سياقات مماثلة جاءت المواقف الروسية ضعيفة في الدفاع عن أنظمة اقتنعت كل الدول وقبلها الشعوب بحتمية وقرب سقوطها؛

– وثانيهما أن روسيا لم تحصل من حساباتها الخاطئة سوى الخسارة سواء تلك الاقتصادية الناجمة عن صفقات السلاح واستثمارات الغاز التي أبرمتها مع الأنظمة المنقضية، أو تلك الأعمق التي افتتحت بها عهدها مع شعوب المنطقة تحت سخط الأخيرة عليها.

وعن المواقف الروسية حيال الحراك العربي، وخصوصًا الحراك السوري، فأنها تمثل هاجسًا قويًّا يهدد مصير تلك العلاقات التعاونية، في ظل تصدر روسيا المجموعة المحدودة من العالم التي تدعم نظام بشار الأسد ولا ترضى بأي سبيل آخر غير الحوار بينه وبين المعارضة، وهو الحل الذي لا يلقي قبولًا لدى الأطراف المعارضة، وقد أحدث نوعًا من التضارب بين المجلس الوطني السوري[1].

لكن لا ينبغي اختزال العلاقات الثنائية (الروسية – القطرية ) فقط في الملف السوري، حيث أنه من الملاحظ أن مصالح قطر وروسيا تتقاطع في مجال الطاقة على المدى الطويل، فمع إيران تشكّل قطر و روسيا ما بات يُعرف بـ "ترويكا الغاز الكبرى"، المحرك الحقيقي لسوق الغاز الدولي ونواة نادي الدول المصدرة للغاز(EPEG ) الذي أُنشئ عام 2001. وتتعاظم هذه المكانة الاستراتيجية نظرًا لأهمية الغاز المتصاعدة؛ فالغاز يشكّل اليوم ربع استهلاك الطاقة في العالم وبات يستقطب الاهتمام أكثر فأكثر، حيث بات يمثل بديلاً محتملاً للنفط كما أنه أقل مصادر الطاقة الأحفورية تلويثًا للبيئة، فروسيا وقطر رغم تقلبات الأزمة السورية، مضطرتان إلى التفاهم من أجل الحفاظ على مستوى من الإنتاج يكون في الوقت ذاته مقبولاً لدى مختلف فرقاء السوق، ومستجيبًا لمتطلبات موازنات البلدين العمومية التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بسعر هذه

[1]- أشرف البهي،" المصالح الروسية في العالم العربي .. إصدار جديد للدراسات المستقبلية"، مرجع سابق.

المادة الأولية، ويمكن أيضا أن نستند إلى فرضية مفادها أن على قطر وروسيا تعزيز تعاونهما لتبقيا متحكمتين في لعبة الطاقة التي يُنتظر أن يمارس فيها فاعلان آخران جديدان (أستراليا والولايات المتحدة)، في مستقبل قريب دورًا يمكن أن يهدد هيمنة قطر ورسيا،[1] ويمكن ملاحظه أنه في عام 2014 بدء إعادة تحريك التعاون الثنائي بين البلدين الذي يظهر آفاقاً جديدةً لشراكة ذات المنافع المتبادلة في مجال الاقتصاد والسياسة والثقافة والرياضة، وهذا لأن روسيا أعادت هيكلة أهدافها ومصالحها في المنطقة مع انهيار الاتحاد السوفياتي بحيث تراجعت الأهداف الأيديولوجية مقابل الأهداف الاقتصادية.[2]

**ثانيا: العلاقات القطرية الصينية**

اتّخذت الصين موقفاً حيادياً إزاء التصويت في مجلس الأمن على فرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا في مارس 2011، على الرغم من هواجسها واستيائها حيال مبدأ التدخّل العسكري بقيادة حلف شمال الأطلسي، وهي لم تستخدم الفيتو ضدّ القرار لأن الجامعة العربية هي مَن بادر إليه، لكنها في مقابل ذلك كانت مستعدةً لاستخدام الفيتو ضدّ مشروع القرار الذي اقترحه أربعة أعضاء أوروبيين في مجلس الأمن، والذي قضى بفرض عقوبات على سوريا في أواخر العام 2011، ويبدو أنه عندما كانت جامعة الدول العربية تتّخذ مبادرات وتفرض عقوبات أو غيرهما في ما مضى، كانت الصين تعتبر بأن دعمَها كلَّ ما يقرّره العرب بأنفسهم هو دعم مشروع أكثر، بيد أنها باستخدامها الفيتو في مجلس الأمن للمرة الثانية، حينما سعت الجامعة العربية إلى الحصول على موافقة على خطة عملها في أوائل فبراير 2012، وضعت نفسها في مواجهة مباشرة مع الإجماع العربي[3]، حيث استخدمت الصين "الفيتو" في مجلس الأمن ضد قرارين – يهددان بفرض عقوبات على النظام السوري– حظيا بدعم الجامعة العربية، وآخر ثالث تقدمت به دول غربية، في مشهد استثنائي آلت نتائجه "لمصلحة النظام السوري" وجرت مفاعيله ضد المعارضة السورية والدول المؤيدة

---

[1] - نبيل الناصري، مرجع سابق، ص4.

[2]- نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1998، ص108.

[3]- يزيد صايغ، "موقف الصين حيال سوريا"، مركز كارنجي للشرق الأوسط. متوفر على الرابط الالكتروني:
http://carnegie-mec.org/publications/?fa=47151

لها[1]، وبذلك لم تتجح الجهود القطرية بسبب الفيتو الروسيّ الصيني ضد مشروع قرار تقدمت به الجامعة العربية 4 فيفري 2012، فانتقلت قطر إلى القطيعة النهائية وغيرت إستراتيجيتها باتجاه عزل النظام عربياً وإقليميا ودعم المعارضة ممثلة بالمجلس الوطنيّ[2].

وعلى الرغم أن مساحة الصين 9 مليون كيلومتر مربع، وعدد سكانها مليار و350 مليون نسمة، فيما مساحة قطر 11 كيلومتر مربع وعدد سكانها 2 مليون فإن عالم السياسة اليوم قد تجاوز نظريات المساحة وعدد السكان على أهميتها إلى الفاعلية الاقتصادية والسياسية، وهو ما قد يفسر بعضا من هذه العلاقات بين قوى عملاقة وأخرى محدودة المساحة والسكان، تعد الزيارة القطرية الأسيوية بأبعادها السياسية والاقتصادية إلى كل من الصين وكوريا الجنوبية خطوة جديدة من قطر للانفتاح على الساحة الآسيوية وقد بدأت بإعلان جهاز قطر للاستثمار عن خطة لاستثمار 20 مليار دولار في آسيا.

وفي المجال السياسي وفيما يتعلق بالملف السوري تحديدا، جاءت زيارة أمير قطر إلى الصين كانت بعد يوم واحد من تصريح السفير الصيني في قطر أن الصين لديها مقترح جديد لوضع حل سياسي للنزاع السوري، وتعد قطر لاعبا أساسيا هي والسعودية وتركيا فيما يتعلق بالملف السوري، لكن رغم أن العلاقات عانت من الخلاف بشأن الملف السوري، إلا أنه لا يمكن حصر العلاقات الثنائية بين البلدين في النزاع السوري[3]، كما أنه جدير بالذكر أن العلاقات العربية والشرق أوسطية مع الصين توسّعت إلى ما يتعدّى القضايا السياسية البارزة، فأكثر من نصف صادرات الطاقة من الخليج، بما في ذلك مجلس التعاون الخليجي يذهب إلى شرق آسيا[4]، وقد ظلت العلاقة بين قطر والصين (وستبقى كذلك لفترة طويلة) مدفوعة بالتعاون في مجال الطاقة؛ فالصين التي هي الآن ثاني قوة اقتصادية في العالم، تواصل نموها الاقتصادي بوتيرة متسارعة ستحوِّلها في غضون خمسة عشر عامًا إلى أكبر اقتصاد عالمي بدل الولايات المتحدة، وهذا النمو المذهل

---

[1]- شفيق شقير، "بعد الفيتو.. القيادة الصينية الجديدة ودبلوماسية التفسير"، مرجع سابق.
[2]- حمزة المصطفى، الفاعلون الخارجيون ( 1) موقع قطر في معادلة الثورة السوريّة. متوفر على الرابط الالكتروني:
http://sadaalshaam.net/addons/News/views/Default/Home/web/3008
[3]- نبيل الناصري، مرجع سابق، ص4.
[4]- يزيد صايغ، "موقف الصين حيال سوريا". متوفر على الرابط الالكتروني :
http://www.carnegie-mec.org/publications/?fa=47151

مصحوب بزيادة معتبرة في استهلاك الطاقة، وفي إطار هذه الحاجة المتبادلة لتعميق العلاقات تُصاغ المعادلة بين الدولتين فالصين التي هي ثاني مزود وسادس زبون لقطر ستصبح شريكًا اقتصاديًا كبيرًا في هذا العقد[1]، وفي هذا السياق أوضح السفير الصيني بقطر أن حجم التبادل التجاري بين كلا البلدين بلغ 10.1مليار دولار أميركي في عام 2013، بمعدل نمو أكثر من 30 % عن العام السابق، وفي النصف الأول من العام الحالي حقق التبادل التجاري نحو 5.6 مليار دولار أميركي بزيادة تصل إلى 17 %، مشيرا إلى أن الزيارات المتعاقبة التي قام بها كل من وزير المواصلات و وزير الطاقة و محافظ مصرف قطر المركزي إلى الصين، عملت على دفع وتعزيز تطور العلاقات بين الصين وقطر، وأوضح السفير **قاو يو تشن** (Gao Yu Chen) "أنه في السنوات الأخيرة، وفي ظل قيادة الأمير تميم بن حمد آل والأمير الوالد حمد بن خليفة آل ثاني، شهدت دولة قطر تطوراً سريعاً حيث شمل جميع القطاعات بالدولة مثل الدبلوماسية، الاقتصاد، الثقافة، والتعليم وغيرها من القطاعات الكثيرة والتي لفتت أنظار العالم أجمع، وقد نالت دولة قطر استحسانا وثناءً من قبل المجتمع الدولي، لذلك نود أيضاً أن نعبر عن تقديرنا العالي لكل هذه الإنجازات العظيمة."[2]وتعتبر دولة قطر شريكًا اقتصاديًا وتجاريًا مهمًا للصين في المنطقة، وهناك إمكانات قوية للتعاون بين البلدين في مجالات الاقتصاد والتجارة والطاقة، حيث يحتاج النمو الاقتصادي الصيني إلى إمدادات قطرية مستمرة وعلى المدى الطويل للطاقة، وتحتاج تنمية قطر إلى سوق الصين الكبيرة والمستقرة.

وتعتبر قطر هي أكبر مصدّر للصين من الغاز الطبيعي المسال، حيث قامت مؤخرا شركة "قطر غاز" بتوصيل أولى شحناتها من الغاز الطبيعي المسال إلى مرفأ هينان للغاز الطبيعي المسال الواقع في جنوب الصين والتابع لشركة النفط الوطني البحري الصيني (CNOOC)، الأمر الذي يمثل المرفأ الصيني السادس الذي يستقبل الغاز الطبيعي المسال المستورد من قطر وتعتبر الصين رابع أكبر شريك تجاري وثاني أكبر مصدر الواردات لدولة قطر، وعلى صعيد الاستثمارات المتبادلة، فيتركز الاستثمار الصيني في قطر

[1]- نبيل الناصري، نفس المرجع ، ص4.

[2]- أحمد البيومي، "قطر والصين تعززان العلاقات ". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.al-watan.com/viewnews.aspx?d=20140930&cat=statenews1&pge=4

في مجالات استكشاف وتنقيب الغاز الطبيعي بالتعاون مع الشركات الأجنبية المعنية، أما الاستثمار القطري في الصين فيتركز في مجالات التصنيع والخدمات التجارية. إضافة إلى ذلك قام صندوق الثروة السيادي القطري باستثمار ثلاثة مليارات دولار أمريكي لشراء حصص البنك الصناعي والتجاري الصيني والبنك الزراعي الصيني، كما أعلنت قطر المشاركة في بناء البنك الآسيوي لاستثمار البنية التحتية حيث سبقت دولاً كثيرة في المشاركة في هذا البنك.[1]

## المبحث الثالث: المسارات المستقبلية للدور القطري في ظل تداعيات الحراك العربي

يثير مستقبل الدور القطري المتصاعد الكثير من الجدل في الأوساط الرسمية وغير الرسمية عن حقيقة المصالح التي تسعى قطر لتحقيقها وقدرتها على الاستمرار في طموحاتها، والتي يعتبرها البعض أنها تتجاوز حجمها الفعلي والمتاح[2]، إلا أن التطورات في ظل الحراك الذي تمر به المنطقة العربية، تجعل تحديد مستقبل قطر في الإقليم مرتبط بمسارات متعددة تحكمها متغيرات داخلية وأخرى خارجية، لاسيما وأنه من غير الواضح مدى قدرة قطر على الاستمرار في دورها النشط في المنطقة في ظل توتر علاقاتها مع السعودية وغيرها من دول الخليج وتزايد حالة "عدم الرضا" من قبل الدوائر العربية والغربية على نحو قد يعيد "تموضع" هذه الإمارة داخل البيئة الإقليمية بإعادة ترتيب أدوارها لاسيما بعد تنصيب الشيخ "تميم بن حمد" خلفا لوالده، وفي ضوء ما تقدم يمكن أن نحدد مستقبل الدور القطري بثلاثة مسارات رئيسة، تتراوح ما بين انحسار وتراجع مؤقت للدور السياسي القطري لصالح تصاعد أدوار دول أخرى، أو التمدد التدريجي في الدور الخارجي القطري أو عودة هذا الدور إلى مكان عليه في الفترة السابقة على الحراك العربي.[3]

[1]- سميح الكايد ،"زيارة الأمير للصين مطلع نوفمبر تاريخية". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.raya.com/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/ee6622d4-4c10-45a3-adaf-0ec9eac2129

[2]- فاطمة مساعيد، مرجع سابق،ص44.

[3]- إيمان رجب،" توجهات الدوحة: مستقبل السياسة الخارجية لقطر في الشرق الأوسط"، القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، 21 اوت2014، ص6.

**المطلب الأول: سيناريو التراجع والانحسار في الدور القطري**

يركز هذا الاتجاه على افتراض مفاده أن مستقبل الدور القطري في المنطقة العربية خلال المرحلة المقبلة مرتبط بمسار التراجع والانحسار، فالمعطيات والمؤشرات الإقليمية توضح أن هناك تراجعا ملحوظا في هذا الدور، ويعتبر هذا الاتجاه أن انحسار وتراجع الدور السياسي القطري سيكون لصالح تصاعد أدوار دول أخرى، اذ يبدو أن دور قطر الداعم لجماعة الإخوان المسلمين، بدأ يتراجع على الساحة الإقليمية لصالح السعودية التي باتت تمسك بزمام المبادرة في الملفات الرئيسية مثل مصر وسوريا لاسيما بعد إعلان السعودية والإمارات عن تقديم مساعدات لمصر بحجم 8 مليارات دولار، كما أدى قرار الجيش المصري عزل الرئيس محمد مرسي وانتخاب أحمد عاصي الجربا المقرب من السعودية رئيسا للمعارضة السورية، إلى جانب استقالة رئيس الحكومة السورية الموقتة غسان هيتو المحسوب على قطر إلى" تحجيم طموحات الدوحة."[1]إذ يعتبر المحلل الكويتي عايد المناع أن "قطر حاولت تولي دور القيادة في المنطقة لكنها تجاوزت حدودها عبر تبنيها علانية للإخوان المسلمين في مصر وسورية وغيرها من دول الربيع العربي."

ويؤيد ذلك الرأي **جوناثان أيال** (Jonathan Eyal) رئيس قسم العلاقات الدولية في مؤسسة "رويال يونايتد سرفيسز" في بريطانيا، الذي قال: إن "دبلوماسية قطر الشرق أوسطية انحسرت اليوم فهي لم تنجح في ليبيا كما أنها فشلت في سورية وتشهد انهيارا في مصر."

وأضاف المناع أن القطريين بعد أن أدركوا الأضرار الناجمة عن سياستهم، "عملوا على خفض مستوى اندفاعهم" الذي احدثه التغيير في الحكم مع تخلي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني المفاجئ عن الحكم لصالح نجله الشيخ تميم وإبعاد مهندس دبلوماسية قطر الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني" وأضاف "استعادت السعودية، الحليف التاريخي للولايات المتحدة في المنطقة، دورها السابق".[2]

---

[1]- إيمان رجب، مرجع سابق، ص6.

[2]- بكر محمد بكر البنهاوي، "الدور السعودي يتقدم والقطري يتراجع بعد تطورات مصر وسوريا". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://arabsolaa.com/demo/articles/view/125401.html#.VXxicvl_Oko

كما بات واضحا أن الخلافات القطرية السعودية لا تتجه نحو الاستقرار، في ظل الاختلاف حول تفاصيل الملف السوري واستخدام قطر "للحوثيين" كورقة لتهديد السعودية بالمد "الشيعي"، وهو ما حدث في بداية 2013 من محاولات قطرية من التواصل مع عدد من القيادات جنوب اليمن السابقة المقيمة في الخارج من أجل إبعادها عن أي تحالف قادم بين الجنوبيين والسعودية.

إضافة لذلك شهد الدور القطري انحسارا خليجيا بسبب فقدان الثقة التي كانت تليها كل من البحرين والإمارات لها ولتحالفاتها السياسية، وعدم رضى دولة الإمارات بشكل خاص إزاء تنامي علاقة قطر بحركة الإخوان المسلمين، وبدأت بالعمل على تقويض النفوذ القطري في كل المجالات، لكن بعد تسلمه للسلطة سعى الأمير تميم للعمل من أجل تصحيح علاقات قطر مع الدول الخليجية المجاورة وإعادة البلاد إلى كنف مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات القادمة.[1]

كما أن هناك تراجعا للدور القطري في المنطقة العربية، فالتدخل القطري في الصراع الدائر في سوريا منذ 2013، لم يسقط نظام الأسد وأصبح هذا النظام يستعصى على السقوط ، حتى أن هذا الاتجاه توقع أن يطول أمد هذا الصراع لفترة من الزمن، كما تعترض الجزائر على دور قطر في ليبيا خاصة مع تراجع نفوذ الإخوان المسلمين هناك وإلى جانب ذلك يرى هذا الاتجاه أن تراجع الحراك في المنطقة سيؤدي بالضرورة إلى تراجع الدور القطري وتحديدا دورها في دعم الحراك، فضلا عن تراجع الوزن السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في المنطقة، وهي أحد أدوات تحرك قطر في المنطقة وبالتالي التقليل من الاندفاع نحو دعم الإخوان[2]، فعلى الرغم من السعي القطري الطموح إلى قيادة إقليمية في مرحلة بعد الحراك العربي، وقدرتها في تضييق الفجوة بين عناصر القوة التي تمتلكها والدور الذي تقوم به من خلال سياسات القوة الذكية، إلا أن هناك تحديات كبيرة أمام قطر لن تمكنها من تجنب سلبيات تلك الفجوة ومواصلة ممارستها لنفوذها الإقليمي في المستقبل المنظور والذي تحد من حجمه معطيات داخلية و أخرى خارجية:

[1]- فاطمة مساعيد، مرجع سابق، ص48.

[2]- إيمان رجب،" توجهات الدوحة: مستقبل السياسة الخارجية لقطر في الشرق الأوسط "، مرجع سابق، ص6.

**أولا: على الصعيد الداخلي**

1- **الخلل السياسي:** يتمثل الخلل السياسي في غياب الديمقراطية وانعدام المشاركة السياسية الفعالة الكفيلة بتحديد الخيارات السياسية واتخاذ القرارات العامة، رغم ما نص عليه الدستور الدائم لعام 2004، من أن الشعب هو مصدر السلطات وما أكده من مبدأ الفصل بين السلطات، إلا أن واقع النظام السياسي القطري يؤكد استمرار الحكم المطلق رغم تعيين الشيخ "تميم بن حمد" خلفا لوالده في 25 جوان 2013، ببقاء السلطة محصورة في يد الأمير الشيخ تميم و والده الأمير حمد بن خليفة بالإضافة إلى دور أعضاء الأسرة الأميرية.[1] ويرى المحلل السياسي **اوليفييه دالاج** (Olivier Da Lage)، أنه في المرحلة الأولى، لا يمكن توقع حصول تغييرات كبيرة في توجهات قطر، وأرجع ذلك إلى سياسة قطر التي جاءت نتيجة استراتيجية طويلة المدى تم وضعها منذ أكثر من 15 سنة، وأن الأمير الجديد سيخطو خطواته الأولى كحاكم تحت أنظار والده، لكن مع الوقت ستظهر شخصية الشيخ تميم أكثر وسيكون هناك تغيير في الأسلوب، و ليس في المضمون، وتعد قطر من أكثر الدول الخليجية التي لم تشهد عمليات إصلاح طوال العقد الماضي، فما شهدته من إصلاحات لا يرقى إلى مستوى الإصلاحات البنيوية رغم ذلك فإنها أكثر الدول سعيا وراء دعم مطالب الشعوب بالتغيير، وبهذا يبقى التناقض في السلوك القطري قائما حول دعمه للديمقراطية خارجيا، في الوقت الذي يمارس نظاما أوتوقراطيا داخليا في ظل عدم وجود مجالس منتخبة، مما يبقي صلاحيات المجلس شكلية ويعزز مستقبلا من ضيق الدائرة القيادية.[2] والملاحظ أن الرؤية الوطنية التي وضعتها قطر لسنة 2030، لم تشر للإصلاح السياسي والتنمية السياسية، بل حصرت المسألة في التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية دون ذكر التنمية السياسية، باعتبارها ركيزة رئيسية من ركائز الرؤية، نفس الشيء

---

[1]-Mehdi LAZAR," Qatar : une politique d'influence ", op-cit.

[2] - فاطمة مساعيد، مرجع سابق، ص52.

بالنسبة "لإستراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2011 – 2016" نجدها أيضا تحصُر ركائز التنمية في أربع ركائز سبق ذكرها في الرؤية ولا تتوقف عند التنمية السياسية.[1]

2- **الخلل الجغرافي – الديمغرافي:** هو من أكبر التحديات وأكثرها إلحاحا، حيث تتوسط قطر قوتين إقليميتين كبيرتين هما إيران الشيعية شمالا والسعودية السنية جنوبا واللتان تتفوقان عليها مساحة وعدداً سكانياً بشكل كاسح، إذ تبلغ مساحة قطر 11437 كلم$^2$، ما يجعلها تعادل ولاية ليل الفرنسية (l'Ile-de-France ) وتزيد بقليل عن مساحة لبنان، بالمقابل تبلغ مساحة السعودية حوالي مليونين ومئة ألف كلم$^2$، ما يجعلها تفوق قطر حجماً بحوالي 185 مرة، أما إيران فتفوق مساحتها البالغة مليونا و648 ألف كلم$^2$ قطر بحوالي 144 مرة.[2] وعليه يمكن القول أن الجغرافيا السياسية لا تؤهلها سواء من حيث المساحة الضيقة، أو الموقع على هامش الخليج العربي للعب أدوار مركزية أكثر فاعلية.[3]

وتتفاقم مشكلة قطر الجغرافية عند ربطها بمشكلتها الديمغرافية، والتي تقدر عدد المواطنين القطريين بحوالي 230 ألف نسمة فقط من عدد السكان البالغ 1.64 مليون نسمة عام 2010، مما أدى إلى تدني نسبة المواطنين في إجمالي السكان من 44% عام 1970 إلى 12% فقط عام 2010، وهو عدد يقل بحوالي 100 مرة عن سكان السعودية وحوالي 300 مرة عن سكان إيران، وهو ما يقلل من طموحات قطر الإقليمية.

**3- الخلل الإنتاجي- الاقتصادي:** يقوم على الاعتماد شبه المطلق والمتزايد على ريع صادرات الثروة النفطية المهددة بالنضوب، وهو خلل يتجلى في الناتج المحلي الإجمالي وسائر الحسابات القومية الأخرى، لأن مصدر دخل دولة قطر هو ريع ثروة طبيعية ناضبة وليس ثروة قائمة على إنتاجية الأفراد والمؤسسات كما

---

[1]- Jenan Amin, " Qatar aspirations and realities" , Berlin :Heinrich-Boll-Stiftung,04 Nov 2012 ,p p 14 -15 .

[2]- فاطمة مساعيد، مرجع سابق، ص46.

[3]- عبد القادر نعناع، "التناقضات في السياسة الخارجية القطرية: العلاقة مع إيران نموذجاً"، مرجع سابق.

هو الحال في الاقتصاديات الإنتاجية، وأصبح ريع النفط هو مصدر إيرادات الميزانية العامة والاستثمارات العامة وسائر الحسابات القومية وهو خلل يحد من تمدد الدور القطري واستمراريته.[1]

**4 – الخلل العسكري – الأمنـي:** إن السياسة الخارجية الفاعلة، تتطلب قدراً كبيراً من الموارد المالية، وهي متوفرة لقطر، لكنها في الوقت ذاته تحتاج إلى بناء قوة عسكرية قادرة على لعب دور قيادي تدخلي في حالات الضرورة، وهو ما لا تستطيع قطر القيام به إلا في إطار قوى إقليمية أو دولية، عبر مشاركة محدودة كما حصل إبان مشاركتها في الحملة الدولية على نظام القذافي، أو ضمن القوة الخليجية "درع الجزيرة" في البحرين[2].

إضافة إلى عدم قدرة قطر الدفاع عن نفسها بمفردها بسبب محدودية قوتها العسكرية واضطرارها للتحالف مع قوى أجنبية وارتباطها بمعاهدات تجيز إقامة قواعد عسكرية ووجود قوات أجنبية على أراضيها، هذا الخلل يمنعها من التدخل العسكري بشكل منفرد.[3] فلا تزال قطر تفتقد إلى القوة العسكرية؛ الأمر الذي يعيق من قدرتها على التدخل في القضايا الدولية والإقليمية بشكل أحادي الجانب؛ لأن غياب القوة الصلبة – تحديداً العسكرية – يمنعها من القيام بمغامرات عسكرية، ويجبرها على الاعتماد على الطرق غير العسكرية للتدخل،[4] بالإضافة لذلك فإن ضيق الرقعة الجغرافية ومحدودية كتلتها البشرية تحول دون قدرة قطر على تسليح نفسها وبناء قوة عسكرية رادعة حتى وإن توفرت الإمكانات الضخمة،[5] ولذلك يجب عليها – إن أرادت الحفاظ على دورها وممارسة النفوذ والقيادة مستقبلاً– أن تطور قدراتها العسكرية لأنها تمثّل عاملاً مهماً للهيمنة في المنطقة العربية.[6]

---

[1]- فاطمة مساعيد، مرجع سابق، ص47.
[2]- عبد القادر نعناع، نفس المرجع.
[3]- يسار القطارنة، مرجع السابق، ص ص3-4 .
[4]- حاتم خاطر،" القوة العسكرية.. التحدي الأكبر لدور قطر في علاقاتها الدولية". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:LnH6JCSelwUJ:moheet.com
[5]- فاطمة مساعيد، نفس المرجع ، ص47.
[6]- حاتم خاطر، نفس المرجع.

**ثانيا: على الصعيد الخارجي**

1- **غياب الرؤية القطرية لما بعد الحراك:** فقد عملت قطر على هدف أساسي وهو التغيير ودعم الحراك، لكنها لم تمتلك رؤية للمنطقة العربية بعد الحراك وهي في ذلك لم تختلف كثيرا عن قوى الحراك العربي التي عرفت تماما ما تريد في اللحظة القريبة لكنها لم تحسب حساب ما بعد الحراك، وفيما وراء رغبتها في إسقاط الأنظمة وإحلال أنظمة ذات توجهات إخوانية أو إسلامية لا نرى رؤية قطرية لمرحلة الانتقال أو للتحول الديمقراطي في العالم العربي، وليس هناك رؤية قطرية لاتجاهات التغيير في مرحلة ما بعد الحراك، حيث كان لقطر دور في قيادة عمليات الحراك ولكن بعد الحراك لم يكن لقطر رؤية أو مبادرات سياسة أو اقتصادية أو ثقافية.

2- **تراجع النفوذ الإعلامي لقناة الجزيرة:** أسفر الحراك في المنطقة العربية عن مشهد إعلامي عربي جديد مختلف تماما حيث ساد الإعلام الخاص، وأمام ذلك أصبح تردد المواطن العربي على الجزيرة انتقائيا وموسميا وبحسب المناسبة، هذا يعني بدء مرحلة عربية جديدة لا يمكن لقطر والجزيرة أن تواكبها أو تنافس فيها إلا بتجديد الأداة والهدف[1] إذ خسرت خمسة ملايين من مشاهديها تقريبا، وتتعرض للانتقاد لتحيزها وافتقارها للدقة التحريرية بعد أن أضحت أداة للحكومة القطرية بدل أن تكون هيئة إعلامية مستقلة، فهي في العالم العربي متهمة بانحيازها للولايات المتحدة وإسرائيل فيما يعتبرها العالم الغربي ناطقة باسم "صوت الإسلاميين".[2]

بعد أن لعبت دورا كبيرا في تغطية أحداث الحراك العربي، أصبحت مكاتبها في العواصم العربية مغلقة وتعرض مراسلوها للتضييق والسجن، وظلت القناة تعمل بكل ما تملكه من مقومات على تغطية كل الأحداث العربية والدولية إلا الأحداث القطرية.

---

[1]- معتز سلامة، "هل بدأ العد التنازلي.. انتهاء "الحقبة القطرية" في السياسة العربية؟"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية. متوفر على الرابط الالكتروني:
www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1426:-q-q-&catid=53:2011-04-09-07-48-16&Itemid=365

[2] - Marie Sophie," Al Jazeera, la petite qatarie dans la cour des grands médias", 4/1/2014. Disponible in : http://www.jolpress.com/article/al-jazeera-la-petite-qatarie-dans-la-cour-des-grands-medias-47942.html

كما أن هذا التراجع في اتجاه الاستمرار بعد انتقال بث القناة عبر القمر الصناعي سهيل 1 القمر الأول في مجموعة سهيل سات في 18 ديسمبر 2013 بالتزامن مع احتفالات قطر باليوم الوطني، رغم مقاومته للتشويش فإنه سيقلل من اتجاه المشاهد العربي لهذا القمر.

3- **قصور سياسة الدعم المالي:** لقد تضخم الدور السياسي الخارجي لقطر منذ أواخر القرن الماضي، بما لا يتناسب مع حجم الدولة وعدد سكانها، كآليات لتعزيز تداخلاتها العربية والدولية وتنمية تحالفاتها، حيث وظفت عائداتها المالية الضخمة لخدمة تلك السياسة،[1] فلم تمتلك قطر بعد الحراك غير الدعم المالي وبدا أن على هذه الدولة التي انتظرت المكافأة على دورها من دول الحراك أن تنفق على هذا الدور، وأن تتحمل مسؤولية التغيير، وأن جزءا من تردي الوضع الداخلي تتحمل مسؤوليته قطر وهم يطالبونها بالإسهام المالي على قدر إسهامها في التغيير السياسي، ومن ثم تحول انتظار قطر للمكافأة إلى عبء، بل لم يبدو أن لقطر خطة أو رؤية حتى فيما يتعلق بالدعم المالي، فعلى الرغم من الإعلان عن تقديم الدعم لدول محددة فقد ثارت الشكوك في مقدار الدعم المقدم ويجري الإعلان عن دعم ما وعدم تنفيذه والتباطؤ في تنفيذه.

4-**عدم التوازن في علاقات قطر بالإخوان بعلاقتها بالتيارين الليبرالي والسلفي:** فلقد بقيت علاقة قطر مع دول الحراك محصورة في دعمها للإخوان المسلمين بالأساس، ولم تنفتح على القوى الليبرالية أو السلفية في تلك الدول، وربما كانت قناة الجزيرة أكثر انفتاحا من قطر في هذا الصدد، وبدا إلى حد كبير أن المشروع القطري هو مشروع إخواني بالأساس، ويؤدي استمرار دعمها لحكم الإخوان في الدول العربية إلى مزيد من تباعدها عن التيارات المدنية والليبرالية والسلفية، كما أدي دعمها للإخوان في مصر في ظل مطالبات القوى المدنية بإسقاط الرئيس والتنديد بما يسموه "حكم المرشد" إلى مزيد من الغضب على قطر، وفي الحقيقة فإن هذه النقطة ستمثل مأزق للسياسة القطرية لأنه يتوقع أن تتعرض علاقات قطر مع دول الحراك للتأزم ولمشكلات مختلفة، إذا استمر اتجاه قطر الأحادي في دعم الإخوان خصوصا مع سقوط تجربة حكم

[1]- عبد القادر نعناع، "التناقضات في السياسة الخارجية القطرية: العلاقة مع إيران نموذجاً"، مرجع سابق.

الإخوان، وفي ظل الاحتمالات المختلفة لانتقالات السلطة العربية بعد الحراك وفضلا عن التيار المدني والليبرالي، يبقى العداء لقطر من قطاعات من الأحزاب والقوى القديمة التي أقصاها الحراك.[1]

5-**المأزق القطري في سورية:** لا شك في أن موقف قطر من الحراك في سورية من أكثر الأمور التي سيتحدد وفقا لها مستقبل الدور القطري في الإقليم العربي، ويمثل بقاء النظام السوري لفترة ومجابهته قوى الحراك وتغلبه عليها خاسرة إقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي برمتها ولقطر على وجه التحديد، فقد بذلت قطر كثيرا من الجهود في الحراك السوري بعدما تفرغت من الحراك في تونس ومصر وليبيا واليمن، ويمثل مستقبل الوضع في سورية الرهان القطري على التغيير الشامل بالإقليم العربي، وبناء النظام العربي الجديد الذي يدين لقطر بالتغيير الشامل، حيث يقف الملف السوري عائقا أمام الدور القطري حيث استثمرت قطر الكثير في سورية وانخرطت في الشأن السوري بعمق ولأجل ذلك انطلقت تدعو للتدخل العسكري في سورية في كل الساحات الدولية والعربية، وحملت الملف السوري إلى مجلس الأمر أكثر من مرة، ودفعت بقرار في جامعة الدول العربية يبيح لمن يشاء من الدول بتقديم الدعم للفصائل المسلحة، وعملت من أجل منح مقعد سورية بالجامعة العربية والأمم المتحدة إلى قوى المعارضة، ومن ثم تعتبر قطر أن المسالة سورية تتعلق بمستقبلها الخاص وليس فقط بمستقبل دورها الإقليمي، ويمثل بقاء النظام السوري في ظل الدعم الإيراني والعراقي ومن حزب الله أحد الأمور التي يمكن أن تنهك السياسة القطري ودورها بالإقليم العربي[2].

6- **عدم امتلاكها المشروعية على مستوى الشارع العربي للعب دور قيادي،** خاصة أن الأدوار القيادية مناطة بأبعاد تاريخية كانت محصورة بين السعودية ومصر والعراق وسورية، وجاء النشاط القطري نتيجة غياب تلك الأدوار، أو انكفائها على ذاتها.

[1]- معتز سلامة، "هل بدأ العد التنازلي.. انتهاء "الحقبة القطرية" في السياسة العربية؟"، مرجع سابق .
[2]- نفس المرجع.

7- **إن التحالف مع القوة الإيرانية، قابل للاهتزاز وفق المواقف من الملفات الإقليمية**، وليس خاضعاً لمنطق المصالح المشتركة بين الطرفين فحسب، إذ لا تثق إيران بطرف خارج تكتلها السياسي المذهبي في البيئة العربية، فيما تسعى لاختراق دول الخليج العربي عبر علاقات جانبية معها.

8- **سعي قطر الدائم إلى تنويع علاقاتها وتعزيز تناقضاتها الذي أثر سلباً على سلوكها الخارجي**، فكثيراً ما تراجعت عن مواقفها، نتيجة غياب الرؤية الاستراتيجية والاعتماد على العلاقات الشخصية في السياسة الخارجية.

9- **تبقى السياسة القطرية مرهونة بإرادة القوى الكبرى من جهة، وبالتوجس من المحيط الإقليمي، والخليجي–السعودي بشكل خاص**، مما انعكس على سياساتها في صياغات اتخذت شكل ردود أفعال، أكثر منها فاعلية مستقلة.[1]

**المطلب الثاني: سيناريو التمدد التدريجي في الدور القطري**

يفترض هذا المسار تصاعد الدور القطري خلال المرحلة المقبلة، فعلى الرغم من تقليل الاندفاع القطري في إدارة الملفات العربية إلا أن هذا لا يعني عدم قدرة قطر القيام بأدوار مستقبلا للتأثير في التفاعلات الإقليمية في المنطقة، ويرى هذا الاتجاه أن الدور القطري سيكون في إطار القيام بدور الفاعل والمدعم لأية ترتيبات عربية جديدة في المنطقة من شأنها تعزيز الدور القطري.

وبالرغم من الانخفاض النسبي للدور القطري إلا أنها لا زالت تملك العديد من عناصر القوة الأخرى التي يمكن توظيفها التوظيف اللازم الذي يمكنها من أن تلعب دورا هاما ومؤثرا في إقليمها، كما أن المتغيرات الإقليمية الجديدة وإن كانت تحمل بعض المخاطر إلا أنها تتيح بعض الفرص أمامها التي يمكن الاستفادة منها لتعظيم قدراتها وتعزيز مكانتها.

---

[1]- عبد القادر نعناع، "التناقضات في السياسة الخارجية القطرية: العلاقة مع إيران نموذجاً"، مرجع سابق.

وهذا الانحسار المؤقت في الدور القطري لا يعني انتهاءه ، فقطر تبقى تتمتع بثروة طائلة وباستثمارات ضخمة في الدول الغربية مما سيبقي لها مكانة لدى هذه الدول، حيث أشار المحلل السياسي المتخصص في شؤون الخليج **نيل بارتريك** (Neil Patrick) أن هذا البلد "ما زال يتمتع بثقل اقتصادي محليا وعالميا"، ورغم أن ثروتها تقوم بالأساس على صادرات النفط والغاز الطبيعي ولكنها اتخذت خطوات أخرى لتنويع قاعدتها الاقتصادية وبناء قطاع مالي قوي يدير استثمارات ضخمة، وبرز دورها الاقتصادي القوي من خلال المساعدات القطرية لمصر عقب ثورة 25 يناير علاوة على دورها في الحرب على ليبيا[1]. كما اتجهت قطر في الآونة الأخيرة إلى نوع جديد من الاستثمار في رأس المال البشري، من خلال استقدام الخبراء لتنمية اقتصادها وتدريب كوادرها، كما استقدمت "مؤسسة قطر" أفضل عشر جامعات أمريكية وجامعات أخرى إنجليزية وأوروبية لتكوين فروع لها في قطر، وتستثمر قطر في بنيتها التحتية بشكل موسع، ما أهلها لتكون مركزًا عالميًّا للقمم والمؤتمرات العالمية، واستضافتها لكأس العالم 2022، وما سيصاحبه من استكمال لمشاريع البنى التحتية،[2]وتعد قطر أيضاً من بين الدول العربية التي بدأت عملية إصلاح سياسي، حيث تحركت خلال السنوات الأخيرة نحو تبني بعض الآليات الديمقراطية، خاصة أنها كانت ثاني دولة خليجية تمنح المرأة حق التصويت والانتخاب بعد عمان[3].

ويستند هذا الاتجاه في تصوره إلى ما يلي:

- **الداخل القطري ودعوات الإصلاح:** إن تولي الشيخ تميم بن حمد مقاليد السلطة في قطر قد يؤسس لحقبة جديدة في السياسة القطرية في المنطقة، بشكل يعيد "تموضع" قطر في محيطها الإقليمي وعودتها لدورها كمحايد ووسيط لحل أزمات المنطقة، وتشير التقارير إلى أن الشيخ تميم بعد تسلمه السلطة، سيركّز بشكل كبير على السياسة الداخلية لقطر وهي المسالة التي أشار إليها في خطاب التنصيب، مع الحفاظ على دورها الإقليمي لكن في إطار علاقات تفاهم ودية وندية مع شركائها الإقليميين والقوى الدولية الفاعلة.

---

[1]- حاتم خاطر، "القوة العسكرية.. التحدي الأكبر لدور قطر في علاقاتها الدولية"، مرجع سابق.

[2]- جين كينينمونت، "من الكرة إلى السلاح: دوافع الدور القطري المتصاعد إقليميًّا وعالميًّا"، مرجع سابق.

[3]- حاتم خاطر، نفس المرجع.

ومن بين التحديات الداخلية قضية تتعلق بالرغبة التي يشهدها الشارع القطري في اتجاه الإصلاح الدستوري، وإجراء أول انتخابات من نوعها لمجلس الشورى القطري، وأنه مع الوقت فإن الشيخ تميم من المحتمل لجوءه إلى إحداث تغيير نحو التعددية، هذا الخيار سيعزز تطلعات قطر الإقليمية وسيرفع من مكانة الأمير الجديد في صفوف الشباب العربي الداعي للإصلاح، كما أن الدعوة لإجراء انتخابات في وقت مبكر من ولايته سيعزز من سمعته بوصفه أميرا ملتزما بتحقيق الرخاء لبلاده على المدى الطويل.

وقد استحدث الشيخ تميم بعد تسلمه السلطة وزارات جديدة وفصل وزارات، كإجراء يأتي لمواكبة التطوّر الهائل في عدد من القطاعات الداخلية ويتماشى مع الاستحقاقات الكبيرة التي تفرضها المرحلة الراهنة، و قام بتعديل بعض المؤسسات التي تتطلبها المرحلة المقبلة من خلال رؤية قطر المستقبلية.[1]

– **استمرار النفوذ المالي:** على الجانب المالي والاقتصادي تجمع بعض التقديرات على أن حجم تأثير دولة قطر في مسارات أسواق المال العالمية يرتبط عضوياً بالدور الممنوح لها من الولايات الأمريكية والاتحاد الأوروبي والفرنسي وهو في اتجاه التزايد التدريجي بفعل تقارب الشيخ تميم من الثقافة الفرنسية.

وتقدر بعض الدوائر أن قطر في المستقبل القريب ستتمكن من توفير احتياجاتها من حجم عائدات الاستثمارات الموظفة بالخارج بدون أن تستغل مواردها الداخلية، بعد أن تم إنشاء صندوق الاستثمار الخارجي في 2005، ووضع رؤية قطر لسنة 2030 والتي تقوم على دعم الاستثمارات الضخمة وتوقع تجاوز استثماراتها الأرقام الخيالية التي تصل إلى 219 مليار دولار مع إعطاء أولوية للتربية والثقافة، حيث تجلب مؤسسة قطر(La Qatar Fondation)[2]التي تشرف عليها الشيخة موزة الكثير من الوافدين، وبعد إنشاء متحف الفنون الإسلامية الأوبرا الذين تشرف عليهما الشيخة المياسة، ويبقى قطاع الرياضة من اهتمامات القيادة الجديدة تحضيرا لكأس العالم لكرة القدم 2022 وهي كلها توجهات تعزز القوة الذكية التي تعمل قطر على تمريرها في المستقبل القريب.

[1]- فاطمة مساعيد، مرجع سابق، ص51.

[2]-Pierre-André Hervé, "la politique étrangère du Qatar", 28/10/2013. disponible in : http://www.lesclesdumoyenorient.com/Entretien-avec-Nidal-Shoukeir-La.html

– **قطر والبيئة الإقليمية:** يقلل بعض المحللين والدبلوماسيين فكرة أن قطر ستتراجع نحو العزلة تحت قيادة الشيخ تميم، خاصة فيما يتعلق بالملف السوري، حيث أن أسلوب التعامل الذي ستتبناه قطر مستقبلا سيكون أكثر تصالحية مما يوحي بإحداث تغيير في الأسلوب والمضمون، خاصة أن الشيخ تميم سعى إلى تخفيف عدد من مواطن التوتر التقليدي بين قطر وبعض الدول الخليجية.

على الرغم من أن العلاقات القطرية– السعودية تقوم على ثنائية التنافس والتقارب، فقد تمكنت القيادة القطرية السابقة في نهاية مسيرتها من تحقيق مصالحة تاريخية مع السعودية منذ 2007، تلك العلاقات التي كانت متوترة جدا في بداية عهد الشيخ حمد بن خليفة، واستطاع الحراك العربي أن يجمع بين الطرفين في العديد من الملفات و إن اختلفت في بعض التفاصيل على عكس توقعات الكثيرين، مما زاد من رصيد النفوذ القطري الذي لم تعد تراه السعودية معاديا لدورها، رغم تنافس قطر والسعودية على لقب "الداعم الرئيسي للمعارضة السورية"، فعلى سبيل المثال لعبت قطر دورا رئيسيا في الكشف عن الخلية الإيرانية التي استهدفت تفجير السفارة السعودية في البحرين في نوفمبر 2011، كما تلعب قطر دورا رئيسيا في زيادة الضغوط على النظام السوري، وأوضح **نيل بارتريك** (Neil Patrick) المحلل السياسي المتخصص في شؤون الخليج، أن الشيخ حمد سبق أن أنجز تغييرا أساسيا في "تموضع" بلاده في المرحلة الأخيرة عبر الابتعاد عن إيران في الملف السوري، بالرغم من حقول الغاز الضخمة المشتركة بين البلدين، بمعنى أن إعادة تموضع الدور القطري ليست مسألة مستبعدة.[1] وفي هذا السياق، من المتوقع أن تتحرك القيادة الجديدة بما لا يتعارض مع المصالح السعودية في الخليج، وهذا يكشف عن بعد آخر للعلاقات السعودية – القطرية وإمكانية حدوث تقارب لا يحظى بقدر كاف من الاهتمام من قبل المتابعين لشؤون الخليج، وهو التحرك الذي تعوّل عليه دول الخليج بعد الزيارة التي قام بها الأمير تميم لدول المنطقة، والتي كانت تهدف إلى إعادة تأمين علاقة بلاده بدول الجوار، ويرى المحلل السياسي **اوليفييه دالاج** (Olivier Da Lage)، أن الشيخ تميم في البداية سيؤمن

[1]- فاطمة مساعيد ، مرجع سابق، ص52.

الاستمرارية للسياسة القطرية خاصة وأنه يتمتع بعلاقات دبلوماسية ممتازة مع الغرب وأيضا مع العديد من الدول العربية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، وهو أمر أساسي لاستمرار لعب قطر دورا سياسيا قياديا في المنطقة لكنه مع الوقت سيلجأ إلى ترك بصماته على صناعة القرار القطري. وفي هذا الخصوص، أظهر استطلاع للرأي أجراه مركز الدراسات العربي- الأوروبي في باريس، أن القيادة القطرية الجديدة لن تنتهج نفس السياسة الخارجية السابقة، حيث عبّر 57.1% من الذين شملهم الاستطلاع أن التغيير سيكون السمة الجديدة للنظام القطري تحت قيادة الشيخ تميم وإن كان بطيئا ومدروسا، لكنه سيشهد انكفاء ملحوظا في المنطقة واهتماما بالجوانب الاقتصادية أكثر من الجوانب السياسية، فيما رأى 37.5% أن القيادة الجديدة ستنتهج نفس السياسة الخارجية السابقة، والمرجح أن التغيير في السياسة الخارجية القطرية في المستقبل سيكون تغييرا بطيئا ومدروسا.[1]

**المطلب الثالث: سيناريو: عودة الدور القطري إلى ما كان عليه قبل الحراك العربي**

يستند هذا المسار على افتراض مفاده أن قطر خلال المرحلة المقبلة ستسعى إلى استعادة سمعتها (وتحقيق الاستفادة القصوى) في مجال الوساطة[2]، فإذا كان لقطر طموح سياسي في المنطقة، تسعى له بمختلف الاستراتيجيات سواء بالوساطة (قبل الحراك) ثم بالتدخل (أثناء الحراك) ثم بالعودة للوساطة (بعد الحراك)، فخلال الحراك العربي ابتعدت قطر عن دورها التقليدي في السياسة الخارجية باعتبارها وسيطاً دبلوماسياً، لقبول التغيير في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودعم الدول التي تمرّ بمراحل انتقالية، واعتبر اللاعبون الإقليميّون أن قطر تبالغ في مقاربتها وازداد التشكيك في دوافعها السياسية، لذا تعمل القيادة القطرية الجديدة، التي استلمت سدة الحكم في جوان 2013، على التأقلم مع هذا الواقع عبر العودة إلى اعتماد سياسة خارجية أكثر براغماتية، ومعالجة تداعيات دعمها للحركات الإسلامية في المنطقة.[3]

[1]- فاطمة مساعيد ، مرجع سابق، ص52.
[2]- Sultan Barakat ," Pivots and Peace-Making in Qatar's Regional Policy ", Doha: The Brookings Institution, 29 December, 2014 ,P4.
[3]- Kristian Coates Ulrichsen ," Qatar and the Arab Spring: Policy Drivers and Regional Implications", op-cit.

ففي السنوات التي سبقت اندلاع الحراك العربي، كانت قطر منشغلة في ترسيخ مكانتها كوسيط في الدبلوماسية الإقليمي، وقد تمكّنت قطر من خلال استقرارها السياسي واقتصادها الغني وعلاقاتها الدبلوماسية مع أطراف محلية مختلفة في جميع أنحاء الشرق الأوسط أن تعتمد استراتيجية القوة الناعمة في العديد من المفاوضات رفيعة المستوى، بدء من تأمين اتفاق سلام رئيسي لصراع دارفور، مروراً بالسعي لتحقيق توافقاً سياسياً في لبنان، ووصولاً إلى التوسط بين الحكومة اليمنية والحوثيين، إلا أن الحراك العربي شكل فرصة جديدة لقطر لكي تلعب دوراً أكبر في تشكيل الاستجابات الإقليمية للأحداث التي تجتاح منطقة الشرق الأوسط، مما أدى إلى تحول في سياستها الخارجية لتصبح أكثر تدخليه، واصبح ينظر إلى هذه السياسات بأنها تتجاوز ما كان عليه الحال في السابق مما أثار ردود فعل كبيرة إقليميا ودوليا، وقد أضرّ تدهور العلاقات القطرية مع دول مجلس التعاون الخليجي بسبب دعمها المتصوّر للجماعات الإسلامية بقدرة قطر على لعب دور الوسيط، بالإضافة إلى ذلك وجدت قطر صعوبة في إدارة العلاقات بين كافة الأطراف في صراعات المنطقة وقد واصلت قطر جهود الوساطة وإن كان ذلك على نطاق أضيق، الأمر الذي أدى إلى اعتماد نمط لجهود الوساطة ركّزت على القضايا الأقل تعقيداً[1]، حيث أن النجاح الأوّلي لقطر في تشكيل التفاعل الإقليمي مع الحراك، لم يكن مقدَّراً له أن يستمر، فمع تباطؤ عمليات التغيير في العالم العربي بدأ أمير قطر الجديد الشيخ تميم بن حمد آل ثاني يواجه مرحلة مختلفةً من التحديات، خصوصاً بعد إعادة تثبيت السلطوية في مصر على إثر إطاحة حكم الإخوان في جويلية 2013. وفي ضوء السعي المتواصل للسعودية والإمارات العربية المتحدة لتقويض جماعة الإخوان المسلمين في مصر مع تفرّعاتها الإقليمية، تمّ وضع الدعم القطري لإخوان مصر تحت الرقابة المكثّفة في السعودية والامارات، وبذلك تواجه حكومة قطر الجديدة تحديات متعلقة بتخفيف دعم الحكومة السابقة العلني للإسلام السياسي، وفي الوقت نفسه إعادة تحديد طبيعة انخراطها مع الشركاء الإقليميين والدوليين، ورغم أن النخب الجديدة في قطر تأكد إن شيئاً لم

[1] -Sultan Barakat , "Pivots and Peace-Making in Qatar’s Regional Policy", op-cit.

يتغيّر في أعقاب إطاحة الحكومة المدعومة من الإخوان في مصر، إلا أن سلوكها على الصعيد الخارجي بعد جوان 2013 يوحي بعودةٍ إلى مقاربات أكثر حذراً في المنطقة، فقد سعى الأمير تميم إلى موازنة عملية الحفاظ على استقلالية قطر في صنع القرار مع اتخاذ إجراءً من أجل إعادة بناء الثقة خاصة مع بقية دول في مجلس التعاون الخليجي.[1]

وفي هذا السياق يعتقد الأستاذ **كريستيان كوتس أولريكسن** (Kristian Coates Ulrichsen) أن القيادة القطرية في ظل الأمير تميم عدّلت تكتيكاتها، إلا أن الحكومة لا تزال تواجه ردود فعل مضادّة على سياساتها إزاء الحراك العربي، وإذا ما أرادت قطر تجاوز تداعيات الحراك العربي واستعادة سمعتها كوسيط ودبلوماسي، فسيكون عليها أيضاً التخلّي عن القيادة الإقليمية، والعمل بدلاً من ذلك كمسهّل للحوار والمفاوضات الهادئة بين الأطراف التي لا تستطيع الانخراط في اتصالات مباشرة مع بعضها البعض، وهذا يوفّر فرصاً جديدة للتعاون الأميركي مع قطر.

ويستند هذا المسار على المؤشرات الآتية:

**المؤشر الأول**، يتمثّل في مشاركة قطر في ترتيب صفقة تبادل الأسرى التي تم فيها إطلاق خمسة من سجناء طالبان ووضعهم في عهدة قطر، في مقابل الإفراج عن الرقيب في الجيش الأميركي **باوي بيرغدال** (Bowe Bergdahl)، وكانت قطر قدّمت نفسها منذ فترة طويلة بصفتها وسيطاً محتملاً بين الحكومة الأفغانية وبين حركة طالبان، وعلى الرغم من محاولة تسهيل الحوار في جوان 2013 الا انها كانت قصيرة الأجل وفاشلة في نهاية المطاف، حيث حدث الاختراق في أواخر ماي 2014 بعد أشهر من التحضير الذي جسد على حدّ تعبير وزير الخارجية الأميركي **جون كيري**(John Kerry) " مدى أهمية شراكتنا مع قطر، هذه الشراكة التي ستبقى". وقد أصدر الرئيس الأميركي **باراك أوباما**(Barack Obama ) وزعيم طالبان الملا عمر بياناً يشكران فيه علناً أمير تميم على المساعدة التي قدمها في التوسّط للتوصّل إلى الاتفاق، وتكمن

[1] -Kristian Coates Ulrichsen , "Qatar and the Arab Spring: Policy Drivers and Regional Implications", op-cit.

الميزة النسبية لقطر على صعيد الوساطة في قدرتها على العمل كوسيط في المفاوضات غير المباشرة وكونها قناة اتصال خلفية بين الأطراف وتحقيق التوازن في العلاقات مع مجموعة واسعة من الخصوم المتعادين.[1]

ثمّة أنماط مماثلة تبدو واضحة في **مؤشر آخر** جدير بالملاحظة، يتمثّل في بحث قطر عن حلّ عن طريق الوساطة للعنف المتصاعد في غزة، فقد نشطت قطر في المحاولات الإقليمية لتأمين وقف لإطلاق النار بين إسرائيل التي حافظت على علاقات تجارية متميّزة معها، وحركة حماس التي استقرّ زعيمها خالد مشعل في قطر منذ فترة طويلة خلال حرب غزة التي اندلعت في جويلية 2014، شارك الأمير تميم والعطية بنشاط في الدبلوماسية المكّوكية، وكان من بين زوار قطر الأمين العام للأمم المتحدة **بان كي مون**، ووزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو، والرئيس الفلسطيني محمود عباس، الذي يعتقد أنه اجتمع مع مشعل زعيم حماس أثناء وجوده في قطر، في حين عقد العطية مشاورات ثلاثية مكثّفة مع داود أوغلو و**كيري** في باريس، بالإضافة إلى ذلك من المفيد القول إنه في مرحلة ما اتصل **كيري** (John Kerry ) هاتفياً بالعطية وطلب من الدوحة استخدام نفوذها للتوسّط لدى حماس، وهذا يوضح كيف يمكن لقطر أن تلعب دوراً إيجابياً من خلال نقل الرسائل بين حماس وبين المجتمع الدولي وتسهيل تدابير بناء الثقة بين جميع الأطراف المتنازعة.

أما **المؤشر الثالث**، يتمثل في تقدّم المصالحة الواضحة في العلاقات الخليجية فرصة جديدة لقطر كي تعيد بناء قدراتها في الوساطة وتلعب دوراً قيادياً في معالجة الصراعات في المنطقة، فقد قامت قطر على الأقل في الوقت الحاضر بتقويم العلاقات مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وتصالحت على الأقل ظاهرياً مع النظام المصري الجديد.[2]

وبالتالي من المحتمل أن تواصل في اتخاذ مثل هذه الخطوات العملية خلال المرحلة المقبلة من أجل تطوير استراتيجية أكثر وضوحاً للتوسط في حل الصراعات في المنطقة، فالنهج المتحفظ الذي ميّز حالتي **باوي بيرغدال** (Bowe Bergdahl) وغزة قد يشير إلى أن القادة القطريين على أقلّ تقدير قد استوعبوا دروس

[1] -Kristian Coates Ulrichsen , "Qatar and the Arab Spring: Policy Drivers and Regional Implications", op-cit.
[2]- lbid.

الحراك العربي، وأعادوا تقويم سياستهم وفقاً لذلك.[1] ويستند هذا المسار الى وجود عدة عوامل تؤهل قطر للعودة لدور الوسيط والمساهمة حل كثير من الأزمات الإقليمية خلال المرحلة المقبلة تتمثل فيما يلي:

- توافق الإرادات الإقليمية والدولية وخاصة الأمريكية على القضية التي تقوم قطر بدور الوساطة فيها، ولعل التميز القطري يتمثل في اختيار القضايا التي تتوافق – أو تتطابق أحيانا – الإرادات والخرائط الإقليمية والدولية بشأنها.
- وقوف قطر على مسافة واحدة من مختلف الفرقاء السياسيين والمذهبيين واحتفاظها بعلاقات جيدة مع كل اللاعبين الفاعلين داخل الدولة محل الوساطة، كما تولد قناعة كافية لدى قطر بأن الوساطات الفردية أفضل من الجماعية التي تتجاذبها محاور ومواقف متناقضة.
- امتلاك قطر لإمكانيات مالية تساهم في إخماد النزاعات، حيث تتكفل بأعباء معينة مثل إعادة الإعمار أو غيرها من الأعباء المالية، إضافة فعالية الدبلوماسية القطرية ونشاطها، ومتانة علاقاتها بالدول الإقليمية، وعدم جمودها وتمسكها بقواعد بروتوكولية ثابته.[2]

[1] -Sultan Barakat ," Qatari Mediation: Between Ambition and Achievement", op-cit.

[2]- أنس محمد، "هل ما زالت قطر «وسيطا» مقبولا في الساحة الإقليمية". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.thenewkhalij.com/ar/node/4603

**خلاصة الفصل الثالث:**

حاولنا في هذا الفصل رصد مختلف تداعيات الحراك العربي على السياسة الخارجية القطرية تجاه محيطها الإقليمي والدولي، وكذا تقديم تصورات حول المسارات المحتملة لمستقبل السياسة الخارجية القطرية خلال المرحلة المقبلة، وتم التوصل إلى ما يلي:

- إن الدور القطري المتصاعد في المنطقة العربية يمثل أحد أبرز الأمور التي تأكدت مع تداعيات الحراك العربي، ورغبتها في تحويل دورها إلى قوة إقليمية قد يؤدي إلى نتائج عكسية، ومع أن الوضع بالمنطقة مؤيد لطموحاتها في ظل تراجع أدوار الدور العربية المحورية، إلا هذا الانتقال لا يمكن أن يتحقق دون عقبات، قد تتضاءل المساندة الأمريكية لقطر إذا اتسعت دائرة الدور القطري إلى مساندة الحركات الإسلامية في المنطقة العربية وإلى توسيع طموحاتها باتجاه القارة الإفريقية.
- كما يتضح وجود ضغوطات إقليمية ودولية بسبب انخراطها في العديد من القضايا، ليس بمنهج الوسيط القديم وإنما بمنهج الفاعل ومنها القضية الليبية بدعم فصائل مسلحة ذات خلفية إسلامية بعد سقوط نظام القذافي وحتى الوضع الليبي المتدهور الحالي، كذلك الوضع في سوريا ودعم فصائل مسلحة هناك وتدعيم خطابات سياسية ضد نظام بشار الأسد، إضافة للضغوط المستمرة من دول الخليجية المجاورة لمحاولة تحجيم الدور القطري.



# الخاتمة

يتضح من خلال دراستنا لهذا الموضوع، أن الدور المتصاعد لدولة قطر في ظل الحراك العربي هو استمرار لسياستها الخارجية المتنامية خلال العقدين الماضيين فعلى الرغم من أن الدول الصغيرة عادة ما تصادف صعوبات أمام تحقيق أهداف سياستها الخارجية لأنها في الغالب تكون متواضعة في القدرات العسكرية لذلك فإنها تلجأ إلى وسائل أخرى غير عسكرية لتحقيق أهدافها ، وتعد قطر دولة صغيرة متناهية المساحة الجغرافية والقدرات العسكرية إضافة لوقوعها في منطقة مضطرة أمنيا باستمرار إلا أنها تمكنت من ممارسة سياسة خارجية نشطة وفرضت نفسها كلاعب أساسي في السياسات العربية منذ بداية الحراك، وقد ساهم في ذلك اجتماع عدة عوامل ارتبطت بمتغيرات داخلية خاصة بطموح النخبة الحاكمة في قطر وأخرى خارجية تتعلق بتراجع أدوار الدول العربية المحورية كالسعودية ومصر مثلا.

وفي ضوء ما تقدم من بحث وتحليل للموضوع تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ما تم رصده حول الدور القطري في الحراك العربي يوضح أن مرتكزات السياسة الخارجية القطرية لم تتغير خلال تفاعلها مع الحراك العربي، وأن عمدت قطر إلى التوسع في استخدام الأداة الإعلامية والأداة المالية وحتى العسكرية التي استخدمتها في إطار جماعي، ما يعكس سعيها لحماية مصالحها من وراء هذا الدور وتحقيق أهداف سياستها الخارجية .

- أن هناك تكاملا في الأدوار القطرية على عدة مستويات سياسية، اقتصادية، إعلامية تجاه بلدان الحراك العربي وارتبط هذا بسعي قطر لتعويض الخلل الجغرافي والسكاني والعسكري الذي تعاني منه.
- إرتفاع مستوى انخراط قطر في الشؤون العربية والإقليمية في ظل الحراك العربي، فبالنظر للديناميكية التي اتسمت بها هذه السياسة في الكثير من الملفات في ظل الحراك العربي، وكآلية لتعزيز انخراطها في الشؤون العربية والدولية وتنمية تحالفاتها كان الانخراط الفوري لقطر في الحراك بالنشر الفعلي

لترسانتها الإعلامية ونشاطها الدبلوماسي، ودعمها المالي وحتى العسكري أن طلبته بعض الأطراف( كما في ليبيا وسوريا).

- القدرة على توظيف الأداة المالية لتحقيق مكاسب سياسية، إذ عمدت قطر على توظيف عائداتها المالية الضخمة لخدمة سياستها الخارجية حيث ساهمت بسخاء في تقديم المعونات والمساعدات المالية للعديد من بلدان الحراك العربي، وأصبحت قطر من أكثر الدول توظيفا للمال السياسي في شكل قروض وهبات ومنح للدول المستهدفة لتحقيق وحماية مصالحها.
- ما تمتعت به القيادة القطرية من جرأة وطموح، حيث تأثرت السياسة الخارجية القطرية بالتصورات والدوافع الشخصية للنخب الحاكمة – خاصة الأمير حمد بن خليفة آل ثاني – التي إعتبرت الحراك العربي الفرصة التي كانت تنتظرها لتأكيد مكانتها و دورها الإقليميين على كافة المستويات.
- التوظيف الواسع للأداة الإعلامية في تحقيق أهداف سياستها الخارجية إذ يمكن ملاحظة دور قناة الجزيرة التي انخرطت بشكل كامل في تغطية أحداث بلدان الحراك العربي، ولقد ركزت في تغطيتها على التعبئة لصالح الحراك، ودفعت حدود المعلومات إلى أفاق جديدة من خلال تقديم تغطية مباشرة للتطورات الرئيسية في المنطقة العربية وعملت الجزيرة على استضافة جماعات المعارضة السياسية والدينية في البلدان العربية.
- استغلال الفرص والقدرة على المناورة في سياستها الخارجية نظرا لطبيعتها البراغماتية التي تعبر عن الواقعية السياسية كقوة دافعة لسلوك الخارجي القطري، والتي تظهر من خلال الجمع بين المتناقضات والمحافظة على شبكة تحالفات غاية في التعقيد والتضارب في الوقت نفسه من دون الإضرار بعلاقاتها بكل منها، الذي أتاح لقطر قدرات عالية من المناورة في سياستها الخارجية ومكنها من ممارسة سياسة خارجية نشطة في الساحة العربية المأزومة في ظل الحراك الذي تشهده المنطقة، كما نجحت قطر في

استغلال الفرص التي توفرت لها في ظل تراجع الدول الكبرى في المنطقة العربية وذلك من أجل تعزيز مكانتها الإقليمية وتعظيم دورها السياسي والاقتصادي.

- طبيعة العلاقة مع القوى الإقليمية والدولية: فالدول الصغرى الفاقدة لعوامل القوة والتأثير والتي تريد أن تلعب دورا أكبر من حجمها سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، لا تستطيع القيام به إن لم تحظى بدعم القوى الاقليمية أو القوى الدولية وهو ما ينطبق على دولة قطر، في هذا الاطار يمكن الحديث عن استراتيجية التوظيفات الدولية التي تتبعها الدول الصغرى ومنها قطر التي تقبل توظيف القوى الدولية لها وبالمقابل توظف هي علاقاتها مع الدول الكبرى من أجل تحقيق مصالحها، حيث أكدت قطر إستمرار تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية وتوظيفها لهذه العلاقة في ظل الحراك العربي، من أجل حماية أمنها في ظل التهديدات الأمنية والإقليمية، إذا توفر لها الحماية الأمريكية القدرة على أن تلعب دور في المنطقة.

- كما يتضح أن الدول العربية المتأثرة بالأحداث الحاصلة في المنطقة تنقسم إلى ثلاث مجموعات:

المجموعة الاولى: دول الحراك السلمي (تونس، مصر) وتجسد مشهد الإنتقال السلمي الناجح.

المجموعة الثانية: دول الحراك غير سلمي (ليبيا، سوريا، اليمن) وهو مشهد الاحتجاج المدعوم خارجيا كالتجربة الليبية، ومشهد الاحتجاج المفضي الى تسويات توافقية كالتجربة اليمنية .

المجموعة الثالثة: دول الاصلاح الذاتي( الاردن، المغرب، دول مجلس تعاون الخليجي) وهي الدول التي استخدمت الفكر الاستباقي في التعامل مع الاحتجاجات المطالبة بالإصلاح والتغير.

– عكست سياسات قطر تقييماً دقيقاً لمصالحها في مختلف بلدان الحراك العربي، فسَعَت إلى التدخّل بشكل مباشر وغير مباشر في ليبيا وسورية بذريعة البحث عن حلول في إطار عربي للمشاكل العربية، ووفّرت مساعدات اقتصادية في تونس ومصر، إلا أن الدوحة اقتصرت على التنسيق الحذر مع دول

مجلس التعاون الخليجي لإعادة إرساء النظام السياسي في البحرين واليمن، معترفةً بالنفوذ الأكبر للمملكة العربية السعودية في هذه البلدان، والتهديد المحتمل الذي قد يشكّله الحراك الناجح في الخليج للاستقرار قرب حدودها ، وبالتالي عندما يتعلق الأمر بأمن دول الخليج لا يمكن لقطر أن تنفصل على السعودية و بقية الدول الخليجية.

- كما يتضح من خلال تحليل الدور القطري أنه بعد فترة أوّلية من الحيطة والحذر عند بداية الحراك العربي أواخر عام 2010، أدركت القيادة القطرية الملامح الناشئة للحراك السياسي المتصاعدة في المنطقة، ليتم تعدّيل السياسة الخارجية بشكل براغماتي، فالطموح السياسي لقطر والذي تسعى له بمختلف الاستراتيجيات سواء بالوساطة (قبل الحراك) ثم بالتدخل (أثناء الحراك) الذي مكنها من ممارسة دور علني وتدخّلي بشكل استثنائي أثناء المراحل الأولى للأحداث في المنطقة.

مثل الحراك العربي أعلى قمة الصعود للدور القطري المؤثر في المنطقة وكان ينظر لقطر على أنها المستفيد الأكبر من الحراك سياسيا و اقتصاديا وإعلاميا، إلا أن النجاح الأولي لها لم يكن مقدرا له أن يستمر بعد ان خسرت الكثير من حلفائها بدء الإطاحة بالرئيس محمد مرسي، وقيادات جماعة الإخوان المسلمين، حيث واجه الأمير الجديد " تميم بن حمد آل ثاني"، ضغوطا متنامية من جانب المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة لمعاكسة دعم اسلافه للإخوان المسلمين وفروعها المحلية في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية ، كما يمكن ملاحظة تراجع قوة قطر أيضا بصفتها الداعم الأول للمعارضة السورية، وبالتالي تراجع دورها في الحراك السوري لصالح السعودية التي حلت محل قطر كممول رئيسي وداعم للمعارضة ضد النظام السوري، ما جعل الجماعات المعارضة تنأى بعيدا عنها، ما يعني أنها من الناحية السياسية لم تعد في موقع القيادة.

إضافة إلى الضغوطات التي تتعرض لها قطر من القوى الإقليمية والدولية، وجهت إنتقادات حادة لسياستها بسبب إنخراطها في العديد من القضايا، ليس بمنهج الوسيط القديم وإنما بمنهج الفاعل ومنها

القضية الليبية حيث وجهة لها إتهامات بدعم فصائل مسلحة ذات خلفية إسلامية بعد سقوط نظام القذافي وحتى الوضع الليبي المتدهور الحالي، كذلك الوضع في سوريا ودعم فصائل مسلحة هناك وتدعيم خطابات سياسية بعينها ضد نظام بشار الأسد ؛ إضافة إلى الضغوط المستمرة من الجيران الخليجيين لمحاولة تحجيم الدور القطري، وهو ما يمثل إشكالية قطر الدائمة أنها لا تستطيع التراجع حاليًا بضغوط حتى لا تفقد ورقة إستقلالية قرارها السياسي.

**التوصيات:**

– تحتاج دولة قطر إن أرادت الاحتفاظ بدورها الإقليمي أن تنوع علاقاتها بكل التيارات دون الانحياز إلى أطراف ما ضد أخرى، مع تجنب إقامت علاقات مع قوى و جماعات سياسية داخل الدول العربية دون موافقة أنظمة تلك الدول وذلك لتفادي اتهامها بالتدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة .

– العمل على معالجة الفجوة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، لتجنب أي تناقض خاصة فيما يتعلق بالإصلاح السياسي الداخلي فيها الذي يعاني من الجمود ونشاط سياساتها الخارجية الداعم للحراك السياسي في دول عربية الاخرى ، وهو ما يتطلب منها الاهتمام أكثر بالإصلاحات السياسية داخليا.

- تحتاج السياسية الخارجية القطرية من أجل الاصلاح العودة إلى سياسة الحياد الفاعل والإيجابي والابتعاد عن السياسة التدخلية قدر الامكان، خاصة وأن قطر قامت خلال الفترة السابقة بجهود معتبرة في هذا المجال أوصلتها لمكانة كبيرة، إضافة إلى إمكانياتها الاقتصادية التي تساعدها في إنجاح جهودها في عدد من ملفات الوساطة.
- العمل على إعادة ضبط مقاربتها لاستخدام الحوافز المالية من أجل التركيز على الاستثمارات طويلة الأمد بدلا من النتائج قريبة الأمد، وبالتالي التركيز على المساعدات الإنسانية، التنمية الاقتصادية ومشاريع بناء السلام.


قائمة المراجع

# قائمة المراجع

## 1- المراجع باللغة العربية

### أولا: فئة الكتب


1. أبو رمان، محمد، السلفيون والربيع العربي: سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية،2013.
2. آر برادلي، جون، ما بعد الربيع العربي: كيف اختطف الإسلاميون ثورات الشرق الأوسط، ترجمة: شيما عبد الحكيم طه، القاهرة: عربية للترجمة والنشر، 2013.
3. الأقداحي، هشام محمد، السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية ، الاسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة، 2012 .
4. ________ ، الحراك السياسي، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2012 .
5. بشارة، مروان، العربي الخفي وعودة الثورات العربية وماخطرها،( ترجمة: موسى الخالق)، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2013.
6. بشارة، عزمي، سورية: درب الالام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن، بيروت: المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات ،2013.
7. بلقزيز، عبد الاله وآخرون، الربيع العربي الى أين؟، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية،2011،
8. بن نبي، مالك، بين الرشاد والتيه، دمشق: دار الفكر،1987.
9. _______ ، فكرة الأفرو أسيوية، دمشق: دار الفكر، ط2،1981
10. _______ ، مشكلة الأفكار، دمشق: دار الفكر، ط4، 1984 .
11. _______ ، من أجل التغير، دمشق: دار الفكر، 2005
12. بوعمامة، زهير، أمن القارة الأوربية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، عنابة، الجزائر: دار الوسام العربي للنشر والتوزيع،2011.
13. بوقارة، حسين، السياسة الخارجية: دراسة في عصر التشخيص و الاتجاهات النظرية للتحليل، الجزائر: دار هومة، 2012.
14. بيتر، مارش، صنع السياسة الخارجية و المهارات الدبلوماسية، (ترجمة: المركز الثقافي للتعريب والترجمة)، القاهرة: دار الكتاب الحديث،2009.

15.التميمي، نواف، الدبلوماسية العامة وتكوين السمة الوطنية النظرية والتطبيق على نموذج قطر، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012 .

16.جفال، عمار، التغير والاستمرارية في الاهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، الجزائر: دار هومة،2008.

17.جندلي، عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسرية والنظريات التكونية، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع،2007.

18.جويدة، ناصر وخلف، خالد، الثورات العربية في الميزان، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2012.

19.جير، تيد روبرت، لماذا يتمرد البشر؟، (ترجمة مركز الخليج للأبحاث)، دبي الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

20.الحبيب، سهيل، المفاهيم الايديولوجية في مجرى حراك الثورات العربية: مقدمة في استئناف المشروع النقدي للإيديولوجيات العربية المعاصرة، الدوحة: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،2014.

21.حتى ، ناصف يوسف ، النظرية في العلاقات الدولية ، لبنان: دار الكتاب العربي،1985.

22.الحداد، محمد ،من قبضة بن علي الى ثورة الياسمين :الاسلام السياسي في تونس، ط2، دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث،2011.

23.حرب، علي، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي، ط2، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012.

24.حقي، سعد توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، عمان: دار وائل للنشر، ط3، 2006.

25.دافي، مات ج، قوانين وأنظمة الإعلام في دول مجلس التعاون الخليجي: ملخص، تحليل وتوصيات، (ترجمة: نوال الخليلي)، قطر، الدوحة: مركز الدوحة لحرية الإعلام، 2013.

26.رياض نجيب، الخليج العربي، لندن: رياض الريس للمكتب والنشر، 1987.

27.الريس رياض نجيب، الخليج العربي ورياح التغير، لندن: رياض الريس للكتب والنشر1990.

28. زاقود، عبد السلام جمعة، مسار المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي: ليبيا انموذجا، الاردن: دار زهران، 2013،.

29.زايد، مولود الطيب ،علم الاجتماع السياسي، بنغازي: دار الكتاب الوطنية،2007.

30.زايد، أحمد ،التعليم الحراك الاجتماعي،القاهرة :مطبوعات مركز بحوث ودراسات،2008.

31.الزين، حسين محمد، الربيع العربي اثر عمليات الشرق الاوسط الكبير، بيروت: دار القلم الجديد، 2013.

32.السرجاني، راغب، قصة تونس من البداية الى ثورة 2011، القاهرة: دار اقلام للنشر والتوزيع،2011.
33.سلطاني،أبو جرة، انظمة في وجه الإعصار: ثورة تونس نموذجا، الجزائر: الشروق للإعلام والنشر،2011.
34.سليم، محمد السيد ، تحليل السياسة الخارجية، ط2،القاهرة: مكتبة النهضة،1998، ص13.
35.الشجاع، أحمد أمين الشجاع، بعد الثورة الشعبية اليمنية إيران والحوثيون، الرياض: البيان، مركز البحوث والدراسات،2012.
36.شفيق، منير، تجارب ست ثورات عالمية مع مقدمة حول الثورات عموما، بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، 2014 .
37.الشهابي، عمر وآخرون، الثابت والمتحول 2014: الخليج بين الشقاق المجتمعي و ترابط المال والسلطة، الامارات: مركز الخليج لسياسات التنمية،2014.
38.صالح، هاشم، الانتفاضات العربية على ضوء فلسفة التاريخ ، بيروت: دار الساقي، 2013.
39.صبرا، حسن، سورية: سقوط العائلة.. عودة الوطن، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2013.
40.طشطوش، هايل عبد المولي، مقدمة في العلاقات الدولية، الاردن: دار الكندي للنشر والتوزيع، 2010.
41.عبيد الله، مصباح زايد ، السياسة الخارجية، طرابلس: الجامعة المفتوحة، 1994.
42.العتبي، منصور حسن، السياسة السياسة الايرانية تجاه مجلس تعاون الخليجي 1989_2000، الامارات: مركز الخليج للأبحاث ،2008.
43.عسبول، أحمد عبد الله وآخرون، الخليج2013: الثابت والمتحول، الامارات: مركز الخليج لتنمية السياسية، 2013 .
44.العلواني، طه جابر، تأملات في الثورات العربية ، بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، 2011
45.فاضل، زاكي، السياسة الخارجية وابعادها في السياسة الدولية، بغداد: مطبعة شفيق،1975.
46.فايسباج، موريال ميراك، مهووسون في السلطة :تحليل نفسي لزعماء استهدفتهم ثورات 2011، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،2012.
47.فهمي، أحمد، مصر 2013 دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر: مراحلها، مشكلاتها، سيناريوهات المستقبل، الرياض: البيان، مركز البحوث والدراسات،2012.
48.قرني، بهجت وهلال، علي الدين ،السياسة الخارجية للدول العربية، (ترجمة: جابر سعيد عوض)، ط2 ، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002.

**49.**كاظم، نادر، إنقاذ الامل: الطريق الطويل إلى الربيع العربي، المنامة، البحرين: مسعى للنشر والتوزيع، 2013.

**50.**الكبتي، إبتسام وآخرون، الى أين يذهب العرب؟ رؤية 30 مفكرا في مستقبل الثورات العربية؟، بيروت: مؤسسة الفكر العربي،2012.

**51.**لور ينزو، فيدينو واخرون، الحكومات الغربية والاسلام السياسي بعد2001، دبي: المسبار للدراسات والبحوث،2013.

**52.**مالكي أحمد وآخرون، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2012.

**53.**محمد حمدان، المهندس ،الحرب الناعمة، بيروت: دار الولاء للطباعة والنشر والتوزيع،2010.

**54.**المدهون، إبراهيم، مقاربات سوسيو – إستراتيجية للحراك العربي، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت2012.

**55.**مركز قيم رؤية، الإمام الخامنئي في مواجهة القوة الناعمة، بيروت، لبنان :جمعية المعارف الإسلامية والثقافية،(د.ت.ن).

**56.**مرهون، عبد الجليل زيد، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، بيروت: دار النهار للنشر،1998.

**57.**مصباح، عامر، تحليل السياسة الخارجية، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2010.

**58.**الموسومي، كاظم، زمن الغضب العربي: الثورات الشعبية الجديدة، ط2، (د.ب .ن)، (د.د.ن)، 2012.

**59.**ناي،جوزف. س ، القوة الناعمة، (ترجمة: محمد توفيق البجيرمي)، الرياض: دار العبيكان ،2007.

**60.**النبراوي، فتحية ونصر مهنا، محمد، أصول العلاقات السياسية الدولية، الإسكندرية: منشاة المعارف،1985.

**61.**النعيمي، أحمد نوري، السياسة الخارجية، عمان، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010.

**62.**نورهان، الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1998.

**63.**نوفل، أحمد سعيد واخرون، التداعيات الجيو استراتيجية للثورات العربية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

**64.**الهويريني، وليد بن عبد الله، تحولات الاسلاميين من لهيب سبتمبر الى ربيع الثورات، ط2، الرياض: البيان،2012.

**65.**واكيم، جمال، صراع القوى الكبرى على سوريا الابعاد الجيوسياسية لازمة 2011، ط2، بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،2012.

66.ولد أباه، السيد، الثورات العربية الجديدة: المسار و المصير، بيروت، لبنان: جداول للنشر والتوزيع،2011.
67.وليام، جيمس، البراغماتية، (ترجمة: العريان محمد علي)، القاهرة: دار النهضة العربية، 1966.
68.وهبة، ربيع واخرون، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي مصر، المغرب، لبنان، البحرين، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2011.
69. ياغي، محمد، الحرب الناعمة مقومات الهيمنة وإشكاليات الممانعة، بيروت: مركز قيم لدراسات، 2011.
70.يوسف، يوسف الخليفة، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الاجنبية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

**ثانيا: فئة الدوريات**

1. أبو عامود، محمد سعد،"حاضرة الجزيرة: الدور الخليجي في الانتقال السياسي في اليمن"، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الاهرام، العدد192، ابريل 2012.
2. أحمد زايد، الشارع لمن؟ التوترات الاجتماعية العنيفة في مراحل ما بعد الثورات العربية، ملحق مجلة السياسة الدولية ، القاهرة: مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، العدد186 ، أكتوبر 2011.
3. إبراهيم، خضير، "العراق و دول الجوار الإقليمي: دور العراق كعامل توازن"، السياسية والدولية، بغداد: مركز الدراسات الدولية، العدد 153، 2007 .
4. إبراهيم، سعد الدين،" عوامل قيام الثورات العربية"، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 399، أيار 2012.
5. بيبرس، سامية ،"الدور القطري في الأزمات الاقليمية"، شؤون عربية، القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد149، ربيع 2011.
6. جرغون، عرفات علي، "الموقف القطري من الثورات العربية وأثره في تحولات السياسة الخارجية القطرية"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد: مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 48، 2014.
7. جواد بخشي،" دور قطر في التطورات السورية – دراسة ثلاثية: المال والاعلام والتدخل العسكري"، مجلة مختارات ايرانية، القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد:143، 2012.
8. الحروب، خالد، "حسابات حذرة: محددات الدعم الخليجي للتغيير في سوريا"، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 192، إبريل 2013.

**9.** حسيب، خير الدين، "الربيع العربي: نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل"، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد398 ، أبريل/ نيسان 2012.

**10.** حسين، رخا أحمد،" ثورات الربيع العربي من منظور إقليمي ودولي"، شؤون عربية، القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 154، صيف2013.

**11.** الخضرمي، عمر ،"الدولة الصغيرة القدرة والدور – مقاربة نظرية"، مجلة المنارة، جامعة ال البيت، الاردن، العدد4، المجلد2013،19.

**12.** خضير، ماجد، "مقومات السياسة الخارجية"، مجلة دراسات دولية، بغداد: مركز الدراسات الدولية، العدد 49، جويلية 2011.

**13.** خضير، محمد ياس ، "أمن الخليج في ظل التحولات الإقليمية الجديدة"، مجلة دراسات دولية، بغداد: مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد2012،53.

**14.** الخطيب، لينا،" السياسة الخارجية القطرية: حدود البراغماتية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 39–40، صيف– خريف 2013.

**15.** خميس، خلود محمد، "السياسة الخارجية العراقية تجاه المملكة العربية السعودية بعد عام 2003"، مجلة دراسات دولية، بغداد: مركز الدراسات الدولية، العدد2010،44.

**16.** دياب، أحمد،" دور المخاطر الخارجية على طرح مبادرة الاتحاد الخليجي"، شؤون عربية ،القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد149، ربيع2012.

**17.** رجب أحمد، إيمان ، "المفاهيم الخاصة بتحليل إنهيار النظم السياسية"، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد184، ابريل2011.

**18.** رجب أحمد، ايمان، "طائفة الاحتجاجات: ملامح الأزمة الداخلية والاقليمية لمظاهرات البحرين" ، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الاهرام، العدد 184، المجلد46،ابريل2011.

**19.** سلامة، عبد الغني، فلسطين الحاضر الغائب في الربيع العربي، شؤون عربية، القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 153، ربيع 2013.

**20.** سلامة، معتز، "الصعود : التمدد الإقليمي لمجلس التعاون الخليجي"، السياسة الدولية، القاهرة: الأهرام، العدد185، المجلد46، يوليو 2011.

**21.** سلامة، معتز،"الاجراءات المسبقة لتجنب الثورات الشعبية في الخليج"، ملحق السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 184،المجلد46 ،ابريل 2011.

22. سليم، محمد السيد، "ثورة يوليو وسياسة مصر الخارجية– ثورة يوليو والدور الخارجي المصري "، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام عدد149، يوليو 2003.

23. سويم العزى، محاول تحليلية لأنماط التحرك السياسي، مجلة الأكاديمية العربية بالدنمارك، الدنمارك: الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد 10، 2011.

24. شحاتة، دينا و وحيد، مريم، "محركات التغيير في العالم العربي"، السياسة الدولية، العدد 184، نيسان 2011.

25. شكر، نعيم نذير، "التحولات الراهنة في النظام العربي المعاصر"، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، العدد 48، ابريل 2011.

26. الضبع، أحمد خليل،" الدعم اللامتناسب: المساعدات الاقتصادية الخليجية لدول الربيع العربي"، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الاهرام للنشر والتوزيع ،العدد192،ابريل 2013.

27. عاشور، طارق، "الإصلاح السياسي بعد عام 2011: تحليل للحالة الجزائرية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: مركز دارسات الوحدة العربية، العدد 30، ربيع 2012.

28. عبد الله، عبد الحق الخالق، "التنافس المقيّد: السياسات السعودية و القطرية تجاه الربيع العربي"، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 192، المجلد 48،ابريل 2013.

29. عبد الواحد، اثير ناظم ، "دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الازمات العربية والاقليمية"، مجلة دراسات دولية، بغداد: مركز الدراسات الدولية ،جامعة بغداد، العدد43 ،2010.

30. عبيد، هناء، "من الحرمان إلى التوقعات: الاقتصاد السياسي لـ(التحولات الثورية ) في المنطقة العربية"، السياسة الدولية، القاهرة مؤسسة الأهرام، العدد 187، كانون الثاني 2012.

31. العطية، فوزية،" علم اجتماع الثورة وخصائص المجتمع الثوري"، مجلة كلية الاداب العراقية، العدد24 ، 1979.

32. عقل، زياد، "الثورة الليبية: سقوط النظام وأولويات بناء الدولة"، كراسات إستراتيجية، القاهرة: مؤسسة الأهرام،العدد219،السنة21،2011.

33. عقل، زياد، "الأزمة الليبية من الاحتجاج السلمي إلى التدخل الدولي"، ملف الأهرام الاستراتيجي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، السنة 17،العدد196،أبريل 2011.

34. علوي، مصطفى،" كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية"، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 184، المجلد46، إبريل 2011.

35. علي، حيدر إبراهيم ،"الأمنوقراطية والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية"، السياسة الدولية، القاهرة: الأهرام، العدد 184، المجلد 46، أبريل 2011.

36. غيث، مي، "العلاقات بين قطر وحماس والتحولات الإقليمية في المنطقة العربية"، ملف الاهرام الاستراتيجي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، السنة التاسعة عشر، العدد221، مايو 2013.

37. فاخر، جاسم،"الاحتجاجات الشعبية العربية وآفاق تطورها الديمقراطي"، مجلة الأكاديمية العربية بالدنمارك، الدنمارك: الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد 10،2011.

38. فكري، مروة، "ما بعد القوة الناعمة: السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية"، السياسة الدولية القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 187، يناير 2012.

39. قرني، بهجت، "ما بعد سقوط رأس الحكم: تحديات المرحلة الانتقالية ومالات الربيع العربي" ، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الاهرام، العدد 192، المجلد 48، ابريل 2013 .

40. القطارنة، يسار، "حالة قطر: كيف تدير قطر تفاعلاتها الإقليمية؟"، ملحق مجلة السياسة الدولية ، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد188، ابريل2012.

41. كعسيس ،خليدة ، "الربيع العربي بين الثورة والفوضى"، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة36، العدد 421، مارس2014.

42. كيالي، ماجد ،" ما بعد الثورات العربية: التباينات والتنافسات بين التيارات الدينية والمدنية"، شؤون عربية، القاهرة: الامانة العامة لجامعة الدول العربية ،العدد152، شتاء2012.

43. محمد، عارف نصر، "المسارات المضطربة للثورات في المنطقة العربية"، السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد188، ابريل2012.

44. المدلل، وليد حسن والرنتيسي، محمود، "مقومات وسمات السياسة الخارجية القطرية"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والادراية، غزة: الجامعة الإسلامية،العدد01، المجلد2، يناير2014.

45. مراد، هشام أحمد، "السياسة الخارجية المصرية وتعبئة الموارد الاقتصادية الخارجية"،السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 117، يوليو 1994.

46. مساعيد، فاطمة، "مستقبل الدور الإقليمي القطري في ضوء الثورات العربية : بين التراجع و التمدد"، دفاتر السياسة و القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة ورقلة – الجزائر،العدد11،جوان2014.

47. مصلوح، كريم، "الإدارة الأمريكية– الأوروبية للأزمة الليبية أثناء الثورة"، دراسات شرق أوسطية، العدد 58،السنة 15، شتاء 2012.

48. معوض، جلال، "الشرق الأوسط الدلالات والتطورات الجارية المحتملة"، شؤون عربية، القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد80، ديسمبر1994.

49. مقبل، ريهام، " مركب القوة: عناصر وأشكال القوة في العلاقات الدولية "،ملحق مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام،العدد188، ابريل2012.

50. المهداوي، مثنى علي، "واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية جامعة بغداد"، مجلة العلوم السياسية، ، جامعة بغداد، بغداد ،العدد 38-39،2009.

51. نامق، بسمة خليل،"التغير في الشرق الأوسط بين الإرادة الشعبية والتأثير الخارجي ( مصر انموذجا)"، مجلة الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، العدد16،كانون الأول 2012.

**ثالثا:فئة الدراسات المنشورة**

1. بشارة، عزمي، "في الثورة وللقابلية للثورة"، سلسلة دراسات و أوراق بحثية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،الدوحة، اوت2011، ص27.

2. بن قفلة، إبراهيم صالح عبد الله ،" تغطية الجزيرة للثورات العربية من وجهة نظر الشباب اليمني "، الدوحة: مركز العربي للابحاث،2011 .

3. حسن، إسلام خالد، "مسيرة التعاون الخليجي (الخلافات الخليجية-الخليجية: الأسباب، القضايا وآليات الحل)"، مركز الجزيرة للدراسات، ابريل/نسيان2014، ص ص53 -54.

4. خليفة، عزمي، "السياسات الإقليمية تجاه السياسة الخليجية لقطر في الشرق الأوسط"، القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية،21 اوت2014، ص12.

5. رجب، إيمان، "توجهات الدوحة: مستقبل السياسة الخارجية لقطر في الشرق الأوسط"، القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، 21 اوت2014، ص6.

6. ساتيك، نيروز غانم ،" هل تتشابه الثورات العربية "، الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، حزيران 2011.

7. عبد الحي، وليد، "العالم العربي في 2013: الاتجاهات السياسية"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، يناير2013.

8. عبد الله، جمال، "السياسة الخارجية القطرية: إعادة توجيه أم ضبط للإيقاع؟"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر/تشرين الأول 2014.

9. ______، "أزمة سحب السفراء من الدوحة: البواعث والتداعيات"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 14مارس 2014.

10. عبد الله، عبد الخالق، "انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس تعاون الخليجي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012، ص6.

11. عثمان طارق، ثورات وثورات مضادة، تحولات النظام الاقليمي العربي، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، أغسطس2014.

12. الناصري، نبيل، "ساسة قطر الخارجية في عهد الشيخ تميم: قطيعة أم استمرار؟"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، جويلية2013.

**رابعا: فئة المذكرات و الاطرحات**

1. الأسمر، وضاح مصطفى حسن، "اثر الحراك العربي على الدور الوظيفي لدولة إسرائيل"، مذكرة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، (كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين،2013.

2. براهيمي، مريم، "التعاون الأمني الأمريكي، الجزائري وتأثيره على المنطقة العربية "، مذكرة ماجستير في دراسات مغاربية، (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012)،.

3. الترنتيسي، سمير،"السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الحراك العربي والقضية الفلسطنية"، مذكرة ماجستير في الدبلوماسية والعلاقات الدولية،(اكاديمية الدراسات العليا، جامعة الاقصى، 2013).

4. دندان، عبد القادر، "الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغير 1991"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، ( قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة باتنة، 2008).

5. شراب، منذر أحمد زكي ،" السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية 2003 –2012"، مذكرة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، (قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الأزهر، 2014).

6. الشيوخ، محمّد عبد الغفور، "تأثير الثورات العربية على ظاهرة الإسلام السياسي في الوطن العربي دراسة استشرافية للتأثيرات العامة للثورات العربية على التيارات الدنية في المملكة العربية السعودية (2011–2013)"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، (قسم القانون والعلوم السّياسية، كلية القانون والعلوم السّياسية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك مع جامعة بنغازي، ليبيا،2013).

7. عبد العزيز، ميرفت، "دور رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء في صنع القرار في مصر في الفترة من 1970 إلى 1981"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،2001).

8. عبد اللطيف، مناور، "الحراك السياسي وأثره على الاستقرار في دولة الكويت 2012/2006"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية،( قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط،2013)..

9. عبد الله، محمد عارف محمد "دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث التغير السياسي في الوطن العربي(الثورة المصرية نموذجا)"، مذكرة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية،(كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، نابلس طرابلس، 2012).

10. العطري، ميلود، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب البارد"، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008).

11. الفاعوري، حمد عواد نويران ،"التحولات الاقليمية العربية و اثرها على نظرية الامن الاسرائلي في الفترة 2006- 2012"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية،(قسم العلوم السياسية، كلية الاداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط،2011).

12. القحطاني، مسفر بن ظافر عائض ،" استراتيجية توظيف القوة الناعمة لتعضيد القوة الصلبة في ادارة للازمة الارهابية في المملكة العربية السعودية"، أطروحة دكتوراه في الفلسفة في العلوم الامنية،( قسم العلوم الادارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض،2010).

13. قديح، تيسير ابراهيم ،"التدخل الدولي الانساني دراسة حالة ليبيا2011"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية (قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة غزة، 2013.)

14. محمد الطاهر، عديله، "أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 2004/1999"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2005).

15. مزيان ايجر، امينة،" التحول البراغماتي في السياسة الخارجية الجزائرية دراسة في العوامل والمتغير "، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية،(قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة يوسف بن خدة الجزائر،2007).

16. مهدي فتاك، "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي تونس و المغرب نموذجا – 2009/1999"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، (قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة،2011).

17. يحياوي، عبد الحق، "نشرات قناة الجزيرة الإخبارية والوعي السياسي بالصراع العربي الإسرائيلي"، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، (قسم علم الاجتماع ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماع، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2012) .

**خامسا: فئة الملتقيات العلمية**

1. بشكيط، خالـد،" المشاركة السياسية المرضية في الدول العربية: قراءة في الأسباب والمداخل المفسرة"، من أعمال الملتقى الوطني: "التحولات السياسية في المنطقة العربية: واقع وآفاق"، جامعة 20 أوت سكيكدة، 24 – 25 أفريل 2012.
2. بن جديد، سلوى، "الحراك السياسي للشـارع العربي بين التغير والتحـول "، من أعمال الملتقى الوطني: التحولات السياسية في المنطقة العربية : واقع وآفاق، جامعة 20 أوت سكيكدة، 24 –25 أفريل 2012.
3. التميمي، سعد علي حسين، ناصر، عادل ياسر، "التحولات السياسية في العالم العربي وتحديات الاستقرار الداخلي: قراءة في النموذج اليمني"، من أعمال الملتقى الدولي: التحولات والتغيرات في الوطن العربي: الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي الذي للجمعية الأردنية للعلوم السياسية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان الأردن، 10– 11جوان 2013، ص17.
4. الجندي، محمود جميل، "أثر التدخل الدولي (العسكري) في نجاح الثورات العربية (دراسة مقارنة بين الحالتين الليبية والسورية) "، من أعمال الملتقى الدولي:" التحولات والتغيرات في الوطن العربي: الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي"، للجمعية الأردنية للعلوم السياسية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان الأردن، 10– 11جوان 2013، ص238.
5. حسين عبيد، منى ،" انعكاس التغير في المنطقة العربية علة دول الخليج العربي"، من أعمال ملتقى: "التغير في البلدان العربية واثره على العراق ومنطقة الخليج العربي"، بغداد: مركز الدراسات الدولية،12–13 أذار 2013
6. رقولي، كريم، "مقاربة معرفية ومفاهيمية للسياسة الخارجية"، من أعمال الملتقى الدولي:" دور الجزائر الإقليمي: المحددات والإبعاد"، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية مع جامعة تبسه، 28– 29 افريل2014.
7. طيبي، محمد، مسعودي، يونس، "اقتراب الدور في السياسة الخارجية"، من أعمال الملتقى الدولي: "دور الجزائر الإقليمي : المحددات والإبعاد ،المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية" ، جامعة تبسه، 28– 29 افريل2014.
8. العرداوي خالد عليوي، "الربيع العربي ثورات لم تكتمل، من أعمال ملتقى: "تداعيات ما بعد الدكتاتورية في دول الربيع العربي"، وحدة أبحاث القانون و الدراسات الدولية، كلية القانون، جامعة كربلاء، مارس2013.
9. العنبكي، طه حميد حسن ،" دور شباب التغيير في الدول العربية في إعادة صياغة العلاقة بين الحكام والمحكومين"، من أعمال الملتقى الدولي: "التحولات والتغيرات في الوطن العربي: الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي"، الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان الأردن، بتاريخ 10–11 جوان 2013، ص 101.

10. كبابي، صليحة، "الأطر المفاهيمية للتحولات السياسية في المنطقة العربية"، من أعمال الملتقى الوطني: "التحولات السياسية في المنطقة العربية: واقع وآفاق"، جامعة 20 أوت سكيكدة، 24 -25 أفريل 2012.

**سادسا: التقارير**

1. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010، الصادر عن: صندوق النقد العربي بالاشتراك مع منظمة الأوبك و جامعة الدول العربية،2010.
2. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009: "تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية"، المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بيروت: دار الكركي للنشر، 2009.
3. تقرير التنمية البشرية لعام 2011، الصادر عن: برنامج الامم المتحدة الانمائي،2011.
4. التقرير العربي حول الأهداف التنموية للألفية 2010، الصادر عن جامعة الدول العربية،2010.
5. "ظاهرة (الربيع العربي) ونتائجه"، عن:" التحولات في العالم العربي والمصالح الروسية"، التقرير التحليلي لمنتدى الحوار الدولي (فاليدي)، موسكو، جوان 2012.

**سابعا: فئة مقالات الانترنت**

1. أبو أحمد ، خالد، "الوطن البحرينية تشيد بالعلاقات بين البلدين". متوفر على الرابط الالكتروني: http://www.al-sharq.com/news/details/189264
2. أبو حسنة ، نافذ ، عن أداء "قناة الجزيرة". متوفر على الرابط الالكتروني: http://www.albasrah.net/ar_articles_2011/0511/abohasna_020511.htm
3. أحمد، إسراء عمران،"مفهوم الدور". متوفر على الرابط الالكتروني: http://www.elsyasi.com/article_detail.aspx?id=865
4. إبراهيم، سليمان حاج، "مساعدات قطرية عاجلة لليمن ودعم لجهود المصالحة الوطنية". متوفر على الرابط الالكتروني http://www.alquds.co.uk/?p=213956
5. باكير،علي حسين، "إيران ومرتكزات القوة: اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية..القدرات وحدود التأثير"، مركز الجزيرة للدراسات. متوفر على الرابط الالكتروني: http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors/2013/04/2013411102151266414.htm
6. البخاري، محمد، "اتخاذ قرارات السياسة الخارجية ". متوفر على الرابط الالكتروني: http://bukharimailru.blogspot.com/2009/08/blog-post_17.html
7. البزاز، محمد،"التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية القطرية في عالم متحول". متوفر على الرابط الالكتروني: http://www.attarikh-alarabi.ma/Html/Adad44partie12.htm

8. البكر، بشير، "زيارة أمير قطر لفرنسا.. تفاهم بعد جفاء ". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.alaraby.co.uk/politics/3a263801-02dd-4628-ae83-4f3cabd03b43

9. البهي، أشرف، " المصالح الروسية في العالم العربي .. إصدار جديد للدراسات المستقبلية". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.albawabhnews.com/404096

10. البنهاوي ، بكر محمد بكر ، "الدور السعودي يتقدم والقطري يتراجع بعد تطورات مصر وسوريا". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://arabsolaa.com/demo/articles/view/125401.html#.VXxicvl_Oko

11. بين خليفة أل ثاني، حامد، "تدفق المساعدات القطرية لمصر مازال مستمر". متوفر على الرابط الالكتروني:
www.albawaba.com

12. البيومي، أحمد، "قطر.. نموذج للقوة الناعمة". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.al-watan.com/news.aspx?n=30D79726-D170-4A2D-831E-0A0539 2E 9783&d=20140404

13. ______ ،"قطر والصين تعززان العلاقات ". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.al-watan.com/viewnews.aspx?d=20140930&cat=statenews1&pge=4

14. الحدي، أسامة، "صنع القرار في السياسة الخارجية". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://9alam.com/community/threads/sny-alqrar-fi-alsias-alxargi.11890

15. الحرمي، ريم، "العلاقات القطرية الأمريكية نموذج لتعاون الشركاء". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.raya.com/news/pages/05a70d47-95bb-4c19-b939-bb0d7 c9 ceee5

16. الخولي، أسماء،"دور المساعدات الخليجية في دعم الاقتصاد المصري منذ ثورة يناير 2011 وأثر ذلك على احتياطي النقد الأجنبي". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.middle-east-online.com/?id=173727

17. الرويلي، سطام ،"فراغ الدبلوماسية العربية فتح المجال للبروز القطري المؤثر". متوفر على الرابط الالكتروني:
www.elaph.com/Web/news/2011/11/695841.html

18. السعيد، وليد،"دور الإعلام في تحريك أو إخماد الثورات". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.al-waie.org/issues/special/article.php?id=1057_0_81_0_C

19. السيفي، خالد ،" الجذور والقشور: هل هي ثورة أم إصلاح أم تمرد ". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://ksroot.blogspot.com/2011/04/blog-post.html

20. الشرفى، عبد العزيز ، "العلاقات القطرية – الأمريكية.. خادم يرضى سيده". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.elwatannews.com/news/details/387107

21. الصادق،الطيب،"قطر تنتظر التحول السياسي الكبير في مصر، الأهرام العربي". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=792366&eid=493

22. العيادي ، خالد، تنامي الدور القطري في المنطقة: الأسس والمرتكزات. متوفر على الرابط الالكتروني:

http://www.arabamericannews.com/Arabic/index.php?mod=article&cat=%D8%A7%D9%84%

23. الفردان،هاني،"وزير قطري الخلاف الخليجي لم يؤثر على جسر المحبة"، صحيفة الوسط البحرينية العدد 4287 – الثلاثاء 03 يونيو 2014م الموافق 05 شعبان 1435هـ. متوفر على الرابط الالكتروني :
http://www.alwasatnews.com/4287/news/read/891509/1.html

24. الكايد، سميح ،"زيارة الأمير للصين مطلع نوفمبر تاريخية". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.raya.com/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17 432/ee 6622 d4 -4c10-45a3-adaf-0ec9eac21296

25. المصطفى ، حمزة ، الفاعلون الخارجيون ( 1) موقع قطر في معادلة الثورة السوريّة. متوفر على الرابط الالكتروني:
http://sadaalshaam.net/addons/News/views/Default/Home/web/3008

26. الهزاني ،عبد الرحمن ،"أهداف ودوافع السياسة الخارجية القطرية". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.sas445.com/vb/showthread.php?t=12626

27. جبر، محمود، "البحث عن المكانة: إشكالية الدور الخارجي المصري". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.acrseg.org/13314

28. جمال،إسماعيل، " تقارب اسطنبول والدوحة يعززه الاقتصاد والتوافق حول القضايا الإقليمية والدولية". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.alquds.co.uk/?p=166084

29. جمعة، محمد، "العلاقات العربية – الفلسطينية: مستجدات ما بعد الثورات". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1030529&eid=1531.

30. حر، محمد ، "قطر أشعلت الثورة التونسية.. ثم سيطرت على ليبيا وسوريا وانتهت بالاستيلاء على ملف القضية الفلسطينية". متوفر على الرابط الالكتروني :
www.factjo.com/pages/print.aspx?id=20081

31. حرمل، جبران صالح على، " ثورات الربيع العربي .. رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات ( الواقع وسيناريوهات المستقبل ) "، الحوار المتمدن، العدد:4068، 2013 / 4 / 20. متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=355286

32. خاطر، حاتم ،"القوة العسكرية.. التحدي الأكبر لدور قطر في علاقاتها الدولية". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:LnH6JCSelwUJ:moheet.com

33. خليل، محمد عبد القادر، "هل تتحالف قطر مع تركيا في مواجهة دول الإقليم؟"، الأهرام اليومي. متوفر على الرابط الالكتروني:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1602076&eid=7058

34. خنيش، محسن، "رمزية التغيير في الثورات العربية"، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية. متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=305

35. دفع الله، محمد،"مليار قطر لإعمار غزة يؤكد وقوفها الدائم مع المظلومين" . متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.al-sharq.com/news/details/278156

36. دالع ، مصطفى، "10 ملايير دولار مساعدات مالية دولية لإنقاذ مصر من الغرق مرسي استفاد من الدعم القطري والسعودي والتركي لمواجهة الانهيار". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://gulfmedia.com/ar/2013-01-26/article/6435051_10.html

37. رجب، إيمان، "حول سياسة قطر تجاه الثورات العربية"، الأهرام اليومي. متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.ahram.org.eg/archive/Strategic-issues/News/130253.aspx

38. رضوان، بسام، "محمية قطر.. الدور والهدف ..الدور القطري في الأزمة اليمنية". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://tishreen.news.sy/tishreen/public/read/288481

39. روبرتس، ديفيد. ب، "فهم أهداف السياسة الخارجية القطرية"، تاريخ الاطلاع. متوفر على الرابط الالكتروني:
www.rsgleb.org/modules.php?name=News&file=article&sid=350

40. سالم، عبده ،" قطر والأمريكان..أسرار العلاقات"، متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.alsahwa-yemen.net/arabic/subjects/100/2010/5/9/439.htm

41. سلامة، معتز،"هل بدأ العد التنازلي.. انتهاء "الحقبة القطرية" في السياسة العربية؟"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية. متوفر على الرابط الالكتروني:
www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1426:-q-q:2011-04&catid=53-09- 07-48-16&Itemid=365

42. ______، "بعد أزمة السفراء.. السيناريوهات الكبرى للتحول السياسي في قطر"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية. متوفر على الرابط الالكتروني :
http://acpss.ahram.org.eg/News.aspx?Serial=168

43. سلامه، عبد الغني، " الجزيرة وقطر .. تبادل الأدوار الخطير"، الحوار المتمدن. متوفر على الرابط الالكتروني :
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=274186

44. سنيجر ، هاوس ، "هل تصبح قطر الراعي الرسمي للقضية الفلسطينية؟"، ترجمة: محمد بدوي. متوفر على الرابط الالكتروني:
http://eg.webradar.me/portal/80014191?language=2

45. الشنتوت، خالد أحمد ، " البرغماتية". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://drkhaled.net/index.php?option=com_content&view=article&id=104:2010-03-11-11-23-25&catid=35:the-cms&Itemid=59

46. صايغ، يزيد،"موقف الصين حيال سوريا"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط. متوفر على الرابط الالكتروني:
http://carnegie-mec.org/publications/?fa=47151

47. صحيفة الشرق، "قطر وثورة ليبيا.. الدوحة تنتقل من «الوساطة» إلى «النفوذ» وسط دخان الحرب"، العدد: 378،16/12/ 2012 ، ص21. متوفر على الرابط الالكتروني:

http://www.alsharq.net.sa/2012/12/16/628273

48. عابدين، شريف ،"الاتحاد الأوروبي والبحث عن دور تحت ظلال الثورات العربية!"، الأهرام اليومي. متوفر على الرابط الالكتروني:

http//:www.ahram.org.eg/archive/Journalist-reporters/News/110370.aspx

49. عبد الغني، مريم، "المساعدات الخارجية لمصر ما بين 25 يناير و30 يونيو.. الاقتصاد في خدمة السياسة"، متوفر على الرابط الالكتروني:

http://aswatmasriya.com/news/view.aspx?id=6cdb10e5-d73b-4e4d-b62e-731c 81c 2 0 95e

50. عبد الهادي، حنان، " قطر تعود لموقع الأقزام.. «30 يونيو» بمصر". متوفر على الرابط الالكتروني:
www.vetogate.com/604282

51. عزت، هبة رؤوف، "القوة الناعمة المهدرة: أزمة النظام القوي والدولة الضعيفة بمصر، مركز الجزيرة للدراسات". متوفر على الرابط الالكتروني:

http://studies.aljazeera.net/files/2011/08/20118872345213170.htm

52. فجري، سفيان ، "كيف أصبح الإخوان الحليف الأول لقطر والخصم الأكبر للسعودية والإمارات". متوفر على الرابط الالكتروني:

http://www.france24.com/ar/20130214

53. فياض، أحمد ،" زيارة أمير قطر لغزة بعيون محللين". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/10/23/%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1-%D9%82%D8%B7% D8%B1-%D9%84%D8%BA%D8%B2%D8%A9-%D8%A8%D8%B9%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%84%D9%8A%D9%86

54. قربوسي، علي، "العلاقة التونسية القطرية.. بين الامتعا ض الشعبي والتبعية الرسمية"، متوفر على الرابط الالكتروني:

http://www.alsharq.net.sa/2012/12/14/623596

55. كونتوب، كارستن ، الصراص، نادر،"الخليج العربي وربيع الثورات .. سياسة الكيل بمكيالين "، مراجعة: منى صالح. متوفر على الرابط الالكتروني:

http://www.unitedna.net/showsubject.aspx?id=6489

56. محمد، جمال، 21 مليون دولار من قطر لدعم التعليم في اليمن، متوفر على الرابط الالكتروني:

http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:hb_LV-ktI-MJ: alhayat.com

57. محمد، أنس، "هل ما زالت قطر «وسيطا» مقبولا في الساحة الإقليمية". متوفر على الرابط الالكتروني:

http://www.thenewkhalij.com/ar/node/4603

58. محمد، جمال، 21 مليون دولار من قطر لدعم التعليم في اليمن، متوفر على الرابط الالكتروني:
http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:hb_LV-ktI-MJ: alhayat.com

59. محمد، عبد الظاهر، "الاستثمارات القطرية في ليبيا تقارب 10 مليارات دولار"، متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.zawya.com/ar/story/zawya20111123

60. مدابش، عرفات، "اليمن2011 عام الثورة والتغير والحرب والسلم"، الشرق الاوسط . متوفر على الرابط الالكتروني:
http://classic.aawsat.com/details.asp?section=20&article=656771&issueno=12086

61. مفتي ، محمد أحمد علي ، "نماذج صنع السياسة الخارجية". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.alukah.net/culture/0/61980

62. مفتي،حي، علاقات تنتظر مفاجآت السعودية وقطر.. المبارزة المؤجّلة". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.alhejaz.org/seyasah/0112004.htm

63. موسوعة المعلومات، معلومات عن دولة قطر، متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.e3lm.com

64. ناجي، محمد عباس ، "قطر والتطلع إلى دور إقليمي". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=715278&eid=699

65. نعناع، عبد القادر،"التناقضات في السياسة الخارجية القطرية: العلاقة مع إيران نموذجاً". متوفر على الرابط الالكتروني :
http://almezmaah.com/ar/news-print-3605.html

66. وادي ، عبد الحكيم سليمان ،"الربيع العربي وانعكاساته على الدبلوماسية العربية: الأسباب والمبررات"، متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=398065

67. هيلاري، سيسلي،" ماذا وراء السخاء القطري على الربيع العربي؟". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.alhurra.com/content/qatar-pouring-money-supporting-arab-spring/223354.html

68. وزارة الخارجية، "استعرض العلاقات الثنائية والإتفاقيات الموقعة بين دولة قطر". متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.mofa.gov.qa/ar/ForeignPolicy/BilateralRelations/Pages/US.aspx

## 1- المراجع باللغة الأجنبية

### I. باللغة الفرنسية:

**1- les livres:**

1. Charillon , Frédéric , Politique Etranger : Nouveaux Regards , Paris , France : Presses de la Fondation Nationale des Science Politique , 2002 .

**2- les sites internet :**

1. ________ , "Qatar : une politique d'influence entre conjoncture favorable et , fondamentaux géographiques" le 27 mai 2012. Disponible in : http://www.diploweb.com /Qatar-une-politique-d-influence.html
2. Cabirol, Michel,20 milliards d'euros sous le soleil du Qatar pour la France,30/10//2012 . disponible in: www.latribune.fr/entreprise-finance/industrie/aeoronautique-defense /2012 1025 trib000727162/defense-20milliards-d-euros-sous-le-soleil-du-qatar-pour-la-france-html

   http://www.diploweb.com/Qatar-quelle-strategie-regionale.html

3. Lazar , Mehdi, Qatar : quelle stratégie régionale ? De l'influence à la puissance, le 14 octobre 201. Disponible in :
4. ________ , "Qatar : une politique d'influence entre conjoncture favorable et , fondamentaux géographiques" le 27 mai 2012. Disponible in : http://www.diploweb.com /Qatar-une-politique-d-influence.html
5. Mal Brunot ,Georges, pourquoi le Qatar achète le monde, Politique Internationale, n°135, printemps 2012. Disopnible in : http://www.politiqueinternationale.com/revue/article.php?id_revue=135&id=1097&content=synopsis
6. Pierre-André Hervé, la politique étrangère du Qatar, 28/10/2013. Disponible in : http://www.lesclesdumoyenorient.com/Entretien-avec-Nidal-Shoukeir-La.html
7. Sophie , Marie, Al Jazzera, la petite qatarie dans la cour des grands médias, 4/1/2014.disponible in : http://www.jolpress.com/article/al-jazeera-la-petite-qatarie-dans-la-cour-des-grands-medias-47942.html

## II. باللغة الانجليزية

**1-The books:**

1. Brown, Chris, and Ainely, Kirsten, Understanding International Relations , third edition, New York: Palgrave Macmillan,2005.
2. Brown, Chris, understanding international relations,2nded,L ondon : Palgrave publishers ,2001.
3. Clausewitz ,Carl Von, On War ,translated by Michael Howard and peter paret , London: Oxford University press , 2007.
4. frankel ,j, The marking of Foreign Policy, London ;Oxford University press ,1963.
5. G.Evans, G.Newnhan, the Penguin Dictionary of International Relations, London: Penguin Books, 1998.
6. Hill,Christopher, The Changing Politics of Foreign Policy, London: Palgrave Macmillan, 2003.
7. Kaarbo , Juliet and others ,The Analysis of Foreign Policy in Comparative Perspective : Domestic and international influences on state behavior, 2nd edition, USA: copress,2013.
8. Nye, Joseph S , Soft Power: The Means to Success in World Politics, New York: Public Affairs, 2004,
9. Papp , Daniel, Contemporary International Relations: Framework For Understanding, 4 edition, New York: Macmillan College Publishing Company, 1994.
10. Rosenau, James .N, International Politics and Foreign Policy, New York :The Free Press , 1969.
11. __________ ,Comparing Foreign Policies: theories, finding, methods , New York: SAGE Publications, 1974.
12. ________, Comparing Foreign Policies: Findings and Methods, New York, Sage Publishers, 1979.
13. Biddle , Bruce .and Thomas, Edwin, ,role theory :concepts and research New York -London; Sydney: willy and soons,1966.
14. Rosenau, James N., International Politics and Foreign Policy, New York : The Free Press, 1969.
15. Sanokhonov , Anne H. and others, The American Heritage Dictionary of English Language, Third Edition, New York: Houghton Mifflin Company, 1992.

**2- The Periodicals :**

1. Arfi,Baredine"State Collapse in New Theoretical Framework :The Case of Yugoslavia", International Journal of Sociology, vol.28, No.3,Fall 1998.
2. Naomi Bailin ," Foreign Policy Makers and Their National Role Conceptions ", International Studies Quarterly, Vol. 24, No. 4 ,Dec, 1980.
3. Lesson, Peter T. and Dean, Andrea M , “The Democratic Domino Theory:An Empirical Investigation", American Journal of Political Science, Vol.53,No3,Jul.,2009.
4. sekhri ,Sofaine , " The role approach as a theoretical frame work for the analysis of foreign policy in third world countries", a fir Cain journal of political science and international relations ,vol.3,October 2009.

**3-Published studies**

1. Amin ، Jenan," Qatar aspirations and realities” , Berlin: Heinrich -Boll- Stiftung, 2012.
2. Barakat ,Sultan ," Pivots and Peace-Making in Qatar’s Regional Policy ", Doha: The Brookings Institution, 29 December 2014 .
3. Hill ,Ginny and Nonneman, Gerd, "Yemen, Saudi Arabia, and the Gulf States: Elite Politics, Street Protests and Regional Diplomacy" , Chatham House Briefing Paper,9 May 2011.

**4-Theses:**

1. Gulbrandsen, Anders Holmen, "Bridging the Gulf: Qatari Business Diplomacy and Conflict Mediation", Unpublished MA Thesis, Georgetown University, 27 April, 2010.

**6- Scientists Seminars :**

1. benes ,Vit, " role theory concept framework for the constructivist foreign policy analysis ? " Paper Prepared For the third global international studies conference " world crisis revolution or evolution in the international community ? " ,University of Porto ,Portugal, 17-20 August 2011.

**7- the internet sites:**

1. Christopher ,Boucek, and Revkin, Mara, “The Unraveling of the Salih Regime in Yemen,” opinion editorial, CTC Sentinel, March 31, 2011. Available at: https://www.ctc.usma.edu/posts/the-unraveling-of-the-salih-regime-in-yemen
2. Cafiero, Giorgio, “Saudi Arabia, Qatar and the Arab Spring”, AL-AHRAM, October 2012, available at: http://weekly.ahram.org.eg/2012/1119/op6.htm
3. Cameron .G, this role theory and foreign policy, May 2009,in http//www.isanet.org/compenduin-s ections L2007/foreign-policy – html.
4. Coates Ulrichsen , Kristian, Qatar and the Arab Spring: Policy Drivers and Regional Implications. Available at: http://carnegieendowment.org/2014/09/24/%D9%82%D8%B7%D8%D8%A8%D9/hpyb?reloa dF lag=1
5. Dorsey, James, “The Struggle for Egypt: Saudi Arabia's Regional Role”, Huffington post, 16 JULY 2013. available at: http://www.huffingtonpost.com/james-dorsey/the-struggle-for-egypt-sa_b_3602927.html
6. Nye , Joseph S., Soft Power , hard pour leadership . Available at: ;http://www.hks.harvard.edu/netgov/files/talks/docs/11_06_06_seminar_Nye_HP_SP_Leadership.pdf
7. Salem, Paul , Huib de Zeeuw , Qatari Foreign Policy: The Changing Dynamics of an Outsize Role . Available at: : http://carnegie-mec.org/2012/12/31/russia-and-west-need-to-rediscover-each-other-in-2013/fiay
8. ZAMBELIS , CHRIS, “Saudi Arabia and Qatar: Royal Rivalry in the Levant (Part 2/2)”, fair observer, 23 AUGUST 2013, available at: http://www.fairobserver. com/region/middle_east_north_africa/saudi-arabia-qatar-royal-rivalry-levant-part-2



# الفهرس

## أولا: الجداول



## ثانيا: الأشكال

## ملخص الدراسة:


تبحث هذه الدراسة الموسومة بـ "دور السياسة الخارجية لدولة قطر في الحراك العربي الراهن 2014/2010" في تنامي الدور الإقليمي القطري، خاصة وأن قطر تعد مثالا بارزا لدولة عربية صغيرة تمارس دورا فاعلا على المستوي الإقليمي، فخلال فترة وجيزة استطاعت إمارة قطر التحوّل من دولة محدودة القوة إلى دولة تضطلع بدوراً إقليمي يفوق حجمها الجغرافي و الديمغرافي المتواضع .

وهدفت الدراسة إلى معرفة درجة تفاعل دولة قطر مع العالم الخارجي في ظل الحراك العربي، وكذلك فهم المحددات العامة للسلوك الخارجي، من خلال معاينة مدى تأثير المقومات الداخلية في رسم السلوك الخارجي لدولة قطر، ومدى تأثير الظرف الإقليمية، إذ يمكن ملاحظة تنامي الدور القطري في ظل الحراك ويأتي ذلك بعد فترة محدودة من المفاجأة عايشتها دولة قطر، أخـذت تتفاعل مـع الحراك وذلك من منطلق أن السلوك القطري جاء في سياق قراءة محددة للتغيرات الإقليمية ومخاطرها وتحدياتها، ومن ثم قررت التحرك الفاعل في المنطقة العربية، والإمساك بزمام المبادرة كجزء من رؤيتها الأشمل للمنطقة، واتجاهات التغيير السياسي فيها.

وتوصلت الدراسة أن تنامي دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الحراك العربي تحكمه متغيرات داخلية خاصة بطموح النخبة الحاكمة في قطر وأخرى خارجية تتعلق بتراجع ادوار الدول العربية المحورية، حيث رسمت قطر سياستها الخارجية من خلال اعتمادها على أدوات مكنتها من إكساب مكانة إقليمية وممارسة دور خارجي نشط و تمثلت هذه الأدوات بالأساس في الأداة المالية والأداة الإعلامية.

**Abstract:**

This study entitled: "The role of Qatari foreign policy in the framework of the current Arab mobility 2010/2014" and focused on dealing with the Regional growing role of Qatar State, especially it's as a great example of a small Arabic country exercise an active role at the regional level, and within a short period transformed from a limited role to active role, Furthermore its regional influential, despite its geographic and demographic modest size.

The study aimed to understand the interaction between the State of Qatar and the outside world in the light of the Arab mobility, as well as understand the general determinants of external behavior of this state, through the preview of the effect of the internal components on the process of engineering the external behavior, as well as the impact on the regional situation, as can be seen growing Qatari role in the framework of the current mobility, after a limited period of dealing and interacting with this mobility, and so the Qatari behavior came in context to deal with regional risks, challenges, and variables, and then it turned into an active element in the Arab arena, and take the lead part of the overall vision for the region, and trends of political change there.

The study concluded that the growing role of the Qatar foreign policy in light of the Arab mobility its governed by the internal variables, especially related with ambitious of Qatari elite ruling, also governed by the relevant decline in other Arab countries roles, where Qatar designed its foreign policy by relying on tools enabled it to get the regional situation, and practice of externally active role, and these tools consist principally of a financial instrument and media tools.